

الباب الرابع عشر :

التحكيم

obeikandi.com

أولا : تعريفه وطبيعته وانعقاده

obeikandi.com

١ - تعريف التحكيم

تعريف التحكيم :

● التحكيم هو اتفاق يتم بين طرفين أو أكثر لطرح نزاع قد يقوم بينهم أو قام بالفعل على شخص معين يسمى محكم أو على أشخاص معينين يسمون محكمين ليفصلوا فيه بدلاً من طرحه على المحكمة المختصة بنظره .

●● المقرر أن التحكيم - إذ هو طريق إستثنائي لفض الخصومات - قوامه الخروج على طرق التقاضي العادية - وما تكفله من ضمانات ومن ثم فهو مقصور على ما تنصرف إليه إرادة المحكمين في عرضه على هيئة التحكيم يستوى في ذلك أن يكون الإتفاق على التحكيم في نزاع معين بوثيقة خاصة أو انصرف إلى جميع المنازعات التي تنشأ من تنفيذ عقد معين ، ولازم ذلك ألا يمتد نطاق التحكيم إلى عقد آخر لم تنصرف إرادة الطرفين إلى فضه عن طريق التحكيم أو إلى إتفاق لاحق مالم يكن بينهما رباط لا ينفصم بحيث لا يستكمل دون الجمع بينهما إتفاق أو يفض مع الفصل بينهما خلاف - وكان خروج المحكمين عن مشاركة التحكيم أو إمتداد نطاق التحكيم إلى غير ما إتفق عليه الطرفان أو الحكم في نزاع معين دون قيام مشاركة تحكيم خاصة هو من الأسباب القانونية التي يخالفها واقع وكان الطاعن لم يتمسك بسبب النعي أمام محكمة الإستئناف ومن ثم لا يجوز له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض . (١)

●● التحكيم طريق إستثنائي لفض الخصومات قوامه الخروج على طرق التقاضي العادية فهو مقصور على ما تنصرف إرادة المحكمين إلى عرضه على هيئة التحكيم ، يستوى في ذلك أن يكون الإتفاق على التحكيم في نزاع معين بوثيقة خاصة أو انصراف إلى جميع المنازعات التي تنشأ عن تنفيذ عقد معين فلا يمتد نطاق التحكيم إلى عقد لم

(١) (نقض ١٩٨٨/٢/١٤ طعن ١٦٤٠ لسنة ٥٤ ق مج س ٣٩ ع ١ ص ٢٤٢)

تتصرف إرادة الطرفين إلى فض النزاع بشأنه عن طريق التحكيم ، أو إلى إتفاق لاحق له ما لم يكن بينهما رباط لا ينفصم بحيث لا يستكمل - دون الجمع بينهما - إتفاق ، أو يفرض مع الفصل بينهما خلاف . (١)

●● التحكيم طريق إستثنائي لفض المنازعات قوامه الخروج عن طرق التقاضي العادية وما تكفله من ضمانات ومن ثم يتعين أن تتضمن مشاركة التحكيم تعييناً لموضوع النزاع حتى تتحدد ولاية المحكمين ويتسنى مراقبة التزامهم بحدود ولايتهم ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الشركة الطاعنة وإن تمسكت بمذكرتها المقدمة بجلسة ١٩٨٦/١٠/٢٢ بعدم قبول للإتفاق على التحكيم والذي أحال سند الشحن في شأنه إلى مشاركة إيجار السفينة بإعتبار أنها حوت شروط الإتفاق ، وإذ لم تقدم الطاعنة تلك المشاركة لمحكمة الموضوع فإن النعى يكون أياً كان وجه الرأى فيه غير مقبول . (٢)

فوائد التحكيم ومضاره :

● للتحكيم فوائد عديدة منه الاسراع فى فض النزاع ، لأن المحكمين يكونون متفرغين للفصل فى النزاع ، ومنها الاقتصاد فى المصروفات اذ نفقات التحكيم زهيدة بالقياس الى النفقات التى تصرف فى الدعاوى امام المحاكم ، ومنها تلافى الحقد بين المتخاصمين ، لأن فض النزاع يكون بعد التراضى بمعرفة محكمين للمحتكمين تمام الثقة فيهم ، ولكن للتحكيم مضار ، لأن المحتكمين يفوضون الى المحكمين التصرف فى حقوقهم على غير حد معلوم ، فهو أخطر من الصلح ، اذ يكون المتخاصمون فيه على علم مقدما بما ينزلون عنه .

وقد جاء فى المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات الملغى : لم يزل التحكيم مطلوباً ليستغنى به الناس عن المحاكم ، قصداً فى النفقة والوقت ورغبة عن شطط الخصومة القضائية واللدد فيها ، غير انه فى الواقع - سيما اذا كان الاتفاق عليه عاماً - من التصرفات التى لا تخلو

(١) (نقض ١٩٩٤/٢/٢٧ طعن ٥٢ لسنة ٦٠ مج س ٤٥ ع ١ ص ٤٤٥)

(٢) (نقض ١٩٩٥/٣/٢٧ طعن ٩٣٢ لسنة ٥٨ ق مج س ٤٦ ع ١ ص ٥٣٧)

من خطر ، و تدعن النفوس لنتائجها الا بصعوبة ، ولهذا عيب عليه انه يلجىء المتحاكمين من بعد الى المحاكم فيزيد عملها ، بما يعرض عليها من نزاع فى صحة التحكيم ، أو طعن فى عمل المحكمين ، او خلاف على أجرهم ، على ان هذا كله لم يحل دون رواج الاتفاق على التحكيم واتساع اغراضه ، خصوصا فى المعاملات التجارية ، سيما ما كان منها متميزا بطابع التخصص أو الصفة الدولية ، وقد أبقي المشروع (القانون الجديد) الاسس التى وضعها القانون القائم للتحكيم اذ هى تجمع بين المرونة والاعتدال ، ثم هى متقدمة على القانون الفرنسى ، حتى بعد تعديله فى الخصوص - ابقى المشروع هذه الاسس ، مكتفيا باصلاحها واكملها حيث احتاجت الى اصلاح أو استكمال .

●● والتحكيم طريق استثنائى لفض الخصومات قوامه الخروج عن طرق التقاضى العادية ، ولنن كان فى الاصل وليد ارادة الخصوم ، الا ان احكام المحكمين شأن احكام القضاء تحوز حجية الشئ المحكوم به بمجرد صدورها ، وتبقى هذه الحجية طالما بقى الحكم قائما ولو كان قابلا للطعن وتزول بزواله .(١)

كيفية الاتفاق على التحكيم :

● يرد شرط التحكيم عادة فى العقد الاصلى بين الطرفين ، غير انه ان خلى العقد الاصلى من هذا الشرط ، فان ذلك لا يمنع من ورود هذا الشرط ، فى عقد خاص لاحق يتفق فيه على عرض نزاع معين نشب بالفعل على محكم أو اكثر ويسمى هذا الاتفاق اللاحق بمشارطة التحكيم.

وشرط التحكيم سواء ورد بالعقد الاصلى أو فى مشارطة تحكيم لا يتعلق بالنظام العام :

●● التحكيم هو طريق استثنائى لفض المنازعات قوامه الخروج عن طرق التقاضى العادية ، ولا يتعلق شرط التحكيم بالنظام العام فلا يجوز

للمحكمة أن تقضى باعماله من تلقاء نفسها ، وانما يتعين التمسك به امامها ، ويجوز النزول عنه صراحة أو ضمنا ، ويسقط الحق فيه فيما لو اثير متأخرا بعد الكلام فى الموضوع اذ يعتبر السكوت عن ابدائه قبل نظر الموضوع نزولا ضمنيا عن التمسك به ، ومن ثم فان الدفع بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم لا يعد دفعا موضوعيا مما ورد ذكره فى المادة ١/١١٥ من قانون المرافعات (١).

يتعين توافر شروط معينة فى الاتفاق على التحكيم :

● سواء اتفق على التحكيم فى شرط تحكيم أو فى وثيقة تحكيم خاصة فانه يجب توافر شروط معينة فى هذا الاتفاق وهذه هى :

١ - **توافر الأهلية :** والأهلية اللازمة هى - وفقا للمادة ١١ من قانون التحكيم - أهلية " التصرف فى حقوقه " ، والمقصود أهلية التصرف فى الحق المتنازع عليه ، ذلك أن الاتفاق على التحكيم يعنى التنازل عن رفع النزاع الى قضاء الدولة ، وهو ما قد يعرض الحق المتنازع عليه للخطر ، وتطبيقا لهذا الشرط لا يجوز للمحجوز عليه ابرام عقد تحكيم ، كما لا يجوز للوكيل بغير اذن خاص ابرام هذا العقد .

٢ - **أن يصلح الحق المتنازع عليه كمحل للتحكيم :** ووفقا لنص المادة ١١ من قانون التحكيم لا يكون الحق محلا للتحكيم اذا كان مما لا تجوز المصالحة عليه ، وتتولى المادة ٥٥١ من المجموعة المدنية بيان الاموال التى لا يجوز الصلح فيها وهى تلك المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام ، وتطبيقا لهذا الشرط لا يجوز التحكيم على حق الزوج فى الطلاق أو على حق الزوجة فى النفقة أو على حق المواطن فى الانتخاب ، وعلّة اخراج المنازعات التى لا يجوز الصلح فيها ، هو رغبة المشرع - بمنع الصلح - فى بسط ولاية القضاء العام على هذه المنازعات ، وهو ما يقتضى أيضا منع التحكيم بشأنها .

ومن ناحية أخرى ، لا يصلح الحق محلا للتحكيم اذا كان النزاع بشأنه مما يجب تدخل النيابة فيه اذا عرض على قضاء الدولة ، وعلّة

(١) (نقض ١٩٧٦/١/٦ طعن ٩ لسنة ٤٢ ق مج س ٢٧ ع ١ ص ١٣٨)

إخراج المنازعات التي يجب على النيابة العامة التدخل فيها ، هي أن إجازة التحكيم فيها يؤدي الى عدم تحقيق رغبة المشرع في وجوب حدوث هذا التدخل اذ ان النيابة لا تعمل امام المحكمين .

٣ - تحديد المسألة أو المسائل محل النزاع وعلّة هذا الشرط هو الرغبة في الا ينزل الاطراف عن ولاية القضاء الا في مسألة محددة ، على أن هذا الشرط لا يجب توافره ابتداء الا بالنسبة لوثيقة التحكيم وهي التي بطبيعتها تتضمن التحكيم في نزاع معين اما في شرط التحكيم فلا يتصور توافره ، ولهذا فانه يكفي بالنسبة له تحديد محل النزاع بعد ذلك اثناء المرافعة ، ويؤدي تحديد المسألة محل النزاع الى امكان تحديد ولاية المحكمين فتكون لهم ولاية التحكيم في هذه المسألة المحددة دون غيرها ، فان خرجوا عليها كان قرارهم باطلا .

٤ - أن يتضمن العقد تعيين المحكم او المحكمين على انه يمكن اتفاق الطرفين على المحكم في اتفاق لاحق .
ومن المقرر ، بسبب الأهمية الخاصة للاتفاق على التحكيم ، عدم جواز اثباته بشهادة الشهود أو بالقرائن ، قانون التحكيم على ذلك بما نص عليه في المادة ١٢ منه أنه " يجب أن يكون إتفاق التحكيم مكتوباً والا كان باطلاً " على أنه إذا تبادل الطرفان رسائل أو برقيات أو غيرها من وسائل الإتصال المكتوبة وإنطوى ذلك على إتفاق تحكيم صح هذا الإتفاق .

٢ - طبيعة الاتفاق على التحكيم

طبيعة التحكيم :

● الاتفاق على التحكيم هو عقد يتم باتفاق طرفين ويعتبر مظهرا لسلطان ارادتهم ، ويترتب على هذا الاتفاق أثران هامان ، أولهما أثر ايجابي هو الحق في اللجوء الى التحكيم ، وأثر سلبي هو حجب قضاء الدولة عن نظر المنازعة محل التحكيم .
غير أن القانون قد يوجب في بعض الاحيان اللجوء الى التحكيم بحيث لا يجوز اللجوء الى القضاء العادي الا بعد مراعاة ما نص عليه المشرع من وجوب طرح النزاع على هيئة التحكيم ، وهذا هو المعنى بالتحكيم الاجباري على ما سنرى فيما بعد .

●● اذا كان مفاد نص المادة ٨١٨ من قانون المرافعات السابق الذي ينطبق على واقعة الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تحويل المتعاقدين الحق في اللجوء الى التحكيم لنظر ما قد ينشأ بينهم من نزاع كانت تختص به المحاكم اصلا ، فان اختصاص جهة التحكيم بنظر النزاع ، وان كان يرتكن اساسا الى حكم القانون الذي اجاز استثناء سلب اختصاص جهات القضاء ، الا انه يبنى مباشرة وفي كل حال على حدة على اتفاق الطرفين ، وهذه الطبيعة الاتفاقية التي يتسم بها شرط التحكيم ، وتتخذ قواما لوجوده تجعله غير متعلقا بالنظام العام فلا يجوز للمحكمة أن تقضى باعماله من تلقاء نفسها ، وانما يتعين التمسك به امامها ، ويجوز النزول عنه صراحة أو ضمنا ، ويسقط الحق فيه ، فيما لو أثير متأخرا بعد الكلام في الموضوع ، اذ يعتبر السكوت عن ابدائه قبل نظر الموضوع نزولا ضمنيا عن التمسك به.(١)

٣ - انعقاد التحكيم

عقد التحكيم من العقود الرضائية :

● عقد التحكيم من العقود النهائية التى تتم بالإيجاب والقبول ولم يشترط القانون شكلا خاصا لشرط التحكيم أو لمشاركة التحكيم ، ولأن الاتفاق على التحكيم هو استثناء من أصل عام هو حرية اللجوء للقضاء العادى ، ومن ثم فلا يجوز التوسع فى تفسير عقد التحكيم أو التوسع فى تحديد المنازعات الخاضعة له .

●● متى كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على انه اذا كان المحكم لم يعاين بعض الاعمال التى قام بها المطعون عليه الأول باعتبار انها من الاعمال غير الظاهرة التى اعفته ، مشاركة التحكيم من معاينتها وكان تقديرها اذا كانت هذه الاعمال ظاهرة أو غير ظاهرة تقديرا موضوعيا فان الحكم وقد انتهى فى اسباب سائغة ودون ان يخرج على المعنى الظاهر لنصوص المشاركة الى أن المحكم قد التزم فى عمله الحدود المرسومة فى مشاركة التحكيم فانه قد خالف القانون .(١)

وعقد التحكيم ملزم لطرفيه دون الغير :

●● آثار العقد وفقا لنص المادة ١٤٥ من القانون المدنى لا تتصرف الى الغير الذى لم يكن طرفا فيه ولم تربطه صلة بأى من طرفيه ، سواء كانت هذه الآثار حقا ام التزاما ، واذا كان يبين من تدوينات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة (المشتريّة) قد اتفقت مع الشركة البائعة بمقتضى عقد البيع المبرم بينهما على كل نزاع ينشأ عن هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص هيئة تحكيم ، واذا لم تكن الشركة الناقلة طرفا فى هذا العقد ، وانما تتحدد حقوقها والتزاماتها على اساس عقد النقل المبرم بينهما وبين الشركة البائعة ، فان شرط التحكيم الوارد فى عقد البيع لا يمتد اثره الى الشركة الناقلة ، ولا يجوز لها التمسك به

(١) (نقض ١٩٦١/١١/٣٠ طعن ٥٨٦ لسنة ٢٥ ق مج س ١٢ ع ٣ ص ٧٣٠)

عند قيام النزاع بين هذه الاخيرة وبين الطاعنة (المشتريه) ، وذلك تطبيقاً لمبدأ القوة الملزمة للعقود .(١)

والمحكم ليس طرفاً فى خصومة التحكيم :

●● المحكم ليس طرفاً فى خصومة التحكيم ، وإنما هو شخص يتمتع بثقة الخصوم ، وإتجهت إرادتهم إلى منحه سلطة الفصل فيما شجر بينهم بحكم ، شأنه شأن أحكام القضاء يحوز حجية الشيء المحكوم به بمجرد صدوره ، ومن ثم لا يتصور أن يكون خصماً وحكماً فى ذات الوقت . (٢)

والإتفاق على التحكيم فى شأن تنفيذ عقد لايمتد الى ما اتصل بفسخه أو بطلانه :

● القاعدة أن المحكم يستمد سلطانه وسلطته من العقد الذى تم الإتفاق فيه على التحكيم فإذا كان هذا العقد محل خلاف بين الخصوم وحصل التمسك ببطلانه - أو فسخه فلا يجوز للمحكم نظر هذا الأمر أو ذاك لأنه لا يملك الحكم بنفسه فى شأن توافر صفته كمحكم أو عدم توافرها (فى شأن جواز طرح التحكيم عليه أو عدم جوازه أو بطلان أو صحة الإتفاق على منحه سلطة الحكم فى النزاع .(٣)

●● ولهذا قضى وبحق بأن التحكيم طريق إستثنائى لفض الخصومات قوامه الخروج عن طرق التقاضى العادية وما تكفله من ضمانات ، فهو يكون مقصوداً حتماً على ما تنصرف إرادة المحكمتين إلى عرضه على هيئة التحكيم ، ولايصح تبعا إطلاق القول فى خصومة بأن قاضى الأصل هو قاضى الفرع ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أبطل حكم هيئة التحكيم ببطلان عقد شركة لعدم مشروعية الغرض منها ، وذلك بناء على أن مشاركة التحكيم لم تكن لتجيز ذلك لأنها تقصر ولاية المحكمتين على بحث المنازعات الخاصة بتنفيذ عقد الشركة ، فضلاً

(١) (نقض ١٩٧١/١/٢٠ الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٣٥ ق مج س ٢١ ص ١٤٦)

(٢) (نقض ١٩٩١/١/١٤ الطعن ٨٨٧ و ١١٥٤ لسنة ٥٩ ق مج س ٤٢ ع ١ ص ١٨٤)

(٣) (التحكيم الإختيارى والإجبارى للدكتور أحمد أبو الوفا الطبعة الثالثة ص ٣١)

عما إعترض به أمام هيئة التحكيم من أنها ممنوعة عن النظر فى الكيان القانونى لعقد الشركة ، فهذا الحكم لا يكون قد خالف القانون فى شىء (١).

ما يكفى لصحة إنعقاد مشاركة التحكيم :

●● إذا كانت مشاركة التحكيم - المطلوب الحكم ببطانها - هى عقد رضائى توافرت عناصره من إيجاب وقبول صحيحين بين طرفيه ، وكان موضوع النزاع مما يجوز التحكيم فيه وقد وقع محكمان على المشاركة وأقر المحكم الثالث كتابة بقبوله مهمة التحكيم ، فإن المشاركة تكون قد إنعقدت صحيحة ويكون طلب الحكم ببطانها على غير أساس (٢).

والكتابة شرط لإثبات قبول المحكم مهمة التحكيم :

●● مؤدى نص الفقرة الثالثة من المادة ١٦ من قانون التحكيم أن الكتابة شرط لإثبات قبول المحكم مهمة التحكيم .

ملحوظة :

● وفقاً لنص المادة ١٢ من قانون التحكيم رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ يجب أن يكون إتفاق التحكيم مكتوباً وإلا كان باطلاً ، ويكون إتفاق التحكيم مكتوباً إذا تضمنه محرر وقعه الطرفان أو إذا تضمنه ما تبادلته الطرفان من رسائل أو بقرقيات أو غيرها من وسائل الإتصال المكتوبة .

ما لايجوز فيه التحكيم :

● وفقاً لنص المادة ١١ من قانون التحكيم لا يجوز التحكيم بشأن المسائل التى لا يجوز فيها الصلح .

●● وحيث أن هذا النعى فى محله ذلك أنه لما كانت المادة ٥٠١ من

(١) (نقض ١٩٥٢/١/٣ مجلة المحاماة ص ٣٣ ص ١٢٣٨)

(٢) (نقض ١٩٧٣/٢/٢٤ طعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٧ ق مج ص ٢٤ ص ٣٢١)

قانون المرافعات (قبل إلغائها) تنص في فقرتها الرابعة على أنه (ولايجوز التحكيم فى المسائل التى لايجوز فيها الصلح) وكانت المادة ٥٥١ من القانون المدنى تنص على أنه (لايجوز الصلح فى المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام) فإن حاصل ذلك أنه لايجوز التحكيم بصدد تحديد مسؤولية الجانى عن الجريمة الجنائية ، وإلا عد باطلا لمخالفته للنظام العام ، وإذ كان دفاع المطعون عليه الذى عول عليه الحكم المطعون فيه فى قضائه ، أن إتفق مع الطاعن على الإحتكام إلى شخص طلب من كل واحد منهما أن يحرر على نفسه سندا بمبلغ ١٠٠٠ جنية وإحتفظ بهما ليسلمهما إلى من يثبت أنه له الحق قبل الآخر ، وأن الحكم قد إستبان له ان المطعون عليه هو صاحب حق بعد أن ظهر له أن الطاعن قد حرض على سرقة مواشى المطعون عليه فسلمه السند موضوع المطالبة وكان يبين من الصورة الرسمية رقم ٢٥٤٣ سنة ١٩٧٥ فاقوس التى إعتمد عليها الحكم فى قضائه أيضا ، أن ... الذى احتكم إليه الطاعن والمطعون عليه قرر أنه طلب من كل منهما أن يحرر على نفسه سندا يكون ضد المخطيء لمن يثبت انه صاحب الحق فيه ، فان ثبت مسؤولية الطاعن حق عليه المبلغ كتعويض وإن لم يثبت حق له مبلغ السند كتعويض له عن اتهامه كذبا ، وانه قد بان له أن المطعون عليه هو صاحب الحق فى السند بعد أن أدى شهوده اليمين على أن الطاعن حرضهم على سرقة مواشى المطعون عليه ، مما مفاده أن المسألة التى انصب عليها التحكيم ، وبالتالي كانت سببا للالتزام فى السند انما تتناول الجريمة ذاتها وتستهدف تحديد المسؤولية عنها وهى من المسائل المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز أن يرد الصلح عليها وبالتالي لا يصح أن تكون موضوعا لتحكيم وهو ما يستتبع ان يكون الالتزام المثبت فى السند باطلا لعدم مشروعية سببه ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن (١).

(١) (نقض ١٩٨٠/١٢/٢ طعن ٥٦٢ لسنة ٤٧ ق مج س ٣١ ص ١٩٨٩)

ميعاد اصدار حكم المحكمين وامتداده :

● وفقا لنص المادة ٤٥ من قانون التحكيم يتعين على المحكمين أن يحكموا في الميعاد الذى إتفق عليه الطرفان ، كما وانه يجب عليهم عند عدم اشتراط أجل للحكم أن يحكموا خلال إثني عشر شهرا من تاريخ قبولهم للتحكيم والا جاز لمن شاء من الخصوم رفع النزاع إلى المحكمة.

ويجوز أن تقرر هيئة التحكيم مد الميعاد لمدة لا تزيد على ستة أشهر ما لم يتفق الطرفان على مدة تزيد على ذلك .

والقوة القاهرة توقف سريان الميعاد المحدد للتحكيم :

●● قيام القوة القاهرة لا يكون من شأنه اهدار شرط التحكيم المتفق عليه وانما كل ما يترتب عليه هو وقف سريان الميعاد المحدد لعرض النزاع على التحكيم ان كان له ميعاد محدد .(١)

لايجوز الطعن على ما اثبت بمحاضر جلسات التحكيم إلا بطريق

الطعن بالتزوير :

●● الأصل فى الاجراءات أن تكون قد روعيت وعلى من يدعى انها خولفت اقامة الدليل على ما يدعيه ، كما لايجوز له أن يجحد ما اثبتته الحكم الا بالطعن بالتزوير واذا كان الثابت بمحضر الجلسة امام هيئة التحكيم ان كلا من عضوى الهيئة - مندوبى وزارة العمل ووزارة الصناعة - قد ادبا اليمين القانونى ، وأن طرفى النزاع صمما على طلباتهما ، وقررت الهيئة - فى غيبة مندوبى اصحاب العمل والنقابات غير ذات الصلة المباشرة بالنزاع - النطق بالحكم بالجلسة التى صدر فيها القرار المطعون فيه ، وكانت الطاعنة لم تقدم دليلا على عدم انتداب مندوبى وزارة العمل ووزارة الصناعة ، ولايجوز لها أن تجحد ما ثبت بمحضر الجلسة من حلفهما اليمين القانونية إلا بالطعن بالتزوير فان النعى على القرار المطعون فيه يكون على غير اساس .(٢)

(١) (نقض ١٩٦٥/٦/١٧ طعن ٤٠٦ لسنة ٣٠ ق مج س ١٦ ع ٢ ص ٧٧٨)

(٢) (نقض ١٩٧٩/٦/٢ طعن ١٠٧ لسنة ٤٠ ق مج س ٣٠ ع ٢ ص ٥٠٥)

obeikandi.com

ثانيا : مشاركة التحكيم

obeikandi.com

مشارطة التحكيم عقد رضائى

●● اذا كانت مشارطة التحكيم موضوع الدعوى - المطلوب الحكم ببطلانها - هى عقد رضائى توافرت عناصره من ايجاب وقبول صحيحين بين طرفيه ، وكان موضوع النزاع مما يجوز التحكيم فيه وقد وقع محكمان على المشارطة واقر المحكم الثالث كتابة بقبوله مهمة التحكيم ، فان المشارطة تكون قد انعقدت صحيحة ويكون طلب الحكم ببطلانها على غير اساس ، ولا يغير من هذا النظر قول المطعون ضده الأول انه بوفاء المحكم - الذى لايجوز تعيين غيره بواسطة المحكمة لأنه كان محكماً مفوضاً بالصلح - اضحى تنفيذ المشارطة مستحيلاً مما تعتبر معه باطلة ، لأن ذلك مردود بأن المحكم توفى بعد نشوء المشارطة صحيحة فلا تكون هذه الوفاة الا عقبة استجذت فى سبيل تنفيذ المشارطة لا سبباً لبطلانها ، لأنه - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - متى كان المحكم مفوضاً بالصلح فلا يمكن تعيين محكمين بغير اتفاق الطرفين ، ومؤدى ذلك انه اذا حدث سبب بعد مشارطة التحكيم يمنع المحكم عن الحكم فلا يتفد عقد التحكيم الا باتفاق جديد بين الخصوم على شخص محكم آخر طبقاً للمادة ٨٢٤ من قانون المرافعات السابق الواجبة التطبيق فى الدعوى والتي تعتبر حكمها من النظام العام ، وكل هذا لا يخل بشروط انعقاد المشارطة موضوع النزاع التى توافرت قبل وفاة المحكم (١).

الفرق بين شرط التحكيم ومشارطة التحكيم :

● تتميز مشارطة التحكيم عن شرط التحكيم فى تبياتها بوضوح لموضوع النزاع ، اما الشرط فهو يرد عن نزاع محتمل ، وفى المشارطة ينزل الخصم بالفعل عن الالتجاء الى القضاء بالنسبة الى النزاع القائم ، أما فى الشرط فهو ينزل عن الالتجاء الى القضاء فيما لو نشأ نزاع عند تنفيذ العقد .

وكثيراً ما تتم مشارطة التحكيم اثناء نظر الخصومة أمام القضاء ويتفق اطرافها على وقف السير فيها - عملاً بالمادة ١٢٨ - حتى يتهيأ

(١) (نقض ١٩٧٣/٢/٢٤ طعن ٤٨٩ لسنة ٣٧ ق مع م ٢٤ ص ٣٢١)

لهم الجو الصالح لاتمام التحكيم ، أما اذا اتفق الخصوم على التحكيم اثناء نظر الخصومة امام القضاء ولم يتفقوا على بقائها (مع وقف السير فيها) لتعود سيرتها الأولى اذا فشل التحكيم لأى سبب من الأسباب ، جاز التمسك بعدم قبول الدعوى اذا تم تعجيلها امام القضاء .(١)

أثر مشاركة التحكيم فى مدة اسقاط الخصومة وفى مدة تقادم أصل الحق المدعى به :

● مجرد تحرير مشاركة التحكيم والتوقيع عليها لا يقطع ايهما التقادم وانما تقطعه الطلبات التى يقدمها الدائن للمحكمن اثناء السير فى التحكيم اذا كانت تتضمن تمسكه بحقه .

● غير أن الاستاذ الدكتور أحمد ابوالوفا يرى ان الاتفاق على التحكيم قبل رفع الدعوى الى القضاء يقطع مدة التقادم شأنه شأن التكليف بالحضور .(٢)

● والاتفاق على التحكيم اثناء نظر الخصومة القائمة امام المحكمة مع بقائها معلقة بحيث يستأنف سيرها اذا لم يتم التحكيم - يعد مانعا قانونيا يحول دون موالة اجراءات الخصومة فتقف مدة سقوط الخصومة ، وتقف ايضا المدة المنصوص عليها فى المادة ١٢٨ مرافعات .

● هذا ولا يملك المحكم نظر طلب اسقاط الخصومة ، ولهذا قيل وبحق أنه يقع باطلا الاتفاق على التحكيم فى شأن الخصومة الفرعية المتعلقة باسقاط الخصومة الاصلية أو باعتبارها كأن لم تكن أو تركها أو سقوطها بالتقادم أو بطلان صحيفتها .(٣)

(١) (التحكيم الاختيارى والاجبارى للدكتور أحمد ابوالوفا ص ١٠٦)

(٢) (التحكيم الاختيارى والاجبارى الطبعة الثالثة ص ١٣٦)

(٣) (الدكتور أحمد ابوالوفا - المرجع السابق ص ٧٥)

ثالثاً : التحكيم بالصلح

obeikandi.com

أوجه التفرقة بين التحكيم بالقضاء والتحكيم بالصلح :

- ١ () في التحكيم بالقضاء يحكم المحكم على مقتضى القانون بينما المحكم يصلح في التحكيم بالصلح .
- ٢ () المحكم المصلح لا يتقيد بقواعد القانون بينما في التحكيم بالقضاء يجب على المحكم أن يحكم على مقتضى القانون .
- ٣ () والتحكيم بالصلح لا يقبل التجزئة ، فإذا زالت سلطة المحكم المصلح بعد اصدار حكم في شق من الموضوع ودون حسم النزاع برمته فان الحكم يعتبر كأن لم يكن ايا كان سبب انقضاء سلطة المحكم ، بينما في التحكيم بالقضاء تبقى الاحكام الصادرة من المحكمة صحيحة ، ولو انقضت سلطة المحكم قبل حسم النزاع برمته ما لم تكن الخصومة غير قابلة للتجزئة بحسب طبيعتها أو بحكم القانون (١).

يجوز تفويض المحكم بالصلح أثناء نظر التحكيم قضاء :

- اذا اتفق الخصوم على التحكيم بالقضاء وأثناء نظر التحكيم اكتسب المحكم ثقتهم واحترامهم فليس هناك ما يمنع من تفويضه في الحال بالصلح .

حدود سلطة المحكم بالصلح :

- وفقا لنص المادة ٥٤٩ من القانون المدني (الصلح عقد يحسم به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا وذلك بأن ينزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه) .
ولذلك نجد أن المحكم بالصلح لا يجرد احد اطراف الخصومة من كامل ما يتمسك به من حقوق ، وانما هو يقوم بتسبيق وتحديد الحقوق والالتزامات المتقابلة للطرفين ، غير أن ذلك لا يعنى أن ينتزم المحكم المصلح بأن يجعل نزول الطرفين عن بعض حقوقهما أو ادعاءاتهما متساويا ، بل يكفي أن ينسق بين هذه الحقوق أو الادعاءات بحيث يجعلها متوافقة .

وجوب التزام المحكم بالصلح بالمبادئ الأساسية فى التقاضى :

●● المحكمون المفوضون بالصلح ، وجوب التزامهم بالمبادئ الأساسية فى التقاضى واهمها احترام حقوق الدفاع ، وعدم تحديد جلسة للمرافعة بعد الفصل فى طلب رد أحد المحكمين وقبل اصدار الحكم لا يعد اهداراً للمبادئ الأساسية للتقاضى . (١)

تحديد مأمورية المحكم صلحا - تحديده ما يستحقه أحد الخصوم

بشأن النزاع محل التحكيم - ليس فى ذلك خروج عن المشاركة :

●● اذا كان الطرفان قد حددا فى مشاركة التحكيم موضوع النزاع القائم بينهما بشأن تنفيذ عقد مقاوله ونصا على تحكيم المحكم لحسم هذا النزاع وحددا مأموريته بمعايينة الاعمال التى قام بها المقاول لمعرفة مدى مطابقتها للمواصفات والأصول الفنية من عدمه وتقدير قيمة الصحيح من الاعمال كما نص فى المشاركة على تفويض المحكم فى الحكم بالصلح ، وكان ذلك التفويض بصيغة عامة لا تخصيص فيها فان المحكم اذا أصدر حكمه فى الخلاف وحدد فى منطوقه ما يستحقه المقاول عن الاعمال التى قام بها جميعها حتى تاريخ الحكم بمبلغ معين فانه لا يكون قد خرج عن حدود المشاركة أو قضى بغير ما طلبه الخصوم .(٢)

(١) (نقض ١٩٧٦/١٢/١٦ الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٠ ق مج س ٢٧ ص ١٧٦٩)

(٢) (نقض ١٩٦١/١١/٣٠ الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٥ ق مج س ١٢ ص ٧٣٠)

رابعاً : إجراءات التحكيم

obeikandi.com

إجراءات التحكيم

الإجراءات التي تتبعها هيئة التحكيم :

● وفقاً لنص المادة ٢٥ من قانون التحكيم فإنه إن لم يوجد إتفاق بين طرفي التحكيم على الإجراءات التي يتعين على هيئة التحكيم إتباعها شريطة ألا تتطوى على مخالفة للنظام العام ، أو مخالفة لقانون التحكيم فإن لهيئة التحكيم أن تختار بنفسها الإجراءات التي تراها مناسبة للفصل في المنازعة المطروحة عليها ، إضافة إلى تحديد المكان الذي يتم فيه التحكيم وبحيث يكون ملائماً لطرفي التحكيم .

لغة التحكيم :

● كأصل عام - وطالما أن التحكيم يتم في مصر ، فإن اللغة العربية تكون هي لغة التحكيم .

غير أنه إذا إتفق طرفا التحكيم على أن يتم بلغة أخرى كان لهما ذلك ، ويسرى العمل بلغة التحكيم المتفق عليها على المذكرات التحريرية والمرافعات الشفوية والمستندات التي يقدمها كل طرف من أطراف التحكيم .

تبادل المذكرات والمستندات :

● وفقاً لنص المادة ٣١ من قانون التحكيم يتعين أن ترسل صورة مما يقدمه أحد الطرفين إلى هيئة التحكيم من مذكرات أو مستندات أو أية أوراق أخرى إلى الطرف الآخر ، كما ترسل إلى كل من الطرفين صورة من كل ما يقدم إلى هيئة التحكيم من تقارير الخبراء والمستندات

تعديل الطلبات :

● يحق لكل من طرفي التحكيم تعديل طلباته أو أوجه دفوعه أو تقديم طلبات عارضة أو إستكمال دفاعه وذلك خلال السير في إجراءات التحكيم .

● غير أنه إذا رأت هيئة التحكيم أن شيئاً مما تقدم سوف يترتب عليه

تعطيل الفصل فى النزاع كان لها أن تقبل ذلك ما لم يكن ما قدم إليها يتعلق بأمر جوهرى وثيق الصلة بالنزاع فلها أن تقبله ولها أن تمد من أجل التحكيم فى الحدود التى يتيحها لها القانون .

لا يجوز شطب الدعوى التحكيمية :

● إذا تخلف أحد الطرفين عن حضور إحدى جلسات التحكيم أو عن تقديم ما طلب منه من مستندات يحق لهيئة التحكيم الإستمرار فى إجراءات التحكيم وإصدار حكم فيه .

● ويرى المستشار الدكتور عبد الفتاح مراد أنه يستفاد من مدلول حكم المادة ٣٥ من قانون التحكيم أنه لا يجوز شطب الدعوى التحكيمية إذا لم يحضر المدعى فى الدعوى التحكيمية (١).

● ومن جانبنا نؤيد هذا النظر ، ذلك أنه فضلا عن أن قانون التحكيم لم يقرر أحكاما تنظم شطب الدعوى التحكيمية وإجراءات تجديدها ، فإن الأصل العام فى إشتراط التحكيم هو سرعة حسم المنازعات ، وشطب الدعوى التحكيمية مما يعوق تحقيق هذا الهدف .

إنقطاع سير الخصومة التحكيمية :

● نصت المادة ٣٨ من قانون التحكيم على أنه ينقطع سير الخصومة أمام هيئة التحكيم فى الأحوال ووفقا للشروط المقررة لذلك فى قانون المرافعات ، وأنه يترتب على إنقطاع سير الخصومة ذات الآثار المقررة فى قانون المرافعات بهذا الخصوص .

● ومؤدى ذلك فإنه يعمل بحكم المادتين ١٣٠ و ١٣١ من قانون المرافعات بهذا الصدد ، وبحيث إن كانت الدعوى التحكيمية قد أصبحت مهياة للفصل فى موضوعها بعد أن أبدى الخصوم أقوالهم وطلباتهم الختامية قبل الوفاة أو فقد أهلية الخصومة أو زوال الصفة

(١) (شرح قوانين التحكيم للمستشار الدكتور عبد الفتاح مراد طبعة ١٩٩٥ ص ١٦٣)

كان لهيئة التحكيم أن تفصل في موضوع الدعوى التحكيمية .

ميعاد إصدار حكم التحكيم :

● الأصل أن تصدر هيئة التحكيم حكمها خلال الميعاد الذي إتفق عليه طرفا التحكيم في مشاركة التحكيم ، غير أنه إذا خلت مشاركة التحكيم من تحديد موعد لذلك توجب على هيئة التحكيم أن تصدر حكمها خلال إثني عشر شهرا تبدأ من تاريخ بدء إجراءات التحكيم والتي تبدأ ببداية تحرير أول محضر جلسة هيئة التحكيم .

● ويحق لهيئة التحكيم أن تقرر مد هذا الميعاد على ألا تزيد فترة المد على ستة أشهر ما لم يتفق طرفا التحكيم على مدة تزيد على ذلك .

● وإذا لم يصدر حكم التحكيم في المواعيد المشار إليها آنفاً جاز لأي من طرفي التحكيم أن يطلب من رئيس محكمة إستئناف القاهرة إذا كان التحكيم تجارياً دولياً أمراً بتحديد ميعاد إضافي أو بإنهاء إجراءات التحكيم دون الفصل فيه وعندما يحق لأي من الطرفين اللجوء إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع لنظره أمامها .

أما إذا كان التحكيم ليس تجارياً دولياً فيكون اللجوء لإصدار الأمر بالميعاد الإضافي أو إنهاء إجراءات التحكيم للمحكمة الابتدائية أو الجزئية بحسب الإختصاص القيمي .

إيداع حكم التحكيم :

● يكون على من صدر حكم التحكيم لصالحه إيداع أصل الحكم الصادر في التحكيم باللغة التي صدر بها وترجمة له باللغة العربية إن كان قد صدر بلغة أجنبية - قلم كتاب محكمة إستئناف القاهرة أو المحكمة الابتدائية أو الجزئية المختصة بحسب نوع التحكيم .

ويقوم قلم كتاب المحكمة بتحرير محضر بهذا الإيداع ويحق لكل من طرفي التحكيم الحصول على صورة من محضر الإيداع هذا .

حالة إغفال حكم التحكيم لبعض الطلبات :

● عملاً بنص المادة ٥١ من قانون التحكيم فإنه إذا أغفلت هيئة التحكيم الحكم في طلب قدم إليها ولم تفصل فيه ، يحق لكل من طرفي التحكيم أن يطلب منها خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتسليمه حكم التحكيم إصدار حكم تحكيم إضافي ، على أنه يتعين إعلان هذا الطلب إلى الطرف الآخر .

● وتفصل هيئة التحكيم خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب إليها في هذا الطلب وتصدر حكمها فيه ، ويجوز لها مد هذا الميعاد ثلاثين يوماً أخرى إذا رأت ضرورة لذلك .

تصحيح حكم التحكيم :

● تتولى هيئة التحكيم من تلقاء نفسها أو بطلب من أحد طرفي الخصومة التحكيمية تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحثة كتابية أو حسابية بقرار تصدره من غير مرافعة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الحكم إذا أجرت ذلك من تلقاء نفسها أو خلال الثلاثين يوماً التالية لطلب التصحيح ، ولها مد هذا الميعاد ثلاثين يوماً أخرى .

ويعتبر قرار التصحيح جزءاً متمماً لحكم التحكيم .

تفسير حكم التحكيم :

● يجوز لكل من طرفي الدعوى التحكيمية أن يتقدم إلى هيئة التحكيم بطلب خلال الثلاثين يوماً التالية لتسلمه الحكم لتفسير ما وقع في منطوق الحكم من غموض على أن يعلن هذا الطلب إلى الطرف الآخر قبل أن يتقدم به لهيئة التحكيم .

● وتصدر هيئة التحكيم التفسير كتابة خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ تقديم طلب التفسير بعد أن يكون قد تم إعلانه ، ولهيئة التحكيم أن تمد هذا الميعاد ثلاثين يوماً أخرى .

● ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمماً لحكم التحكيم الذي فسره وتسرى عليه أحكامه .

obeikandi.com

خامساً : حكم المحكمين وتنفيذه

obeikandi.com

١ - إصدار الحكم

يملك المحكم اصدار احكام قطعية وتمهيدية ووقتيية :

● يملك المحكم - بصفة عامة اصدار احكام تتعلق بسير الاجراءات وكذلك احكام تتعلق بالاثبات ، وعلى ذلك فيمكنهم سماع شهود أو معاينة الاماكن أو الاستعانة بخبراء ، كما يمكنهم ايضا الامر باحضار الخصوم واستجوابهم ، ويمكن تفويض احد المحكمين فى اتخاذ هذه الاجراءات على انه يلاحظ أنه ليس للمحكمين سلطة الجبر التى للقضاء ولهذا ليس لهم الزام شاهد بالحضور وتوقيع غرامة ان لم يحضر ، بل عليهم الرجوع فى هذا الى رئيس المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع (مادة ٣٧ من قانون التحكيم) ، وليس لهم الزام الغير او الخصم بتقديم ما تحت يده من مستندات كما انه - اذا كانت الجلسة علنية - ليس لهم الامر باخراج من فى الجلسة وحبس من لا يمثل للامر .

وإذا قدم الى المحكمين طلب عارض ، فلا ولاية لهم به مهما كان ارتباطه بالطلب الاصلى المحدد فى عقد التحكيم ، وذلك الا اذا كان لازما للدفاع فى الدعوى الاصلية .

ومن ناحية أخرى ، ليس للمحكمين اذا عرضت خلال التحكيم مسألة أولية تخرج عن ولايتهم أو اذا ادعى امامهم بتزوير سند ، الفصل فى هذه المسألة او تقرير صحة السند أو تزويره ، وانما عليهم أن يوقفوا الاجراءات الى حين الفصل فى هذا النزاع من المحكمة المختصة ، وعندئذ يقف الميعاد المحدد للحكم الى أن يصدر حكم انتهائى فى المسألة العارضة .

وليس للمحكمين ايضا الامر بأى اجراء احتياطى ، كتعيين حارس على العقار محل النزاع ، واذا كان هناك حارس معين من قبل القضاء على هذا العقار ، فليس للمحكمين الامر باستبدال الحارس أو بانتهاء الحراسة .

ويتحدد نطاق الخصومة امام المحكمين ايضا من حيث اطرافها

فالنيابة العامة لا تمثل أبدا أمام هيئة التحكيم ، ولا يجوز التدخل من قبل شخص ثالث وذلك الا اذا قبل أطراف عقد التحكيم تدخله ، كما لا يجوز ادخال شخص ثالث الا بناء على طلب من طرفى التحكيم وموافقة الشخص المطلوب ادخاله .(١)

يتعين أن يصدر الحكم مستكملا البيانات الاساسية للاحكام ومسببا :

● تنص المادة ٤٠ من قانون التحكيم على ما يلى :
" يصدر حكم هيئة التحكيم المشكلة من أكثر من محكم واحد بأغلبية الآراء بعد مداولة تتم على الوجه الذى تحدده هيئة التحكيم ، ما لم يتفق طرفا التحكيم على غير ذلك " .

ووفقا لنص المادة ٤٣ من قانون التحكيم اذا رفض واحد أو اكثر من المحكمين توقيع الحكم ذكر ذلك فيه ويكون الحكم صحيحا اذا وقعته أغلبية المحكمين .

● ويتعين الاشارة على أنه ايا كان الرأى فى طبيعة حكم المحكم من الناحية الموضوعية - وفقا للراء المتعددة التى قيلت بهذا الصدد - فإن حكم المحكمين يخضع للشكل العام للاحكام العادية .

ويبطل حكم المحكمين اذا لم يكن مسببا - غير أن حكم المحكمين

لا يؤخذ عليه ماتؤخذ به أحكام القضاء بهذا الصدد :

● ومع ذلك حكم بأن المحكم لا يؤخذ بما يؤخذ به القضاء فى صدد الدقة المقررة فى التسبيب ، وكفى أن يذكر المحكم نصوص القانون التى قام باعمالها فى صدد النزاع ، سواء من ناحية تكييف الوقائع أو من ناحية ارساء حكم القانون على الوقائع المستخلصة فى النزاع ، وقيل ايضا ، أن عدم كفاية التسبيب او ايراده فى صورة عامة لا يؤدى الى البطلان ما دام أن هذا او ذاك لا يتضمن مخالفة للقانون - أى أن ما انتهى اليه المحكم لا يكون قد خالف فيه القانون .(٢)

(١) (الوسيط فى قانون القضاء المدنى للدكتور فتحى والى ص ٩٣٩ وما بعدها)

(٢) (الدكتور احمد ابوالوفا المرجع السابق ص ٢٥١)

فى الفقرة الأولى من المادة ٥٠٦ من قانون المرافعات على أن " يصدر المحكمون حكمهم غير مقيدين بإجراءات المرافعات عدا ما نص عليه فى هذا الباب ويكون حكمهم على مقتضى قواعد القانون ما لم يكونوا مفوضين بالصلح " يدل على أن المشرع وإن لم يشأ أن يتضمن حكم المحكمين جميع البيانات التى يجب أن يشتمل عليها حكم القاضى ، إلا أنه أوجب إتباع الأحكام الخاصة بالتحكيم الواردة فى الباب الثالث من الكتاب الثالث من قانون المرافعات - ومنها حكم المادة ٥٠٧ التى توجب إشمال الحكم بوجه خاص على صورة من وثيقة التحكيم ، وقد هدف المشرع من إيجاب إثبات هذا البيان فى الحكم إلى التحقق من صدور قرار المحكمين فى حدود سلطتهم المستمدة من وثيقة التحكيم فهو على هذا النحو بيان جوهرى لازم لصحة الحكم يترتب على إغفاله عدم تحقق الغاية التى من أجلها أوجب المشرع إثباته بالحكم بما يودى إلى البطلان ولا يغير من ذلك أن تكون وثيقة التحكيم قد أودعت مع الحكم بقلم كتاب المحكمة لأن الحكم يجب أن يكون دالا بذاته على إستكمال شروط صحته بحيث لا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأى طريق آخر ، وكان يجوز طلب بطلان حكم المحكمين وفقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٥١٢ من قانون المرافعات إذا وقع بطلان فى الحكم أو فى الإجراءات أثر فى الحكم ، وكان البين من حكم المحكمين موضوع التداعى لم يشتمل على صورة من وثيقة التحكيم ومن ثم فإنه يكون باطلا . (١)

يكون حكم المحكمين صحيحا اذا وقعته اغلبية المحكمين :

● ويتعين التوقيع على الحكم من جميع المحكمين ، ومع ذلك يجيز القانون فى المادة ٤٣ ان يوقع الحكم أغلبية المحكمين فقط ويكون مع ذلك صحيحا وعندئذ يشترط القانون ان يذكر سبب رفض الممتنع عن التوقيع من المحكمين ، ويكون سبب الرفض عادة هو عدم تمشى الممتنع مع وجهة نظر باقى المحكمين ، ولهذا لا يبطل الحكم اذا لم يذكر سبب رفض الاقلية على التوقيع على الحكم ، وانما اذا لم توقع

(١) (نقض ١٩٩٠/١/٢٣ طعن ٢٥٦٨ لسنة ٥٦ ق مج س ٤١ ع ١ ص ٢٢١)

الاجلبيية على الالحم كان باطلا بطلانا لا يقع بقوة القانون وانما يجب التمسك به وفقا لما سوف نراه عند دراسة التمسك ببطلان حكم المحكم.

●● لئن كانت الفقرة الأولى من المادة ٥٠٧ من قانون المرافعات قد أوجبت توقيع المحكمين على الحكم الذي أصدره فإن الفقرة الثانية قد نصت على أن الحكم يكون صحيحاً إذا وقعه أغلبية المحكمين إذا رفض واحد أو أكثر توقيع الحكم على أن يذكر ذلك فيه . (١)

٢ - إيداع حكم المحكمين

إيداع الحكم لدى قلم كتاب المحكمة المختصة أصلا بنظر موضوع النزاع :

● بعد كتابة حكم المحكمين ، يجب أن يودع لدى قلم كتاب المحكمة المختصة أصلا بنظر موضوع النزاع ، فإن كان التحكيم واردا على قضية استئناف ، وجب أن يتم الإيداع فى قلم كتاب المحكمة المشار إليها فى المادة التاسعة من قانون التحكيم (م ٤٧) ، ولا يقتصر الإيداع على الحكم الفاصل فى الدعوى ، بل ينصرف أيضا الى ما سبقه من أحكام ولو كانت متعلقة بالاثبات أو بسير الاجراءات ، كما يجب إيداع أصل وثيقة التحكيم أو شرط التحكيم ، وقد قدمنا أن الحكم نفسه يجب أن يتضمن صورة من هذه الوثيقة او هذا الشرط .

ويقوم بالإيداع من صدر حكم التحكيم لصالحه ، وعلى قلم الكتاب تحرير محضر بهذا الإيداع ويلاحظ ان على قلم الكتاب قبول هذا الإيداع ما دام ينصب على حكم محكمين دون أن تكون له سلطة بحث هذا الحكم من الناحية الموضوعية .

٣ - تنفيذ حكم المحكمين

- لا يكون حكم المحكمين قابلاً للتنفيذ إلا بأمر يصدره رئيس المحكمة المشار إليها في المادة التاسعة من القانون أو من يندبه من قضاتها:
- تنص المادة ٥٦ من قانون التحكيم على ما يلي :
- " يختص رئيس المحكمة المشار إليها في المادة (٩) من هذا القانون أو من يندبه من قضاتها بإصدار الأمر بتنفيذ حكم المحكمين ، ويقدم طلب تنفيذ الحكم مرفقاً به ما يلي :
- ١- أصل الحكم أو صورة موقعة منه .
 - ٢- صورة من إتفاق التحكيم .
 - ٣- ترجمة مصدق عليها من جهة معتمدة إلى اللغة العربية لحكم التحكيم إذا لم يكن صادراً بها .
 - ٤- صورة المحضر الدال على ايداع الحكم وفقاً للمادة (٤٧) من هذا القانون .

ويختص القاضى المذكور بكل ما يتعلق بتنفيذ حكم المحكمين .

- أراد المشرع أن يراقب عمل المحكم لأنه لا يستمد سلطته إلا من اتفاق الخصوم على التحكيم فأوجب قبل تنفيذ حكمه وقبل وضع الصيغة التنفيذية عليه من جانب قلم كتاب المحكمة اوجب أن يخضع لرقابة واشراف قاضى التنفيذ بالمحكمة كاجراء تمهيدى أولى يسبق وضع الصيغة التنفيذية لمجرد التحقق أن الحكم قد صدر بالفعل تنفيذاً لمشاركة تحكيم وان المحكم قد راعى الشكل الذى يتطلبه منه القانون سواء عند الفصل فى النزاع أو عند كتابة حكمه .(١)

مدى ولاية قاضى التنفيذ عند اصدار الامر بالتنفيذ :

- على قاضى التنفيذ أن يراقب كل الشكل الذى يوجب القانون لاصدار حكم المحكم ، وأية مخالفة يلاحظها وتؤدى الى بطلان الحكم توجب عليه حتماً أن يمتنع عن اصدار الأمر . (وبعبارة اخرى هو لا يصدر

(١) (الدكتور أحمد أبو الوفا - المرجع السابق ص ٢٧٤)

الامر بالتنفيذ الا اذا استوثق من توافر الشكل الذى يوجب القانون ، ولو لم يتعلق البطلان بالنظام العام لأن عليه أن يراعى مصلحة الخصم الغائب وهو لا يتقيد بالقواعد العامة المتبعة بالنسبة الى الوظيفة القضائية للمحاكم والتي تمنعها من الحكم بالجزاء من تلقاء نفسها ما لم يتعلق بالنظام العام ، ثم هو ، من ناحية أخرى ، لا يحكم بجزاء ما وكل ما يقضى به هو رفض اصدار الامر وقراره هذا لا يسبب عملا بالمادة ١٩٥ ، ويكون على صاحب الشأن أن يتظلم من امره الى المحكمة المختصة التى عليها ان تفصل فى التظلم بحكم وقتى يصدر فى مواجهة طرفى الخصومة - بعد التمسك بكل ما يعن للخصم ان يتمسك به من الاسباب التى تبرر تظلمه .(١)

●● الامر الصادر من قاضى الامور الوقتية والذى يعتبر بمقتضاه حكم المحكم واجب التنفيذ طبقا للمادة ٨٤٤ من قانون المرافعات يقصد به مراقبة عمل المحكم قبل تنفيذ حكمه من حيث التثبيت من وجود مشاركة التحكيم ، وان المحكم قد راعى الشكل الذى يتطلبه القانون سواء عند الفصل فى النزاع أو عند كتابة الحكم دون ان يخول قاضى الامور الوقتية حق البحث فى الحكم من الناحية الموضوعية ومدى مطابقته للقانون وان يترتب على ان حكم المحكم له بين الخصوم جميع الاثار التى تكون للحكم القضائى ان يلحقه الحجية ولو لم يكن قد صدر الامر بتنفيذه لان صدور الامر من قاضى الامور الوقتية انما يتطلب من أجل التنفيذ لا من أجل قوة الثبوت ، فانه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا تجوز المجادلة فى حجية حكم المحكمين حتى بفرض انه لم يتم تنفيذه طالما الحجية قائمة لم تنقض باى سبب من الاسباب التى تنقضى بها قانونا .(٢)

ليس للمحكمة عند إصدار الأمر بتنفيذ حكم المحكمين التحقق من عدالته أو صحة قضائه فى الموضوع :

●● أحكام المحكمين شأن أحكام القضاء تحوز حجية الشيء المحكوم

(١) (الدكتور احمد ابوالوفا - المرجع السابق ص ٢٧٥)

(٢) (نقض ١٩٧٨/٢/١٥ الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٤٤ مج س ٢٩ ص ٤٧٢)

به بمجرد صدورها وتبقى هذه الحجية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طالما بقى الحكم قائماً ، ومن ثم لا يملك القاضى عند الأمر بتنفيذها التحقق من عدالتها أو صحة قضائها فى الموضوع لأنه لا يعد هيئة إستئنافية فى هذا الصدد . (١)

قواعد تنفيذ أحكام المحكمين الأجبية :

●● مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من إتفاقية نيويورك الخاصة بالإعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجبية - والتي إنضمت إليها مصر بالقرار الجمهورى رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٩ الصادر فى ١٩٥٩/٢/٢ وأصبحت تشريعاً نافذاً بها إعتباراً من ١٩٥٩/٦/٨ إعتراف كل دولة متعاقدة بحجية أحكام التحكيم الأجبية وإلتزامها بتنفيذها طبقاً لقواعد المرافعات المتبعة فيها والتي يحددها قانونها الداخلى ، ما لم يثبت المحكوم ضده فى دعوى تنفيذ حكم التحكيم توافر إحدى الحالات الخمس الواردة على سبيل الحصر فى المادة الخامسة فقرة أولى من الإتفاقية وهى (أ) نقض أهلية أطراف إتفاق التحكيم أو بطلانه (ب) عدم إعلانه إعلاناً صحيحاً بتعيين المحكم أو بإجراءات التحكيم أو إستحالة تقديمه دفاعه لسبب آخر . (ج) مجاوزة الحكم فى قضاء حدود إتفاق أو شرط التحكيم . (د) مخالفة تشكيل محكمة التحكيم أو إجراءات إتفاق الطرفين أو لقانون البلد الذى تم فيه التحكيم فى حالة عدم الإتفاق . (هـ) صيرورة الحكم غير ملزم للطرفين أو إلغائه أو وقفه . أو يتبين لقاضى التنفيذ طبقاً للفقرة الثانية من المادة المشار إليها - أنه لا يجوز قانوناً الإلتجاء إلى التحكيم لتسوية النزاع أو أن تنفيذ الحكم يخالف النظام العام . (٢)

●● لما كانت المادة ٣١٠ من قانون المرافعات - والتي إختتم بها المشرع الفصل الخاص بتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجبية - تقضى بأنه إذا وجدت معاهدات بين مصر وغيرها من الدول بشأن تنفيذ الأحكام الأجبية فإنه يتعين إعمال أحكام هذه المعاهدات وكانت مصر

(١) (نقض ١٩٩٠/٧/١٦ طعن ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ ق مع س ٤١ ع ٢ ص ٤٣٤)

(٢) (نقض ١٩٩٠/٧/١٦ المرجع السابق)

قد انضمت إلى إتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ بشأن أحكام المحكمين الأجنبية وتنفيذها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٩ وصارت نافذة ابتداءً من ٨ يونيو سنة ١٩٥٩ ومن ثم فإنها تكون قانوناً من قوانين الدولة واجبة التطبيق ولو تعارضت مع أحكام قانون المرافعات . (١)

●● مفاد نص المادة ٢٢ من القانون المدنى خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضى وذلك بإعتبار أن القضاء وظيفة من وظائف الدولة يؤديها طبقاً لقواعد المرافعات المقررة فى قانونها دون قواعد المرافعات فى أى دولة أخرى ، وبإعتبار أن ولاية القضاء إقليمية بما يوجب أن تكون القواعد اللازمة لمباشرته هى الأخرى إقليمية ، وإذ ثبت من الترجمة الرسمية لحكم التحكيم أنه قد تأكد لدى المحكم إستلام الطاعة لطلب الحضور الذى أرسله لها وتخلفها عن الحضور دون عذر مقبول ، فإن ما إشتهرت به المادة الخامسة (ب) من إتفاقية نيويورك - الواجبة التطبيق - لرفض طلب تنفيذ الحكم الأجنبى من تقديم الدليل على عدم إعلان المحكوم ضده إعلاناً صحيحاً بتعيين المحكم أو بإجراءات التحكيم ، وأنه قد إستحال عليه لسبب آخر تقديم دفاعه ، يعد من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى . (٢)

●● لما كان الثابت من الترجمة الرسمية لحكم التحكيم أن جلسة التحكيم قد عقدت بغرفة المداولة الخاصة بالمحكم الوحيد للنزاع بلندن وهو أحد مستشارى ملكة بريطانيا نفاذاً لإتفاق الطرفين وقد ذيل الحكم بتوقيعه ومن ثم فإن وجود خاتم غرفة التجارة الدولية بباريس وتصديق القنصلية المصرية بها عليه لا ينفى إنعقاد التحكيم فى لندن وإعمال أحكام القانون الإنجليزى عليه . (٣)

●● لما كان الثابت أن شرط التحكيم المدرج فى سند الشحن قد نص

(١) (الحكم السابق)

(٢) (الحكم السابق)

(٣) (الحكم السابق)

على إلغاء شرط الإختصاص القضائي الوارد بالسند والإحالة إلى ثلاثة محكمين فى " جوتبرج " وكان المشرع المصرى قد أقر الإتفاق على إجراء التحكيم فى الخارج بإنضمامه إلى الإتفاقية الخاصة بأحكام المحكمين الأجنبية وتنفيذها المنعقدة فى نيويورك سنة ١٩٥٨ والتي أصبحت بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٩ واجبة التطبيق فى مصر إعتباراً من ٨ يونيو ١٩٥٩ - ولم تتضمن مواد الباب الثالث " الخاص بالتحكيم " الوارد بقانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تعديلاً أو إلغاء لذلك التشريع الخاص - وإذ أوجبت المادتان ٢ ، ٢/٥ من تلك الإتفاقية على محاكم الدول المنضمة إليها إحالة الموضوع محل الإتفاق على التحكيم وذلك ما لم يكن الإتفاق عليه باطلاً أو غير قابل للتنفيذ ، أو كان موضوعه من المسائل التى لا تجوز تسويتها عن طريق التحكيم ، أو تمس النظام العام ، وكان المرجع فى شأن تقرير صحة شرط التحكيم وترتيبه لآثاره إلى قواعد القانون السويدى بإعتبار البلد التى إتفق على إجراء التحكيم فيها شريطة ألا يكون موضوع التحكيم مخالفاً للنظام العام أو مما لا يجوز تسويته عن طريق التحكيم فى مصر طبقاً لما تقضى به المادتان ٢ ، ٢/٥ سالفتا الذكر والمادة ٢٢ من القانون المدنى ، وكانت الطاعنة لم تقدم الدليل على القانون السويدى المشار إليه حتى يتبين للمحكمة مدى ما إدعته من بطلان شرط التحكيم . (١)

●● مناط إستبعاد أحكام القانون الأجنبى مخالفته للنظام العام فى مصر أو تعارضه مع الأسس الإجتماعية أو السياسية أو الإقتصادية ، أو الخلفية فى الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع بما لا يكفى معه أن يتعارض مع نص قانونى آخر ، وكانت المادة ٣/٥٠٢ من قانون المرافعات بما إشرطته من وجوب بيان أسماء المحكمين فى مشارطة التحكيم ، أو فى إتفاق مستقل لا تتعلق بالنظام العام ، فإن مخالفتها لا تنهض مبرراً لإستبعاد تطبيق القانون الأجنبى الواجب التطبيق ، وإذ إلترزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وإعتبر شرط التحكيم صحيحاً

منتجا لآثاره فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ولا يعيبه عدم إيراد سنده القانوني الصحيح إذ لمحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية بما تقومه ، كما لا يعيبه من بعد إغفاله الرد على ما تمسكت به الطاعنة من عدم تناسب نفقات الإلتجاء إلى التحكيم بالخارج مع قيمة الحق المطالب به ذلك بأنه - على فرض صحته - ليس من الأسباب التي يقرها القانون لنقض شرط التحكيم ومن ثم يعد دفاعاً ظاهر الفساد لا يستأهل رداً . (١)

المعاهدات التي تبرمها مصر مع أية دولة تكون بعد إستكمال إجراءات تنفيذها واجبة التطبيق ولو تعارضت مع أحكام قانون المرافعات فيما نص عليه من قواعد تتعلق بتنفيذ الأحكام والسندات الأجنبية :

●● وحيث أن هذا النعى سديد ذلك أن النص في المادة ٣٠١ من قانون المرافعات على أن العمل بالقواعد المنصوص عليها في الفصل الخاص بتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية - لا يخل بأحكام المعاهدات المعقودة والتي تعقد بين جمهورية مصر وغيرها من الدول مؤداه أن تكون المعاهدة بعد نفاذها هي القانون واجب التطبيق في هذا الصدد ولو تعارضت مع أحكام القانون المشار إليه . ولما كانت المادة ٢٤ من إتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بين جمهورية مصر العربية ودولة البحرين ووافقت عليها جمهورية مصر العربية بقرار بقانون ٢٦٠ لسنة ١٩٨٩ في ١٤/٦/١٩٨٩ ودولة البحرين بمرسوم أميري بقانون ١٠ لسنة ١٩٨٩ بعد أن بينت الفقرة (أ) منها الأحكام القابلة للتنفيذ في كل من الدولتين عادت وبينت الفقرة (ج) منها الأحكام والأوامر التي لا تسرى عليها الإتفاقية حيث جرى نصها على أن " لا تسرى هذه المادة على (١) الإجراءات الوقتية والتحفظية (٢) ... " وبالتالي صارت هذه الأحكام والأوامر بهذه الإجراءات لا تخضع لهذه الإتفاقية من حيث الأمر بتنفيذها في كلا البلدين الموقعيتين على الإتفاقية لما كان ذلك وكان الأمر بتوقيع الحجز الإحتياطي على نصيب

المطعون ضده الثانى فى شركة بجمهورية مصر العربية قد صدر إعمالاً لحكم المادة ١٧٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بدولة البحرين والواردة بالباب الرابع تحت عنوان الإجراءات التحفظية والوقائية والمنع من السفر ، ومن ثم فإن الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه يخضع لحكم المادة ٢٤/ج من الإتفاقية بما يمنع من صدور الحكم بالأمر بتنفيذه فى جمهورية مصر العربية إعمالاً لأحكام هذه الإتفاقية وإذ خالف الحكم الإبتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر وأمر بتنفيذ الحكم رقم ١٠ لسنة ١٩٩٧ الصادر من مجلس العائلة الحاكمة بدولة البحرين فيما تضمنه من توقيع الحجز الإحتياطى على نصيبه فى شركة بجمهورية مصر العربية فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن . (١)

obeikandi.com

سادساً : الطعن في حكم المحكمين

obeikandi.com

أولاً : حكم التحكيم لا يقبل الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن

أحكام التحكيم لا تقبل الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن المنصوص عليها فى قانون المرافعات :

● وفقاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٥٢ من قانون التحكيم فإن أحكام التحكيم التى تصدر طبقاً لهذا القانون لا تقبل الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن .

● ومؤدى ذلك أنه لا يجوز الطعن على حكم التحكيم بالإستئناف ، وهذا هو الذى كان معمولاً به وفقاً لحكم المادة ٥١٠ من قانون المرافعات ، كما وأنه لا يجوز الطعن على حكم التحكيم بإلتماس إعادة النظر كما كان معمولاً به وفقاً لنص المادة ٥١١ مرافعات التى كانت تجيز الطعن بإلتماس إعادة النظر فى حكم التحكيم وفقاً للقواعد المقررة فى المادة ٢٤١ مرافعات عدا الحالة الخامسة المنصوص عليها فى هذه المادة .

● كذلك لا يجوز الطعن على حكم التحكيم بطريق الطعن بالنقض ، مع مراعاة أنه يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى دعوى بطلان حكم التحكيم على النحو الذى سيرد بيانه فيما بعد .

ثانياً : بطلان حكم المحكمين
مادة ٥٢ فقرة ثانية والمادتان ٥٣ و ٥٤

نصوص القانون :

مادة ٥٢ فقرة ثانية : (٢) ويجوز رفع دعوى بطلان حكم التحكيم وفقاً للأحكام المبينة في المادتين التاليتين .

مادة ٥٣ : (١) لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في الأحوال الآتية:

أ - إذا لم يوجد إتفاق تحكيم أو كان هذا الإتفاق باطلاً أو قابلاً للإبطال أو سقط بإنتهاء مدته .

ب - إذا كان أحد طرفي إتفاق التحكيم وقت إبرامه فاقد الأهلية أو ناقصها وفقاً للقانون الذي يحكم أهليته .

ج - إذا تعذر على أحد طرفي التحكيم تقديم دفاعه بسبب عدم إعلانه إعلاناً صحيحاً بتعيين محكم أو بإجراءات التحكيم أو لأى سبب آخر خارج عن إرادته .

د - إذا استبعد حكم التحكيم تطبيق القانون الذى اتفق الأطراف على تطبيقه على موضوع النزاع .

هـ - إذا تم تشكيل هيئة التحكيم أو تعيين المحكمين على وجه مخالف للقانون أو لإتفاق الطرفين .

و - إذا فصل حكم التحكيم فى مسائل لا يشملها إتفاق التحكيم أو جاوز حدود هذا الإتفاق ، ومع ذلك إذا أمكن فصل أجزاء الحكم الخاصة بالمسائل الخاضعة للتحكيم عن أجزائه الخاصة بالمسائل غير الخاضعة له فلا يقع البطلان إلا على الأجزاء الأخيرة وحدها .

ز - إذا وقع بطلان فى حكم التحكيم ، أو كانت إجراءات التحكيم باطلة بطلاً أثر فى الحكم .

(٢) وتقضى المحكمة التى تنظر دعوى البطلان من تلقاء نفسها ببطلان حكم التحكيم إذا تضمن ما يخالف النظام العام فى جمهورية مصر العربية .

مادة ٥٤ : ١) ترفع دعوى بطلان حكم التحكيم خلال التسعين يوماً التالية لتاريخ إعلان حكم التحكيم للمحكوم عليه ، ولا يحول دون قبول دعوى البطلان نزول مدعى البطلان عن حقه فى رفعها قبل صدور حكم التحكيم .

٢) تختص بدعوى البطلان فى التحكيم التجارى الدولى المحكمة المشار إليها فى المادة (٩) من هذا القانون ، وفى غير التحكيم التجارى الدولى يكون الاختصاص لمحكمة الدرجة الثانية التى تتبعها المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع .

تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب عن المواد المنظمة لدعوى بطلان حكم التحكيم :
وبالنسبة للمادة ٥٢ رأت اللجنة حذف عبارة " مع مراعاة أحكام المادة ٥٣ " من الفقرة الأولى ، وإضافة فقرة ثانية للمادة تجيز رفع دعوى بطلان حكم التحكيم وفقاً لأحكام المادتين التاليتين ٥٣ ، ٥٤ .
وبالنسبة للمادة ٥٣ :

١- رأت اللجنة إستبدال عبارة (تعذر) الواردة بالفقرة ١ بند ج من هذه المادة بعبارة (إستحال) إذ يكفى أن يتعذر على طرفى التحكيم تقديم دفاعه بسبب عدم إعلانه إعلاناً صحيحاً بتعيين محكم حتى تقبل دعوى بطلان حكم المحكمين دون إستراط إستحالة ذلك .

٢- كما إستحدثت اللجنة البند (د) لتضيف إلى حالات قبول دعوى بطلان حكم التحكيم تطبيق القانون الذى إتفق الأطراف على تطبيقه على موضوع النزاع ويدخل فى مفهوم نطاق إستبعاد القانون الواجب التطبيق الخطأ فى تطبيقه إلى درجة مسخه .

٣- وعدلت اللجنة البند (ز) بإستبدال عبارة " إذا وقع بطلان فى حكم التحكيم " بعبارة " إذا إشتمل حكم التحكيم على مخالفة لحكم جوهرى من أحكام المادة ٤٣ " .

وبالنسبة للمادة ٥٤ رأت اللجنة تعديل أحكام هذه المادة لتجعل ميعاد رفع دعوى بطلان حكم التحكيم يبدأ فى جميع الأحوال من تاريخ إعلانه للمحكوم عليه ، وكان النص السابق يجعله من تاريخ الحكم ما

لم يكن صادر في غيبة المحكوم عليه فيبدأ من تاريخ إعلانه ، ثم فرقت في الفقرة الثانية بين التحكيم التجاري الدولي وغير ذلك في شأن المحكمة المختصة بنظر الدعوى ، وذلك إتساقاً مع صيرورة القانون عاماً لكل أنواع التحكيم .

الصيغة رقم (١٣٣)
صحيفة دعوى ببطلان حكم هيئة تحكيم
في منازعة تجارية دولية

الصيغة
وأعلنتها

١- إستصدرت الشركة المعلن إليها حكماً من هيئة التحكيم المشكلة في الدعوى التحكيمية رقم لسنة بمركز القاهرة للتحكيم التجاري الدولي ضد الشركة المعلننة بتاريخ / / ٢٠٠٠ قضي منطوقه بما يلي :

أولاً : حكمت هيئة التحكيم بقبول طلب التحكيم شكلاً وفي الموضوع
.....

ثانياً : بإلزام الشركة المحتكم ضدها بمصروفات التحكيم .

٢- وحيث أنه عند إعلان هذا الحكم إلى الشركة المعلننة من جانب الشركة المعلن إليها وكان ذلك بتاريخ / / إستبان للشركة المعلننة من ورقة إعلان هذا الحكم أن السيد الأستاذ عضو هيئة التحكيم هو في الوقت نفسه محام للشركة المعلن إليها إذ إنطوت ورقة إعلان الحكم على أسماء السادة الشركاء والمحامين بمكتب السيد الأستاذ بل أن سيادته وحسبما ورد بورقة إعلان الحكم شريك أصيل في هذا المكتب .

.....
..... وإذ كان
.....

... وإذ كان ذلك ، ومع كامل الإحترام والتقدير والتوقير للسيد الأستاذ عضو هيئة التحكيم ، إلا أنه بذلك تحسر عنه شرائط تعيين وتسمية المحكمين في هيئات التحكيم بعدما بان وإستبان أنه - وبالاساس محام عن الشركة المحتكمة .

.....
..... وحيث
.....

... وحيث أنه لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ١٦ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ قد نصت على أنه " يكون قبول المحكم القيام بمهمته كتابة ، ويجب عليه أن يفصح عند قبوله عن أية ظروف من شأنها إثارة شكوك حول إستقلاله أو حيده " .

.....
..... ومن المستقر عليه
.....

... ومن المستقر عليه أن من أهم الشروط المطلوبة فى المحكمين جميعاً شرطان جوهريان : الإستقلال والحيده ، فالإستقلال معناه ألا توجد للمحكم صلة أو مصلحة أو إرتباط أو تبعية لأحد الطرفين ، بل يكون مستقلاً لا عن الخصم الآخر فقط وإنما عن الطرف الذى عينه أيضاً ، والحيده تعنى أن المحكم لا ينحاز إلى أحد الطرفين أو ضده لأسباب شخصية أو خاصة ، وإنما يلتزم بأن يكون عادلاً بين الطرفين متجرداً عن كل ما سوى إعتبرات العدالة .

ولذلك يشترط دائماً أن يوقع المحكم قبل تعيينه على إقرار الإستقلال الذى يقر فيه بأنه يقبل العمل كمحكم وأنه لا يوجد ما يمس إستقلاله عن الطرفين وحيده بينهما .
(التحكيم التجارى الدولى - الجزء الأول - للدكتور محى الدين إسماعيل ص ٥٤)

٣- وحيث أن المذكرات التى كانت تقدم من الشركة المحتكمة أثناء إجراءات ونظر التحكيم قد جاءت خلوا مما ورد بورقة إعلان الحكم وإنما كانت تعنون بإسم السيد الاستاذ المحامى ، ومن ثم لم تعلم الشركة المعلنة بمخالفة تشكيل هيئة التحكيم للشرائط القانونية إلا بعد صدور حكم هيئة التحكيم ومن خلال ورقة إعلان الحكم والتى تم إعلانه بموجبها بتاريخ / /

٤- وحيث أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٥٢ والفقرة (هـ) من المادة ٥٣ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون التحكيم تجيز رفع دعوى بطلان حكم هيئة التحكيم إذا تم تشكيل هيئة التحكيم أو تعيين المحكمين على وجه مخالف للقانون ، وكانت المادة ٥٤ من القانون نفسه تجيز رفع دعوى البطلان خلال التسعين يوماً التالية لتاريخ إعلان الحكم وتختص بنظر دعوى البطلان محكمة الإستئناف إذا كان التحكيم تجارياً دولياً .

.....
..... ولما كان
.....

... ولما كان ذلك وكانت التسعين يوماً التي يجوز فيها رفع دعوى البطلان - وهي الدعوى الماثلة - تنتهى بيوم / / ومن ثم تكون الدعوى قد أقيمت فى الميعاد مما يتعين قبولها شكلاً .

... وحيث أنه لما كان الحكم صادراً فى تحكيم تجارى دولى ومن ثم ينعقد الإختصاص لمحكمة إستئناف القاهرة عملاً بنص المادتين التاسعة و ٥٤ فقرة ثانية من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ .

٥- وحيث أنه لما كان تنفيذ الحكم قبل الفصل فى دعوى البطلان يترتب عليه ضرر جسيم يتعذر تداركه لوجود الشركة الصادر لصالحها حكم هيئة التحكيم خارج مصر ومن ثم وعملاً بنص المادة ٥٧ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ فإن الشركة المعلنة تضمن صحيفة دعواها طلباً بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل فى دعوى البطلان .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد إنتقلت فى التاريخ المبين بصدر هذه الصحيفة إلى حيث المحل المختار للشركة المعلن إليها - والوارد بورقة إعلان الحكم وأعلنتها بهذه الصحيفة وسلمتها صورة منها وكلفتها بالحضور أمام محكمة إستئناف القاهرة (الدائرة) بمقرها بمبنى

دار القضاء العالى بشارع ٢٦ يوليو بالقاهرة لتسمع الحكم بقبول الدعوى شكلاً وبوقف تنفيذ الحكم الصادر من هيئة التحكيم فى الدعوى التحكيمية رقم لسنة والمبين بهذه الصحيفة - لحين الفصل فى موضوع الدعوى - وفى الموضوع ببطلان حكم هيئة التحكيم مع إلزامها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

آراء الشراح وأحكام القضاء :

●● وحيث أنه عن الموضوع فمفاد المادة ٣/١٦ من قانون التحكيم فى المواد المدنية والتجارية رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ بأن يكون قبول المحكم القيام بمهمته كتابةً ويجب عليه أن يفصح عند قبوله عن أية ظروف من شأنها إثارة شكوك حول إستقلاله أو حيديته وتتص المادة ٥٢/هـ على بطلان حكم التحكيم إذا تم تشكيل هيئة التحكيم أو تعيين المحكمين على وجه مخالف للقانون أو لإتفاق الطرفين .

لما كان ما تقدم وكان الثابت من موافقة الاستاذ قبوله مهمة التحكيم عن الشركة المدعى عليها وخلت مما يتضمن أنه شريك فى مكتب للإستشارات القانونية والمحاماة المحامى عن الشركة المدعى عليها والذى ثبت بعد صدور الحكم من ورقة إعلان الشركة المحكوم لها للشركة المحكوم ضدها بتاريخ / / أنه شريك فى المكتب سالف الذكر ومن ثم فإن حكم التحكيم يكون قد صدر باطلاً لمخالفته للقانون مما يتعين معه إجابة الشركة المدعية إلى طلب الحكم ببطلانه .

وحيث أنه عن طلب وقف تنفيذ الحكم فلما كانت المحكمة قد أجابت الشركة المدعية إلى طلباتها ومن ثم فقد أضحى هذا الطلب غير ذى موضوع .

وحيث أنه عن المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة فالمحكمة تلزم بها الشركة المدعى عليها وقد خسرت الدعوى عملاً بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات والمادة ١٨٧ من قانون المحاماة . (١)

(١) محكمة إستئناف القاهرة فى ٢٥/١١/١٩٩٨ فى دعوى بطلان حكم التحكيم المقيدة برقم ٤٢ لسنة ١١٥ قضائية)

المحكمة المختصة بنظر دعوى البطلان :

● فرق المشرع في هذا الخصوص بين التحكيم التجاري الدولي وغيره مما يخرج عن نطاق التحكيم الدولي المنصوص عليه في المادة الثالثة من قانون التحكيم .

● وللتفرقة بين التحكيم الدولي والتحكيم الوطني تبنى الفقه ثلاثة معايير أولها معيار جغرافي يتمثل في المكان الذي يجري فيه التحكيم وثانيها معيار قانوني يتمثل في القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم وثالثها معيار إقتصادي يتمثل في مدى تعلق العقد الذي يجري الفصل فيما أثر بشأنه من منازعات بالتجارة الدولية . (١)

● ويعتبر العقد دولياً حين يتجاوز الإطار الإقتصادي الداخلي ، أي حين يتضمن إنتقالاً للأموال والسلع والخدمات عبر الحدود الجغرافية للدول . (٢)

● ووفقاً لنص المادة الثالثة من قانون التحكيم " يكون التحكيم دولياً في حكم هذا القانون إذا كان موضوعه نزاعاً يتعلق بالتجارة الدولية وذلك في الأحوال الآتية :

أولاً : إذا كان المركز الرئيسي لأعمال كل من طرفي التحكيم يقع في دولتين مختلفتين وقت إبرام إتفاق التحكيم ، فإذا كان لأحد الطرفين عدة مراكز للأعمال فالعبرة بالمركز الأكثر ارتباطاً بموضوع إتفاق التحكيم وإذا لم يكن لأحد طرفي التحكيم مركز أعمال فالعبرة بمحل إقامته المعتاد .

ثانياً : إذا إتفق طرفا التحكيم على اللجوء إلى " منظمة " تحكيم دائمة أو مركز للتحكيم يوجد مقره داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها .

(١) (شرح قوانين التحكيم للمستشار الدكتور عبد الفتاح مراد ص ٤٤)

(٢) (الدكتور ساميه راشد - التحكيم في العلاقات الدولية الخاصة ص ١٧٩ وما بعدها)

ثالثاً : إذا كان موضوع النزاع الذى يشملته إتفاق التحكيم يرتبط بأكثر من دولة واحدة .

رابعاً : إذا كان المركز الرئيسى لأعمال كل من طرفى التحكيم يقع فى نفس الدولة وقت إبرام إتفاق التحكيم وكان أحد الأماكن التالية واقعا خارج هذه الدولة :

(أ) مكان إجراء التحكيم كما عينه إتفاق التحكيم أو أشار إلى كيفية تعيينه .

(ب) مكان تنفيذ جانب جوهرى من الإلتزامات الناشئة عن العلاقة التجارية بين الطرفين .

(ج) المكان الأكثر ارتباطاً بموضوع النزاع .

● وورد بالمذكرة الإيضاحية لقانون التحكيم تعليقا على نص المادة الثالثة أنه بشأن تحديد معنى التحكيم الدولى بينت المادة (٣) من مشروع القانون الحالات التى يعد فيها التحكيم دولياً وفقاً لأحكامه ، أخذاً فى هذا الخصوص بوجهة النظر التى إعتمدها القانون النموذجى للتحكيم التجارى الدولى .

وتختص بنظر دعاوى البطلان إذا كان التحكيم تجارياً دولياً ، محكمة إستئناف القاهرة :

● وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٥٤ من قانون التحكيم تختص بدعوى البطلان فى التحكيم التجارى الدولى المحكمة المشار إليها فى المادة التاسعة من هذا القانون ، وحسبما أشارت المادة التاسعة فهى محكمة إستئناف القاهرة ، دون أى إعتبار لقواعد الإختصاص المحلى .

وفى غير التحكيم التجارى الدولى يكون الإختصاص بنظر دعوى بطلان حكم التحكيم لمحكمة الدرجة الثانية التى تتبعها المحكمة المختصة أصلاً بنظر موضوع النزاع :

● فى هذه الحالة يختلف الوضع ، فمن ناحية يتعين مراعاة قواعد الإختصاص المحلى ، ومن ناحية أخرى تكون المحكمة المختصة بنظر النزاع هى المحكمة الإستئنافية للمحكمة الابتدائية أو الجزئية بحسب

الأحوال والتي تكون مختصة أصلا بنظر موضوع النزاع .

الأحوال التي يجوز فيها رفع دعوى البطلان :

● حددت المادة ٥٣ من قانون التحكيم الحالات التي يجوز فيها رفع دعوى البطلان وهي جميعها على سبيل الحصر لا على سبيل المثال وهذه الحالات هي :

أ - إذا لم يوجد إتفاق تحكيم أو كان هذا الإتفاق باطلا أو قابلا للإبطال أو سقط بإنتهاء مدته .

ب - إذا كان أحد طرفي إتفاق التحكيم وقت إبرامه فاقد الأهلية أو ناقصها وفقاً للقانون الذي يحكم أهليته .

ج - إذا تعذر على أحد طرفي التحكيم تقديم دفاعه بسبب عدم إعلانه إعلاناً صحيحاً بتعيين محكم أو بإجراءات التحكيم أو لأي سبب آخر خارج عن إرادته .

د - إذا استبعد حكم التحكيم تطبيق القانون الذي اتفق الأطراف على تطبيقه على موضوع النزاع .

هـ - إذا تم تشكيل هيئة التحكيم أو تعيين المحكمين على وجه مخالف للقانون أو لإتفاق الطرفين .

و - إذا فصل حكم التحكيم في مسائل لا يشملها إتفاق التحكيم أو جاوز حدود هذا الإتفاق ، ومع ذلك إذا أمكن فصل أجزاء الحكم الخاصة بالمسائل الخاضعة للتحكيم عن أجزائه الخاصة بالمسائل غير الخاضعة له فلا يقع البطلان إلا على الأجزاء الأخيرة وحدها .

ز - إذا وقع بطلان في حكم التحكيم ، أو كانت إجراءات التحكيم باطلة بطلاناً أثر في الحكم .

وإذا تبين للمحكمة التي تنتظر دعوى البطلان أن حالة من الحالات سالفة البيان لا تتوافر في الدعوى ولكن رأيت في حكم التحكيم ما يخالف النظام العام فإنها تقضى ببطلان الحكم من تلقاء نفسها :

● وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٥٣ من القانون فإن المحكمة التي تنتظر دعوى البطلان تقضى من تلقاء نفسها ببطلان حكم التحكيم إذا تضمن ما يخالف النظام العام في مصر .

ميعاد رفع دعوى البطلان :

● ترفع دعوى بطلان حكم التحكيم خلال التسعين يوماً التالية لتاريخ إعلان حكم التحكيم للمحكوم عليه ، ومن ثم فإن شرط بداية سريان ميعاد رفع دعوى البطلان هو اليوم التالي لتاريخ إعلان الحكم للمحكوم عليه .

● وكان المشروع المقدم من الحكومة ينص على أن يبدأ سريان هذا الميعاد من اليوم التالي لتاريخ صدور حكم التحكيم وذلك - حسبما ورد بالمذكرة الإيضاحية بشأن ذلك - حتى لا تظل أحكام التحكيم مهددة بالطعن فيها لمدة غير محدودة .

... غير أن اللجنة المشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب ، رأت تعديل أحكام هذه المادة ليصبح ميعاد رفع دعوى بطلان التحكيم يبدأ من تاريخ إعلانه للمحكوم عليه .

● غير أننا كنا نستصوب التفرقة بين حكم التحكيم الحضورى والحكم الذى يصدر فى غيبة من المحكوم عليه ، فيكون بداية سريان ميعاد رفع دعوى البطلان فى الحالة الأولى اليوم التالي لصدور الحكم ، وفى الحالة الثانية من تاريخ إعلانه للمحكوم عليه ، وذلك إتساقاً مع القواعد العامة فى قانون المرافعات من جهة ، ولتحقيق الحكمة من الإتفاق على نظر النزاع بطريق التحكيم من الجهة الأخرى والذى يستهدف وبالدرجة الأولى التعجيل بحسم المنازعات فى أقصر وقت .

ولا يترتب على رفع دعوى البطلان وقف تنفيذ حكم التحكيم :

● بعكس ما كانت تنص عليه المادة ٥١٣ من قانون المرافعات والتي ألغيت بصدور قانون التحكيم ، والتي كانت تنص على أنه يترتب على رفع دعوى بطلان حكم التحكيم وقف تنفيذه ، فقد نص المشرع فى صدر المادة ٥٧ من قانون التحكيم على أنه لا يترتب على رفع دعوى البطلان وقف تنفيذ حكم التحكيم .

● وحسناً نص المشرع على ذلك إذ أن الحكمة من إشتراط حسم

النزاع عن طريق التحكيم هو سرعة الفصل في المنازعات .

على أنه يجوز للمحكمة المختصة بنظر دعوى البطلان أن تأمر بوقف التنفيذ إذا ضمن المدعى فى دعوى البطلان طلباً بذلك فى صحيفة طعنه :

● أجازت المادة ٥٧ من قانون التحكيم للمحكمة التى تنظر دعوى البطلان أن تأمر بوقف التنفيذ شريطة أن يكون المدعى فى دعوى البطلان قد ضمن صحيفة طعنه هذا الطلب ، وأن يقوم طلبه هذا على أسباب جديّة .

● ويتعين عندئذ على المحكمة أن تفصل فى طلب وقف التنفيذ فى خلال سبتين يوماً من تاريخ أول جلسة محددة لنظر الدعوى ، وإذا أمرت بوقف التنفيذ جاز لها أن تأمر بتقديم كفالة أو ضمان مالى ، كما عليها إذا ما أمرت بوقف التنفيذ أن تفصل فى موضوع البطلان خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا الأمر .

... وهذا الحكم مشابه لحكم المادة ٢٥١ من قانون المرافعات بشأن الطعن بالنقض وإجازة وقف تنفيذ الحكم الذى يصدر من محكمة النقض .

ويجوز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى دعوى البطلان :

● إذا كان قانون التحكيم قد نص على عدم جواز الطعن بأى طريق من طرق الطعن العادية وغير العادية على حكم التحكيم فإن الحكم الصادر من محكمة الإستئناف فى دعوى البطلان يكون - فى رأينا - شأنه شأن أى حكم يصدر عن محكمة الإستئناف تطبيق عليه القواعد العامة فى شأن الطعن بطريق النقض ، ذلك خاصة وأن قانون التحكيم رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ جاء خلواً من أى نص يحجب عن الصادر ضده حكم فى دعوى البطلان الحق فى الطعن عليه بطريق النقض .

obeikandi.com

سابعاً : التشريعات المنظمة للتحكيم

١ - قانون التحكيم المصري

٢ - لائحة مركز القاهرة
للتحكيم التجاري الدولي

٣ - إتفاقية نيويورك

٤ - القرار الجمهوري

٥ - نظم التحكيم وأحكامها
في تشريعات الدول العربية

obeikandi.com

١- قانون التحكيم المصري

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤

بإصدار قانون فى شأن التحكيم فى المواد المدنية والتجارية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام القانون المرافق على كل تحكيم قائم وقت نفاذه أو يبدأ بعد نفاذه ولو إستند إلى إتفاق تحكيم سبق إبرامه قبل نفاذ هذا القانون .

(المادة الثانية)

يصدر وزير العدل القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .
ويضع قوائم المحكمين الذين يجرى الإختيار من بينهم وفقاً لحكم المادة (١٧) من هذا القانون .

(المادة الثالثة)

تلغى المواد من ٥٠١ إلى ٥١٣ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨
بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية ، كما يلغى أى حكم مخالف لأحكام هذا القانون .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ ذى القعدة سنة ١٤١٤ هـ .
الموافق ١٨ ابريل سنة ١٩٩٤ م .

حسنى مبارك

قانون فى شأن التحكيم فى المواد المدنية والتجارية

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ : مع عدم الإخلال بأحكام الإتفاقيات الدولية المعمول بها فى جمهورية مصر العربية تسرى أحكام هذا القانون على كل تحكيم بين أطراف من أشخاص القانون العام أو القانون الخاص أياً كانت طبيعة العلاقة القانونية التى يدور حولها النزاع إذا كان هذا التحكيم يجرى فى مصر ، أو كان تحكيمياً تجارياً دولياً يجرى فى الخارج وإتفق أطرافه على إخضاعه لأحكام هذا القانون .

وبالنسبة إلى منازعات العقود الإدارية يكون الإتفاق على التحكيم بموافقة الوزير المختص أو من يتولى إختصاصه بالنسبة للأشخاص الاعتبارية العامة ، ولا يجوز التفويض فى ذلك . (١)

مادة ٢ : يكون التحكيم تجارياً فى حكم هذا القانون إذا نشأ النزاع حول علاقة قانونية ذات طابع إقتصادى ، عقدية كانت أو غير عقدية ويشمل ذلك على سبيل المثال توريد السلع أو الخدمات والوكالات التجارية وعقود التشييد والخبرة الهندسية أو الفنية ومنح التراخيص الصناعية والسياحية وغيرها ونقل التكنولوجيا والإستثمار وعقود التنمية وعمليات البنوك والتأمين والنقل وعمليات تنقيب وإستخراج الثروات الطبيعية وتوريد الطاقة ومد أنابيب الغاز أو النفط وشق الطرق والأنفاق وإستصلاح الأراضى الزراعية وحماية البيئة وإقامة المفاعلات النووية .

مادة ٣ : يكون التحكيم دولياً فى حكم هذا القانون إذا كان موضوعه نزاعاً يتعلق بالتجارة الدولية وذلك فى الأحوال الآتية :

أولاً : إذا كان المركز الرئيسى لأعمال كل من طرفى التحكيم يقع فى دولتين مختلفتين وقت إبرام إتفاق التحكيم . فإذا كان لأحد الطرفين

(١) (الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٧ الجريدة الرسمية العدد ٢٠ تابع فى
(١٩٩٧/٥/١٥)

عدة مراكز للأعمال فالعبرة بالمركز الأكثر ارتباطاً بموضوع إتفاق التحكيم . وإذا لم يكن لأحد طرفى التحكيم مركز أعمال فالعبرة بمحل إقامته المعتاد .

ثانياً : إذا إتفق طرفا التحكيم على اللجوء إلى منظمة تحكيم دائمة أو مركز للتحكيم يوجد مقره داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها .
ثالثاً : إذا كان موضوع النزاع الذى يشمل إتفاق التحكيم يرتبط بأكثر من دولة واحدة .

رابعاً : إذا كان المركز الرئيسى لأعمال كل من طرفى التحكيم يقع فى نفس الدولة وقت إبرام إتفاق التحكيم وكان أحد الأماكن التالية واقعا خارج هذه الدولة :

(أ) مكان إجراء التحكيم كما عينه إتفاق التحكيم أو أشار إلى كيفية تعيينه .

(ب) مكان تنفيذ جانب جوهرى من الإلتزامات الناشئة عن العلاقة التجارية بين الطرفين .

(ج) المكان الأكثر ارتباطاً بموضوع النزاع .

مادة ٤ : (١) ينصرف لفظ " التحكيم " فى حكم هذا القانون إلى التحكيم الذى يتفق عليه طرفا النزاع بإرادتهما الحرة سواء كانت الجهة التى تتولى إجراءات التحكيم ، بمقتضى إتفاق الطرفين ، منظمة أو مركز دائم للتحكيم أو لم يكن كذلك .

(٢) وتتصرف عبارة " هيئة التحكيم " إلى الهيئة المشكلة من محكم واحد أو أكثر للفصل فى النزاع المحال إلى التحكيم . أما لفظ " المحكمة " فينصرف إلى المحكمة التابعة للنظام القضائى فى الدولة .

(٣) وتتصرف عبارة " طرفى التحكيم " فى هذا القانون إلى أطراف التحكيم ولو تعددوا .

مادة ٥ : فى الأحوال التى يجيز فيها هذا القانون لطرفى التحكيم إختيار الإجراء الواجب الإلتباع فى مسألة معينة تضمن ذلك حقهما فى الترخيص للغير فى إختيار هذا الإجراء ، ويعتبر من الغير فى هذا الشأن كل منظمة أو مركز للتحكيم فى جمهورية مصر العربية أو فى خارجها .

مادة ٦ : إذا إتفق طرفا التحكيم على إخضاع العلاقة القانونية بينهما لأحكام عقد نموذجي أو إتفاقية دولية أو أية وثيقة أخرى . وجب العمل بأحكام هذه الوثيقة بما تشمله من أحكام خاصة بالتحكيم .

مادة ٧ : ١) ما لم يوجد إتفاق خاص بين طرفي التحكيم ، يتم تسليم أى رسالة أو إعلان إلى المرسل إليه شخصياً أو فى مقر عمله أو فى محل إقامته المعتاد أو فى عنوانه البريدى المعروف للطرفين أو المحدد فى مشاركة التحكيم أو فى الوثيقة المنظمة للعلاقة التى يتناولها التحكيم .

٢) وإذا تعذر معرفة أحد العناوين بعد إجراء التحريات اللازمة ، ويعتبر التسليم قد تم إذا كان الإعلان بكتاب مسجل إلى آخر مقر عمل أو محل إقامة معتاد أو عنوان بريدى معروف للمرسل إليه .

٣) لا تسرى أحكام هذه المادة على الإعلانات القضائية أمام المحاكم .

مادة ٨ : إذا إستمر أحد طرفى النزاع فى إجراءات التحكيم مع علمه بوقوع مخالفة لشرط فى إتفاق التحكيم أو لحكم من أحكام هذا القانون مما يجوز الإتفاق على مخالفته ولم يقدم إعتراضاً على هذه المخالفة فى الميعاد المتفق عليه أو فى وقت معقول عند عدم الإتفاق ، إعتبر ذلك نزولاً منه عن حقه فى الإعتراض .

مادة ٩ : ١) يكون الإختصاص بنظر مسائل التحكيم التى يحيلها هذا القانون إلى القضاء المصرى للمحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع . أما إذا كان التحكيم تجارياً دولياً ، سواء جرى فى مصر أو فى الخارج فيكون الإختصاص لمحكمة إستئناف القاهرة ما لم يتفق الطرفان على إختصاص محكمة إستئناف أخرى فى مصر .

٢) وتظل المحكمة التى ينعقد لها الإختصاص وفقاً للفقرة السابقة دون غيرها صاحبة الإختصاص حتى إنتهاء جميع إجراءات التحكيم .

الباب الثانى اتفاق التحكيم

مادة ١٠ : ١) اتفاق التحكيم هو اتفاق الطرفين على الإلتجاء إلى التحكيم لتسوية كل أو بعض المنازعات التى نشأت أو يمكن أن تنشأ بينهما بمناسبة علاقة قانونية معينة عقديّة كانت أو غير عقديّة .

٢) يجوز أن يكون اتفاق التحكيم سابقاً على قيام النزاع سواء قام مستقلاً بذاته أو ورد فى عقد معين بشأن كل أو بعض المنازعات التى قد تنشأ بين الطرفين ، وفى هذه الحالة يجب أن يحدد موضوع النزاع فى بيان الدعوى المشار إليه فى الفقرة الأولى من المادة (٣٠) من هذا القانون ، كما يجوز أن يتم اتفاق التحكيم بعد قيام النزاع ولو كانت قد أقيمت فى شأنه دعوى أمام جهة قضائية ، وفى هذه الحالة يجب أن يحدد الاتفاق المسائل التى يشملها التحكيم وإلا كان باطلاً .

٣) ويعتبر اتفاقاً على التحكيم كل إحالة ترد فى العقد إلى وثيقة تتضمن شرط تحكيم إذا كانت الإحالة واضحة فى إعتبار هذا الشرط جزءاً من العقد .

مادة ١١ : لا يجوز الاتفاق على التحكيم إلا للشخص الطبيعى أو الاعتبارى الذى يملك التصرف فى حقوقه ، ولا يجوز التحكيم فى المسائل التى لا يجوز فيها الصلح .

مادة ١٢ : يجب أن يكون اتفاق التحكيم مكتوباً وإلا كان باطلاً ، ويكون اتفاق التحكيم مكتوباً إذا تضمنه محرر وقعه الطرفان أو إذا تضمنه ما تبادلته الطرفان من رسائل أو برقيات أو غيرها من وسائل الإتصال المكتوبة .

مادة ١٣ : ١) يجب على المحكمة التى يرفع إليها نزاع يوجد بشأنه اتفاق تحكيم أن تحكم بعدم قبول الدعوى إذا دفع المدعى عليه بذلك قبل إيدائه أى طلب أو دفاع فى الدعوى .

٢) ولا يحول رفع الدعوى المشار إليها فى الفقرة السابقة دون البدء فى إجراءات التحكيم أو الإستمرار فيها أو إصدار حكم التحكيم .

مادة ١٤ : يجوز للمحكمة المشار إليها في المادة (٩) من هذا القانون أن تأمر ، بناء على طلب أحد طرفي التحكيم ، بإتخاذ تدابير مؤقتة أو تحفظية سواء قبل البدء في إجراءات التحكيم أو أثناء سيرها .

الباب الثالث

هيئة التحكيم

مادة ١٥ : ١) تشكل هيئة التحكيم باتفاق الطرفين من محكم واحد أو أكثر ، فإذا لم يتفقا على عدد المحكمين كان العدد ثلاثة .
٢) إذا تعدد المحكمون وجب أن يكون عددهم وتراً ، وإلا كان التحكيم باطلا .

مادة ١٦ : ١) لا يجوز أن يكون المحكم قاصراً أو محجوراً عليه أو محروماً من حقوقه المدنية بسبب الحكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو بسبب إفلاسه ما لم يرد إليه إعتباره .
٢) لا يشترط أن يكون المحكم من جنس أو جنسية معينة إلا إذا إتفق طرفا التحكيم أو نص القانون على غير ذلك .
٣) يكون قبول المحكم القيام بمهمته كتابة ، ويجب عليه أن يفصح عند قبوله عن أية ظروف من شأنها إثارة شكوك حول إستقلاله أو حيده .

مادة ١٧ : ١) لطرفي التحكيم الإتفاق على إختيار المحكمين وعلى كيفية ووقت إختيارهم فإذا لم يتفقا اتبع ما يلي :
(أ) إذا كانت هيئة التحكيم مشكلة من محكم واحد تولت المحكمة المشار إليها في المادة (٩) من هذا القانون إختياره بناء على طلب أحد الطرفين .

(ب) فإذا كانت هيئة التحكيم مشكلة من ثلاث محكمين اختار كل طرف محكماً ثم يتفق المحكمان على إختيار المحكم الثالث ، فإذا لم يعين أحد الطرفين محكمه خلال الثلاثين يوماً التالية لتسلمه طلباً بذلك من الطرف الآخر ، أو إذا لم يتفق المحكمان المعينان على إختيار المحكم الثالث خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ تعيين أخرهما ، تولت

المحكمة المشار إليها في المادة (٩) من هذا القانون إختياره بناء على طلب أحد الطرفين . ويكون للمحكم الذى اختاره المحكمان المعينان أو الذى إختيارته المحكمة رئاسة هيئة التحكيم ، وتسرى هذه الأحكام فى حالة تشكيل هيئة التحكيم من أكثر من ثلاثة محكمين .

(٢) وإذا خالف أحد الطرفين إجراءات إختيار المحكمين التى إتفقا عليها ، أو لم يتفق المحكمان المعينان على أمر مما يلزم إتفاقهما عليه ، أو إذا تخلف الغير عن أداء ما عهد به إليه فى هذا الشأن ، تولت المحكمة المشار إليها فى المادة (٩) من هذا القانون بناء على طلب أحد الطرفين القيام بالإجراء أو بالعمل المطلوب ما لم ينص فى الإتفاق على كيفية أخرى لإتمام هذا الإجراء أو العمل .

(٣) وتراعى المحكمة فى المحكم الذى تختاره الشروط التى يتطلبها هذا القانون وتلك التى إتفق عليها الطرفان ، وتصدر قرارها بإختيار المحكم على وجه السرعة ، ومع عدم الإخلال بأحكام المادتين ١٨ و ١٩ من هذا القانون لا يقبل هذا القرار الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن .

مادة ١٨ : (١) لا يجوز رد المحكم إلا إذا قامت ظروف تثير شكوكا جدية حول حيده أو إستقلاله .
(٢) ولا يجوز لأى من طرفى التحكيم رد المحكم الذى عينه أو إشتراك فى تعيينه إلا لسبب تبينه بعد أن تم هذا التعيين .

مادة ١٩ : (١) يقدم طلب الرد كتابة إلى هيئة التحكيم مبينا فيه أسباب الرد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ علم طالب الرد بتشكيل هذه الهيئة أو بالظروف المبررة للرد ، فإذا لم يتتح المحكم المطلوب رده خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب ، يحال بغير رسوم إلى المحكمة المشار إليها فى المادة (٩) من هذا القانون للفصل فيه بحكم غير قابل للطعن .

(٢) لا يقبل طلب الرد ممن سبق له تقديم طلب برد المحكم نفسه فى ذات التحكيم .

(٣) لا يترتب على تقديم طلب الرد وقف إجراءات التحكيم ، وإذا

حكم برد المحكم ترتب على ذلك إعتبار ما يكون قد تم من إجراءات التحكيم ، بما فى ذلك حكم المحكمين ، كأن لم يكن . (١)

مادة ٢٠ : إذا تعذر على المحكم أداء مهمته أو لم يباشرها أو إنقطع عن أدائها بما يؤدى إلى تأخير لا مبرر له فى إجراءات التحكيم ولم يتفق ولم يتفق الطرفان على عزله ، جاز للمحكمة المشار إليها فى المادة (٩) من هذا القانون الأمر بإنهاء مهمته بناء على طلب أى من الطرفين .

مادة ٢١ : إذا إنتهت مهمة المحكم بالحكم برده أو عزله أو تنحيه أو بأى سبب آخر ، وجب تعيين بديل له طبقاً للإجراءات التى تتبع فى إختيار المحكم الذى إنتهت مهمته .

مادة ٢٢ : (١) تفصل هيئة التحكيم فى الدفوع المتعلقة بعدم إختصاصها بما فى ذلك الدفوع المبنية على عدم وجود إتفاق تحكيم أو سقوطه أو بطلانه أو عدم شموله لموضوع النزاع .

(٢) يجب التمسك بهذه الدفوع فى ميعاد لا يجاوز ميعاد تقديم دفاع المدعى عليه المشار إليه فى الفقرة الثانية من المادة (٣٠) من هذا القانون ولا يترتب على قيام أحد طرفى التحكيم بتعيين محكم أو الإشتراك فى تعيينه سقوط حقه فى تقديم أى من هذه الدفوع . أما الدفع بعدم شمول إتفاق التحكيم لما يثيره الطرف الآخر من مسائل أثناء نظر النزاع فيجب التمسك به فوراً وإلا سقط الحق فيه ويجوز وفى جميع الأحوال أن تقبل هيئة التحكيم الدفع المتأخر إذا رأت أن التأخير كان لسبب مقبول .

(٣) تفصل هيئة التحكيم فى الدفوع المشار إليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة قبل الفصل فى الموضوع أو أن تضمها إلى الموضوع لتفصل فيهما معاً . فإذا قضت برفض الدفع ، فلا يجوز التمسك به إلا بطريق رفع دعوى بطلان حكم التحكيم المنهى للخصومة كلها وفقاً للمادة (٥٣) من هذا القانون .

(١) (معدلة بالقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٠٠ منشور بالجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٤)

مادة ٢٣ : يعتبر شرط التحكيم إتفاقاً مستقلاً عن شروط العقد الأخرى ولا يترتب على بطلان العقد أو فسخه أو إنهائه أى أثر على شرط التحكيم الذى يتضمنه ، إذا كان هذا الشرط صحيحاً فى ذاته .

مادة ٢٤ : ١) يجوز لطرفى التحكيم الإتفاق على أن يكون لهيئة التحكيم ، بناء على طلب أحدهما ، أن تأمر أياً منهما بإتخاذ ما تراه من تدابير مؤقتة أو تحفظية تقتضيها طبيعة النزاع ، وأن تطلب تقديم ضمان كاف لتغطية نفقات التدبير الذى تأمر به .

٢) وإذا تخلف من صدر إليه الأمر عن تنفيذه ، جاز لهيئة التحكيم بناء على طلب الطرف الآخر ، أن تأذن لهذا الطرف فى إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه ، وذلك دون إخلال بحق هذا الطرف فى أن يطلب من رئيس المحكمة المشار إليها فى المادة (٩) من هذا القانون الأمر بالتنفيذ .

الباب الرابع

إجراءات التحكيم

مادة ٢٥ : لطرفى التحكيم الإتفاق على الإجراءات التى تتبعها هيئة التحكيم بما فى ذلك حقهما فى إخضاع هذه الإجراءات للقواعد النافذة فى أى منظمة أو مركز تحكيم فى جمهورية مصر العربية أو خارجها فإذا لم يوجد مثل هذا الإتفاق كان لهيئة التحكيم ، مع مراعاة أحكام هذا القانون ، أن تختار إجراءات التحكيم التى تراها مناسبة .

مادة ٢٦ : يعامل طرفا التحكيم على قدم المساواة وتهيأ لكل منهما فرصة متكافئة وكاملة لعرض دعواه .

مادة ٢٧ : تبدأ إجراءات التحكيم من اليوم الذى يتسلم فيه المدعى عليه طلب التحكيم من المدعى ، ما لم يتفق الطرفان على موعد آخر .

مادة ٢٨ : لطرفى التحكيم الإتفاق على مكان التحكيم فى مصر أو خارجها فإذا لم يوجد إتفاق عينت هيئة التحكيم مكان التحكيم مع مراعاة

ظروف الدعوى وملائمة المكان لأطرافها . ولا يخل ذلك بسلطة هيئة التحكيم فى أن تجتمع فى أى مكان تراه مناسباً للقيام بإجراء من إجراءات التحكيم كسماع أطراف النزاع أو الشهود أو الخبراء أو الإطلاع على مستندات أو معاينة بضاعة أو أموال أو إجراء مداولة بين أعضائها أو غير ذلك .

مادة ٢٩ : ١) يجرى التحكيم باللغة العربية ما لم يتفق الطرفان أو تحدد هيئة التحكيم لغة أو لغات أخرى ويسرى حكم الإتفاق أو القرار على لغة البيانات والمذكرات المكتوبة وعلى المرافعات الشفهية وكذلك على كل قرار تتخذه هذه الهيئة أو رسالة توجهها أو حكم تصدره ما لم ينص إتفاق الطرفين أو قرار هيئة التحكيم على غير ذلك .
٢) ولهيئة التحكيم أن تقرر أن يرفق بكل أو بعض الوثائق المكتوبة التى تقدم فى الدعوى ترجمة إلى اللغة أو اللغات المستعملة فى التحكيم وفى حالة تعدد هذه اللغات يجوز قصر الترجمة على بعضها .

مادة ٣٠ : ١) يرسل المدعى خلال الميعاد المتفق عليه بين الطرفين أو الذى تعينه هيئة التحكيم إلى المدعى عليه وإلى كل واحد من المحكمين بياناً مكتوباً يدعوهم إلى أسمه وعنوانه وإسم المدعى عليه وعنوانه وشرح لوقائع الدعوى وتحديد للمسائل محل النزاع وطلباته وكل أمر آخر يوجب إتفاق الطرفين ذكره فى هذا البيان .

٢) ويرسل المدعى عليه خلال الميعاد المتفق عليه بين الطرفين أو الذى تعينه هيئة التحكيم إلى المدعى وكل واحد من المحكمين مذكرة مكتوبة بدفاعه رداً على ما جاء ببيان الدعوى ، وله أن يضمن هذه المذكرة أية طلبات عارضة متصلة بموضوع النزاع أو أن يتمسك بحق ناشئ عنه بقصد الدفع بالمقاصة ، وله ذلك ولو فى مرحلة لاحقة من الإجراءات إذا رأت هيئة التحكيم أن الظروف تبرر التأخير .

٣) يجوز لكل من الطرفين أن يرفق ببيان الدعوى أو بمذكرة الدفاع على حسب الأحوال ، صوراً من الوثائق التى يستند إليها وأن يشير إلى كل أو بعض الوثائق وأدلة الإثبات التى يعتزم تقديمها . ولا يخل هذا بحق هيئة التحكيم فى أى مرحلة كانت عليها الدعوى فى

طلب تقديم أصول المستندات أو الوثائق التي يستند إليها أى من طرفى الدعوى .

مادة ٣١ : ترسل صورة مما يقدمه أحد الطرفين إلى هيئة التحكيم من مذكرات أو مستندات أو أوراق أخرى إلى الطرف الآخر وكذلك ترسل إلى كل من الطرفين صورة من كل ما يقدم إلى الهيئة المذكورة من تقارير الخبراء والمستندات وغيرها من الأدلة .

مادة ٣٢ : لكل من طرفى التحكيم تعديل طلباته أو أوجه دفاعه أو إستكمالها خلال إجراءات التحكيم ما لم تقرر هيئة التحكيم عدم قبول ذلك منعاً من تعطيل الفصل فى النزاع .

مادة ٣٣ : (١) تعقد هيئة التحكيم جلسات مرافعة لتمكين كل من الطرفين من شرح موضوع الدعوى وعرض حججه وأدلته ، ولها الإكتفاء بتقديم المذكرات والوثائق المكتوبة ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك .

(٢) ويجب إخطار طرفى التحكيم بمواعيد الجلسات والإجتماعات التى تقرر هيئة التحكيم عقدها قبل التاريخ الذى تعينه لذلك بوقت كاف تقدره هذه الهيئة حسب الظروف .

(٣) وتدون خلاصة وقائع كل جلسة تعقدها هيئة التحكيم فى محضر تسلم صورة منه إلى الطرفين ما لم يتفقا على غير ذلك .

(٤) ويكون سماع الشهود والخبراء بدون أداء يمين .

مادة ٣٤ : (١) إذا لم يقدم المدعى دون عذر مقبول بياناً مكتوباً بدعواه وفقاً للفقرة الأولى من المادة (٣٠) وجب أن تأمر هيئة التحكيم بإنهاء إجراءات التحكيم ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك .

(٢) وإذا لم يقدم المدعى عليه مذكرة دفاعه وفقاً للفقرة الثانية من المادة (٣٠) من هذا القانون وجب أن تستمر هيئة التحكيم فى إجراءات التحكيم دون أن يعتبر ذلك بذاته إقراراً من المدعى عليه بدعوى المدعى ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك .

مادة ٣٥ : إذا تخلف أحد الطرفين عن حضور إحدى الجلسات أو عن تقديم ما طلب منه من مستندات جاز لهيئة التحكيم الإستمرار في إجراءات التحكيم وإصدار حكم في النزاع إستناداً إلى عناصر الإثبات الموجودة أمامها .

مادة ٣٦ : ١) لهيئة التحكيم تعيين خبير أو أكثر لتقديم تقرير مكتوب أو شفهي يثبت في محضر الجلسة بشأن مسائل معينة تحددها . وترسل إلى كل من الطرفين صورة من قرارها بتحديد المهمة المسندة إلى الخبير .

٢) وعلى كل من الطرفين أن يقدم إلى الخبير المعلومات المتعلقة بالنزاع وأن يمكنه من معاينة وفحص ما يطلبه من وثائق أو بضائع أو أموال أخرى متعلقة بالنزاع ، وتفصل هيئة التحكيم في كل نزاع يقوم بين الخبير وأحد الطرفين في هذا الشأن .

٣) وترسل هيئة التحكيم صورة من تقرير الخبير بمجرد إيداعه إلى كل من الطرفين مع إتاحة الفرصة له إيداء رأيه فيه ، ولكل من الطرفين الحق في الإطلاع على الوثائق التي إستند إليها الخبير في تقريره وفحصها .

٤) ولهيئة التحكيم بعد تقديم تقرير الخبير أن تقرر من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد طرفي التحكيم عقد جلسة لسماع أقوال الخبير مع إتاحة الفرصة للطرفين لسماعه ومناقشته بشأن ما ورد في تقريره . ولكل من الطرفين أن يقدم في هذه الجلسة خبيراً أو أكثر من طرفه لإبداء الرأي في المسائل التي تناولها تقرير الخبير الذي عينته هيئة التحكيم مالم يتفق طرفا التحكيم على غير ذلك .

مادة ٣٧ : يختص رئيس المحكمة المشار إليها في المادة (٩) من هذا القانون ببناء على طلب هيئة التحكيم بما يأتي :

(أ) الحكم على من يتخلف من الشهود عن الحضور أو يمتنع عن الإجابة بالجزاء المنصوص عليها في المادتين ٧٨ و٨٠ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية .
(ب) الأمر بالإتابة القضائية .

مادة ٣٨ : ينقطع سير الخصومة أمام هيئة التحكيم فى الأحوال ووفقا للشروط المقررة لذلك فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ويترتب على إنقطاع سير الخصومة الآثار المقررة فى القانون المذكور .

الباب الخامس

حكم التحكيم وإنهاء الإجراءات

مادة ٣٩ : ١) تطبق هيئة التحكيم على موضوع النزاع القواعد التى يتفق عليها الطرفان . وإذا إتفقا على تطبيق قانون دولة معينة إتبعت القواعد الموضوعية فيه دون القواعد الخاصة بتنازع القوانين ما لم يتفق على غير ذلك .

٢) وإذا لم يتفق الطرفان على القواعد القانونية واجبة التطبيق على موضوع النزاع طبقت هيئة التحكيم القواعد الموضوعية فى القانون الذى ترى أنه الأكثر إتصالا بالنزاع .

٣) يجب أن تراعى هيئة التحكيم عند الفصل فى موضوع النزاع شروط العقد محل النزاع والأعراف الجارية فى نوع المعاملة .

٤) يجوز لهيئة التحكيم - إذا إتفق طرفا التحكيم صراحة على تفويضها بالصلح - أن تفصل فى موضوع النزاع على مقتضى قواعد العدالة والإنصاف دون التقييد بأحكام القانون .

مادة ٤٠ : يصدر حكم هيئة التحكيم المشكلة من أكثر من محكم واحد بأغلبية الآراء بعد مداولة تتم على الوجه الذى تحدده هيئة التحكيم ، ما لم يتفق طرفا التحكيم على غير ذلك .

مادة ٤١ : إذا إتفق الطرفان خلال إجراءات التحكيم على تسوية تنهى النزاع كان لهما أن يطلبوا إثبات شروط التسوية أمام هيئة التحكيم التى يجب عليها فى هذه الحالة أن تصدر قرارا يتضمن شروط التسوية وينهى إجراءات التحكيم ، ويكون لهذا القرار ما لأحكام المحكمين من قوة بالنسبة للتفويض .

مادة ٤٢ : يجوز أن تصدر هيئة التحكيم أحكاما وقتية أو فى جزء من

الطلبات وذلك قبل إصدار الحكم المنهى للخصومة كلها .

مادة ٤٣ : ١) يصدر حكم التحكيم كتابة ويوقعه المحكمون وفى حالة تشكيل هيئة التحكيم من أكثر من محكم واحد يكتفى بتوقيعات أغلبية المحكمين بشرط أن تثبت فى الحكم أسباب عدم توقيع الأقلية .

٢) يجب أن يكون حكم التحكيم مسبباً إلا إذا إتفق طرفا التحكيم على غير ذلك أو كان القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم لا يشترط ذكر أسباب الحكم .

٣) يجب أن يشمل حكم التحكيم على أسماء الخصوم وعناوينهم وأسماء المحكمين وعناوينهم وجنسياتهم وصفاتهم وصورة من إتفاق التحكيم وملخص لطلبات الخصوم وأقوالهم ومستداتهم ومنطوق الحكم وتاريخ ومكان إصداره وأسبابه إذا كان ذكرها واجباً .

مادة ٤٤ : ١) تسلم هيئة التحكيم إلى كل من الطرفين صورة من حكم التحكيم موقعة من المحكمين الذين وافقوا عليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره .

٢) ولا يجوز نشر حكم التحكيم أو نشر أجزاء منه إلا بموافقة طرفى التحكيم .

مادة ٤٥ : ١) على هيئة التحكيم إصدار الحكم المنهى للخصومة كلها خلال الميعاد الذى إتفق عليه الطرفان فإن لم يوجد إتفاق وجب أن يصدر الحكم خلال إثني عشر شهراً من تاريخ بدء إجراءات التحكيم وفى جميع الأحوال يجوز أن تقرر هيئة التحكيم مد الميعاد على ألا تزيد فترة المد على ستة أشهر ما لم يتفق الطرفان على مدة تزيد على ذلك .

٢) وإذا لم يصدر حكم التحكيم خلال الميعاد المشار إليه فى الفقرة السابقة جاز لأى من طرفى التحكيم أن يطلب من رئيس المحكمة المشار إليها فى المادة (٩) من هذا القانون ، أن يصدر أمراً بتحديد ميعاد إضافى أو بإنهاء إجراءات التحكيم . ويكون لأى من الطرفين عندئذ رفع دعواه إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظرها .

مادة ٤٦ : إذا عرضت خلال إجراءات التحكيم مسألة تخرج عن ولاية هيئة التحكيم أو طعن بالتزوير في ورقة قدمت لها أو إتخذت إجراءات جنائية عن تزويرها أو عن فعل جنائي آخر ، جاز لهيئة التحكيم الإستمرار في نظر موضوع النزاع إذا رأت أن الفصل في هذه المسألة أو في تزوير الورقة أو في الفعل الجنائي الآخر ليس لازماً للفصل في موضوع النزاع . وإلا أوقفت الإجراءات حتى يصدر حكم نهائي في هذا الشأن ، ويترتب على ذلك وقف سريان الميعاد المحدد لإصدار حكم التحكيم .

مادة ٤٧ : يجب على من حكم التحكيم لصالحه إيداع أصل الحكم أو صورة موقعة منه باللغة التي صدر بها ، أو ترجمة باللغة العربية مصدقا عليها من جهة معتمدة إذا كان صادرا بلغة أجنبية ، وذلك في قلم كتاب المحكمة المشار إليها في المادة (٩) من هذا القانون .
ويحرر كاتب المحكمة محضرا بهذا الإيداع ويجوز لكل من طرفي التحكيم طلب الحصول على صورة من هذا المحضر .

مادة ٤٨ : ١) تنتهى إجراءات التحكيم بصدور الحكم المنهى للخصومة كلها أو بصدور أمر بإنهاء إجراءات التحكيم وفقا للفقرة الثانية من المادة (٤٥) من هذا القانون . كما تنتهى أيضا بصدور قرار من هيئة التحكيم بإنهاء الإجراءات فى الأحوال الآتية :
(أ) إذا إتفق الطرفان على إنهاء التحكيم .

(ب) إذا ترك المدعى خصومة التحكيم ما لم تقرر هيئة التحكيم بناء على طلب المدعى عليه ، أن له مصلحة جديده فى إستمرار الإجراءات حتى يحسم النزاع .

(ج) إذا رأت هيئة التحكيم لأى سبب آخر عدم جدوى إستمرار إجراءات التحكيم أو إستحالتة .

٢) مع مراعاة أحكام المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ من هذا القانون تنتهى مهمة هيئة التحكيم بإنهاء إجراءات التحكيم .

مادة ٤٩ : ١) يجوز لكل من طرفي التحكيم أن يطلب من هيئة التحكيم

خلال الثلاثين يوماً التالية لتسلمه حكم التحكيم ، تفسير ما وقع فى منطوقه من غموض . ويجب على طالب التفسير إعلان الطرف الآخر بهذا الطلب قبل تقديمه لهيئة التحكيم .

٢) يصدر التفسير كتابة خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ تقديم طلب التفسير لهيئة التحكيم . ويجوز لهذه الهيئة مد هذا الميعاد ثلاثين يوماً أخرى إذا رأت ضرورة لذلك .

٣) ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمماً لحكم التحكيم الذى يفسره وتسرى عليه أحكامه .

مادة ٥٠ : ١) تتولى هيئة التحكيم تصحيح ما يقع فى حكمها من أخطاء مادية بحثة ، كتابية أو حسابية ، وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم . وتجرى هيئة التحكيم التصحيح من غير مرافعة خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ صدور الحكم أو ايداع طلب التصحيح بحسب الأحوال . ولها مد هذا الميعاد ثلاثين يوماً أخرى إذا رأت ضرورة لذلك .

٢) ويصدر قرار التصحيح كتابة من هيئة التحكيم ويعلن إلى الطرفين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره وإذا تجاوزت هيئة التحكيم سلطتها فى التصحيح جاز التمسك ببطلان هذا القرار بدعوى بطلان تسرى عليها أحكام المادتين ٥٣ و ٥٤ من هذا القانون .

مادة ٥١ : ١) يجوز لكل من طرفى التحكيم ولو بعد إنتهاء ميعاد التحكيم ، أن يطلب من هيئة التحكيم خلال الثلاثين يوماً التالية لتسلمه حكم التحكيم إصدار حكم تحكيم إضافى فى طلبات قدمت خلال الإجراءات وأغفلها حكم التحكيم ، ويجب إعلان هذا الطلب إلى الطرف الآخر قبل تقديمه .

٢) وتصدر هيئة التحكيم حكمها خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب ويجوز لها مد هذا الميعاد ثلاثين يوماً أخرى إذا رأت ضرورة لذلك .

الباب السادس

بطلان حكم التحكيم

مادة ٥٢ : (١) لا تقبل أحكام التحكيم التي تصدر طبقاً لأحكام هذا القانون الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية .
(٢) يجوز رفع دعوى بطلان حكم التحكيم وفقاً للأحكام المبينة في المادتين التاليتين .

مادة ٥٣ : (١) لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في الأحوال الآتية :

(أ) إذا لم يوجد إتفاق تحكيم أو كان هذا الإتفاق باطلاً أو قابلاً للإبطال أو سقط بإنتهاء مدته .

(ب) إذا كان أحد طرفي إتفاق التحكيم وقت إبرامه فاقد الأهلية أو ناقصها وفقاً للقانون الذي يحكم أهليته .

(ج) إذا تعذر على أحد طرفي التحكيم تقديم دفاعه بسبب عدم إعلانه إعلاناً صحيحاً بتعيين محكم أو بإجراءات التحكيم أو لأى سبب آخر خارج عن إرادته .

(د) إذا إستبعد حكم التحكيم تطبيق القانون الذي إتفق الأطراف على تطبيقه على موضوع النزاع .

(هـ) إذا تم تشكيل هيئة التحكيم أو تعيين المحكمين على وجه مخالف للقانون أو لإتفاق الطرفين .

(و) إذا فصل حكم التحكيم في مسائل لا يشملها إتفاق التحكيم أو جاوز حدود هذا الإتفاق . ومع ذلك إذا أمكن فصل أجزاء الحكم الخاصة بالمسائل الخاضعة للتحكيم عن أجزائه الخاصة بالمسائل غير الخاضعة له فلا يقع البطلان إلا على الأجزاء الأخيرة وحدها .

(ز) إذا وقع بطلان في حكم التحكيم ، أو كانت إجراءات التحكيم باطلة بطلاناً أثر في الحكم .

(٢) وتقتضى المحكمة التي تنظر دعوى البطلان من تلقاء نفسها ببطلان حكم التحكيم إذا تضمن ما يخالف النظام العام في جمهورية مصر العربية .

مادة ٥٤ : ١) ترفع دعوى بطلان حكم التحكيم خلال التسعين يوماً التالية لتاريخ إعلان حكم التحكيم للمحكوم عليه . ولا يحول دون قبول دعوى البطلان نزول مدعى البطلان عن حقه في رفعها قبل صدور حكم التحكيم .

٢) تختص بدعوى البطلان في التحكيم التجاري الدولي المحكمة المشار إليها في المادة (٩) من هذا القانون . وفي غير التحكيم التجاري الدولي يكون الإختصاص لمحكمة الدرجة الثانية التي تتبعها المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع .

الباب السابع

حجية أحكام المحكمين وتنفيذها

مادة ٥٥ : تحوز أحكام المحكمين الصادرة طبقاً لهذا القانون حجية الأمر المقضى وتكون واجبة النفاذ بمراعاة الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٥٦ : يختص رئيس المحكمة المشار إليها في المادة (٩) من هذا القانون أو من يندبه من قضائها بإصدار الأمر بتنفيذ حكم المحكمين ، ويقدم طلب تنفيذ الحكم مرفقاً به ما يلي :

١- أصل الحكم أو صورة موقعة منه .

٢- صورة من إتفاق التحكيم .

٣- ترجمة مصدق عليها من جهة معتمدة إلى اللغة العربية لحكم التحكيم إذا لم يكن صادراً بها .

٤- صورة من المحضر الدال على إيداع الحكم وفقاً للمادة ٤٧ من هذا القانون .

مادة ٥٧ : لا يترتب على رفع دعوى البطلان وقف تنفيذ حكم التحكيم ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ إذا طلب المدعى ذلك في صحيفة الدعوى وكان الطلب مبنياً على أسباب جدية وعلى المحكمة الفصل في طلب وقف التنفيذ خلال ستين يوماً من تاريخ أول جلسة محددة لنظره ، وإذا أمرت بوقف جاز لها أن تأمر بتقديم كفالة أو

ضمان مالى . وعليها إذا أمرت بوقف التنفيذ ، الفصل فى دعوى
البطالان خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا الأمر .

مادة ٥٨ : ١) لا يقبل طلب تنفيذ حكم التحكيم إذا لم يكن ميعاد رفع
دعوى بطلان الحكم قد إنقضى .

٢) لا يجوز الأمر بتنفيذ حكم التحكيم وفقاً لهذا القانون إلا بعد
التحقق مما يأتى :

(أ) أنه لا يتعارض مع حكم سبق صدوره من المحاكم المصرية
فى موضوع النزاع .

(ب) أنه لا يتضمن ما يخالف النظام العام فى جمهورية مصر
العربية .

(ج) أنه قد تم إعلانه للمحكوم عليه إعلاناً صحيحاً .

٣) ولا يجوز التظلم من الأمر الصادر بتنفيذ حكم التحكيم . أما
الأمر الصادر برفض التنفيذ فيجوز التظلم منه إلى المحكمة المختصة
وفقاً لحكم المادة (٩) من هذا القانون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ
صدوره .

٢- لائحة مركز القاهرة للتحكيم التجارى الدولى

الفصل الأول

وظائف المركز

مادة ١ : يعمل المركز كمؤسسة تحكيم فى مجال التحكيم ويؤدى الوظائف التالية :

- (أ) إتاحة التحكيم تحت إشراف المركز .
- (ب) النهوض بالتحكيم التجارى الدولى فى المنطقة .
- (ج) تنسيق ومساعدة أنشطة مؤسسات التحكيم القائمة ، وخاصة فيما بين المؤسسات الموجودة داخل المنطقة .
- (د) تقديم المساعدة فى إجراء التحكيمات الخاصة وخاصة التحكيمات التى تجرى وفقاً لقواعد اليونسيترال للتحكيم .
- (هـ) المساعدة فى تنفيذ أحكام التحكيم .

مادة ٢ : يحتفظ المركز بقائمة دولية للمحكمين ويتيح تلك القائمة للأطراف المعنية لغرض التشاور .

مادة ٣ : يتخذ المركز من الخطوات ما يعتبر مناسباً للنهوض باستخدام وتطبيق قواعد اليونسيترال للتحكيم على نطاق أوسع داخل المنطقة .

مادة ٤ : إذا إتفق الطرفان كتابة فى العقد على أن يفصل فى المنازعات التى تنشأ عن ذلك العقد أو تتعلق به عن طريق التحكيم تحت إشراف المركز فإن تلك المنازعات تخضع حينئذ لقواعد اليونسيترال للتحكيم ما لم يرد نص مغاير فى العقد أو فى اللائحة .

مادة ٥ : ١) بغية تسهيل اللجوء إلى التحكيم حيث يكون الطرفان قد إتفقا على تسوية منازعاتهما عن طريق صورة من صور التحكيم الخاصة وخاصة صور التحكيم بموجب قواعد اليونسيترال للتحكيم ، يجوز لمدير المركز - بناء على طلب مكتوب من الطرفين - أن يوفر

أو يرتب التسهيلات والمساعدة بالنسبة للقيام بإجراءات التحكيم حسبما يكون مطلوباً . ويجوز أن تتضمن التسهيلات والمساعدة لهذا الغرض توفير مكان مناسب لجلسات محكمة التحكيم والمساعدة بأعمال السكرتارية ، وحفظ السجلات وتسهيلات الترجمة .

(٢) في حالة قيام الطرفين باختيار مدير المركز كسلطة تعيين بموجب قواعد اليونسيترال للتحكيم ، يؤدي المدير تلك المهام وفقاً لنصوص تلك القواعد .

مادة ٦ : إذا كان مكان إجراء التحكيم الخاص ، الذي طلبت المساعدة بالنسبة له ، مكاناً آخر غير مقر المركز ، يجوز القيام بترتيبات لتوفير تلك التسهيلات والمساعدة مع جهاز الإتصال أو مع مؤسسة وطنية في البلدان التي لم يعين فيها جهاز إتصال .

مادة ٧ : يحق للمركز أو للمؤسسة التي توفر تلك المساعدة أن تتلقى من الطرفين رسوماً معقولة مقابل التسهيلات المقدمة وأن يسترد المصروفات التي يقوم بدفعها .

مادة ٨ : يجوز للمركز أيضاً أن يوفر التسهيلات والمساعدة لمؤسسات التحكيم الأخرى لإجراء التحكيم التي تديرها ، ويكون توفير المساعدة وفقاً للأحكام والشروط الواردة في الإتفاق مع المؤسسة المعنية .

مادة ٩ : يجوز للمركز بصفة عامة أن يقدم المساعدة لأي طرف قد يطلب من المركز إبداء الرأي بشأن أي موضوع يتعلق بما في ذلك إعداد شروط التحكيم المناسبة ، أو الإرشاد في إجراء التحكيم .

مادة ١٠ : ١) يقوم المركز بناء على طلب أي طرف ، إبداء الرأي والمساعدة في تنفيذ أحكام التحكيم الصادرة بإجراءات تمت تحت إشراف المركز ، أو في التحكيم التي تديرها مؤسسة أجرى المركز معها ترتيبات .

٢) يحق للمركز الذي يوفر تلك المساعدة أن يتقاضى رسوماً معقولة وأن يسترد المصروفات الفعلية التي يقوم بدفعها .

الفصل الثانی

قواعد التحكيم بالمركز

مادة ١١ : ١) إذا إتفق طرفا عقد ما كتابة على أن تسوى المنازعات التي تتعلق به عن طريق التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم بالمركز فإن تلك المنازعات تسوى عندئذ وفقاً لقواعد اليونسيترال للتحكيم مع الأخذ بالتعديلات الواردة في هذه القواعد .

٢) تكون القواعد الواجبة التطبيق على التحكيم هي تلك القواعد السارية وقت بدء التحكيم ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

مادة ١٢ : ١) يودع المدعى لدى مدير المركز نسخة من إشعار التحكيم المرسل إلى المدعى عليه .

٢) يودع الطرفان أيضاً لدى مدير المركز نسخة من أى إشعار آخر بما في ذلك أى إخطار أو بلاغ أو إقتراح يختص بإجراءات التحكيم .

٣) يقوم الطرفان ، إذا كانا قد إتفقا على سلطة تعيين غير المركز بإبلاغ مدير المركز بإسم تلك السلطة .

مادة ١٣ : ١) المركز هو صاحب السلطة في تعيين المحكمين ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك ، أو إذا رفضت سلطة التعيين المختارة تعيين المحكم أو أخفقت في ذلك .

٢) على المركز بناء على المادة ٦ أو ٧ (٣) من قواعد اليونسيترال للتحكيم والفقرة (١) من هذه المادة ، أن يعين محكماً وحيداً أو المحكم الرئيسي ، تستمد قائمة الأسماء التي يقوم بإبلاغها إلى الطرفين من القائمة الدولية للمحكمين الموجودة لدى المركز .

٣) على المركز بناء على المادة ٧ (٢) (أ) من قواعد اليونسيترال للتحكيم والفقرة (أ) من هذه المادة ، أن يعين المحكم الثانى من القائمة الدولية للمحكمين الموجودة لدى المركز .

مادة ١٤ : يقوم مدير المركز ، بناء على طلب من محكمة التحكيم أو من أى من الطرفين ، بتوفير أو ترتيب التسهيلات والمساعدة اللتين يمكن أن تكونا مطلوبتين للقيام بإجراءات التحكيم ، بما فى ذلك المكان المناسب لجلسات محكمة التحكيم ، وخدمات السكرتارية وتسهيلات الترجمة الفورية .

مادة ١٥ : يوافق الطرفان مدير المركز بنسخ من بيان الإدعاء ، وبيان الدفاع وأى تعديلات عليهما يودعانه لدى محكمة التحكيم .

مادة ١٦ : توافى محكمة التحكيم مدير المركز بنسخة موقع عليها من الحكم الصادر من قبلها ، سواء أكان مؤقتاً ، أم غير نهائى ، أم جزئياً أم نهائياً ، ويقوم مدير المركز بتقديم كل المساعدة فى ايداع أو تسجيل الحكم حيث يكون ذلك مطلوباً بموجب قانون البلد الذى يصدر الحكم فيه .

مادة ١٧ : ١) يشمل لفظ " نفقات " كما هو محدد فى المادة ٣٨ من قواعد اليونسيترال للتحكيم ، المصروفات التى ينفقها المركز بصورة معقولة بالنسبة للتحكيم وكذلك الأعباء الإدارية .

٢) يجوز تقاضى مقابل التسهيلات التى يقوم المركز نفسه بتوفيرها على أساس النفقات المقارنة .

٣) تحدد المصروفات الإدارية للمركز من قبل مدير المركز أخذاً فى الاعتبار حجم العمل المؤدى وطبيعة المركز كمؤسسة لا تهدف إلى تحقيق ربح .

٤) تتشاور محكمة التحكيم مع مدير المركز فى تحديد رسومها ويجوز لمدير المركز أن يجرى مشاورات مع الطرفين قبل إبداء الرأى لمحكمة التحكيم ، ويقوم مدير المركز بالتشاور مع المحكمين والطرفين بتسوية أساس حساب الرسوم والمصروفات قبل أن يضطلع المحكمون بواجباتهم .

٥) إذا كان الطرفان قد اختارا سلطة تعيين غير المركز ، تحدد رسوم ومصروفات سلطة التعيين من قبل مدير المركز بالتشاور مع سلطة التعيين .

مادة ١٨ : تطبق النصوص التالية بدلاً من نصوص المادة (٤١) من قواعد اليونسيترال للتحكيم :

(أ) يقوم مدير المركز بإعداد تقدير لنفقات التحكيم ، ويجوز له أن يطلب إلى كل طرف إيداع مبلغ متساو كمقدم تجاه تلك النفقات .

(ب) يجوز لمدير المركز أثناء سير إجراءات التحكيم أن يطلب من الطرفين إيداعات تكميلية .

(ج) إذا لم يتم دفع الإيداعات المطلوبة في غضون ثلاثين يوماً من تسليم الطلب ، يقوم مدير المركز بإبلاغ الطرفين بذلك كي يقوم أحدهما أو الآخر بدفع المبلغ (المطلوب) فإذا لم يتم ذلك الدفع ، يجوز لمحكمة التحكيم - بعد التشاور مع مدير المركز - أن تأمر بوقف أو إنهاء إجراءات التحكيم .

(د) يجوز لمدير المركز تسوية الإيداعات مقابل المدفوعات الخاصة بنفقات التحكيم .

(هـ) بعد إصدار الحكم ، يقدم مدير المركز كشف حساب إلى الطرفين الواردة ويعيد إليهما أى باق لم يصرف .

شروط تحكيم نموذجي

يسوى أى نزاع أو خلاف أو إدعاء ، ينشأ عن هذا العقد أو ما يتعلق به ، أو بخرق أو إنهاء أو إبطال له ، عن طريق التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم بمركز القاهرة للتحكيم التجارى الدولى .

ملاحظة :

قد يرغب الطرفان فى أن ينظرا فى إضافة ما يلى :

(أ) تكون سلطة التعيين هى مركز القاهرة للتحكيم التجارى الدولى .

(ب) يكون عدد المحكمين (واحد أو ثلاثة) .

(ج) يكون مكان التحكيم فى (المدينة أو البلد) .

(د) اللغة أو اللغات التى تستخدم فى إجراءات التحكيم

هى

(هـ) القانون الواجب التطبيق على هذا العقد هو قانون

٣- إتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨
الخاصة بالإعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين
الأجنبية التي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة
الخاص بالتحكيم التجارى الدولى المنعقد فى نيويورك
فى الفترة من ٢٠ مايو - ١٠ يونيو سنة ١٩٥٨

المادة الأولى

(١) تطبق الإتفاقية الحالية للإعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الصادرة فى إقليم دولة غير التى يطلب إليها الإعتراف وتنفيذ هذه الأحكام على إقليمها وتكون ناشئة عن منازعات بين أشخاص طبيعىة أو معنوية . كما تطبق أيضا على أحكام المحكمين التى لا تعتبر وطنية فى الدولة المطلوب إليها الإعتراف أو تنفيذ هذه الأحكام .

(٢) ويقصد " بأحكام المحكمين " ليس فقط الأحكام الصادرة من محكمين معينين للفصل فى حالات محددة بل أيضا الأحكام الصادرة من هيئات تحكيم دائمة يحتكم إليها الأطراف .

(٣) لكل دولة عند التوقيع على الإتفاقية أو التصديق عليها أو الإنضمام إليها أو الإخطار بإمتداد تطبيقها عملا بنص المادة العاشرة أن تصرح على أساس المعاملة بالمثل أنها ستقصر تطبيق الإتفاقية على الإعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الصادرة على إقليم دولة أخرى متعاقدة كما أن للدولة أن تصرح أيضا بأنها ستقصر تطبيق الإتفاقية على المنازعات الناشئة عن روابط القانون التعاقدية أو غير التعاقدية التى تعتبر تجارية طبقا لقانونها الوطنى .

المادة الثانية

(١) تعترف كل دولة متعاقدة بالإتفاق المكتوب التى يلتزم بمقتضاه الأطراف بأن يخضعوا للتحكيم كل أو بعض المنازعات الناشئة أو التى قد تنشأ بينهم بشأن موضوع من روابط القانون التعاقدية أو غير التعاقدية المتعلقة بمسألة يجوز تسويتها عن طريق التحكيم .

(٢) يقصد " بإتفاق مكتوب " شرط التحكيم فى عقد أو إتفاق التحكيم

الموقع عليه من الأطراف أو الإتفاق الذى تضمنته الخطابات المتبادلة أو البرقيات .

٣) على محكمة الدولة المتعاقدة التى يطرح أمامها نزاع حول موضوع كان محل إتفاق من الأطراف بالمعنى الوارد فى هذه المادة أن تحيل الخصوم بناء على طلب أحدهما إلى التحكيم وذلك ما لم يتبين للمحكمة أن هذا الإتفاق باطل أو لا أثر له أو غير قابل للتطبيق .

المادة الثالثة

تعترف كل من الدول المتعاقدة بحجية حكم التحكيم وتأمر بتنفيذه طبقاً لقواعد المرافعات المتبعة فى الأقليم المطلوب إليه التنفيذ وطبقاً للشروط المنصوص عليها فى المواد التالية .
ولا تفرض للإعتراف أو تنفيذ أحكام المحكمين التى تطبق عليها أحكام الإتفاقية الحالية شروط أكثر شدة ولا رسوم قضائية أكثر ارتفاعاً بدرجة ملحوظة من تلك التى تفرض للإعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الوطنيين .

المادة الرابعة

١) على من يطلب الإعتراف والتنفيذ المنصوص عليهما فى المادة السابقة أن يقدم مع الطلب :
(أ) أصل الحكم الرسمى أو صورة من الأصل تجمع الشروط المطلوبة لرسمية السند .
(ب) أصل الإتفاق المنصوص عليه فى المادة الثانية أو صورة تجمع الشروط المطلوبة لرسمية السند .

٢) وعلى طالب الإعتراف والتنفيذ إذا كان الحكم أو الإتفاق المشار إليهما غير محرر بلغة البلد الرسمية المطلوب إليها التنفيذ - أن يقدم ترجمة لهذه الأوراق بهذه اللغة .
ويجب أن يشهد على الترجمة مترجم رسمى أو محلف أو أحد رجال السلك الدبلوماسى أو القنصلى .

المادة الخامسة

(١) لا يجوز رفض الإعراف وتنفيذ الحكم بناء على طلب الخصم الذي يحتج عليه بالحكم إلا إذا قدم هذا الخصم للسلطة المختصة في البلد المطلوب إليها الإعراف والتنفيذ الدليل على :

(أ) أن أطراف الإتفاق المنصوص عليه في المادة الثانية كانوا طبقاً للقانون الذي ينطبق عليهم عديمي الأهلية أو أن الإتفاق المذكور غير صحيح وفقاً للقانون الذي أخضعه له الأطراف أو عند عدم النص على ذلك طبقاً لقانون البلد الذي صدر فيه الحكم .

(ب) أن الخصم المطلوب تنفيذ الحكم عليه لم يعلن إعلاناً صحيحاً بتعيين المحكم أو بإجراءات التحكيم أو كان من المستحيل عليه لسبب آخر أن يقدم دفاعه .

(ج) أن الحكم فصل في نزاع غير وارد في مشاركة التحكيم أو في عقد التحكيم أو تجاوز حدودهما فيما قضى به . ومع ذلك يجوز الإعراف وتنفيذ جزء من الحكم الخاضع أصلاً للتسوية بطريق التحكيم إذا أمكن فصله عن باقى أجزاء الحكم الغير متفق على حلها بهذا الطريق .

(د) أن تشكيل هيئة التحكيم أو إجراءات التحكيم مخالف لما إتفق عليه الأطراف أو لقانون البلد الذي تم فيه التحكيم في حالة عدم الإتفاق (هـ) أن الحكم لم يصبح ملزماً للخصوم أو ألغته أو أوقفته السلطة

المختصة في البلد التي فيها أو بموجب قانونها صدر الحكم .

(٢) يجوز للسلطة المختصة في البلد المطلوب إليها الإعراف وتنفيذ حكم المحكمين أن ترفض الإعراف والتنفيذ إذا تبين لها :

(أ) أن قانون ذلك البلد لا يجيز تسوية النزاع عن طريق التحكيم . أو .

(ب) أن في الإعراف بحكم المحكمين أو تنفيذه ما يخالف النظام العام في هذا البلد .

المادة السادسة

للسلطة المختصة المطروح أمامها الحكم - إذا رأت مبرراً - أن توقف الفصل في هذا الحكم إذا كان قد طلب إلغاء الحكم أو وقفه أمام

السلطة المختصة المشار إليها في الفقرة (هـ) من المادة السابقة .
ولهذه السلطة أيضاً بناء على إلتماس طلب التنفيذ أن تأمر الخصم
الأخر بتقديم تأمينات كافية .

المادة السابعة

(١) لا تخل أحكام هذه الإتفاقية بصحة الإتفاقات الجماعية أو الثنائية
التي أبرمتها الدول المتعاقدة بشأن الإعراف بأحكام المحكمين وتنفيذها
ولا تحرم أى طرف من حقه فى الإستفادة بحكم من أحكام المحكمين
بالكيفية وبالقدر المقرر فى تشريع أو معاهدات البلد المطلوب إليها
الإعراف والتنفيذ .
(٢) يقف سريان أحكام بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٣ بشأن شروط
التحكيم وإتفاقية جنيف سنة ١٩٢٧ الخاصة بتنفيذ أحكام المحكمين
الأجنبية من الدول المتعاقدة ابتداء من اليوم الذى أصبح فيه تلك الدول
مرتبطة بهذه الإتفاقية وبقدر إرتباطها .

المادة الثامنة

(١) يظل باب التوقيع على هذه الإتفاقية مفتوحاً حتى ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٥٨ لكل دولة عضو فى الأمم المتحدة ولكل دولة عضو أو
ستصير عضواً فى إحدى الوكالات المتخصصة أو أكثر التابعة للأمم
المتحدة أو طرف فى النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية أو تدعوها
الجمعية العمومية للأمم المتحدة .
(٢) يجب التصديق على هذه الإتفاقية وإيداع وثائق التصديق لدى
السكرتير العام للأمم المتحدة .

المادة التاسعة

(١) لكل الدول المشار إليها فى المادة الثامنة أن تنضم للإتفاقية
الحالية .
(٢) يتم الإنضمام بإيداع وثيقة الإنضمام لدى السكرتير العام للأمم
المتحدة .

المادة العاشرة

(١) لكل دولة عند التوقيع على هذه الإتفاقية أو التصديق عليها أو الإنضمام لها أن تصرح بإمتداد سريان أحكامها على مجموع الأقاليم التى تمثلها فى المجال الدولى أو على إقليم واحد منها أو أكثر .
وينتج هذا التصريح آثاره من وقت تنفيذ هذه الدولة للإتفاقية .
(٢) ويجوز لكل دولة فيما بعد إخطار السكرتير العام للأمم المتحدة بإمتداد سريان أحكام هذه الإتفاقية على أى إقليم تمثله الدولة - وينتج هذا الإخطار آثاره ابتداء من اليوم التسعين الذى يلى تاريخ إستلام السكرتير العام للأمم المتحدة لهذا الإخطار أو من تاريخ العمل بهذه الإتفاقية بالنسبة لهذه الدولة إذا كان هذا التاريخ لاحقاً على ذلك .
(٣) لكل دولة صاحبة شأن أن تتخذ ما يلزم من الإجراءات المطلوبة لإمتداد سريان أحكام هذه الإتفاقية على الأقاليم التى لم تكن تسرى عليها وقت التوقيع أو التصديق أو الإنضمام - مع مراعاة الحصول على موافقة حكومات هذه الأقاليم إذا كانت الأوضاع الدستورية تحتم ذلك .

المادة الحادية عشرة

تطبق الأحكام الآتية على الدول الإتحادية أو غير الموحدة :
(أ) تكون إلتزامات الحكومة الإتحادية هى نفس إلتزامات الدول المتعاقدة الغير إتحادية وذلك فيما يتعلق بمواد هذه الإتفاقية التى تدخل فى إختصاص السلطة التشريعية للحكومة الإتحادية .
(ب) تتولى الحكومة الإتحادية - فى أقرب وقت - عرض مواد هذه الإتفاقية مع إبداء رأيها بالموافقة على السلطات المختصة فى الدول أو فى الولايات طالما أن هذه المواد لا تستلزم من الناحية الدستورية الإتحادية أن يصدر بها تشريع من هذه الدول أو تلك الولايات .
(ج) تقدم الدولة الإتحادية الطرف فى هذه الإتفاقية - بناء على طلب أى دولة متعاقدة ترسل إليها عن طريق السكرتير العام للأمم المتحدة - بياناً لتشريع الإتحاد وما يجرى عليه العمل فى الولايات التابعة لها وذلك فيما يتعلق بأى نص من نصوص هذه الإتفاقية من بيان ما إتخذ من إجراءات تشريعية أو غيرها بصدد هذه النصوص .

المادة الثانية عشرة

(١) يعمل بهذه الإتفاقية إعتباراً من اليوم التسعين الذى يلى تاريخ ايداع الوثيقة الثالثة للتصديق أو الإنضمام .

(٢) يعمل بهذه الإتفاقية بالنسبة للدول التى تصدق عليها أو تنضم لها بعد ايداع الوثيقة التالية للتصديق أو الإنضمام من اليوم التسعين التالى لإيداع هذه الدولة لوثيقة تصديقها أو إنضمامها .

المادة الثالثة عشرة

(١) لكل دولة متعاقدة أن تتسحب من هذه الإتفاقية بإخطار منها يقدم كتابة للسكرتير العام للأمم المتحدة - ويبدأ مفعول هذا الإنسحاب بعد عام من تاريخ إستلام السكرتير العام لهذا الإخطار .

(٢) لكل دولة قامت بالإعلان أو الإخطار المنصوص عليه فى المادة العاشرة أن تخطر بعد ذلك السكرتير العام للأمم المتحدة بوقف سريان أحكام هذه الإتفاقية على أى إقليم يبين بهذا الإخطار بعد عام من تاريخ إستلام السكرتير العام لهذا الإخطار .

(٣) يستمر تطبيق أحكام هذه الإتفاقية على أحكام المحكمين التى إتخذ بشأنها إجراءات للإعتراف بها أو بتنفيذها قبل تمام الإنسحاب .

المادة الرابعة عشرة

لا يجوز لإحدى الدول المتعاقدة أن تحتج بنصوص هذه الإتفاقية فى مواجهة دولة أخرى متعاقدة إلا بالقدر الذى إرتبطت به فى الإتفاقية

المادة الخامسة عشرة

يخطر السكرتير العام للأمم المتحدة جميع الدول المشار إليها فى المادة الثامنة .

(أ) بالتوقيعات والتصديقات المشار إليها فى المادة الثامنة .

(ب) بالإتضمامات المشار إليها فى المادة التاسعة .

(جـ) بالإعلانات والإخطارات المشار إليها فى المواد الأولى

والعاشرة والحادية عشرة .

- (د) بالتاريخ الذى يعمل فيه بهذه الإتفاقية بالتطبيق للمادة الثانية عشرة .
- (هـ) الإنسحابات والإخطارات المنصوص عليها فى المادة الثالثة عشرة .

المادة السادسة عشرة

- ١) تودع هذه الإتفاقية بنصوصها الرسمية الإنجليزية والصينية والأسبانية والفرنسية والروسية فى محفوظات الأمم المتحدة .
- ٢) يرسل سكرتير الأمم المتحدة صورة من هذه الإتفاقية مطابقة للأصل إلى الدول المشار إليها فى المادة الثامنة .

٤- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٩

بشأن الإنضمام إلى الإتفاقية الخاصة بأحكام المحكمين الأجنبية وتنفيذها التي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتحكيم التجارى الدولى المنعقد فى نيويورك فى الفترة من ٢٠ مايو - ١٠ يونيو سنة ١٩٥٨

رئيس الجمهورية :

بعد الإطلاع على المادة ٥٦ من الدستور المؤقت ، وعلى المادة ٨١٩ من قانون المرافعات المصرى ، وبناء على ما إرتأه مجلس الدولة .

قرر

مادة وحيدة : ووفق على الإنضمام إلى الإتفاقية الخاصة بأحكام المحكمين الأجنبية وتنفيذها ، وفوض السيد نائب وزير الخارجية فى إتخاذ الإجراءات اللازمة للإنضمام إلى هذه الإتفاقية .

٥- نظم التحكيم واحكامها
في التشريعات العربية

١ - القانون الليبي

٢ - القانون السوداني

٣ - القانون السوري

٤ - القانون الاردنى

٥ - القانون العراقى

٦ - القانون الكويتى

٧ - القانون البحرينى

٨ - القانون القطرى

٩ - قانون الامارات العربية

obeikandi.com

١ - قانون المرافعات الليبي

مادة ٧٣٩ : يجوز للمتعاقدين أن يشترطوا بصفة عامة عرض ما قد ينشأ بينهم من النزاع في تنفيذ عقد معين على محكمين ويجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بمشاركة تحكيم خاصة .

مادة ٧٤٠ : لايجوز التحكيم في الأمور المتعلقة بالنظام العام أو المنازعات بين العمال وأرباب العمل بشأن تطبيق الاحكام الخاصة بالتأمين الاجتماعي واصابات العمل وأمراض المهنة والمنازعات المتعلقة بالجنسية أو بالحالة الشخصية بما في ذلك التفريق البدني ، على أنه يجوز أن يكون موضوع التحكيم تقديرا لنفقة واجبة في النظام الزوجي والعائلي ، أو في الخلاف على مقدار المهر أو البائنة أو دعوى مالية اخرى ناشئة عن قضايا الاحوال الشخصية كما يجوز التحكيم بين الزوجين فيما تجيزه أحكام الشريعة الاسلامية .
ولا يصح التحكيم الا ممن له أهلية التصرف في حقوقه ولا في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح .

مادة ٧٤١ : لا يصح أن يكون المحكم قاصرا أو محجورا عليه أو محروما من حقوقه المدنية بسبب عقوبة جنائية أو مفلسا ولم يرد إليه اعتباره .

مادة ٧٤٢ : لا تثبت مشاركة التحكيم الا بالكتابة .

مادة ٧٤٣ : يجب أن يحدد موضوع النزاع في مشاركة التحكيم أو اثناء المرافعة ولو كان المحكمون مفوضين بالصلح والا كان التحكيم باطلا .

مادة ٧٤٤ : اذا تعدد المحكمون وجب في جميع الاحوال ان يكون عددهم وترا فيما عدا حالة التحكيم بين الزوجين كما نصت عليها الشريعة الاسلامية .

مادة ٧٤٥ : لايجوز التفويض للمحكمن ولا الحكم منهم بصفة محكمين مصالحين الا اذا كانوا مذكورين باسمائهم فى المشاركة المتضمنة لذلك او فى عقد سابق عليها .

مادة ٧٤٦ : اذا وقعت المنازعة ولم يتفق الخصوم على المحكمين او امتنع واحد أو اكثر من المحكمين المتفق عليهم أو اعتزل العمل أو قام مانع من مباشرته او عزل عنه ولم يكن بين الخصوم شرط خاص ، فلأى من الخصوم ان يعلن الاخر عن طريق قلم المحضرين بالمحكم الذى اختاره أو المحكمين الذين عينهم مع دعوته ان يعين هو الاخر من جانبه من يختاره من المحكمين .

وإذا تخلف الخصم المدعو عن القيام بتعيين المحكمين خلال عشرين يوما من اعلانه فللطرف الأول أن يطلب من المحكمة المختصة بالحكم فى اصل الدعوى تعيين محكمين ، وعلى القاضى بعد سماع اقوال الطرف الاخر اذا رأى لزوماً لذلك ، ان يصدر بذلك قرارا غير قابل للطعن .

مادة ٧٤٧ : يجب ان يكون قبول المحكم بالكتابة ما لم يكن معينا من قبل المحكمة . ويجوز أن يثبت القبول بإمضاء المحكم على مشاركة التحكيم .

مادة ٧٤٨ : لايجوز للمحكم بعد قبوله التحكيم ان يتحى بغير سبب مشروع والا جاز الحكم عليه بالتضمنات للخصوم .

مادة ٧٤٩ : لايجوز عزل المحكمين الا بتراضى الخصوم جميعا او بحكم من القضاء بناء على طلب احد الخصوم بعد سماع الطرف الاخر والمحكم أو بناء على طلب جميع الخصوم ، ويصدر القاضى قرارا برفض الطلب أو قبوله غير قابل للطعن .

ولايجوز ردهم عن الحكم الا لأسباب تحدث أو تظهر بعد مشاركة التحكيم .

ويرد المحكم أو يطلب عزله لذات الاسباب التى يرد بها القاضى أو

يعتبر غير صالح للحكم ولا يقبل طلب الرد أو العزل اذا صدر حكم المحكمين أو حجزت القضية للحكم .

مادة ٧٥٠ : لا ينقضى التحكيم بموت أحد الخصوم اذا كان ورثته جميعا راشدين وانما يمد الميعاد المضروب لحكم المحكمين ثلاثين يوما .

مادة ٧٥١ : اذا عين المحكم المردود أو المعزول أو المعتزل سواء بحكم من المحكمة أو باتفاق الخصوم امتد الميعاد المحدد للحكم ثلاثين يوما .

مادة ٧٥٢ : على المحكمين ان يحكموا فى الميعاد المشروط فاذا لم يشترط وجب الحكم فى ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ قبولهم للتحكيم .
فاذا تعدد المحكمون ولم يقبل التحكيم فى وقت واحد كان بدء الميعاد من يوم قبول آخر واحد منهم ، واذا قدمت عريضة بطلب الرد وجب أن يقف سريان الميعاد الى حين الفصل فيها ، ويقف سريان الميعاد ايضا اذا قدم طلب بابدال المحكمين .

وللمحكمين طلب مد الميعاد مرة واحدة اذ لزم ذلك لتعيين طريقة للاثبات بشرط الا يزيد الامتداد على ثلاثة أشهر ، ويكون الامتداد باتفاق الخصوم كتابة عليه ، وفى حالة وفاة أحد الخصوم يزداد الميعاد ثلاثين يوما .

مادة ٧٥٣ : اذا لم يحكم المحكمون فى الاجل المذكور بالمادة السابقة جاز لمن يطلب التعجيل من الخصوم ان يرفع النزاع الى المحكمة او ان يطلب منها تعيين محكمين آخرين للحكم فيه اذا كان الخصوم متفقين على فضه بطريق التحكيم .

مادة ٧٥٤ : للخصوم أن يضمنوا عقد التحكيم أو أى مشاركة اخرى للتحكيم أو أى اتفاق لاحق يحررونه قبل أن يبتدىء المحكمون فى نظر القضية قواعد معينة واجراءات يسير عليها المحكمون .

وفى حالة عدم قيامهم بذلك فللمحكمين ان يضعوا القواعد التى يرونها صالحة والا وجب مراعاة الاصول والمواعيد المتبعة امام المحاكم .

مادة ٧٥٥ : المحكمون المفوضون بالصلح معفون من التقيد بأوضاع المرافعات وقواعد القانون .

مادة ٧٥٦ : يحكم المحكمون فى النزاع على اساس ما يقدم اليهم من الخصوم ، وعلى المحكمين ان يحددوا لهم موعداً لتقديم مستنداتهم ومذكراتهم وواجه دفاعهم ، ويجوز الحكم بناء على الطلبات والمستندات المقدمة من جانب واحد اذا تخلف الاخر عن تقديمها فى الموعد المحدد .

ويتولى المحكمون مجتمعين اجراءات التحقيق ، ويوقع كل منهم على المحاضر ما لم يكونوا قد ندبوا واحدا منهم لاجراء معين واثبتوا ندبه فى محضر الجلسة .

مادة ٧٥٧ : اذا عرضت خلال التحكيم مسألة اولية تخرج عن ولاية المحكمين أو طعن بتزوير فى ورقة و اتخذت اجراءات جنائية عن تزويرها او عن حادث جنائى آخر ، وكذلك اذا عرضت مسألة يرى المحكمون ان لها تأثيرا فى موضوع التحكيم - اوقف المحكمون عملهم واصدروا امرا للخصوم بتقديم طلباتهم الى القاضى المختص ، وفى هذه الحالة يتوقف سريان الميعاد المحدد للحكم الى ان يعلن احد الخصوم المحكمين بصدور حكم انتهائى فى تلك المسألة العارضة ، فإذا كان الباقي بعد ذلك من الموعد اقل من عشرين يوما وجب مده الى ان يصل الى العشرين يوما .

مادة ٧٥٨ : ليس للمحكمين ان يأذنوا بالحجز ولا بأية اجراءات تحفظية .

وإذا أذن أى قاض مختص بالحجز فى قضية منظورة بطريق التحكيم فعليه ان يقرر صحة الحجز دون المساس بموضوع القضية

وعلى هذا القاضى أن يصدر قرارا بالغاء الحجز حينما يقرر المحكمون ذلك .

مادة ٧٥٩ : يرجع المحكمون الى رئيس المحكمة المشار اليها فى المادة ٧٦٢ لاجراء ما يأتى :

- ١ - الحكم على من يتخلف من الشهود عن الحضور بالجزاء المنصوص عليه فى المادة ١٨١ واتخاذ الاجراء المنصوص عليه فى المادة ١٨٢ بشأن من يمتنع عن الاجابة .
- ٢ - الأمر بالانابة القضائية .

مادة ٧٦٠ : يصدر حكم المحكمين باغلبية الآراء بعد المداولة فيما بينهم مجتمعين ، ويجب كتابته كما يكتب الحكم الذى يصدر من المحكمة .

ويجب أن يشتمل بوجه خاص على صورة من مشاركة التحكيم وعلى ملخص اقوال الخصوم ومستنداتهم واسباب الحكم ومنطوقه والمكان الذى صدر فيه وتاريخ صدوره وتوقيعات المحكمين .
وإذا رفض واحد او اكثر من المحكمين توقيع الحكم ذكر ذلك فيه ويكون الحكم مع ذلك صحيحا اذا وقّعه أغلبية المحكمين .

مادة ٧٦١ : يجب ان يصدر حكم المحكمين داخل حدود الأراضى الليبية والا اتبعت فى شأنه القواعد المقررة للاحكام الصادرة فى بلد أجنبى .

ويصدر المحكمون حكمهم طبقا للقانون ما لم يأذن الخصوم لهم باتباع قواعد العدل والعرف .

مادة ٧٦٢ : جميع احكام المحكمين ولو كانت صادرة باجراء من اجراءات التحقيق يجب ايداع اصلها مع أصل مشاركة التحكيم بمعرفة احدهم قلم كتاب المحكمة المختصة اصلا بنظر الدعوى وذلك خلال الخمسة الايام التالية لصدورها ، ويحرر كاتب المحكمة محضرا بهذا الايداع .

وإذا كان التحكيم واردا على قضية استئناف أودع حكم المحكمين قلم كتاب المحكمة المختصة أصلا بنظر هذا الاستئناف .

مادة ٧٦٣ : لا يصير حكم المحكمين واجب التنفيذ إلا بأمر يصدره قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة ، التي أودع أصل الحكم قلم كتابها بناء على طلب أحد ذوى الشأن ، وذلك بعد الاطلاع على الحكم ومشاركة التحكيم والتثبت من عدم وجود ما يمنع تنفيذه ، ويوضع أمر التنفيذ بذيل أصل الحكم .

ويخبر قلم كتاب المحكمة الخصوم بالايدياع وبتصديق المحكمة بالطرق المقررة لإعلان الأحكام ولمن أراد من الخصوم ان يرفع تظلما عند رفض التصديق على حكم المحكمين الى المحكمة الابتدائية إذا كان الرفض من القاضي الجزئى والى محكمة الاستئناف إذا كان الرفض من المحكمة الابتدائية .

مادة ٧٦٤ : تختص المحكمة التي أودع الحكم قلم كتابها بتصحيح الأخطاء المادية فى هذا الحكم بناء على طلب احد ذوى الشأن بالطرق المقررة لتصحيح الأحكام .

مادة ٧٦٥ : تختص المحكمة المشار إليها فى المادة السابقة بكل ما يتعلق بتنفيذ حكم المحكمين .

مادة ٧٦٦ : تطبق القواعد الخاصة بالنفاذ المعجل على أحكام المحكمين .

مادة ٧٦٧ : يجوز استئناف احكام المحكمين بعد التصديق عليها حسب المادة ٦٧٧ وذلك طبقا للقواعد المقررة لاستئناف الاحكام الصادرة من المحاكم .

ولا يقبل الاستئناف إذا كان المحكومون مفوضين فى الصلح أو كانوا محكمين فى استئناف أو إذا كان الخصوم قد تنازلوا صراحة عن حق الاستئناف أو إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز النصاب النهائى

للمحكمة المختصة اصلا لنظرها .
ويرفع الاستئناف الى المحكمة التى تختص بنظره فيما لو كان
النزاع قد صدر فيه حكم ابتدائى من المحكمة المختصة .

مادة ٧٦٨ : يجوز الطعن فى احكام المحكمين بالتماس اعادة النظر
فيما عدا الحالة الخامسة المنصوص عليها فى المادة ٣٢٨ وطبقا
للقواعد المقررة لذلك فيما يتعلق باحكام المحاكم .
ويرفع الإلتماس إلى المحكمة التى كان من إختصاصها أصلا نظر
الدعوى .

مادة ٧٦٩ : يجوز طلب بطلان حكم المحكمين الصادر نهائيا ، ولو
اشترط الخصوم خلاف ذلك ، فى الاحوال الآتية :

١ - اذا كان قد صدر بغير مشاركة تحكيم او بناء على طلب مشاركة
باطلة او سقطت بتجاوز الميعاد .

٢ - اذا صدر حكم من محكمين لم يعينوا طبقا للقانون أو صدر من
بعضهم دون ان يكون مأذونا فى الحكم فى غيبة الاخرين .

٣ - اذا صدر من قاصر أو محجور عليه او محروم من حقوقه
المدنية او كان الخصوم او احدهم ممن لايجوز له التصرف او كان
النزاع خاصا بالاحوال التى لايجوز فيها التحكيم او المسائل التى لا
يجوز فيها الصلح .

٤ - اذا صدر حكم المحكمين خارج نطاق الموضوع المحدد فى
مشاركة التحكيم أو خرج عن حدود المشاركة أو تضمن تناقضا
صريحا .

٥ - اذا لم يشتمل الحكم على البيانات المطلوبة فى تحريره حسب
احكام المادة ٧٩٠ .

٦ - اذا صدر بعد الموعد المحدد ما لم يكن صاحب الشأن قد رضى
به وسكت عن اعلان الطرف الاخر الى حين صدور الحكم .

٧ - اذا لم يراع المحكمون قواعد المرافعات التى التزموا مراعاتها
بنص القانون على ان مخالفتها توجب البطلان .

مادة ٧٧٠ : يرفع طلب البطلان بالاوزاع المعتادة الى المحكمة
المختصة اصلا بنظر النزاع وذلك خلال ثلاثين يوما ، من تبليغ الحكم

ولا يقبل الطعن اذا انتضى عام على صدور الامر بتفيذه .
ولا يمنع من قبول هذا الطلب تنازل الخصم عن حقه فيه قبل
صدور حكم المحكمين .

مادة ٧٧١ : اذا قبل الطعن قررت المحكمة المختصة بحكم تصدره
بطلان الحكم واجراءات التحكيم ولها ان تحكم فى موضوع النزاع اذا
وجدت أن القضية صالحة للحكم .
فاذا رأيت موضوع النزاع مازال فى حاجة الى التحقيق احواله بامر
تصدره الى احد قضاتها ، واذا كان موضوع النزاع مرتبطا بنزاع آخر
منظورا امام جهة قضائية اخرى امرت بوقف تنفيذ الحكم المطعون
فيه .

٢ - قانون الاجراءات المدنية السوداني

مادة ١٣٩ : اذا اتفق الخصوم فى أية دعوى على احوالة النزاع للتحكيم جاز لهم ، والى ما قبل النطق ، ان يطلبوا كتابة من المحكمة المطروح امامها النزاع اصدار أمر باحوالة النزاع للتحكيم .

مادة ١٤٠ : ١) يجب أن يتضمن القرار الصادر - من المحكمة باحوالة النزاع للتحكيم اسماء المحكمين والمسائل المطلوب التحكيم فيها والميعاد المناسب لتسليم القرار .
٢) يجوز للمحكمة ان تبين فى أمر الاحالة مكافأة المحكمين .

مادة ١٤١ : ١) يعين المحكمون بالطريقة التى يتفق عليها الخصوم .
٢) اذا اتفق الخصوم على عدد زوجى من المحكمين وجب على المحكمة أن تعين محكما اضافيا .
٣) اذا لم يتفق الخصوم على اشخاص المحكمين او على طريقة تعيينهم كلفت المحكمة كل خصم أن يعين محكما او اثنين حسبما تراه وأن يعين الطرف الاخر عددا مماثلا ثم تعين المحكمة محكما اضافيا .

مادة ١٤٢ : ١) اذا امتنع المحكم عن العمل أو قام به مانع من مباشرته أو تنحى أو عزل أو توفى أو غادر السودان فى ظرف لا تحتمل عودته فى وقت مناسب وجب على المحكمة أن تكلف الخصم الذى عين ذلك المحكم أو أن كان المحكم قد عين بالاتفاق ، تكلف الخصوم بتعيين من يحل محله .

٢) اذا لم يعين محكم فى خلال المدة التى تحددها المحكمة جاز لها بعد سماع الخصوم أن تعين محكما أو أن تصدر أمرا بالغاء التحكيم والسير فى الدعوى .

مادة ١٤٣ : ١) يجب على المحكمة أن تصدر الى الخصوم والشهود

الذين يرغب المحكم فى استجوابهم نفس الاعلانات أو غيرها التى تصدرها فى الدعاوى المنظورة امامها .

٢) الاشخاص الذين لا يحضرون بناء على الاجراءات سالفة الذكر أو الذين يقع منهم أى تقصير آخر أو يرفضون اداء الشهادة أو يتهمون باساءة المحكم اثناء قيامه بتحقيق المسائل المحالة اليه توقع عليهم بأمر من المحكمة بناء على شكوى المحكم نفس اجراءات الاكراه والجزاء والعقوبات كما لو كانوا قد ارتكبوا هذه الافعال فى الدعاوى المنظورة امام المحاكم .

مادة ١٤٤ : ١) على المحكمين اصدار قرارهم فى الميعاد المحدد فى قرار الاحالة ويجوز للمحكمة أن تمد ذلك الميعاد لمدد أخرى كلما رأت مسوغا لذلك .

٢) اذا لم يصدر قرار المحكمين فى الميعاد المحدد دون عذر تقبله المحكمة كان لها ان تأمر بالغاء التحكيم وتمضى فى نظر الدعوى .

مادة ١٤٥ : ١) يجب على المحكمين ان يفصلوا فى كل مسألة على استقلال ما لم يكن القرار فى واحدة أو اكثر من تلك المسائل كافيا للفصل فى النزاع .

٢) يصدر قرار التحكيم باغلبية المحكمين .

٣) يجب ان يكون قرار التحكيم كتابة وموقعا عليه من الاشخاص الذين اصدروه ، ويكون القرار صحيحا اذا وقع عليه أغلبية المحكمين الذين اصدروه .

٤) يرفع قرار التحكيم للمحكمة التى أمرت بالاحالة مشفوعا بكافة الافادات والمستندات .

٥) على المحكمة ان تعلن الخصوم بالحضور لتلاوة

القرار .

مادة ١٤٦ : يجوز للمحكمين باذن المحكمة أن يطلبوا رأى المحكمة التى أمرت بالاحالة فى أية مسألة من المسائل المطروحة للتحكيم

ويكون الرأى الذى تبديه المحكمة جزءا من القرار .

مادة ١٤٧ : للمحكمة أن تعدل أو تصحح قرار المحكمين فى الحالات الآتية :

أ (إذا فصل القرار فى مسألة لم تكن محالة للتحكيم وأمكن استبعاد تلك المسألة دون أن يؤثر ذلك على ما فصل فيه من المسائل المحالة للتحكيم .

ب (إذا كان القرار معيبا من حيث الشكل أو مشوبا بخطأ يمكن تصحيحه دون المساس بما فصل فيه .

ج (إذا تضمن القرار اخطاء كتابية أو حسابية .

مادة ١٤٨ : للمحكمة أن تعيد القرار أو أى مسألة محالة للتحكيم لنفس المحكمين لاعادة النظر بالشروط التى تراها فى الحالات الآتية:

أ (إذا أغفل القرار الفصل فى مسألة محالة للتحكيم أو فصل فى مسألة لم تكن محالة وتعذر تعديل القرار دون المساس بما فصل فيه من المسائل المحالة للتحكيم .

ب (إذا كان القرار مشوبا بغموض أو إبهام بحيث يتعذر تنفيذه .

ج (إذا انطوى القرار على مخالفة واضحة للقانون .

مادة ١٤٩ : ١) يبطل القرار الذى يعاد للمحكمين طبقا لما ورد فى المادة ١٤٨ إذا لم يتم المحكومون باعادة النظر فيه فى الميعاد الذى تحدده المحكمة .

٢) للخصوم ان يطلبوا الغاء قرار التحكيم فى الحالات

الآتية :

أ (فساد او سوء سلوك المحكمين أو أى منهم .

ب (إذا اخفى أحد الخصوم بقصد الغش أية مسألة كان يجب عليه عدم اخفائها أو إذا ضلل المحكمين أو خدعهم عمدا .

ج (إذا صدر قرار المحكمين بعد أن أمرت المحكمة بالغاء التحكيم والسير فى الدعوى وفقا للمادة ١٤٤/٢ من هذا القانون .

د (إذا صدر قرار المحكمين بعد انقضاء الميعاد الذى سمحت به

المحكمة او اذا كان القرار باطلا لغير ذلك من الاسباب .
٣) يجب تقديم طلب الغاء القرار فى خلال عشرة ايام من تاريخ اخطار الخصوم به .

مادة ١٥٠ : اذا اصبح القرار باطلا بموجب المادة ١/١٤٩ أو الغى بموجب المادة ٢/١٤٩ يجب على المحكمة ان تصدر أمرا بالغاء التحكيم وأن تسير فى الدعوى .

مادة ١٥١ : اذا لم تعد المحكمة قرار المحكمين لاعادة النظر فيه ، أو انقضى الميعاد المحدد فى المادة ٣/١٤٩ دون أن يطلب احد الخصوم الغاء قرار المحكمين أو طلب ذلك ورفضت المحكمة ، اصدرت المحكمة حكمها فى النزاع وفقا لقرار المحكمين .

مادة ١٥٢ : تفصل المحكمة فى مصاريف التحكيم اذا نشأ خلاف عليها ، واغفل قرار المحكمين الفصل فيها .

مادة ١٥٣ : ١) اذا ابرم بعض الاشخاص فيما بينهم اتفاقا كتابيا على أن أى خلاف يقع بينهم يعرض على محكمين ، فيجوز لاطراف هذا الاتفاق أو لأى واحد منهم أن يطلب من المحكمة المختصة بنظر المسألة المتعلقة بهذا الاتفاق ايداع الاتفاق المذكور فى المحكمة .

٢) يجب أن يكون الطلب سالف الذكر كتابية وان يرقم ويسجل كدعوى بين واحد أو أكثر من الخصوم اصحاب المصلحة أو من يدعون وجود المصلحة كمدع (أو كمدعين) والاخرين كمدعى عليهم (أو كمدعى عليه) وذلك اذا كان الطلب قد قدم من جميع الاطراف ، فاذا لم يكن الطلب مقدم منهم جميعا فيعتبر كأنه دعوى بين الطالب كمدع وبقية الخصوم كمدعى عليهم .

٣) عند تقديم الطلب تأمر المحكمة بأن يعلن بذلك جميع اطراف الاتفاق الاخرين الذين لم يقدموا طلبا وتكليفهم بأن يبينوا فى الميعاد المحدد فى الاعلان السبب الذى يمنع من ايداع الاتفاق .

٤) اذا لم يوجد سبب كاف يمنع من ايداع الاتفاق أمرت

المحكمة بإيداعه ثم تصدر أمرا بالاحالة الى المحكم أو المحكمين المعينين وفقا لنصوص الاتفاق ، فإذا لم يتضمن الاتفاق نصوصا في هذا الشأن ولم يحصل اتفاق بين الخصوم ، تعين المحكمة المحكمين بالطريقة المنصوص عنها في المادة ١٤١ من هذا القانون .

مادة ١٥٤ : ١) إذا كان هناك اتفاق بالاحالة للتحكيم ورفعت دعوى من احد أطراف ذلك الإتفاق أو من شخص يدعى عن طريقه في مواجهة طرف آخر في الإتفاق أو على أى شخص يدعى عن طريقه بشأن أية مسألة أتفق على إحالتها للتحكيم جاز لأى خصم فى الدعوى وفى أقرب فرصة ممكنة وقبل البدء فى سماع الدعوى ان يطلب من المحكمة وقف الدعوى .

٢) إذا إقتنعت المحكمة بعدم وجود سبب كاف يمنع من الإحالة للتحكيم طبقا للإتفاق ، وأن الطالب كان فى وقت رفع الدعوى ولا يزال مستعدا وراغبا فى الوفاء بالتزاماته لتسيير التحكيم ، للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى .

مادة ١٥٥ : تسرى على التحكيم فى المنازعات غير المعروضة على المحاكم المواد ١٣٩ و ١٥٢ (شاملة) كلما أمكن ذلك .

مادة ١٥٦ : ١) إذا عرض النزاع على التحكيم بدون تدخل المحكمة وصدر قرار فيه كان لكل ذى شأن فى القرار ان يطلب من المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع إيداع القرار فى المحكمة .

٢) يجب أن يكون طلب الإيداع كتابة ويقيد كدعوى بين طلب الإيداع كمدع وسائر الخصوم كمدعى عليهم .

٣) تحدد المحكمة جلسة يعلن لها جميع ذوى الشأن لسماع ما قد يكون لديهم من إعتراضات على إيداع القرار ، فإذا لم تر وجهها للإعتراض على انقرار وأنه صدر صحيحا فى نطاق مشاركة التحكيم أمرت بإيداعه وأصدرت حكمها وفقا لقرار المحكمين .

٣ - القانون السوري

مادة ٥٠٦ : (١) يجوز للمتعاقدین أن يشترطوا بصفة عامة عرض ما قد ينشأ بينهم من النزاع فى تنفيذ عقد معين على محكم واحد أو أكثر .

(٢) يجوز الإتفاق على التحكيم فى نزاع معين وبشروط خاصة

مادة ٥٠٧ : لا يصح التحكيم إلا ممن له أهلية فى التصرف فى حقوقه ولا يصح التحكيم فى نزاع يتعلق بالأحوال الشخصية ، أو بالجنسية أو بالمسائل التى لا يجوز فيها الصلح .

مادة ٥٠٨ : لا يصح أن يكون المحكم قاصرا أو محجوزا عليه أو محروما من حقوقه المدنية .

مادة ٥٠٩ : لا يثبت التحكيم إلا بالكتابة .

مادة ٥١٠ : يجب أن يحدد موضوع النزاع فى صك التحكيم أو أثناء المرافعة ولو كان المحكمون مفوضون بالصلح وإلا كان التحكيم باطلا .

مادة ٥١١ : إذا تعدد المحكمون وجب فى جميع الأحوال أن يكون عددهم وترا .

مادة ٥١٢ : (١) إذا وقعت المنازعة ولم يتفق الخصوم على المحكمين أو إمتنع واحد أو أكثر من المحكمين المتفق عليهم عن العمل وإعتزال العمل أو قام مانع من مباشرته له أو عزل عنه ولم يكن بين الخصوم شرط خاص عينت المحكمة التى يكون من إختصاصها أصلا النظر فى تلك المنازعة من يلزم من المحكمين وذلك بناء على طلب من يهمة التعجيل بحضور الخصم الآخر أو فى غيبته بعد دعوته إلى جلسة تعقد فى غرفة المذاكرة .

٢) ويجب ان يكون عدد من تعينهم المحكمة مساويا للعدد المتفق عليه بين الخصوم .

٣) لا يقبل الحكم الصادر بهذا الشأن أى طريق من طرق الطعن .

مادة ٥١٣ : يجب ان يكون قبول المحكم بالكتابة ما لم يكن معينا من قبل المحكمة .

مادة ٥١٤ : لا يجوز للمحكم بعد قبول التحكيم ان يتحى بغير سبب جدى وإلا جاز الحكم عليه للخصوم بالتضمنات .

مادة ٥١٥ : لا يجوز عزل المحكمين إلا بتراضى الخصوم جميعا ولا يجوز ردهم عن الحكم إلا لأسباب تحدث أو تظهر بعد صك التحكيم

مادة ٥١٦ : يطلب رد المحكمين لنفس الأسباب وبالإجراءات التى يرد بها القاضى ، يرفع طلب الرد إلى المحكمة المختصة بنظر الدعوى فى ميعاد خمسة أيام من يوم إخبار الخصم بتعيين المحكم .

مادة ٥١٧ : لا ينقضى التحكيم بموت أحد الخصوم وإنما يمد الميعاد المضروب لحكم المحكمين ثلاثين يوما .

مادة ٥١٨ : إذا عين بدل المحكم المعزول او المعتزل سواء بحكم من المحكمة أو باتفاق الخصوم إمتد الميعاد المحدد للحكم ثلاثين يوما .

مادة ٥١٩ : على المحكمين أن يحكموا فى الميعاد المشروط ما لم يرفض الخصوم تمديده .

مادة ٥٢٠ : يجب على المحكمين عند عدم اشتراط أجل للحكم ان يحكموا فى ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ قبولهم التحكيم ، وإلا جاز لكل واحد من الخصوم أن يطلب من المحكمة تعيين محكمين آخرين للحكم فيه .

مادة ٥٢١ : ١) يتقيد المحكمون بالأصول والمواعيد المتبعة امام المحاكم إلا إذا أعفوا منها صراحة .
٢) يصدر الحكم من المحكمين على مقتضى قواعد القانون .

مادة ٥٢٢ : المحكمون المفوضون بالصلح معفون من التقيد بأصول المرافعات وقواعد القانون .

مادة ٥٢٣ : يحكم المحكمون فى النزاع على أساس ما يقدمه الخصوم لهم من بيانات ومستندات قبل إنقضاء الميعاد المحدد للحكم بخمسة عشر يوماً على الأقل وإلا جاز الحكم بناء على الطلبات والمستندات التى قدمها احدهم وإذا كان ميعاد الحكم أقل من أربعة أسابيع وجب تقديم الدفاع والمستندات من الطرفين فى النصف الاول من هذا الميعاد.

مادة ٥٢٤ : يتولى المحكمون مجتمعين إجراءات التحقيق ويوقع كل منهم على المحاضر ما لم يكونوا قد أنابوا واحدا منهم لإجراء معين وأثبتوا الإنابة فى محضر الجلسة .

مادة ٥٢٥ : إذا عرضت خلال التحكيم مسألة أولية تخرج عن ولاية المحكمين أو طعن بتزوير ورقة أو إتخذت إجراءات جنائية عن تزويرها أو حادث جنائى آخر وقف المحكمون عملهم ووقف الميعاد المحدد للحكم إلى ان يصدر حكم جنائى فى تلك المسألة العارضة .

مادة ٥٢٦ : يرجع المحكمون إلى رئيس المحكمة التى كان من إختصاصها أصلاً النظر فى الدعوى لإجراء ما يلى :
أ) الحكم على من يتخلف من الشهود عن الحضور أو من يمتنع منهم عن الإجابة بالجزاء .
ب) إتخاذ القرار بالإنباتات القضائية .

مادة ٥٢٧ : ١) يصدر حكم المحكمين بالكتابة بعد المداولة بأكثرية الآراء أو بإجماعها .

٢) يجب ان يتضمن الحكم صورة صك التحكيم وملخص أقوال الخصوم ومستنداتهم وأسباب الحكم ومنطوقه وتاريخه ومكان صدوره وتوقيع المحكمين .

٣) إذا رفض واحد أو أكثر من المحكمين توقيع الحكم ذكر ذلك فيه ويكون الحكم صحيحا إذا وقعت أغلبية المحكمين .

مادة ٥٢٨ : يجب أن يصدر حكم المحكمين في سوريا وإلا اتبعت في شأنه القواعد المقررة للأحكام الصادرة في بلد أجنبي .

مادة ٥٢٩ : ١) جميع احكام المحكمين ولو كانت صادرة بإجراء من إجراءات التحقيق يجب ايداع أصلها مع أصل صك التحكيم بمعرفة أحدهم ديوان المحكمة المختصة أصلا بنظر الدعوى ويحرر كاتب المحكمة محضرا بهذا الإيداع .

٢) إذا كان التحكيم واردا على قضية ترى في محكمة الاستئناف أودع حكم المحكمين ديوان هذه المحكمة .

مادة ٥٣٠ : أحكام المحكمين لا تقبل الطعن بالنقض .

مادة ٥٣١ : تطبق القواعد بالإنفاذ المعجل على أحكام المحكمين .

مادة ٥٣٢ : ١) يجوز إستئناف الأحكام الصادرة عن المحكمين طبقا للقواعد والمهل المقررة لإستئناف الأحكام الصادرة عن الأحكام – ولا يقبل الإستئناف إذا كان المحكومون مفوضين بالصلح أو كانوا محكمين في الإستئناف وإذا كان موضوع أو قيمة النزاع الجارى بشأنه التحكيم مما يفصل فيه بحكم غير قابل للإستئناف .

٢) يرفع الإستئناف إلى المحكمة التي تختص بنظره فيما لو كان النزاع قد صدر فيه حكم ابتدائي من المحكمة المختصة .

٣) لا يقبل الحكم الصادر عن محكمة الإستئناف الطعن بطريق النقض .

مادة ٥٣٣ : يجوز فيما عدا الفقرة (هـ) من المادة ٢٤١ الطعن في أحكام المحكمين بطلب إعادة المحاكمة طبقاً للقواعد المقررة لذلك فيما يتعلق بأحكام المحاكم ويرفع الطلب إلى المحكمة التي كان من اختصاصها نظر الدعوى .

مادة ٥٣٤ : إذا صدر حكم المحكمين غير قابل للإستئناف أو كان قابلاً له وإنقضى ميعاده لا يصير الحكم واجب التنفيذ إلا بقرار يصدره رئيس المحكمة التي أودع إليها ذلك الحكم بوصفه قاضياً للأمر المستعجلة بناء على طلب أحد ذوى الشأن .

٤ - القانون الأردني القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣

مادة ١ : يسمى هذا القانون (قانون التحكيم لسنة ١٩٥٣) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ : يكون للعبارات والكلمات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك :
تعنى كلمة (محكمة) محكمة الصلح إذا كان إتفاق التحكيم يتعلق بإدعاء يدخل في إختصاص محكمة الصلح وتعنى المحكمة الجنائية في جميع الأحوال الأخرى .

وتعنى كلمة (القاضى) رئيس المحكمة البدائية أو قاض من قضاتها إذا كانت المسألة تقع ضمن صلاحية محكمة بدائية أو قاضى الصلح إذا كانت تقع ضمن محكمة صلح .

وتعنى عبارة (إتفاق التحكيم) الإتفاق الخطى المتضمن إحالة الخلافات القائمة أو المقبلة على التحكيم سواء اكان إسم المحكم أو المحكمين المذكورا في الإتفاق أم لم يكن .

مادة ٣ : تقام كل قضية بمقتضى هذا القانون :
١) في محكمة اللواء الذى يقيم فيه جميع الفرقاء المختصين أو يتعاطون فيه إشغالهم .

٢) إذا كان الفرقاء المختصون يقيمون أو يتعاطون اشغالهم فى الوية مختلفة :

أ) تقام القضية فى محكمة اللواء الذى يقيم أو يتعاطى عمله فيه الفريق المستدعى ضده أو أحد الفرقاء المستدعى ضدهم أو

ب) فى محكمة اللواء الذى جرى فيه التحكيم ، أو

ج) فى المحكمة التى يتفق جميع الفرقاء على ان يقدموا إليها أية قضية تنشأ بمقتضى قانون التحكيم .

مادة ٤ : لايجوز الرجوع عن إتفاق التحكيم إلا بإتفاق الفريقين أو

بموافقة المحكمة ما لم يكن قد ذكر في الإتفاق عكس ذلك ، ويكون لإتفاق التحكيم من جميع الوجوه مفعول أى قرار صادر من المحكمة .

مادة ٥ : يعتبر إتفاق التحكيم شاملا للأحكام التالية :
(١) إذا لم ينص الإتفاق على عدد المحكمين يحال الخلاف على محكم واحد فقط .

(٢) إذا أحيل الخلاف إلى محكمين إثنين يجوز لهما أن يعينا فيصلا فى اى وقت خلال المدة التى خولا إصدار القرار فيها .

(٣) يصدر المحكمون قرارهم خطيا خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشروع فى التحكيم او بعد ان يشعرهم كتابة اى فريق بمباشرة التحكيم أو فى أى وقت يتفق المحكمون كتابة على تمديده من وقت إلى آخر لإصدار القرار فيه أو قبله .

(٤) إذا سمح المحكمان بمرور الوقت المعين لإصدار القرار او مرور الوقت الذى حددها لذلك دون ان يصدرا القرار أو قدما لأى فريق او للفیصل إعلانا خطيا يشعر بعدم إستطاعتها الوصول إلى إتفاق فيما بينهما يجوز للفیصل ان يقوم فى الحال بمهام التحكيم بدلا منهما .

(٥) يجب على الفیصل أن يصدر قراره خلال شهر واحد بعد مرور الوقت المعين فى الأصل لإصدار القرار أو الوقت الذى حدده المحكمان لذلك ، او فى أى وقت آخر يحدده الفیصل خطيا من وقت إلى آخر أو قبله .

(٦) مع مراعاة أية موانع قانونية ، يجب على الفرقاء أن يبرزوا للمحكمين أو الفیصل جميع الدفاتر والوثائق والأوراق والحسابات والمكاتبات والمستندات التى فى حوزتهم أو عهدتهم وأن يلبوا ما يطلبه منهم المحكمون أو الفیصل .

مادة ٦ : إذا شرع أحد فريقى التحكيم فى إتخاذ إجراءات قانونية امام أية محكمة ضد الفريق الاخر بشأن أمر تم الإتفاق على إحالته للتحكيم يجوز للفريق الآخر - قبل الدخول فى أساس الدعوى - ان يطلب من المحكمة ان تصدر قرارا بتوقيف الإجراءات ، فإذا ما إقتتعت بأن

طالب توقيف الإجراءات كان مستعدا ولا يزال راغبا في إتخاذ التدابير اللازمة لانتظام سير التحكيم كما يجب وبانه ليس هناك ما يحول دون إحالة الأمر للتحكيم حسب الإتفاق أصدرت قرارها بتوقيف تلك الإجراءات .

مادة ٧ : ١) يجوز لأحد الفريقين فى أية حالة من الحالات الآتية :
أ) إذا كان إتفاق التحكيم يقضى بإحالة الخلاف إلى محكم واحد ولم يتفق الفريقان على تعيين ذلك المحكم .

ب) إذا رفض المحكم القيام بالتحكيم او كان غير حائز الأهلية القانونية لذلك أو توفى ولم يعين الفريقان خلفا له .
ج) إذا كان للفريقين أو للمحكمن الحق فى تعيين فيصل أو محكم إضافى ولكنهما لم يعيناه .

د) إذا رفض الفيصل أو المحكم الإضافى المعين القيام بالتحكيم أو كان غير حائز الأهلية القانونية لذلك أو توفى ولم يتضمن إتفاق التحكيم ما يفيد عدم تعيين خلف له ولم يعين الفريقان أو المحكمان خلفا له أن يبلغ بواسطة الكاتب العدل إشعارا خطيا إلى الفريق الآخر أو إلى المحكمن طالبا تعيين ذلك المحكم أو الفيصل .

٢) إذا لم يتم هذا التعيين خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ الإشعار يجوز للمحكمة بناء على طلب الفريق الذى بلغ الإشعار أن تعين ذلك المحكم او الفيصل ومتى تم تعيينه على هذا الوجه يكون له نفس الصلاحية للنظر فى الخلاف وإصدار القرار كما لو كان معينا بإتفاق الفريقين

مادة ٨ : إذا كان إتفاق التحكيم يقضى بإحالة الأمر إلى محكمن إثنين أو أكثر على ان يعين كل فريق منهما محكما او اكثر فتنخذ عندئذ الإجراءات التالية إلا إذا ورد فى الإتفاق ما يفيد عكس ذلك .

١ - إذا رفض أحد المحكمن المعينين القيام بالتحكيم او كان غير حائز الأهلية القانونية لذلك أو توفى ، فللفريق الذى عينه أن يعين محكما آخر بدلا منه .

٢- إذا تخلف أحد الفريقين بعد إحالة الخلاف للتحكيم عن تعيين المحكم سواء ابتداء أو بدلا من محكم سابق كما ورد آنفا خلال خمسة عشر يوما بعد أن أبلغه الفريق الآخر الذى عين محكما إشعارا بواسطة الكاتب العدل بضرورة تعيين ذلك المحكم ، فيجوز للفريق الذى عين المحكم ان يطلب من المحكمة تعيين محكم للإشتراك فى التحكيم مع المحكم الذى سبق تعيينه .

مادة ٩ : ١) يجوز لأحد الفريقين أى لأى محكم او فيصل ان يقدم طلبا إلى المحكمة لإبراز أى مستند ضرورى للتحكيم أو لإصدار مذكرة إلى أى شاهد للحضور امام المحكم او الفيصل وللحكمة ان تفرض الجزاء المبين فى قانون أصول المحاكمات الحقوقية على الشاهد الذى يتخلف عن الحضور أو يمتنع عن الإجابة .

٢) للمحكمة صلاحية إصدار أو إستتابة لأخذ شهادة شخص موجود خارج المملكة الاردنية الهاشمية كالصلاحية المخولة لها فى سائر الدعاوى .

٣) للمحكم أو الفيصل ان يحلف الشهود اليمين وكل من ادى شهادة كاذبة امام محكم او فيصل فى مسألة جوهرية يعتبر أنه ارتكب جرم الشهادة الكاذبة كما لو ادى الشهادة أمام محكمة ذات إختصاص ويجوز إجراء التحقيق معه ومحاكمته ومجازاته .

مادة ١٠ : يجوز للمحكمة ان تقرر تمديد الوقت المعين لإصدار المحكمين سواء إنقضى ذلك الوقت أم لم ينقض .

مادة ١١ : إذا أساء أحد المحكمين او الفيصل سلوكه او أهمل قصدا العمل بمقتضى إتفاق التحكيم بعد ان طلب إليه ذلك أحد الفريقين كتابة يجوز للمحكمة ان تقيله وتعين خلفا له إذا لم يقم بذلك الفريق الذى عينه او المحكمون الذين عينوه .

مادة ١٢ : ١) يجوز للمحكمة ان تعيد إلى المحكمين او الفيصل ، فى جميع الظروف التى تحال فيها القضايا للتحكيم ، المسائل التى كانت

أحيلت للتحكيم لإعادة النظر فيها أو فى أى منها .
٢) إذا أعيد قرار التحكيم إلى المحكمين أو الفيصل وجب عليهم ان يصدروا القرار خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور المحكمة إلا إذا ورد فيه غير ذلك .
٣) يصدر حكم المحكمين بالإجماع إلا إذا نص إتفاق التحكيم على ان يكون قرار الأغلبية ملزما .

مادة ١٣ : يجوز للمحكمة ان تفسخ حكم المحكمين فى الأحوال الآتية:
١) إذا كان قد صدر بناء على إتفاق تحكيم باطل أو تجاوز الميعاد المقرر لصدور قرار المحكمين فيه أو إذا كان المحكم قد خرج عن حدود الإتفاق .
٢) إذا كان أحد فريقى التحكيم أو الفيصل أو أحد المحكمين فاقدا الأهلية القانونية - كأن يكون قاصرا أو محجورا عليه
٣) إذا صدر حكم من محكمين لم يعلنوا طبقا للقانون أو صدر من بعضهم دون أن يكونوا مأذونين بالحكم فى غيبه الآخرين .

مادة ١٤ : يرفع طلب فسخ الحكم إلى المحكمة التى يكون من اختصاصها النظر فى موضوع الخلاف .
لكل من الفريقين الحق فى طلب فسخ حكم المحكمين أو الفيصل ولو كان طالب الفسخ تنازل عن هذا الحق قبل صدور الحكم .

مادة ١٥ : لدى تقديم إستدعاء لتفويض قرار التحكيم يصدر فى الحال إعلان إلى المستدعى ضده يعلن فيه إليه أن له الحق فى الاعتراض خلال سبعة أيام من تاريخ التبليغ وأنه إذا تخلف عن ذلك فإن المحكمة قد تصدر قرارا بالتصديق عليه ، بناء على طلب فريق واحد بالمداولة فى غرفة القضاة دون سماع أى فريق من الفرقاء .

مادة ١٦ : لدى إنتضاء المدة المذكورة ، يجوز للمحكمة ان تصدق على قرار المحكمين إذا ثبت لها ان المستدعى ضده قد بلغ الإعلان ولم يقدم اعتراضه خلال المدة المعينة .

مادة ١٧ : بعد تصديق المحكمة على قرار المحكمين ينفذ بالصورة التي ينفذ فيها اي حكم او قرار .

مادة ١٨ : ١) تقدم جميع الطلبات إلى المحكمة بمقتضى هذا القانون بشكل إستدعاءات وفاقا لأصول المحاكمات الحقوقية .

٢) طلبات عزل المحكم أو الفيصل أو تمديد المدة المعينة لإصدار قرار المحكمين او تصديقه أو فسخه تنتظر فيها المحكمة التي رفع إليها الطلب .

٣) تكون الأحكام الصادرة من قبل محاكم الصلح والبداية والإستئناف بتصديق أو فسخ أو إعادة قرار المحكمين أو الفيصل خاضعة للإستئناف والتمييز طبقا للقواعد المقررة لإستئناف وتسيير الأحكام الأخرى .

٤) عندما تنتظر المحكمة فى الطلب المرفوع إليها لتصديق قرار التحكيم أو فسخه يجب على طالب التصديق أو الفسخ ان يقدم للمحكمة نسخة من ذلك القرار موقعه من المحكمين أو الفيصل .

مادة ١٩ : يترك لرأى المحكمين والفيصل تقدير أتعابهم ومصاريف التحكيم ولهم ان يعينوا الفريق الذى يستوفى منه والفريق الذى تدفع له كلها او بعضها وللمحكمة الحق فى تعديل هذا التقدير بما يتناسب مع الأتعاب .

مادة ٢٠ : يسرى هذا القانون على كل تحكيم تكون فيه حكومة المملكة الاردنيه الهاشمية أحد الفريقين ولكن ليس فيه ما يؤثر فى الأحكام القانونية المتعلقة بدفع الرسوم والمصاريف من قبل الحكومة.

مادة ٢١ : تستوفى عن الإستدعاءات التي تقدم للمحكمة الرسوم التي تستوفى من حين إلى آخر بمقتضى أنظمة رسوم المحاكم .

مادة ٢٢ : تلغى القوانين والأصول التالية :

١) قانون التحكيم ، الباب السادس من مجموعة القوانين الفلسطينية لسنة ١٩٣٣ .

٢) قانون التحكيم المعدل لسنة ١٩٤٦ المنشور في العدد ١٥٣٦ الممتاز من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٤٦ .

٣) أصول التحكيم لسنة ١٩٣٥ المنشور في الملحق الثاني العدد ٧٢٨ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٤ تشرين أول سنة ١٩٣٥ .

٤) كل تشريع أردني أو فلسطيني آخر صدر قبل سن هذا القانون إلى المدى الذي تكون فيه تلك التشريعات مغايرة لأحكام هذا القانون .

مادة ٢٣ : رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

٥ - القانون العراقي القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩

مادة ٢٥١ : يجوز الإتفاق على التحكيم فى نزاع معين ، كما يجوز الإتفاق على التحكيم فى جميع المنازعات التى تنشأ من تنفيذ عقد معين

مادة ٢٥٢ : لا يثبت الإتفاق على التحكيم إلا بالكتابة ، ويجوز الإتفاق عليه أثناء المرافعة فإذا ثبت للمحكمة وجود إتفاق على التحكيم أو إذا أقرت إتفاق الطرفين عليه أثناء المرافعة فتقرر إعتبار الدعوى مستأخرة إلى أن يصدر قرار التحكيم .

مادة ٢٥٣ : (١) إذا اتفق الخصوم على التحكيم فى نزاع ما فلا يجوز رفع الدعوى به أمام القضاء إلا بعد إستيفاء طريق التحكيم .
(٢) ومع ذلك إذا لجأ أحد الطرفين إلى رفع الدعوى دون إعتداد بشرط التحكيم ولم يعترض الطرف الأخر فى الجلسة الأولى جاز نظر الدعوى واعتبر شرط التحكيم لاغياً .
(٣) أما إذا اعترض الخصم فتقرر المحكمة إعتبار الدعوى مستأخرة حتى يصدر قرار التحكيم .

مادة ٢٥٤ : لا يصح التحكيم إلا فى المسائل التى يجوز فيها الصلح ، ولا يصح إلا ممن له أهلية التصرف فى حقوقه ويجوز التحكيم بين الزوجين طبقاً لقانون الأحوال الشخصية واحكام الشريعة الإسلامية .

مادة ٢٥٥ : لايجوز أن يكون المحكم من رجال القضاء الا باذن من مجلس القضاء ، ولا يجوز أن يكون قاصراً أو محجوراً عليه أو محروماً من حقوقه المدنية أو مفلساً ما لم يرد إليه اعتباره .

مادة ٢٥٦ : (١) إذا وقع النزاع ولم يكن الخصوم قد اتفقوا على المحكمين أو امتنع واحد أو أكثر من المحكمين المتفق عليهم عن العمل أو اعتزله أو عزل عنه أو قام مانع من مباشرته ولم يكن هناك اتفاق

فى هذا الشأن بين الخصوم فلأى منهم مراجعة المحكمة المختصة بنظر النزاع بعريضة لتعيين المحكم او المحكمين بعد تبليغ باقى الخصوم وسماع أقوالهم .

٢) يكون قرار المحكمة بتعيين المحكم أو المحكمين قطعيا وغير قابل لأى طعن ، اما قرارها برفض طلب تعيين المحكمين فيكون قابلا للتمييز طبقا للاجراءات المبينة فى المادة ٢١٦ من هذا القانون .

مادة ٢٥٧ : يجب عند تعدد المحكمين ان يكون عددهم وترا عدا حالة التحكيم بين الزوجين .

مادة ٢٥٨ : اذا اذن طرفا النزاع للمحكمين بالصلح ، يعتبر صلحهم .

مادة ٢٥٩ : يجب أن يكون قبول المحكم للتحكيم بالكتابة ما لم يكن معينا من قبل المحكمة ، ويجوز ان يثبت القبول بتوقيع المحكم على عقد التحكيم ولا ينفضى التحكيم بموت احد الخصوم .

مادة ٢٦٠ : لايجوز للمحكم بعد قبول التحكيم أن يتحى بغير عذر مقبول ولا يجوز عزله الا باتفاق الخصوم .

مادة ٢٦١ : ١) يجوز رد المحكم لنفس الاسباب التى يرد بها الحاكم ولا يكون ذلك الا لاسباب تظهر بعد تعيين المحكم .

٢) يقدم طلب الرد الى المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع ، ويكون قرارها فى هذا الشأن خاضعا للتمييز طبقا للقواعد المبينة فى المادة (٢١٦) من هذا القانون .

مادة ٢٦٢ : ١) اذا قيد التحكيم بوقت زال بمروره ما لم يتفق الخصوم على تمديد المدة .

٢) اذا لم تشترط مدة لصدور قرار المحكمين وجب عليهم اصداره خلال ستة أشهر من تاريخ قبولهم للتحكيم .

٣) فى حالة وفاة أحد الخصوم أو عزل المحكم أو تقديم طلب برده يمتد الميعاد المحدد لاصدار قرار التحكيم الى المدة التى يزول فيها هذا المانع .

مادة ٢٦٣ : اذا لم يقم المحكمون بالفصل فى النزاع خلال المدة المشروطة فى اتفاقهم أو المحددة فى القانون أو تعذر على المحكمين تقديم تقريرهم لسبب قهرى جاز لكل خصم مراجعة المحكمة المختصة بنظر النزاع لاضافة مدة جديدة أو للفصل فى النزاع أو لتعيين محكمين اخرين للحكم فيه وذلك على حسب الأحوال .

مادة ٢٦٤ : اذا قدم طلب إلى المحكمة المختصة بنظر النزاع بتعيين محكمين فلا يتناول هذا الطلب بذاته التصديق على قرارهم أو الحكم بما تضمنه هذا القرار الا اذا صرح بذلك فى العريضة وعندئذ تعين المحكمة المحكمين وتقرر اعتبار الدعوى مستأخرة إلى أن يصدر قرار التحكيم .

مادة ٢٦٥ : ١) يجب على المحكمين اتباع الاوضاع والاجراءات المقررة فى قانون المرافعات الا اذا تضمن الاتفاق على التحكيم او أى اتفاق لاحق عليه اعفاء المحكمين منها صراحة أو وضع اجراءات معينة يسير عليها المحكمون .

٢) اذا كان المحكمون مفوضين بالصلح يعفون من التقيد باجراءات المرافعات وقواعد القانون الا ما تعلق منها بالنظام العام .

مادة ٢٦٦ : يفصل المحكمون فى النزاع على اساس عقد التحكيم او شرطه والمستندات وما يقدمه الخصوم لهم ، وعلى المحكمين ان يحددوا لهم مدة لتقديم لوائحهم ومستنداتهم ويجوز لهم الفصل فى النزاع بناء على الطلبات والمستندات المقدمة من جانب واحد اذا تخلف الطرف الاخر عن تقديم ما لديه من اوجه الدفاع فى المدة المحددة .

مادة ٢٦٧ : يتولى المحكمون مجتمعين اجراءات التحقيق ويوقع كل

منهم على المحاضر ما لم يكونوا قد ندبوا واحدا منهم لاجراءات معينة
واثبتوا ذلك فى المحضر .

مادة ٢٦٨ : اذا عرضت خلال التحكيم مسألة أولية تخرج عن ولاية
المحكّمين او طعن بالتزوير فى ورقة او اتخذت اجراءات جزائية عن
تزویرها او عن حادث جزائى آخر يوقف المحكمون عملهم ،
ويصدرون قرارا للخصوم بتقديم طلباتهم الى المحكمة المختصة وفى
هذه الحالة يقف سريان المدة المحددة الى أن يصدر حكم بات فى هذه
المسألة .

مادة ٢٦٩ : يجب على المحكمين الرجوع الى المحكمة المختصة
اصلا بنظر النزاع لاصدار قرارها فى الاتابات القضائية التى قد
يقتضيها الفصل فى النزاع او اذا اقتضى الامر اتخاذ مترتب على
تخلف الشهود او الامتدع عن الاجابة .

مادة ٢٧٠ : ١) يصدر المحكمون قرارهم بالاتفاق او باكثرية الاراء
بعد المداولة فيما بينهم مجتمعين وطبقا لما هو مبين فى هذا القانون
ويجب كتابته بالطريقة التى يكتب بها الحكم الذى يصدر من المحكمة .
٢) يجب ان يشتمل القرار بوجه خاص على ملخص اتفاق
التحكيم واقوال الخصوم ومستداتهم واسباب القرار ومنطوقه والمكان
الذى صدر فيه وتاريخ صدوره وتوقيع المحكمين .

مادة ٢٧١ : بعد ان يصدر المحكمون قرارهم على الوجه المتقدم يجب
عليهم اعطاء صورة منه لكل من الطرفين وتسليم القرار مع أصل
اتفاق التحكيم الى المحكمة المختصة بالنزاع خلال ثلاثة الايام التالية
لصدوره وذلك بوصل يوقع عليه كاتب المحكمة .

مادة ٢٧٢ : ١) لا ينفذ قرار المحكمين لدى دوائر التنفيذ سواء كان
تعيينهم قضاء او اتفاقا ما لم تصادق عليه المحكمة المختصة بالنزاع
بناء على طلب احد الطرفين وبعد دفع الرسوم المقررة .

٢) لا ينفذ قرار المحكمين الا فى حق الخصوم الذين حكموهم وفى الخصوص الذى جرى التحكيم من اجله .

مادة ٢٧٣ : يجوز للخصوم عندما ما يطرح قرار المحكمين على المحكمة المختصة أن يتمسكوا ببطلانه ، وللمحكمة من تلقاء نفسها ان تبطله فى الاحوال الاتية :

١) اذا كان قد صدر بغير بيئة تحريرية او بناء على اتفاق باطل أو اذا كان القرار قد خرج عن حدود الاتفاق .

٢) اذا خالف القرار قاعدة من قواعد النظام العام أو الاداب او قاعدة من قواعد التحكيم المبينة فى هذا القانون .

٣) اذا تحقق سبب من الاسباب التى يجوز من اجلها اعادة المحاكمة .

٤) اذا وقع خطأ جوهرى فى القرار او فى الاجراءات التى تؤثر فى صحة القرار .

مادة ٢٧٤ : يجوز للمحكمة ان تصدق على قرار التحكيم أو تبطله كلا أو بعضا ، ويجوز لها فى حالة الابطال كلا أو بعضا أن تعيد القضية الى المحكمين لاصلاح ما شاب قرار التحكيم او تفصل فى النزاع بنفسها اذا كانت القضية صالحة للفصل فيها .

مادة ٢٧٥ : الحكم الذى تصدره المحكمة المختصة وفقا للمادة السابقة غير قابل للاعتراض وانما يقبل الطعن بالطرق الاخرى المقررة فى القانون .

مادة ٢٧٦ : تحدد اجور المحكمين باتفاق الخصوم عليها فى عقد التحكيم او فى اتفاق لاحق فتحددها المحكمة المختصة بنظر النزاع فى حكمها او بقرار مستقل يقبل التظلم والطعن تمييزا وفقا لما هو مقرر فى المادتين ١٥٣ ، ٢١٦ من هذا القانون .

٦ - القانون الكويتي القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠

مادة ١٧٣ : يجوز الاتفاق على التحكيم فى نزاع معين ، كما يجوز الاتفاق على التحكيم فى جميع المنازعات التى تنشأ عن تنفيذ عقد معين .

ولا يثبت التحكيم الا بالكتابة .
ولا يجوز التحكيم فى المسائل التى يجوز فيها الصلح ، ولا يصح التحكيم الا ممن له أهلية التصرف فى الحق محل النزاع .
ويجب ان يحدد موضوع النزاع فى الاتفاق على التحكيم او اثناء المرافعة ولو كان المحكم مفوضا بالصلح ، والا كان التحكيم باطلا .
ولا تختص المحاكم بنظر المنازعات التى اتفق على التحكيم فى شأنها ويجوز النزول عن الدفع بعدم الاختصاص صراحة أو ضمنا .
ولا يشمل التحكيم المسائل المستعجلة ما لم يتفق صراحة على خلاف ذلك .

مادة ١٧٤ : لايجوز ان يكون المحكم قاصرا أو محجورا عليه أو محروما من حقوقه المدنية بسبب عقوبة جنائية أو مفسا لم يرد اليه اعتباره .

وإذا تعدد المحكمون وجب فى جميع الاحوال ان يكون عددهم وترا ، كما يجب تعيين المحكم فى الاتفاق على التحكيم او فى اتفاق مستقل .

مادة ١٧٥ : اذا وقع النزاع ولم يكن الخصوم قد اتفقوا على المحكمين او امتنع واحد أو أكثر من المحكمين المتفق عليهم عن العمل او اعتزله او عزل عنه أو حكم برده اوقام مانع من مباشرته له ولم يكن هناك اتفاق فى هذا الشأن بين الخصوم عينت المحكمة المختصة اصلا بنظر النزاع من يلزم من المحكمين وذلك بناء على طلب احد الخصوم بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى ، ويجب ان يكون عدد من تعينهم المحكمة مساويا للعدد المتفق عليه بين الخصوم أو مكتملا له ، ولايجوز

الطعن فى الحكم الصادر بذلك بأى طريق من طرق الطعن .

مادة ١٧٦ : لايجوز التفويض للمحكّمين بالصلح ، ولا الحكم منهم بصفة محكّمين مصالحين ، الا اذا كانوا مذكورين باسمائهم فى الاتفاق على التحكيم .

مادة ١٧٧ : يجوز لوزارة العدل ان تشكل هيئة تحكيم أو اكثر تتعقد فى مقر المحكمة الكلية أو أى مكان آخر يعينه رئيس الهيئة ، وتكون رئاستها لمستشار أو قاض تختاره الجمعية العمومية للمحكمة المختصة وعضويتها لاثنتين من التجار أو ذوى التخصصات الاخرى يتم اختيارهم من الجداول المعدة فى هذا الشأن وذلك وفق القواعد والاجراءات التى يصدر بها قرار من وزير العدل ، ويقوم بامانة سر الهيئة احد موظفى المحكمة الكلية .

وتعرض عليها - بغير رسوم المنازعات التى يتفق ذوو الشأن كتابة على عرضها عليها ، وتسرى فى شأنها القواعد المقررة فى هذا الباب ، ومع ذلك يجوز لها ان تصدر الاحكام والوامر المشار اليها فى الفقرات (أ) و(ب) و(ج) من المادة (١٨٠) .

مادة ١٧٨ : مع عدم الاخلال بما نص عليه فى المادة السابقة أو أى قانون آخر ، يشترط أن يقبل المحكم القيام بمهمته ، ويثبت القبول كتابة واذا تنحى المحكم - بغير سبب جدى - عن القيام بعمله بعد قبوله التحكيم ، جاز الحكم عليه بالتعويضات .

ولا يجوز عزل المحكم الا بموافقة الخصوم جميعا .
ولا يجوز رده عن الحكم الا لاسباب تحدث أو تظهر بعد تعيين شخصه ، ويطلب الرد لذات الاسباب التى يرد بها القاضى او يعتبر بسببها غير صالح للحكم ، ويرفع طلب الرد الى المحكمة المختصة اصلا بنظر الدعوى خلال خمسة أيام من اخبار الخصم بتعيين المحكم ، أو من تاريخ حدوث سبب الرد أو علمه به اذا كان تاليا لاخباره بتعيين المحكم .

وفى جميع الاحوال لا يقبل طلب الرد اذا صدر حكم المحكّمين او

أقفل باب المرافعة في القضية .
ويجوز لطالب الرد استئناف الحكم الصادر في طلبه ايا كانت قيمة
المنازعة المطروحة على المحكم .

مادة ١٧٩ : يقوم المحكم خلال ثلاثين يوماً على الاكثر من قبول
التحكيم باخطار الخصوم بتاريخ اول جلسة تحدد لنظر النزاع ، ويمكن
انعقادها وذلك دون تقييد بالقواعد المقررة في هذا القانون للاعلان ،
ويحدد لهم موعداً لتقديم مستنداتهم ومذكراتهم وواجه دفاعهم ، ويجوز
الحكم بناء على ما يقدمه جانب واحد اذا تخلف الآخر عن ذلك في
الموعد المحدد .

وإذا تعدد المحكمون وجب أن يتولوا مجتمعين اجراءات التحقيق
وان يوقع كل منهم على المحاضر ، ما لم يجمعوا على نذب واحد منهم
لاجراء معين ويثبتوا نذبه في محضر الجلسة ، أو كان اتفاق التحكيم
يخول ذلك لاحدهم .

مادة ١٨٠ : تتقطع الخصومة امام المحكم اذا قام سبب من اسباب
انقطاع الخصومة المقررة في هذا القانون ، ويترتب على الانقطاع
آثاره المقررة قانوناً .

وإذا عرضت خلال التحكيم مسألة أولية تخرج عن ولاية المحكم او
طعن بتزوير ورقة أو اتخذت اجراءات جنائية عن تزويرها أو عن
حادث جنائي آخر ، اوقف المحكم عمله حتى يصدر فيها حكم انتهائي
كما يوقف المحكم عمله للرجوع الى رئيس المحكمة المختصة أصلاً
بنظر النزاع لاجراء ما يأتي :

أ (الحكم بالجزاء المقرر قانوناً على من يتخلف من الشهود عن
الحضور أو يمتنع عن الاجابة .

ب (الحكم بتكليف الغير بابرار مستند في حوزته ضروري للحكم
في التحكيم .

ج (الامر بالانابات القضائية .

مادة ١٨١ : اذا لم يشترط الخصوم في الاتفاق على التحكيم اجلاً

للحكم ، كان على المحكم ان يحكم خلال ستة اشهر من تاريخ اخطار طرفي الخصومة بجلسة التحكيم ، والا جاز لمن شاء من الخصوم رفع النزاع الى المحكمة ، او المضى فيه امامها اذا كان مرفوعا من قبل .
وإذا اختلفت تواريخ اخطار الخصوم بدأ الميعاد من تاريخ الاخطار الأخير .

وللخصوم الاتفاق - صراحة او ضمنا - على مد الميعاد المحدد اتفاقا أو قانونا ، ولهم تفويض المحكم فى مده الى أجل معين .
ويقف الميعاد كلما اوقفت الخصومة او انقطعت امام المحكم ، ويستأنف سيره من تاريخ علم المحكم بزوال سبب الوقف أو الانقطاع
وإذا كان الباقي من الميعاد اقل من شهرين امتد الى شهرين .

مادة ١٨٢ : يصدر المحكم حكمه غير مقيد باجراءات المرافعات عدا ما نص عليه فى هذا الباب ، ومع ذلك يجوز للخصوم الاتفاق على اجراءات معينة يسيّر عليها المحكم .

ويكون حكم المحكم على مقتضى قواعد القانون الا اذا كان مفوضا بالصلح فلا يتقيد بهذه القواعد عدا ما تعلق منها بالنظام العام .
وتطبق القواعد الخاصة بالنفاذ المعجل على احكام المحكمين .
ويجب ان يصدر حكم المحكم فى الكويت ، والا اتبعت فى شأنه القواعد المقررة لاحكام المحكمين الصادرة فى بلد أجنبي .

مادة ١٨٣ : يصدر حكم المحكمين بأغلبية الراء ، وتجب كتابته ، ويجب ان يشتمل بوجه خاص على صورة من الاتفاق على التحكيم ، وعلى ملخص اقوال الخصوم ومستنداتهم وأسباب الحكم ومنطوقه وتاريخ صدوره والمكان الذى صدر فيه وتوقيعات المحكمين واذا رفض واحد او اكثر من المحكمين توقيع الحكم ذكر ذلك فيه ، ويكون الحكم صحيحا اذا وقعته أغلبية المحكمين .

ويحرر الحكم باللغة العربية ما لم يتفق الخصوم على غير ذلك ، وعندئذ يتعين ان ترفق به عند ايداعه ترجمة رسمية .
ويعتبر الحكم صادرا من تاريخ توقيع المحكمين عليه بعد كتابته .

مادة ١٨٤ : يودع أصل الحكم - ولو كان صادرا باجراء من اجراءات التحقيق مع أصل الاتفاق على التحكيم ادارة كتاب المحكمة المختصة اصلا بنظر النزاع خلال عشرة الايام التالية لصدور الحكم المنهى للخصومة .
ويحرر كاتب المحكمة محضرا بهذا الايداع .

مادة ١٨٥ : لا يكون حكم المحكم قابلا للتنفيذ الا بأمر يصدره رئيس المحكمة التي اودع الحكم ادارة كتابها بناء على طلب احد ذوى الشأن، وذلك بعد الاطلاع على الحكم وعلى اتفاق التحكيم وبعد التثبت من انتفاء موانع تنفيذه ، وانقضاء ميعاد الاستئناف اذا كان الحكم قابلا له وغير مشمول بالنفذ المعجل ، ويوضع امر التنفيذ بذيل أصل الحكم .

مادة ١٨٦ : لا يجوز إستئناف حكم المحكم الا اذا اتفق الخصوم قبل صدوره على خلاف ذلك ، ويرفع الاستئناف عندئذ امام المحكمة الكلية بهيئة استئنافية ، ويخضع للقواعد المقررة لاستئناف الاحكام الصادرة من المحاكم ، ويبدأ ميعاده من ايداع اصل الحكم ادارة الكتاب وفقا للمادة (١٨٤) .

ومع ذلك لا يكون الحكم قابلا للاستئناف اذا كان المحكم مفوضا بالصلح ، او كان محكما فى الاستئناف ، أو كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسمائة دينار ، او كان الحكم صادرا من الهيئة المنصوص عليها فى المادة (١٧٧) .

ويجوز لكل ذى شأن ان يطلب بطلان حكم المحكم الصادر نهائيا وذلك فى الاحوال الاتية :

أ) اذا صدر بغير اتفاق تحكيم او بناء على اتفاق تحكيم باطل او سقط بتجاوز الميعاد أو اذا كان الحكم قد خرج عن حدود الاتفاق على التحكيم .

ب) اذا تحقق سبب من الاسباب التى يجوز من اجلها التماس اعادة النظر .

ج) اذا وقع بطلان فى الحكم او بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم .

مادة ١٨٧ : ترفع دعوى البطلان الى المحكمة المختصة بنظر النزاع بالالوضاع المعتادة لرفع الدعوى وذلك خلال ثلاثين يوما من اعلان الحكم ، ويبدأ هذا الميعاد وفقا لاحكام المادة ١٤٩ فى الحالات التى يتحقق فيها سبب من الاسباب التى يجوز من اجلها التماس اعادة النظر .

ويجب أن تشتمل الصحيفة على اسباب البطلان ، والا كانت باطله ويتعين على رافع الدعوى ان يودع عند تقديم صحيفةها على سبيل الكفالة عشرين دينارا ، ولا تقبل ادارة الكتاب صحيفة الدعوى اذا لم تصحب بما يثبت ايداع الكفالة ، ويكفى ايداع كفالة واحدة فى حالة تعدد المدعين اذا اقاموا دعواهم بصحيفة واحدة ولو اختلفت اسباب البطلان، وتعفى الحكومة من ايداع هذه الكفالة كما يعفى من ايداعها من يعفون من الرسوم القضائية .

وتصادر الكفالة بقوة القانون متى حكم بعدم قبول الدعوى أو بعدم جواز رفعها أو بسقوطها أو ببطلانها أو برفضها .
وإذا حكمت المحكمة ببطلان حكم المحكمين تعرضت لموضوع النزاع وقضت فيه .

مادة ١٨٨ : لا يترتب على رفع دعوى البطلان وقف تنفيذ حكم المحكم .

ومع ذلك يجوز للمحكمة التى تنظر الدعوى أن تأمر بناء على طلب المدعى بوقف تنفيذ الحكم اذا كان يخشى وقوع ضرر جسيم من التنفيذ وكانت اسباب البطلان مما يرجح معها القضاء ببطلان الحكم .
ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حق المدعى عليه ، وينسحب الأمر الصادر بوقف تنفيذ الحكم على اجراءات التنفيذ التى اتخذها المحكوم له من تاريخ طلب وقف التنفيذ .

٧ - القانون البحريني قانون المرافعات

مادة ٢٣٣ : يجوز للمتعاقدین ان يشترطوا بصفة عامة عرض ما قد ينشأ بينهم من النزاع في تنفيذ عقد معين على محكمين ، ويجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بوثيقة تحكيم خاصة . ولا يثبت الاتفاق على التحكيم الا بالكتابة .
ويجب ان يحدد موضوع النزاع في وثيقة التحكيم او اثناء المرافعة ولو كان المحكمون مفوضين بالصلح والا كان التحكيم باطلا .
ولا يجوز التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح ، ولا يصح التحكيم الا ممن له أهلية التصرف في حقوقه ، وذلك مع عدم الاخلال بما ينص عليه أي قانون آخر .

مادة ٢٣٤ : لا يصح أن يكون المحكم قاصرا أو مجورا عليه أو محروما من حقوقه المدنية بسبب عقوبة جزائية أو مفسا ما لم يرد اليه اعتباره ، واذا تعدد المحكمون ، وجب أن يكون عددهم وترا والا كان التحكيم باطلا .

ويجب تعيين اشخاص المحكمين في الاتفاق على التحكيم او في اتفاق مستقل ، ويتعين ان يكون قبول المحكم بالكتابة ، ولا يجوز له بعد قبوله التحكيم ان يتحى بغير سبب جدى ، والا جاز الحكم عليه للخصم بالتعويضات .

ولا يجوز عزل المحكمين الا بتراضى الخصوم جميعا او بقرار من المحكمة .

مادة ٢٣٥ : اذا وقع النزاع ولم يكن الخصوم قد اتفقوا على المحكمين او امتنع واحد أو اكثر من المحكمين المتفق عليهم عن العمل أو اختزله أو عزل منه أو قام مانع من مباشرته له ، ولم يكن هناك اتفاق في هذا الشأن بين الخصوم عينت المحكمة التي يكون من اختصاصها اصلا نظر النزاع من يلزم من المحكمين ، وذلك بناء على طلب من يهمه التعجيل بحضور الخصم الاخر او في غيبته بعد تبليغه بالحضور

ولايجوز الاعتراض على الحكم الصادر بذلك او الطعن فيه بالاستئناف.

مادة ٢٣٦ : يترتب على شرط التحكيم نزول الخصوم عن حقوقهم فى الالتجاء الى المحكمة المختصة اصلا بنظر النزاع .
وإذا ثار نزاع بصدد تنفيذ عقد اشتمل على شرط التحكيم ، ورفع احد طرفيه دعوى امام المحكمة المختصة ، جاز للطرف الاخر أن يتمسك بالشروط فى صورة دفع بعدم سماع الدعوى والاعتداد بشرط التحكيم طبقا للاتفاق .

مادة ٢٣٧ : اذا لم يشترط الخصوم فى الاتفاق على التحكيم اجلا للحكم ، كان على المحكمين ان يحكموا فى ظرف ثلاثة شهور من تاريخ قبولهم للتحكيم ، والا جاز لمن شاء من الخصوم رفع النزاع الى المحكمة المختصة ، وذلك ما لم يتم اتفاقهم جميعا على امتداد الاجل .
ويصدر المحكمون حكمهم على مقتضى قواعد القانون ، الا اذا كانوا مفوضين بالصلح فلا يتقيدون بهذه القواعد .
وإذا تم الاتفاق على التحكيم فى البحرين ، كان قانون البحرين هو الواجب التطبيق فى عناصر المنازعة ما لم يتفق الاطراف على خلاف ذلك ، وعلى ان يتم التحكيم فى البحرين .

مادة ٢٣٨ : يحكم المحكمون فى النزاع على اساس ما يقدم اليهم من الخصوم وعلى المحكمين ان يحددوا لهم موعدا لتقديم مستنداتهم ومذكراتهم وأوجه دفاعهم .
وعلى الخصوم ان يقدموا للمحكمين جميع الوثائق والأوراق والمستندات والحسابات التى فى حوزتهم أو عهدتهم ، وأن ينفذوا جميع ما يطلبه منهم المحكمون .
ويجوز لأحد الخصوم وهيئة التحكيم أن تقدم طلبا الى المحكمة لابرز أى مستند ضرورى للتحكيم فى حوزة الغير ، أو لاصدار مذكرة إلى أى شاهد للحضور لاداء الشهادة امام هيئة التحكيم .
وللمحكمين أن يحلفوا الشهود اليمين أو أن يكلفوهم بالتصريح

رسمياً بقول الصدق ، وكل من أدى شهادة كاذبة أمام محكم أو فيصل في مسألة جوهرية يعتبر انه ارتكب جريمة شهادة الزور كما لو أدى الشهادة أمام محكمة مختصة ، ويجوز إجراء التحقيق معه ومعاقبته بالعقوبة المقررة للشهادة الزور .

مادة ٢٣٩ : يصدر حكم المحكمين بأغلبية الآراء ، وتجب كتابته ويجب أن يشتمل بوجه خاص على صورة من الإتفاق على التحكيم وعلى ملخص أقوال الخصوم ومستنداتهم وأسباب الحكم ومنطوقه وتاريخ صدوره وتوقيعات المحكمين ، وإذا رفض واحد أو أكثر من المحكمين توقيع الحكم ذكر ذلك فيه ، ويكون الحكم صحيحاً إذا وقعت أغلبية المحكمين .
ولا يقبل الإعتراض على الحكم الصادر في التحكيم .

مادة ٢٤٠ : جميع أحكام المحكمين ، ولو كانت صادرة بإجراء من إجراءات التحقيق يجب إيداع أصلها مع أصل وثيقة التحكيم قلم كتاب المحكمة المختصة أصلاً بنظر الدعوى خلال الثلاثة الأيام التالية لصدورها ، ويحرر كاتب المحكمة محضراً بهذا الإيداع وتبليغ صورته إلى المحكمين .
وإذا كان التحكيم وارداً على قضية إستئناف ، كان الإيداع في قلم كتاب المحكمة المختصة أصلاً بنظر الإستئناف .

مادة ٢٤١ : لا يكون حكم المحكمين قابلاً للتفويض إلا بأمر يصدره رئيس المحكمة التي أودع أصل الحكم قلم كتابها بناء على طلب أى من ذوى الشأن ، وذلك بعد الإطلاع على الحكم وعلى إتفاق التحكيم وبعد التثبت من أنه لا يوجد ما يمنع من تنفيذه ، وبعد إنقضاء ميعاد الإستئناف إذا كان الحكم قابلاً له .
ويختص قاضى التنفيذ بكل ما يتعلق بتنفيذ حكم المحكمين .

مادة ٢٤٢ : يجوز إستئناف حكم المحكمين طبقاً للقواعد المقررة لإستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من

تاريخ تبليغ محضر ايداع الحكم إلى المحكّمين ، ويرفع الإستئناف أمام محكمة الإستئناف المختصة .

ومع ذلك لا يكون الحكم قابلاً للإستئناف إذا كان المحكّمون مفوضين بالصلح ، أو كانوا محكّمين في إستئناف أو كان الخصوم قد نزلوا صراحة عن حق الإستئناف .

مادة ٢٤٣ : يجوز لكل ذى شأن أن يطلب بطلان حكم المحكّمين الصادر إنتهائياً في الأحوال الآتية :

١ (إذا صدر بناء على إتفاق باطل على التحكيم أو خرج عن حدود إتفاق صحيح .

٢ (إذا صدر من محكّمين لم يعينوا طبقاً للقانون .

٣ (إذا تحقّق سبب من الأسباب التي يجوز من أجلها طلب إعادة النظر في المحاكمة .

٤ (إذا وقع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم .

ويرفع طلب البطلان بالأوضاع المعتادة إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع بعد أداء الرسم المقرر ، ولا يمنع من قبول الطلب تنازل الخصم عن حقه قبل صدور حكم المحكّمين .

ويترتب على رفع الدعوى ببطلان حكم المحكّمين وقف تنفيذه ما لم تقض المحكمة بإستمرار هذا التنفيذ .

٨ - القانون القطري قانون المرافعات المدنية والتجارية لسنة ١٩٧٢

مادة ١٩٨ : يجوز الإتفاق على التحكيم عند قيام نزاع معين بين الخصوم كما يجوز الإتفاق عليه تبعا لعقد معين يذكر في صلبه ، والإتفاق على التحكيم لا يثبت إلا بالكتابة .

مادة ١٩٩ : لا يجوز التحكيم فى المسائل التى لا يجوز فيها الصلح ولا يصح التحكيم إلا ممن له أهلية التصرف فى حقوقه .

مادة ٢٠٠ : ١) إذا اتفق الأطراف فى قضية معروضة أمام القضاء وقبل صدور الحكم على إحالة النزاع القائم بينهم إلى التحكيم فيجوز لهم ان يطلبوا من المحكمة إصدار أمر بالإحالة .
٢) يجب أن يكون الطلب مكتوبا كما وأنه يجب أن يبين فى وضوح المسائل التى يراد من المحكمين الفصل فيها .

مادة ٢٠١ : يجب أن يشتمل الأمر بالإحالة على الآتى :

- ١) أسماء المحكمين .
- ٢) المسألة المحالة للتحكيم .
- ٣) المدة التى يجب على المحكمين أن يفصلوا فى النزاع خلالها .
- ٤) أتعاب المحكمين .

مادة ٢٠٢ : يتم إختيار المحكمين بواسطة أطراف الخصومة فإذا إختاروا عددا زوجيا قامت المحكمة بتعيين محكم آخر حتى يصير العدد وترا ، وفى حالة تعذر الوصول إلى إتفاق بين الأطراف يقوم كل منهم بإختيار من يمثله وتتولى المحكمة إختيار المحكم الثالث أو الخامس حسب الظروف .

مادة ٢٠٣ : إذا قام مانع من مباشرة واحد أو أكثر من المحكمين لمهمته بسبب موت أو مرض أو خلافه ولم يكن هناك إتفاق فى هذا الشأن بين الخصوم عينت المحكمة من يلزم من المحكمين .

مادة ٢٠٤ : يحكم المحكمون فى النزاع على أساس ما يقدم إليهم من الخصوم ، وعلى المحكمين أن يحددوا لهم موعدا لتقديم مستنداتهم ومذكراتهم وأوجه دفاعهم .

وعلى الخصوم أن يقدموا للمحكمين جميع الوثائق والأوراق والحسابات والمستندات التى فى حوزتهم أو عهدهم ، وأن ينفذوا جميع ما يطلبه منهم المحكمون .

ويجوز لأحد الخصوم وللمحكمين أن يقدموا طلبا إلى المحكمة لإبراز مستند ضرورى للتحكيم فى حوزة الغير ، أو لإصدار إعلان إلى أى شاهد للحضور لأداء الشهادة أمام المحكمين .

وللمحكمين أن يحلفوا الشهود اليمين ، وكل من ادى شهادة كاذبة أمام المحكمين فى مسألة جوهرية يعتبر أنه ارتكب جريمة شهادة الزور كما لو ادى الشهادة أمام محكمة مختصة ويجوز إجراء التحقيق معه ومعاقبته بالعقوبة المقررة لشهادة الزور .

مادة ٢٠٥ : إذا إنقضى الأجل المحدد للتحكيم ولم يفصل المحكمون فى النزاع جاز للمحكمة ان تمد من الأجل المحدد لهم او ان تعفيهم وتتولى نظر القضية بنفسها .

مادة ٢٠٦ : يصدر حكم المحكمين بأغلبية الآراء وتجب كتابته ، ويجب أن يشتمل على ملخص أقوال الخصوم ومستنداتهم وشهودهم - إن وجدوا - وأسباب الحكم ومنطوقه وتاريخ صدوره وتوقيعات المحكمين ومن ثم يودع لدى قلم كتاب المحكمة .

مادة ٢٠٧ : لدى تقديم طلب بتنفيذ حكم المحكمين يصدر فى الحال إعلان إلى الخصم يعلن فيه إليه ان له الحق فى الاعتراض خلال سبعة أيام من تاريخ الإعلان وأنه إذا تخلف عن ذلك فإن المحكمة قد تصدر قرارا بالتصديق على الحكم .

مادة ٢٠٨ : عند إنقضاء المدة المذكورة يجوز للمحكمة ان تصدق على قرار المحكمين إذا ثبت لها ان الخصم قد أعلن ولم يقدم إعتراضه خلال المدة المعينة .

مادة ٢٠٩ : بعد تصديق المحكمة ينفذ حكم المحكمين بالصورة التي ينفذ بها حكم المحكمة .

مادة ٢١٠ : يجوز للمحكمة بناء على طلب الخصم المعترض أن تعدل حكم المحكمين إذا إتضح لها :

أ) أن جزءا من الحكم يعالج مسألة لم تحل للتحكيم وكان من رأى المحكمة ان بالإمكان فصل ذلك الجزء من غير ان يؤثر ذلك على الحكم فى النقاط المحالة للتحكيم .

ب) ان هناك خطأ شكلى أو غلطة يمكن تصحيحها دون مساس بالحكم
ج) وجود غلطة كتابية أو خطأ نشأ عن هفوة عارضة أو إغفال .

مادة ٢١١ : إذا أغفل حكم المحكمين موضوع مصاريف التحكيم واثار أحد الخصوم الامر أمام المحكمة فعليها ان تصدر الأمر الذى تراه مناسبا بهذا الشأن .

مادة ٢١٢ : يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب الخصم المعترض أن تعيد إلى المحكمين حكمهم لإعادة النظر فيه ، وذلك فى الحالات الآتية :

أ) إذا أغفل الحكم اى موضوع أحيل للتحكيم أو إشتمل على موضوع لم يحل للتحكيم ولم يمكن فصله وفقا لأحكام الفقرة (أ) من المادة (٢١٠) .

ب) إذا كان الحكم مبهما بدرجة لايمكن معها تنفيذه .

ج) إذا كان الحكم فى مظهره مخالفا للقانون .

إذا لم يعد المحكمون النظر فى حكمهم فى خلال المدة التى حددتها المحكمة وبالشروط التى وضعها يصبح الحكم باطلا .

مادة ٢١٣ : لا يجوز للمحكمة ان تلغى حكما أصدره المحكمون إلا فى الحالات الآتية :

- ١) إذا ثبت ان أحد المحكمين كان فاسدا او سىء السلوك .
- ٢) إذا ثبت أن أحد الطرفين قد اخفى عن المحكمين امرا كان يجب أن يطلعهم عليه أو أنه قد ضللهم عامدا او خدعهم .
- ٣) إذا صدر الحكم بعد أن ألغت المحكمة التحكيم أو بعد إنتضاء الأجل المحدد لصدوره أو كان لأى سبب من الأسباب باطلا .

مادة ٢١٤ : إذا أمرت المحكمة بإلغاء حكم المحكمين لأى سبب من الأسباب المبينة فى المادة السابقة جاز لها ان تواصل السير فى القضية.

مادة ٢١٥ : إذا لم يتقدم أى شخص بإعتراض على التحكيم او إذا قدم ذلك الإعتراض ولكنه رفض من جانب المحكمة ولم تر المحكمة ما يدعو إلى إعادة الحكم للمحكمين فللمحكمة ان تصدق على حكم المحكمين .

مادة ٢١٦ : ١) إذا إتفق أشخاص على إحالة أى نزاع ينشأ بينهم إلى التحكيم فيجوز لأى واحد منهم ان يتقدم بطلب إلى المحكمة المختصة بنظر ذلك النوع من الخلافات لتسجيل ذلك الإتفاق .

٢) على المحكمة أن تعلن الأطراف الآخرين بأى طلب قدم بمقتضى الفقرة السابقة ولأولئك الآخرين ان يتقدموا فى خلال المدة التى تحددها المحكمة بأى إعتراض قد يكون لديهم ضد طلب التسجيل .

٣) إذا لم يقدم الإعتراض فى خلال المدة التى حددتها المحكمة أو إذا رفضت المحكمة الإعتراض المقدم فعليها أن تأمر بإحالة النزاع إلى التحكيم .

٤) كل خلاف يحال إلى التحكيم بمقتضى الفقرات السابقة تسرى عليه أحكام المواد الواردة فى القسم الأول من هذا الفصل .

مادة ٢١٧ : ١) إذا لجأ أشخاص إلى التحكيم دون الرجوع إلى

المحكمة وأصدر المحكمون حكمهم بشأن النزاع الناشب بين أولئك الأشخاص فيجوز لمن صدر الحكم في مصلحته ان يطلب إلى المحكمة المختصة بنظر ذلك النوع من النزاع ايداع ذلك الحكم لديها والتصديق عليه ، وتذيله بأمر التنفيذ .

٢ (تتبع فى إجراءات إعتراض الخصوم والتصديق على الحكم وتنفيذه ذات الإجراءات المنصوص عليها فى القسم الأول من هذا الفصل .

مادة ٢١٨ : إذا رفع أحد الخصوم دعوى أمام أية محكمة ضد الخصم الآخر بشأن امر تم الإتفاق على إحالته للتحكيم جاز للخصم الآخر فور علمه بذلك وقبل صدور الحكم ان يطلب من المحكمة ان تصدر قرارا بوقف الإجراءات ، فإذا ما إقتنعت المحكمة بأن مقدم الطلب كان وقت رفع الدعوى ولايزال مستعدا وراغبا فى إتخاذ التدابير اللازمة لإنتظام سير التحكيم ، وبأنه ليس هناك ما يحول دون إحالة الأمر للتحكيم حسب الإتفاق أصدرت قرارها بوقف الدعوى المرفوعة امامها .

٩ - قانون دولة الإمارات العربية قانون المرافعات

مادة ٨٢ : ١) يجوز للمحكمة بطلب من اطراف الدعوى أن تحيل
للتحكيم كل نقاط النزاع المعروضة امامها أو بعضا منها .
٢) كل طلب قدم وفق أحكام البند السابق يكون كتابة ويحدد
المسائل التي يطلب إحالتها للتحكيم .

مادة ٨٣ : ١) على المحكمة التي تحيل أى نقاط نزاع للتحكيم أن
تحدد :
أ) أسماء المحكمين .

ب) نقطة أو نقاط النزاع التي على المحكمين أن يقرروا فيها .
ج) الزمن الذي تراه معقولا لأن يقدم المحكمون قرارهم فى إثنائه
ولها ان تمد فيه إذا رأت ذلك .
٢) يجوز للمحكمة حين تحيل أية نقطة نزاع للتحكيم ان
تحدد الأجر الذى يتقاضاه المحكمون .

مادة ٨٤ : ١) تعين المحكمة المحكمين بالشكل الذى تتفق عليه
الأطراف .

٢) إذا اتفق الأطراف على تعيين عدد متعادل من
المحكمين فعلى المحكمة ان تعين محكما آخر بحيث يصير عدد
المحكمين فرديا .

مادة ٨٥ : ١) إذا لم تتفق الأطراف على تعيين محكمين فلكل طرف
ان يرشح محكما أو إثنين كما تقرر المحكمة بشرط ان يتساوى العدد
الذى يرشحه كل طرف مع العدد الذى يرشحه الطرف الآخر .

٢) إذا تم تعيين المحكمين بعد ترشيحهم على الوجه
المنصوص عليه فى الفقرة السابقة فعلى المحكمة ان تعين محكما آخر
بحيث يكون عدد المحكمين فرديا .

مادة ٨٦ : ١) إذا رفض محكم قبول تعيينه كمحكم أو بعد تعيينه مات أو تعذر عليه الإستمرار لأى سبب ، يعين خلف له بالطريقة التى عين بها هو ، ويكون لخلفه ما كان له هو من حقوق وواجبات .

٢) إذا فشل الطرف المعنى فى تعيين محكم مكان محكم آخر فى خلال أسبوع من طلب المحكمة من ذلك فللمحكمة بعد سماع أطراف الدعوى أن تعين ذلك المحكم من نفسها أو أن تلغى التحكيم وتستمر بنفسها فى سماع الدعوى .

مادة ٨٧ : لضمان ظهور أطراف الدعوى وشهودهم امام المحكمين فللمحكمة ان تتخذ نفس الإجراءات التى تتخذها إذا كانت الدعوى معروضة للنظر أمامها على انه لايجوز لها إتخاذ أى إجراء من شأنه العقاب لإساءة المحكمة أو لسلطاتها ما لم يتقدم إليها المحكمون بشكوى فى هذا الصدد .

مادة ٨٨ : إذا أحالت المحكمة للمحكمين اكثر من نقطة نزاع فعليهم ان يقرروا فى كل نقطة على حده إلا إذا كان قرارهم فى بعض تلك النقاط يكفى وحده لحل النزاع .

مادة ٨٩ : يجوز للمحكمين إذا وافقت المحكمة أن يطلبوا فتواها فى أى موضوع معروض أمامهم للنظر فيه وتعتبر مثل هذه الفتوى جزءا من قرار المحكمين .

مادة ٩٠ : على المحكمين أن يرفعوا قرارهم إلى المحكمة كتابة وأن يشفعوه بأية بيانات أو وثائق إطلعوا عليها وقبلوها وعلى المحكمة أن تستدعى الأطراف فى يوم تحدده لسماع قرار المحكمين .

مادة ٩١ : يجوز للمحكمة :

أ) ان تعدل قرار المحكمين إذا بدا لها :

أولا : ان جزءا منه يعالج مسائل لم تحل للمحكمين من قبل وكان من رأى المحكمة أن بالإمكان فصل هذا الجزء من غير أن يؤثر ذلك

على القرار بشأن النقاط الأخرى المحالة لهم ، أو
ثانيا : أن يكون به خطأ كتابي أو عفوى وذلك بالقدر الذى يزيل
هذا الخطأ .

ب (ان تصدر أى قرار تراه مناسبا بشأن مصاريف التحكيم إذا
نشأ بشأنها أى موضوع لم يشمل قرار المحكمة بإحالة النزاع للتحكيم
أو قرر المحكمين انفسهم فى النزاع المحال إليهم .

ج (ان تعيد إلى المحكمين قرارهم مرة ثانية وبأى شروط تراها :
أولا : إذا أغفل القرار أى موضوع أحيل للتحكيم أو شمل أى
موضوع لم يحل للتحكيم أو لم يمكن فصله وفق احكام البند (١) (أ) من
هذه المادة ، او

ثانيا : إذا كان القرار غير محدد بالدرجة التى يمكن معه تنفيذه ،
او

ثالثا : إذا كان فى ظاهره مخالفا للقانون .

٢ (أى قرار اعادته المحكمة بمقتضى الفقرة (ج) من
البند (أ) من هذه المادة للمحكمين الذين أصدروه يبطل إذا فشل
المحكومون فى إعادة النظر فيه بالشروط التى قررتها المحكمة .

مادة ٩٢ : ١ (يجوز للمحكمة ان تبطل أى قرار أصدره محكمون إذا
أ (فسد أى منهم أو أساء التصرف أو السلوك .

ب (ضللهام عامدا أى من أطراف النزاع .

ج (أصدره بعد أن ألغت المحكمة التحكيم أو بعد فوات
الزمن .

د (خالف القواعد العامة للعدل .

هـ (كان ذلك القرار - لأى سبب - غير ذى أثر .

٢ (ما لم تقرر المحكمة زمنا أطول فإن أى طلب لإبطال
قرار أصدره المحكمون يقدم خلال أسبوع من التاريخ الذى يبطل فيه
قرار المحكمين .

مادة ٩٣ : على المحكمة أن تستمر بنفسها فى سماع الدعوى إذا بطل
قرار المحكمين أو أبطلته هى وفق أحكام هذا القانون .

مادة ٩٤ : ١) مالم يبلغ التحكيم أو يبطل قرار المحكمين لأى سبب من الأسباب المنصوص عنها فى هذا القانون فإن على المحكمة فى كل موضوع أحيل للتحكيم أن تحكم بما قرره المحكمون .

٢) كل حكم صادر على الوجه السابق يتبع بمرسوم على الوجه المبين فى هذا القانون ولا يجوز الإستئناف من مثل هذا المرسوم .

٣) بالرغم مما ورد فى البند السابق فإنه يجوز إستئناف المرسوم إذا لم يكن بأى وجه من الوجوه موافقا لما قرره المحكمون .

مادة ٩٥ : ١) كل إتفاق يقضى بإحالة أى خلاف بين أطرافه للمحكمين يجوز لأى من تلك الأطراف أن يتقدم لأية محكمة ذات صلاحيات لنظر مثل ذلك الخلاف بطلب مكتوب لتسجيل ذلك الإتفاق .

٢) كل طلب قدم على الوجه السابق يعتبر كما لو كان دعوى ضد طرف الإتفاق الأخر .

٣) على المحكمة أن تعلن طرف الإتفاق الأخر بأى طلب قدم بمقتضى هذه المادة ولذلك الطرف - فى خلال المدة التى تحددها المحكمة - ان يعترض على قبول طلب تسجيل الإتفاق .

٤) إذا رفضت المحكمة قبول الإعتراض فعليها ان تحيل خلاف الأطراف إلى محكمين تعينهم وفق نصوص الإتفاق .

٥) إذا لم يشتمل الإتفاق على نص بشأن تعيين المحكمين ولم تتفق الأطراف على شىء جديد فى هذا الخصوص فللمحكمة ان تعين محكمين كما هو منصوص عنه فى المادة (٨٥) .

مادة ٩٦ : كل نزاع أحيل للتحكيم وفق أحكام المادة السابقة تتسحب عليه نصوص هذا الفصل بالقدر الذى لا يتعارض مع ما فى إتفاق الأطراف .

مادة ٩٧ : ١) كل خلاف أحواله اطرافه عن غير طريق المحكمة وأصدر المحكمون فيه قرارا يجوز لأى من تلك الأطراف أن يطلب من المحكمة ذات الصلاحيات لنظر مثل ذلك الإتفاق ايداع ذلك القرار لديها .

٢ (كل قرار طلب ايداعه لدى المحكمة يعتبر كما لو كان دعوى ضد الطرف الذى شمله القرار وعلى المحكمة ان تعلن ذلك الطرف بالطلب المقدم إليها .

٣ (لكل طرف أعلن وفق أحكام البند السابق أن يعترض خلال المدة التى تعينها المحكمة على قبول المحكمة ان يودع لديها قرار المحكمين .

مادة ٩٨ : ١ (إذا لم ترفض المحكمة قرار المحكمين لأى سبب من الأسباب المنصوص عنها فى هذا القانون فعليها أن تقبل ايداعه لديها .
٢ (كل قرار قبلت المحكمة ايداعه لديها عليها ان تحكم بما فيه .
٣ (كل حكم صادر على الوجه المبين فى البند السابق يتبع بمرسوم على الوجه المقرر ولا يجوز الإستئناف من مثل ذلك المرسوم .

٤ (بالرغم عما ورد فى الفقرة السابقة فإنه يجوز إستئناف المرسوم إذا لم يكن بأى وجه من الوجوه موافقا لما قرره المحكمون .

الفهارس

obeikandi.com

تقديم

فهرسة الكتاب أى كتاب هى مفتاحه وهى التى تجعل المأخذ منه يسير المنال .

ولما كان ذلك فقد توخينا أن ترد فهرسة هذا الكتاب مصداقاً لكل ما تقدم ، ومن ثم وبعد أن أوجزنا فى الفهرس الأول بياناً بالأبواب والأبحاث التى تناولناها ثنا .. بتحليل كل باب من أبواب الكتاب وكل بحث تناوله مستظهيرين كل جزئية إندرجت فى البحث مع بيان الصفحة التى وردت بها بحيث يستطيع الباحث بعد أن يحدد الباب الذى تتدرج تحته الوصول إلى الجزئية التى يتغياها بسهولة ويسر وقد جاءت معلقاً عليها بآراء الشراح وأحكام القضاء مع النص القانونى الذى يحكمها .

... وبعد ذلك أفردنا فهرساً خاصاً بالصيغ القانونية للدعاوى والأوراق القضائية إذا ما شاء الباحث أن يصل إليها مباشرة .

... ولأن أحكام محكمة النقض لها من الحسم والدلالة ما لها ، والمرجع فى التعرف عليها هو مجموعة أحكام محكمة النقض التى يصدرها المكتب الفنى بالمحكمة منذ عام ١٩٥٠ وحتى يومنا هذا والتى تصدر فى عديدين أو ثلاثة أعداد أو أربعة سنوياً ، وتتسب سنى هذه المجموعة إلى السنوات الميلادية إعتباراً من عام ١٩٥٠ بإعتبار أن هذا العام هو السنة الأولى للمجموعة وعام ١٩٥١ هو السنة الثانية لها وهكذا حتى آخر عدد صدر عند طبع هذا الكتاب وهو العدد الأول للسنة السابعة والأربعون عن المدة من يناير حتى مايو ١٩٩٦ .

... كذلك تتسب أحكام محكمة النقض وأيضاً ، إلى السنة القضائية التى قيد الطعن فيها بجداول المحكمة بدءاً من تاريخ عملها عام ١٩٣١ فعند قيد الطعن سنة ١٩٣١ يقال طعن رقم كذا للسنة الأولى القضائية ، وهكذا حتى وصلنا الآن عام ٢٠٠٠ ميلادية إلى السنة السبعون قضائية.

... وترتيباً على ما تقدم فقد أفردنا فهرساً خاصاً بالسنوات الميلادية وآخر للسنوات القضائية بحيث إن أراد الباحث أن يتعرف على حكم محكمة النقض صدر في تاريخ معين من سنة ميلادية معينة وجد الإشارة إليه بالفهرس أمام تاريخ صدوره مع التنويه عن رقم الطعن وسنته القضائية ومجموعة الأحكام التي نشر بها ورقم عدد هذه المجموعة ورقم الصفحة التي ورد بها هذا الحكم في العدد المشار إليه إضافة إلى رقم القاعدة بالمجموعة ثم رقم الصفحة من الكتاب التي تضمنت هذا الحكم .

... ونفس الأمر إذا كان الباحث يتذكر رقم الطعن وسنته القضائية ويريد أن يصل إليه عن طريق سنة المجموعة وعددها ورقم صفحة العدد إلى جانب رقم القاعدة بهذا العدد وإلى جانب رقم صفحة الكتاب الذي ورد بها المبدأ القانوني الذي تضمنه الحكم الصادر في الطعن .
... وإذن فهذا ثبت بأحكام محكمة النقض ، مبادئها ، ومصادرها ، وتاريخها فصلنا للباحث ، فإن تذكر رقم الطعن وسنته أو تذكر تاريخ الحكم وحده فالمبدأ القانوني يكون عندئذ قريب المأخذ يسير المنال .

وأخيراً تضمنت الفهارس فهرس خاص بمادة قانون المرافعات محل البحث وصفحة الكتاب التي تناولت الأبحاث عن المادة القانونية المذكورة ، ثم أنهينا الفهارس بفهرس للمواد القانونية للدول العربية المقابلة للنص القانوني لقانون المرافعات المصري .

... وترتيباً على ما تقدم ففهارس هذا الكتاب وفقاً لما يلي :

صفحة	موضوع الفهرس
١٣٣٩	أولاً : فهرس الأبواب والأبحاث
١٣٤٣	ثانياً : فهرس تحليلى بالموضوعات
١٤١٣	ثالثاً : فهرس الصيغ
١٤٢٠	رابعاً : فهرس السنوات الميلادية
١٤٥٠	خامساً : فهرس السنوات القضائية
١٤٧٩	سادساً : فهرس مواد القانون
١٤٨١	سابعاً : فهرس مواد قوانين الدول العربية

أولاً : فهرس الأبواب والأبحاث

- الباب الأول : أوراق المحضرين ٢٣
- البطلان بوجه عام ١١٥
- أولاً : ماهية البطلان فى أوراق المحضرين ١١٧
- ثانياً : فىمن يتمسك بالبطلان ١٣٦
- ثالثاً : كيف يزول البطلان ١٤٣
- رابعاً : فى تصحيح الإجراء الباطل ١٤٧
- خامساً : فى تحول الإجراء الباطل ١٥٤
- سادساً : آثار البطلان ١٥٨
- الباب الثانى : إجراءات رفع الدعوى وقيدها ١٦٣
- أولاً : حق الإلتجاء إلى القضاء (الدعوى والخصومة) ١٦٧
- ثانياً : قيود يجب مراعاتها قبل رفع الدعوى ١٧٠
- ثالثاً : يتعين وجوباً الإلتزام بحكم القانون فيما يقرره من
طريقة الإلتجاء للقضاء ١٧٢
- رابعاً : صحيفة إفتتاح الدعوى أساس الخصومة ١٧٧
- خامساً : إمكانية الإستفادة من صحيفة الدعوى فى غير
ما خصصت له ١٧٨
- سادساً : صحيفة إفتتاح الدعوى ورقة رسمية ١٨٢
- سابعاً : بيانات صحيفة الدعوى ١٨٣
- ثامناً : الخصوم وأهليتهم ١٨٧
- تاسعاً : عناصر المطالبة القضائية ١٩٣
- عاشراً : وجوب توقيع صحف دعاوى والطعون من محام ١٩٩
- حادى عشر : تقدير قيمة الدعوى وأداء رسومها ٢٠٤
- ثانى عشر : ايداع الصحيفة قلم الكتاب وقيدها ٢١٩
- ثالث عشر : الوضع القانونى لقلم الكتاب ٢٢١
- رابع عشر : آثار رفع الدعوى والوقت الذى تنتج فيه آثارها ٢٢٤
- خامس عشر : الإعلان شرط لإتعاقد الخصومة ٢٣٠

- ٢٤٢ سادس عشر : بطلان صحيفة الدعوى
- ٢٤٦ سابع عشر : مواعيد الحضور
- ٢٧١ الباب الثالث : الصفة والمصلحة فى الدعوى
- ٣١٣ الباب الرابع : قواعد الإختصاص
- ٣٧٧ الباب الخامس : المواعيد
- ٣٨٠ أولاً : الأساس الذى تقوم عليه وظيفة المواعيد الإجرائية
- ٣٨٠ ثانياً : وسيلة المشرع فى تجديده للميعاد المتعلق بالإجراء
- ٣٨١ ثالثاً : تقسيمات المواعيد الإجرائية
- ٣٨٢ رابعاً : طريقة حساب المواعيد الإجرائية
- ٣٨٦ خامساً : إمتداد المواعيد الإجرائية حسب المسافة
- ٣٩٥ سادساً : إمتداد المواعيد الإجرائية بسبب انعطلات الرسمية
- ٣٩٧ سابعاً : إنقاص المواعيد
- ٣٩٧ ثامناً : فترات زمنية محددة وردت بقانون المرافعات
- ٤٠٧ الباب السادس : الإدخال والتدخل والطلبات العارضة
- ٤٠٧ أولاً : الإدخال
- ٤٣٩ ثانياً : التدخل
- ٤٧٧ ثالثاً : الطلبات العارضة
- الباب السابع : وقف الخصومة وإنقطاعها وتركها
- ٥٢٧ أولاً : وقف الخصومة
- ٥٥٥ ثانياً : إنقطاع سير الخصومة
- ٥٨١ ثالثاً : ترك الخصومة
- الباب الثامن : سقوط الخصومة وإنقضائها
- ٦١٠ أولاً : سقوط الخصومة
- ٦٣١ ثانياً : إنقضاء الخصومة
- الباب التاسع : عدم صلاحية القضاة وردهم ومخاصمتهم
- ٦٤١ أولاً : عدم صلاحية القضاة وتحتيتهم
- ٦٤٩ ثانياً : رد القضاة
- ٦٦٥ ثالثاً : مخاصمة القضاة

الباب العاشر : نظر الدعوى

- أولاً : الجلسة ٧٠١
ثانياً : إثبات الحضور والغياب والتمثيل القانونى ٧٢٣
ثالثاً : التقيد بنطاق الدعوى ٧٤١
رابعاً : تنظيم المرافعة ٧٥١
خامساً : قفل وفتح باب المرافعة ٧٧٣

الباب الحادى عشر : الأوامر على العرائض

- أولاً : ماهية الأمر على عريضة ٧٨٥
ثانياً : قواعد الإختصاص بشأن طلب الأمر على عريضة ... ٧٨٩
ثالثاً : حالات إستصدار الأمر على عريضة ٧٩٦
رابعاً : إجراءات تقديم الطلب ٨٠١
خامساً : إجراءات الأمر ٨٠٣
سادساً : نفاذ الأمر الصادر على عريضة وسقوطه ٨٠٦
سابعاً : التظلم من الأمر الصادر على عريضة ٨٠٨

الباب الثانى عشر : أوامر الاداء

- أولاً : النظام القانونى لأوامر الاداء ٨٢٩
ثانياً : شروط إستصدار أمر الاداء ٨٤٧
ثالثاً : إجراءات طلب أمر الاداء ٨٦٩
رابعاً : قواعد الإختصاص المتعلقة بأمر الاداء ٨٨٥
خامساً : الطعن فى الأوامر الصادرة بالاداء ٨٩٩

الباب الثالث عشر : القضاء المستعجل

- أولاً : دعاوى إثبات الحالة ٩٣٩
ثانياً : دعاوى الحراسة ٩٦٣
ثالثاً : دعاوى قوانين الإيجار ١٠١٣
رابعاً : دعاوى متنوعة ١١٠١
خامساً : دعاوى الحيابة ١١٤٧
سادساً : صحف الطعن فى الأحكام المستعجلة ١١٧٣

الباب الرابع عشر : التحكيم

- أولاً : تعريف التحكيم وطبيعته وإنعقاده ١١٨٧
- ثانياً : مشاركة التحكيم ١٢٠١
- ثالثاً : التحكيم بالصلح ١٢٠٥
- رابعاً : إجراءات التحكيم ١٢٠٩
- خامساً : حكم المحكمين وتنفيذه ١٢١٧
- سادساً : الطعن في حكم المحكمين ١٢٣٣

ثانياً : فهرس تحليلي للموضوعات

الموضوع	صفحة
مقدمة عامة	٧
مقدمة المجلد الأول	١١
ديباجة الصيغة	١٥
الرموز	١٧
تبويب	١٩

الباب الأول

أوراق المحضرين

نصوص القانون	٢٣
المذكرة الإيضاحية	٢٤
آراء الشراح وأحكام القضاء	٢٤
● المحضرون هم وسيلة إعمال مبدأ المواجهة في الأعمال الاجرائية	٢٤
● تقييم نظام الإعلان بواسطة المحضرين	٢٥
● المحضر له إختصاص محلي محدد ومهمة محددة	٢٦
● مسنولية الدولة عما يقع من المحضرين من أخطاء	٢٧
ورقة الإعلان	٢٩
● ورقة الإعلان شكلية ورسمية	٢٩
● الأصل والصورة	٢٩
● بيانات الورقة	٣٠
● حالة خلو صورة الإعلان من توقيع المحضر وبعض البيانات الأخرى	٣٢
● وجوب الإلتزام بما نصت عليه المادة السابعة مرافعات والحكمة من ذلك	٣٥
● البيان الخاص بإثبات المعاد في ورقة الإعلان	٣٦
الصيغة رقم (١) إعلان موجه إلى شخص طبيعي في موطنه الأصلي	٣٩
نصوص القانون	٣٩

- ٤٠ **المذكرة الإيضاحية**
- ٤٠ **آراء الشراخ وأحكام القضاء**
- ٤٠ ● الأصل أن يتم تسليم الورقة المطلوب إعلانها لشخص المعلن إليه
- ٤١ ● حالات يتعين فيها أن يتم الإعلان لشخص المراد إعلانه دون غيره
- ٤١ ● تعريف الموطن
- ٤٢ **آراء الشراخ وأحكام القضاء بشأن الموطن**
- ٤٥ ● يجوز أن يكون للشخص أكثر من موطن في وقت واحد
- ٤٨ ● إلغاء الخصم لموطنه الأصلي دون إخطار خصمه - أثر ذلك
- ٤٨ ● أثر عدم بيان المدعى موطنه الأصلي في صحيفة دعواه - جواز إعلانه في محله المختار المبين في صحيفة الدعوى
- ٤٩ ● يصح ذلك ولو كان المستأنف على علم بالموطن الأصلي لخصمه
- ٥٠ ● يلزم لصحة تسليم الإعلان لغير المراد إعلانه تحقق شرطين
- ٥٠ ● حالة تواجد شخص في موطن المراد إعلانه وإدعاؤه بأنه الشخص المطلوب إعلانه
- ٥٠ ● إذا ما تواجد المراد إعلانه في موطنه ساعة الإعلان فلا يجوز تسليم الإعلان لغيره
- ٥١ ● يكفي تسليم صورة الإعلان إلى أحد المقيمين مع المراد إعلانه دون بيان الصلة فيما بينهما
- ٥١ ● ولكن يتعين أن يثبت المحضر أن المخاطب معه يقيم مع المعلن إليه
- ٥٢ ● غير لازم أن يكون من إستلم الإعلان من المقيمين مع المراد إعلانه كامل الأهلية
- ٥٢ ● لا يشترط في الوكيل أو الخادم أن يكون مقيماً مع المراد إعلانه
- ٥٣ ● يكفي تسليم صورة واحدة من أصل الإعلان لمن كان له أكثر من صفة من المعلن إليهم
- ٥٣ **الصيغة رقم (٣) إعلان موجه في الموطن المختار**
- ٥٥ **نصوص القانون**
- ٥٦ **المذكرة الإيضاحية**

صفحة	الموضوع
٥٦	آراء الشراخ وأحكام القضاء
٥٦	● ماهية الموطن المختار
٥٧	● لا يجوز إثبات الموطن المختار إلا بالكتابة
	● يجوز إعلان صحيفة الإستئناف فى الموطن المختار إذا كان الخصم
٥٨	فى دعواه الإبتدائية لم يفصح عن موطنه الأسمى
	● تواجد المحامى أو عدم تواجده فى مكتبه المتخذ محلاً مختاراً لا صلة له
٥٩	بصححة تسليم الإعلان لواحد من تابعيه
٥٩	● جواز إتخاذ الموطن التجارى موطناً مختاراً لتنفيذ عمل قاتونى معين
	● إعلان صحيفة تعجيل الإستئناف بعد النقض والإحالة بمكتب المحامى
	الموكل عن الخصم فى المرحلة السابقة على النقض والإحالة مع إنقضاء
٦١	الوكالة - يبطل الإعلان
٦٢	● الإعلان فى موطن الأعمال
٦٣	● تعدد القض فى توجيه الإعلان يبطله
	● الإعلان فى موطن الأعمال دون الموطن الأسمى بشأن أمر يتعلق
٦٤	بموطن الأعمال لا يمثل غشاً يبطل الإعلان
٦٦	الصيغة رقم (٣) إعلان لجهة الإدارة بسبب الغلق أو الإمتناع ...
٦٦	نصوص القانون
٦٧	المذكورة الإيضاحية
٧١	آراء الشراخ وأحكام القضاء
٧٢	● خطوات الإخطار التى يتبعها المحضر
٧٣	● إمتداد ميعاد الإخطار المنصوص عليه فى المادة (١١) مرافعات
	● يعتبر الإعلان قد تم منذ لحظة تسليمه لجهة الإدارة ولا عبرة بتاريخ
٧٣	قيده بدفاتر جهة الإدارة أو بتاريخ تسليم المعطن إليه لصورة الإعلان
	● عند تسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة يتعين إخطار جميع المعطن إليهم
٧٤	- ولو تعددوا - بكتاب مسجل مستقل لكل منهم وإلا بطل الإعلان
	● إذا ألغى الخصم موطنه الأسمى وعين موطناً آخر وأخطر خصمه به فلا
٧٥	يصح إعلاؤه إلا فى الموطن الجديد

الموضوع	صفحة
الصيغة رقم (٤) إعلان فى قلم الكتاب	٧٧
نصوص القانون	٧٧
المذكرة الإيضاحية	٧٧
آراء الشراخ وأحكام القضاء	٧٨
● الحالة التى يجوز فيها إعلان المذكرات لمحامى الخصم فى قلم الكتاب ...	٧٨
الصيغة رقم (٥) إعلان موجه إلى إحدى الوزارات	٧٩
نصوص القانون	٧٩
آراء الشراخ وأحكام القضاء	٨٠
الصيغة رقم (٦) إعلان موجه إلى هيئة أو مؤسسة عامة	٨١
نصوص القانون	٨١
آراء الشراخ وأحكام القضاء	٨١
● الخطأ فى ذكر اسم الممثل الحقيقى للشخص الإعتبارى لا يبطل الإعلان	٨٢
● يكفى تسليم الإعلان بمركز الهيئة العامة أو المؤسسة بغض النظر عن مقر الإدارة القانونية لهذه أو تلك	٨٣
● يتعين على المحضر إثبات اسم من تسلّم الإعلان وصفته	٨٤
الصيغة رقم (٧) إعلان موجه لشركة تجارية	٨٥
نصوص القانون	٨٥
آراء الشراخ وأحكام القضاء	٨٦
● المقصود بمركز الشركة	٨٦
● إذا وجه الإعلان إلى فرع من فروع الشركة دون أن يوجه إلى مركز إدارة الشركة بطل الإعلان	٨٦
● المقصود بمدير الشركة	٨٧
● إذا ما تطلب القانون وجوب توجيه الإعلان إلى ذى صفة معينة وجب الإلتزام بذلك	٨٧
● لا يلزم ذكر اسم الممثل القانونى للشركة	٨٨
الصيغة رقم (٨) إعلان موجه إلى جمعية تعاونية إسكانية	٨٩
نصوص القانون	٨٩

الموضوع	صفحة
الصيغة رقم (٩) إعلان موجه لشركة أجنبية لها فرع بمصر	٩٠
نصوص القانون	٩٠
آراء الشراح وأحكام القضاء	٩١
الصيغة رقم (١٠) إعلان موجه إلى أحد أفراد القوات المسلحة	٩٣
نصوص القانون	٩٣
● تعليمات النيابة العامة في شأن إعلان رجال القوات المسلحة	٩٤
آراء الشراح وأحكام القضاء	٩٤
● المقصود بأفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم	٩٤
● الإلتزام بنص البند السادس من المادة ١٣ مرفعات مناطه أن يكون طالب الإعلان على علم بصفة المراد إعلانه وفقاً لذلك	٩٥
● إغفال الخصم إخطار خصمه بتجنيدده في الجيش المصرى يترتب عليه صحة إعلانه بموطنه الأصلي	٩٦
● يكفى لتمام الإعلان أن يثبت أن ورقة الإعلان قد سلمت للإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة	٩٧
الصيغة رقم (١١) إعلان موجه إلى مسجون	٩٨
نصوص القانون	٩٨
آراء الشراح وأحكام القضاء	٩٨
الصيغة رقم (١٢) إعلان موجه إلى أحد العاملين بسفينة تجارية	١٠٠
نصوص القانون	١٠٠
آراء الشراح	١٠٠
الصيغة رقم (١٣) إعلان موجه إلى شخص له موطن معلوم بالخارج	١٠١
نصوص القانون	١٠١
● تعليمات النيابة بشأن الإعلان الذى يتم بالخارج بالطرق الدبلوماسية	١٠٢
آراء الشراح وأحكام القضاء	١٠٦
● الإجراء الذى يتم به الإعلان	١٠٦
● مخالفة تعليمات النيابة العامة لا ترتب انبطلان	١٠٧

صفحة	الموضوع
١٠٨	● جواز إعلان من له موطن معلوم بالخارج في موطنه الأصلي أو المختار بمصر حالة تواجده بها
١٠٩	الصيغة رقم (١٤) إعلان موجه إلى شخص غير معلوم موطنه ...
١٠٩	نصوص القانون
١١٠	آراء الشراح وأحكام القضاء
١١٠	● وجوب تحقق القيام بالتحريات الكافية للتعرف على موطن المراد إعلانه
١١٠	● حالات تعتبر فيها التحريات غير كافية
١١٠	● حالات تعتبر فيها التحريات كافية
١١١	● لا يشترط توجيه الإعلان للنيابة التي يقع بدانرتها آخر موطن للمراد إعلانه
١١١	● التحريات التي تجيز الإعلان في مواجهة النيابة ومدى كفايتها
١١٢	● لا يجوز أن يتمسك ببطلان الإعلان في مواجهة النيابة لعدم كفاية التحريات إلا من شرع البطلان لمصلحته
١١٣	الصيغة رقم (١٥) إعلان بتسليم الإعلان للنيابة بسبب إمتناع المراد إعلانه عن التسلم
١١٣	نصوص القانون
١١٣	المذكرة الإيضاحية
١١٥	في البطلان بوجه عام
١١٧	أولاً: ماهية البطلان في أوراق المحضرين
١١٧	نصوص القانون
١١٧	المذكرة الإيضاحية
١٢٢	آراء الشراح وأحكام القضاء
١٢٢	● ماهية البطلان
١٢٣	● لا مجال لإعمال قواعد البطلان المنصوص عليها في المواد من ٢٠ حتى ٢٤ مرافعات إذا ما نص المشرع على جزاء آخر
١٢٥	● الخطأ في إسم ممثل الشركة لا يترتب عليه بطلان الإعلان

الموضوع	صفحة
● إغفال المحضر إثبات أن من تسلّم صورة الإعلان يقيم مع المعطن	
● إليه وأن الأخير غير موجود يبطل الإعلان	١٢٥
● أمثلة تحققت فيها الغاية من الإجراء	١٢٦
● إذا أوجب القاتون توافراً للشكل أو بيئاتاً فى الإجراء فإن مناط	
الحكم بالبطلان هو التفطن إلى مراد المشرع من هذه البيئات وما	
يستهدفه من تحقيق غاية معينة	١٢٧
● العبرة فى الحكم للبطلان هو بتحقق الغاية من الإجراء المعيب أو	
عدم تحققها	١٢٨
● تحقيق الغاية من الإجراء لا يكون الا بصدد جزاء البطلان المنصوص	
عليه فى المواد ٢٠ حتى ٢٤ مرافعات ولا يتعداه الى غير ذلك من	
الإجراءات	١٣٤
ثانياً : فيمن يتمسك بالبطلان	١٣٦
نصوص القانون	١٣٦
المذكورة الإيضاحية	١٣٦
آراء الشراح وأحكام القضاء	١٣٦
● التمسك بالبطلان فى حالات التضامن	١٣٧
● للدانن أن يستعمل حق منينه فى التمسك ببطلان العمل الإجرائى ...	١٣٧
● لا يجوز لمن تسبب فى البطلان أن يتمسك به ويستوى فى ذلك أن يكون	
من تسبب فى البطلان الخصم نفسه أو شخص آخر يعمل باسمه	١٣٨
● يستوى فى ذلك - أيضاً - أن يكون فعل الخصم هو السبب الرئيسى	
الوحيد لوجود العيب فى الإجراءات	١٤٠
● البطلان لعيب فى الإعلان بطلان نسبى إلا إذا تعلق العيب بالنظام العام ..	١٤٠
ثالثاً : كيف يزول البطلان	١٤٣
نصوص القانون	١٤٣
المذكورة الإيضاحية	١٤٣
آراء الشراح وأحكام القضاء	١٤٣

الموضوع	صفحة
● البطلان المتعلق بالنظام العام والبطلان المتعلق بالمصلحة الخاصة	١٣٤
● أمثلة للبطلان المتعلق بالمصلحة الخاصة	١٤٤
● ماهية النزول الضمني عن التمسك بالبطلان	١٤٥
● أمثلة للنزول الضمني عن التمسك بالبطلان	١٤٥
● التنازل عن البطلان لا يجوز الرجوع فيه	١٤٦
رابعاً : فى تصحيح الإجراء الباطل	١٤٧
نصوص القانون	١٤٧
المذكرة الإيضاحية	١٤٧
آراء الشراح وأحكام القضاء	١٤٨
● ماهية تصحيح الإجراء الباطل والحكمة من تقريره	١٤٨
● شروط اتباع تصحيح الإجراء الباطل	١٤٨
● آثار التصحيح	١٤٩
● يجوز تصحيح الإجراء الباطل ولو بعد التمسك بالبطلان على أن يتم ذلك فى الميعاد المقرر قانوناً لإخراجه	١٥٠
● يصح التصحيح بعد فوات الميعاد إذا كان الميعاد مجرد ميعاد تنظيمى	١٥١
● يتعين أن يكون الإجراء المعيب القابل للتصحيح باطلاً لا منعدياً	١٥١
● يتعين أن يتم تصحيح الإجراء الباطل فى ذات مرحلة التقاضى	١٥٢
خامساً : فى تحول الإجراء الباطل	١٥٤
نصوص القانون	١٥٤
المذكرة الإيضاحية	١٥٤
آراء الشراح وأحكام القضاء	١٥٤
● التحول يتم بصرف النظر عن نية من قام به	١٥٥
● يشترط أن يكون التصرف الأسمى باطلاً وتتوافر فيه جميع عناصر التصرف الذى يتحول إليه	١٥٥
● خروج نظرية تصحيح العقد عن نطاق تحول العقد	١٥٥
● لا يجوز إعمال نظرية تحول العقد حالة ما إذا كان ذلك يخالف النظام العام	١٥٦

صفحة	الموضوع
١٥٧	● أثر تحول العمل الإجرائى الباطل
١٥٨	سادساً : آثار البطلان
١٥٨	نصوص القانون
١٥٨	المذكورة الإيضاحية
١٥٨	آراء الشراح وأحكام القضاء
١٥٨	● القاعدة العامة
١٥٨	● إستثناءات من القاعدة العامة
١٥٩	● أثر بطلان العمل الإجرائى على الأعمال الإجرائية الأخرى
١٥٩	أ) أثره على الأعمال السابقة عليه
١٦٠	ب) أثره على الأعمال اللاحقة عليه

الباب الثانى

إجراءات رفع الدعوى وقيدھا

١٦٣	الصيغة رقم (١٦) صحيفة إفتتاح دعوى
١٦٣	نصوص القانون
١٦٤	المذكورة الإيضاحية
	آراء الشراح وأحكام القضاء
١٦٧	أولاً : حق الإلتجاء إلى القضاء (الدعوى والخصومة)
١٦٨	● لا قضاء إلا فى خصومة بشأن حق متنازع عليه
١٦٨	● الخصومة لا تتعد الا بين الأحياء
١٦٩	● حق الإلتجاء إلى القضاء مفيد بوجود مصلحة جدية ومشروعة
١٧٠	ثانياً : قيود يجب مراعاتها قبل رفع الدعاوى
	ثالثاً : يتعين وجوباً الإلتزام بحكم القانون فيما يقدره من
١٧٢	طريقة الإلتجاء للقضاء
	● الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى من النظام العام وتجوز
١٧٥	إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض
١٧٦	● أسلوب إقامة الدعوى الدستورية
١٧٧	رابعاً : صحيفة إفتتاح الدعوى أساس الخصومة

الموضوع	صفحة
آراء الشراهم وأحكام القضاء	١٧٧
● إذا قضت محكمة الإستئناف ببطلان صحيفة الدعوى فلا يجوز لها أن تتصدى للموضوع	١٧٧
خامساً : إمكانية الإستفادة من صحيفة الدعوى فى غير ما خصصت له	١٧٨
آراء الشراهم وأحكام القضاء	١٧٨
● صحيفة إفتتاح الدعوى والإقرار القضائى	١٧٨
● صحيفة إفتتاح الدعوى قد تتضمن إيجاباً وقبولاً	١٧٨
● العرض والإيداع الذى قد تضمنته صحيفة الدعوى	١٧٩
● صحيفة الدعوى والإعلان بالحوالة	١٧٩
● صحيفة إفتتاح الدعوى والتبنيه	١٨٠
سادساً : صحيفة إفتتاح الدعوى ورقة رسمية	١٨٢
آراء الشراهم وأحكام القضاء	١٨٢
سابعاً : بيانات الصحيفة	١٨٣
● البيانات التى تقتضيها وظيفة صحيفة الدعوى وكيفية تقديمها	١٨٣
● بيانات الصحيفة المتعلقة بإعلانها	١٨٤
ثامناً : الخصوم وأهليتهم	١٨٧
آراء الشراهم وأحكام القضاء	١٨٧
● حالة رفع دعوى على قاصر	١٨٧
● حالة بلوغ القاصر سن الرشد أثناء نظر الدعوى	١٨٧
● حالة بلوغ سن الرشد قبل رفع الطعن بالنقض	١٨٧
● حالة وفاة خصم بعد الحكم فى الدعوى وأثناء إفتتاح مواعيد الطعن بالنقض	١٨٨
● حالة رفع دعوى ممن ليس أهلاً للتقاضى أو فقد الأهلية أثناء نظر الدعوى	١٨٨
● حالة غياب الممثل القانونى مع وجوب إتخاذ إجراء سريع	١٨٩
● أهلية المحكوم عليهم فى جناية	١٨٩
● من واجب الخصم أن يراقب ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير فى الصفة أو الحالة حتى تأخذ الخصومة مجراها القانونى الصحيح	١٩٠

الموضوع

صفحة

- تصرف المجنون أو المعتوه ١٩١
- مباشرة الوصى لتصرفات دون إذن من المحكمة المختصة ١٩١
- أهلية المفلس ١٩٢
- **ناسعاً : عناصر المطالبة القضائية** ١٩٣
- **آراء الشراخ وأحكام القضاء** ١٩٣
- أطراف الطلب ١٩٣
- الطلبات ١٩٣
- سبب الدعوى ١٩٤
- الحق في التعويض لا يترتب إلا حيث يكون هناك إخلال بحق أو مصلحة مالية للمضور ١٩٥
- **عاشراً : وجوب توقيع صحف دعاوى والطعون من محام** ١٩٩
- **نصوص القانون** ١٩٩
- **آراء الشراخ وأحكام القضاء** ١٩٩
- الحكمة من وجوب توقيع المحامى على الصحيفة ١٩٩
- ليس يلزم ان يثبت ان المحامى الموقع على الصحيفة هو محررها ٢٠٠
- يكفي التوقيع على أصل الصحيفة دون صورها أو على صورة منها دون أصل الصحيفة ٢٠٠
- توقيع الصحيفة من محام أمر يتعلق بالنظام العام ٢٠١
- توقيع محام من هيئة قضايا الدولة على دعوى خاصة لا يرفع البطلان ٢٠١
- البطلان الناشئ عن عدم توقيع المحامى على صحيفة الدعوى يمكن تصحيحه بشرط أن يتم ذلك في ذات مرحلة التقاضى ٢٠١
- لا يلزم أن يكون المحامى موكلأ قبل رفع الدعوى ٢٠٢
- **حادى عشر : تقدير قيمة الدعوى وأداء رسومها** ٢٠٤
- **نصوص القانون** ٢٠٤
- **المذكرة الإيضاحية** ٢٠٤
- **آراء الشراخ وأحكام القضاء** ٢٠٨

صفحة

الموضوع

- العبرة بالطلبات الختامية لا بالطلبات التي تضمنتها صحيفة الدعوى ٢٠٨
- تقدير قيمة الدعوى - ما لا يؤثر في هذا التقدير ٢٠٩
- العبرة بقيمة الدعوى عند رفعها ٢٠٩
- العبرة بما يطالبه الخصوم وليس بما تحكم به المحكمة ٢٠٩
- طلب التسليم يتبع الطلب الأصلي إذا كان ملحقاً بطلب أصلي مقدر القيمة ... ٢٠٩
- العبرة بقيمة الجزء المطلوب إلا إذا امتد النزاع إلى الحق كله ٢١٠
- إذا تعددت الطلبات الأصلية فالعبرة بوحدة السبب القانوني أو إختلافه ٢١٠
- تقدر قيمة الدعوى باعتبار مجموع الطلبات إذا كانت ناشئة عن سبب قانوني واحد ٢١٠
- إذا تعدد الخصوم فالعبرة بوحدة السبب القانوني أو إختلافه ٢١٤
- الطلبات غير مقدرة القيمة ٢١٥
- عدم أداء رسوم الدعوى لا يترتب عليه البطلان ٢١٧
- تعدد المدعين والمدعى عليهم وتعدد طلباتهم مع قيام أمر واحد يربطهم جميعاً كما لو كانت أطيانهم مرهونة لدائن رهينة واحدة وأن ملكية كل منهم ضامنة لكل الدين ، هذه الرابطة تبرر جمع الطلبات المتعددة في دعوى واحدة ٢١٧
- انطواء النزاع في الدعوى على طلبين يستقل كل منهما عن الآخر موضوعاً وخصوصاً - وجوب تقدير قيمة كل منهما على حدة - مثال في بيع ٢١٨
- التحايل على القانون بهدف اخفاء حقيقة قيمة الدعوى - مسألة واقع ٢١٨
- **ثاني عشر: إيداع الصحيفة قلم الكتاب وقيدها** ٢١٩
- الواجبات الملقاة على عاتق المدعى ٢١٩
- أوجب القاتون على المدعى لامكان قيد الدعوى عدة أمور ٢١٩
- الواجبات الملقاة على عاتق قلم الكتاب ٢١٩
- ما يتعين على المدعى عليه القيام به بعد وصول إخطار قلم الكتاب اليه ... ٢٢٠
- لا يملك قلم الكتاب منع أى شخص من قيد دعواه ٢٢٠
- **ثالث عشر: الوضع القانوني لقلم الكتاب** ٢٢١
- **نصوص القانون** ٢٢١

الموضوع	صفحة
آراء الشراخ وأحكام القضاء	٢٢١
رابع عشر : آثار رفع الدعوى والوقت الذى تنتج فيه آثارها ..	٢٢٤
آراء الشراخ وأحكام القضاء	٢٢٤
● الأثر المترتب على رفع الدعوى والحكم فيها - من قطع التقادم أو استبدال مدته - لا يتعدى من رفعها ومن رفعت عليه	٢٢٧
● يشترط فى المطالبة القضائية التى تقطع التقادم أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذى يراد إقتضاه	٢٢٨
خامس عشر : الإعلان شرط لإنعقاد الخصومة	٢٣٠
نصوص القانون	٢٣٠
آراء الشراخ وأحكام القضاء	٢٣٠
● عملاً بنص المادة ٦٨ مرافعات - بعد تعديلها - فإنه كما تتعدّد الخصومة بإعلان صحيفتها ، فإنها تتعدّد بحضور المدعى عليه أمام المحكمة دون إعلان أو بإعلان باطل	٢٣٣
● إعلان صحيفة الدعوى إجراء منفصل عن رفعها ، وبطلانه لا يمتد إلى أصل الصحيفة المودعة ، والباطل لا يجوز أن يسلب على الصحيح لبيطه	٢٣٦
● إذا ما قضت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم الابتدائى لبطلان صحيفة الدعوى الابتدائية فلا يجوز لها أن تتصدى للموضوع	٢٣٧
● إنعقاد الخصومة - شرطه - إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى إعلاناً صحيحاً - تخلف هذا الشرط - أثره - زوال الخصومة كآثر للمطالبة القضائية	٢٣٨
● الدفع بآعدام الحكم لعدم إنعقاد الخصومة التى صدر بشأنها هذا الحكم هو دفع لا يسقط ولا تجرى عليه أحكام المادة ١٠٨ مرافعات	٢٣٩
● إنعقاد الخصومة أو عدم إنعقادها مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض	٢٣٩
● لا يجوز إعلان صحيفة الدعوى مباشرة دون تقديمها وإيداع صورها التى حددها القانون قلم كتاب المحكمة	٢٤٠
● إذا ثبت أن المدعى تعمد إعلان المدعى عليه فى عنوان وهمى فلا تتعدّد الخصومة ولا حجية للحكم الصادر فيها بإعتباره حكم منعقد	٢٤٠

الموضوع

صفحة

- ٢٤٢ **سادس عشر : بطلان صحيفة الدعوى**
- ٢٤٢ **آراء الشراح وأحكام القضاء**
- ٢٤٦ **سابع عشر : مواعيد الحضور**
- ٢٤٦ **نصوص القانون**
- ٢٤٦ **آراء الشراح وأحكام القضاء**
- ٢٤٦ ● المواعيد الإجرائية بصفة عامة
- معظم المواعيد الإجرائية عبارة عن فترات زمنية تتسع لمباشرة الإجراءات التي تقترن بها ، وتتووع المواعيد الإجرائية إلى أنواع ثلاثة
- ٢٤٦ ● كيفية إحساب المواعيد
- ٢٤٧ ● ميعاد الحضور
- ٢٤٧ ● ميعاد الحضور يختلف باختلاف الدعاوى والمحاكم
- ٢٤٧ ● الجزاء على مخالفة ميعاد التكاليف بالحضور
- ٢٤٨ ● الأمر فى توقيع الجزاء المنصوص عليه فى المادة (٧٠) مرافعات جوازى للمحكمة
- ٢٤٨ ● الجزاء المنصوص عليه فى المادة (٧٠) مرافعات يسرى أيضاً على صحيفة الاستئناف
- ٢٥١ ● التمسك باعمال المادة (٧٠) مرافعات هو تمسك يدفع يتعلق بالإجراءات ويسقط الحق فيه بتناول الموضوع
- ٢٥١ ● الجزاء المقرر بالمادة ٧٠ مرافعات مقرر لمصلحة من لم يتم إعلانه إعلاناً صحيحاً خلال الميعاد المقرر فلا يجوز لغيره التمسك به حتى وإن كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة
- ٢٥٥ **الصيغة رقم (١٧) طلب لإنفاص مواعيد إعلان صحيفة الدعوى**
- ٢٥٧ **نصوص القانون**
- ٢٥٨ **آراء الشراح وأحكام القضاء**
- ٢٦٠ **الصيغة رقم (١٨) إعادة إعلان أصل صحيفة الدعوى**
- ٢٦٠ **نصوص القانون**
- ٢٦٠ **المذكرة الإيضاحية**

الموضوع	صفحة
آراء الشراحم وأحكام القضاء	٢٦١
الصيغة رقم (١٩) إعادة إعلان	٢٦٣
نصوص القانون	٢٦٣
المذكرة الإيضاحية	٢٦٣
آراء الشراحم وأحكام القضاء	٢٦٦
● في حالة تعجيل الدعوى بعد وقفها أو تجديدها بعد شطبها وإعلان صحيفة التعجيل أو صحيفة التجديد فلا حاجة بعد ذلك لإعادة الإعلان	٢٦٦
● لا إعادة إعلان للشخص الإعتبارى العام أو الخاص	٢٦٦
الصيغة رقم (٣٠) إعلان تعجيل دعوى بعد إستبعادها من الرول لعدم سداد الرسم المستحق كاملاً	٢٦٧
نصوص القانون	٢٦٧

الباب الثالث

الصفة والمصلحة فى الدعوى

الصيغة رقم (٣١) إعلان تصحيح شكل دعوى	٢٧١
آراء الشراحم وأحكام القضاء	٢٧٢
● شرط الصفة فى المدعى	٢٧٢
● شرط الصفة فى المدعى عليه	٢٧٢
● مقتضى أحكام النيابة أن العمل الذى يجريه النائب يعتبر أنه صدر من الأصيل	٢٧٣
● زوال عيب الصفة إذا اكتسبها المدعى أثناء نظر الدعوى	٢٧٤
● أثر زوال الصفة بعد رفع الدعوى	٢٧٥
● حالة بلوغ القاصر لسن الرشد أثناء نظر الدعوى وبقاء الولى أو الوصى فى تمثيله	٢٧٥
● الصفة فى حالة إندماج الشركات	٢٧٦
● الصفة فى دعاوى التفليس	٢٧٦
● انصفة فى دعوى التصفية	٢٧٧
● الصفة فى دعوى الشفعة	٢٧٨

الموضوع	صفحة
● الصفة فى الطعن	٢٧٨
● الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وعلى غير ذى صفة	٢٧٩
- دفع موضوعى	٢٨٠
● بطلان الإجراءات المبني على إنعدام الصفة من النظام العام	٢٨٢
الصيغة رقم (٢٣) صحيفة دعوى تتوافر فيها الصفة بنص القانون	
نصوص القانون	٢٨٢
آراء الشراى وأحكام القضاء	٢٨٣
الصيغة رقم (٢٣) صحيفة دعوى غير مباشرة تتوافر فيها الصفة	٢٨٥
نصوص القانون	٢٨٥
المذكرة الإيضاحية	٢٨٥
آراء الشراى وأحكام القضاء	٢٨٨
● حق حامل السند المظهر على بياض فى رفع دعوى باسمه هو ضد المدين	٢٨٨
الصيغة رقم (٢٤) شرط المصلحة	٢٨٩
نصوص القانون	٢٨٩
آراء الشراى وأحكام القضاء	٢٩٠
● يتعين أن تكون المصلحة قائمة وحالة	٢٩١
● إستثناءات من إستراط المصلحة القائمة والحالة	٢٩١
● يتعين أن تكون المصلحة مشروعة	٢٩٢
● القانون يحى المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب القضاى	
الإحتياط لدفع ضرر محقق أو الإستيقاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه	٢٩٣
● المصلحة هى مناط الدفع كما هى مناط الدعوى	٢٩٧
● العبرة بحقيقة الدفع ومرماه وليس بالتسمية التى يطلقها عليه الخصوم ...	٢٩٨
● المصلحة شرط لقبول المنازعة فى التنفيذ	٢٩٩
● المصلحة شرط الطعن بالنقض	٢٩٩
● القضاء يتخلف شرط المصلحة فى الدعوى قضاء تستنفذ به المحكمة ولايتها	٣٠٢
● هل تتوافر المصلحة دائماً لدى الشخص الإعتبارى فى دعاوى المطالبة	
بإتهاء العلاقة الإجارية	٣٠٢

صفحة	الموضوع
٣٠٤	● إنحسار شرط المصلحة عن الدعوى بعد إقامتها أو أثناء نظر الاستئناف يتنص على عدم القبول
٣٠٦	الصيغة رقم (٣٥) صحيفة تدخل في دعوى
٣٠٦	نصوص القانون
٣٠٦	المذكرة الإيضاحية
٣٠٨	آراء الشراح وأحكام القضاء

الباب الرابع

قواعد الإختصاص

٣١٣	الصيغة رقم (٣٦) الإختصاص الدولي للمحاكم المصرية
٣١٣	نصوص القانون
٣١٥	المذكرة الإيضاحية
٣١٩	الصيغة
٣٢٨	الصيغة رقم (٣٧) الإختصاص النوعي
٣٢٨	نصوص القانون
٣٢٨	المذكرة الإيضاحية
٣٢٩	الصيغة
٣٣٠	آراء الشراح وأحكام القضاء
٣٣٠	● المقصود بالإختصاص النوعي
٣٣١	● تنظيم العمل وتوزيعه على دوائر المحاكم لا يعدو أن يكون مسألة تنظيمية لا تتعلق بالإختصاص النوعي
٣٣٢	● تعلق قواعد الإختصاص النوعي بالنظام العام
٣٣٢	● الحكم الذي يصدر عن القضاء المستعجل بعدم إختصاصه لعدم توافر شرط الإستعجال أو لئلا أساس بأصل الحق هو حكم منه للخصومة لا يجوز معه الإحالة إلى محكمة الموضوع
٣٣٤	الصيغة رقم (٣٨) الإختصاص القيمي
٣٣٤	نصوص القانون

الموضوع	صفحة
المذكرة الإيضاحية	٣٣٤
الصيغة	٣٣٦
آراء الشراخ وأحكام القضاء	٣٣٧
● دعوى التزوير الفرعية تقدر قيمتها بقيمة الدعوى الأصلية	٣٣٧
● أثر إعتبار عقود إيجار الأماكن الخاضعة للتشريعات الإستثنائية ممتدة تلقائياً على الإختصاص القيمي	٣٣٨
● الدفع بعدم الإختصاص القيمي من النظام العام	٣٣٩
الصيغة رقم (٣٩) الإختصاص للإرتباط	٣٤٠
نصوص القانون	٣٤٠
آراء الشراخ وأحكام القضاء	٣٤١
● تعريف الإرتباط	٣٤١
● إمتداد إختصاص المحكمة الإبتدائية إلى ما عساه أن يكون مرتبطاً بالطلب المنظور أمامها من طلبات تدخل في الإختصاص القيمي للقاضي الجزئي	٣٤٢
● الدفع بعدم الإختصاص والإحالة	٣٤٣
نصوص القانون	٣٤٣
المذكرة الإيضاحية	٣٤٣
آراء الشراخ وأحكام القضاء	٣٤٣
● المقصود بالإحالة وفقاً لنص المادة ١١٠ مرافعات	٣٤٣
● طالما كانت المنازعة لا يترتب عليها تعطيل أو تأويل القرار الإداري وليس من شأن الفصل فيها المساس به فتختص بها المحاكم دون القضاء الإداري ...	٣٤٥
● القرار الصادر بإحالة الدعوى من دائرة إلى دائرة أخرى من دوائر المحكمة لتخصيصها بنظر نوع من المنازعات بحسب التنظيم الداخلي للمحكمة لا يعد قضاء بعدم الإختصاص	٣٥٠
● القضاء الصادر من محكمة الأمور المستعجلة بعدم الإختصاص للمساس بأصل الحق أو عدم توافر شروط الإستعجال لا تجوز معه الإحالة إستناداً إلى نص المادة ١١٠ مرافعات	٣٥١

الموضوع	صفحة
● ما تم من إجراء قبل الإحالة يبقى صحيحاً	٣٥١
● الحكم بعدم الإختصاص والإحالة لا يترتب عليه إزالة الأثر الواقف للإشكال	٣٥٢
● القضاء بعدم الإختصاص بنظر الدعوى وبيأحالتها إلى المحكمة المختصة	٣٥٣
- قضاء غير منه للخصومة ذاتها	٣٥٣
● الإحالة للإختصاص بشأن المنازعات الوقتية	٣٥٣
● طلب نقض الحكم لمخالفة قواعد الإختصاص - أثره - إقتصار محكمة النقض	٣٥٤
● على الفصل في مسألة الإختصاص وتعيين المحكمة المختصة	٣٥٤
● نص المادة ١١٠ مرافعات جاء عاماً مطلقاً ومن ثم فباته ينطبق أيضاً في حالة ما إذا كانت الدعوى تدخل في إختصاص قضائي آخر كهيئات التحكيم	٣٥٤
الصيغة رقم (٣٠) الإختصاص المحلي	٣٥٦
نصوص القانون	٣٥٦
المذكرة الإيضاحية	٣٥٨
الصيغة	٣٦٠
آراء الشراح وأحكام القضاء	٣٦٠
● ماهية الإختصاص المحلي	٣٦٠
● القاعدة العامة في الإختصاص المحلي هي إختصاص محكمة المدعى عليه ، وإذا تعدد المدعى عليهم يكون الإختصاص لأي محكمة يقع فيها موطن أحدهم	٣٦١
● إختصاص الوارث	٣٦٢
● القاعدة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٩ مرافعات تسرى ولو كان موطن أحد المدعى عليهم بالخارج	٣٦٢
● الإختصاص المحلي بنظر الدعاوى الشخصية العقارية معقود للمحكمة التي يقع في دائرتها العقار أو موطن المدعى عليه	٣٦٣
● الدعاوى التي تقام على الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات الخاصة	٣٦٦
● الإختصاص المحلي بدعاوى التركات	٣٦٧
● المحكمة المختصة محلياً بشهر الإفلاس هي المحكمة الابتدائية التي يقع بدانرتها الموطن التجاري للمطلوب شهر إفلاسه ، والتي تختص أيضاً بكافة المسائل المتعلقة بالإفلاس الذي قضت به	٣٦٧

الموضوع	صفحة
● الإختصاص المحلى فى دعاوى المواد التجارية	٣٦٨
● الإختصاص بالدعاوى المتعلقة بالأثار التى يربتها عقد الزواج	٣٦٨
● الإختصاص المحلى فى شأن الدعاوى المتعلقة بالنفقات	٣٦٩
● الإختصاص المحلى فى شأن الدعاوى المتعلقة بالتأمين	٣٦٩
● الإختصاص المحلى بشأن الدعاوى التى يطلب فيها إتخاذ إجراء وقتى	٣٧٠
● الإختصاص المحلى بشأن منازعات تنفيذ الأحكام والسندات	٣٧١
● حالة إذا ما اتفق مقدما على إختصاص محكمة معينة	٣٧١
● محكمة الإختصاص المحلى حالة ما إذا لم يكن للمدعى عليه موطن أو محل إقامة بجمهورية وتعدر تعيين المحكمة المختصة وفقاً لقواعد الإختصاص المحلى	٣٧٣
● مدى تعلق قواعد الإختصاص المحلى بالنظام العام	٣٧٣

الباب الخامس

المواعيد

الصيغة رقم (٣١) تقرير طعن مقترن بميعاد مسافة	٣٧٧
نصوص القانون	٣٧٧
المذكرة الإيضاحية	٣٧٧
الصيغة	٣٧٩
آراء الشراخ وأحكام القضاء	٣٨٠
● أولاً : الأساس الذى تقوم عليه وظيفة المواعيد الإجرائية	٣٨٠
● ثانياً : وسيلة المشرع فى تحديده للميعاد المتعلق بالإجراء	٣٨٠
● ثالثاً : تقسيمات المواعيد الإجرائية	٣٨١
● رابعاً : طريقة حساب المواعيد الإجرائية	٣٨٢
● خامساً : إمتداد المواعيد الإجرائية بسبب المسافة	٣٨٦
● العبارة بالمكان الذى تحتسب بداية المسافة منه بالبلدة بصفة عامة وليس بأية بقعة داخلية بها	٣٨٧
● قواعد إحتساب ميعاد المسافة	٣٨٨

الموضوع

صفحة

- لا يجوز احتساب ميعاد مسافة إلا حيث يعين القاتون ميعاداً أصلياً لمباشرة الإجراء فيه ٣٨٩
- المقصود بالإجراء الذي يبرر إضافة ميعاد مسافة للميعاد الأصلي للإجراء ٣٩٠
- المواعيد المحددة في القاتون للطعن في الأحكام من النظام العام وإضافة ميعاد المسافة إلى الميعاد الأصلي للطعن مفاده أن يتكون من مجموعهما ميعاد واحد يتعلق بالنظام العام ٣٩٤
- سادساً : إمتداد المواعيد الإجرائية بسبب العطلات الرسمية ٣٩٥
- سابغاً : انقاص المواعيد ٣٩٧
- ثامناً : فترات زمنية محددة وردت بقاتون المرافعات ٣٩٧
- فترة الأربعة وعشرون ساعة ٣٩٧
- فترة اليوم الواحد ٣٩٨
- مدة اليومان ٣٩٨
- مدة الثلاثة أيام ٣٩٨
- مدة الأربعة أيام ٣٩٩
- مدة الخمسة أيام ٣٩٩
- مدة السبعة أيام ٣٩٩
- مدة الثمانية أيام ٤٠٠
- مدة العشرة أيام ٤٠١
- مدة الخمسة عشر يوماً ٤٠١
- مدة الثلاثون يوماً ٤٠٢
- مدة الأربعون يوماً ٤٠٣
- مدة الستون يوماً ٤٠٣
- مدة التسعون يوماً ٤٠٤
- مدة الثلاثة أشهر ٤٠٤
- مدة ثلاث سنوات ٤٠٤

الباب السادس

الإدخال والتدخل والطلبات العارضة

- ٤٠٧ أولاً: الإدخال
- ٤٠٩ الصيغة رقم (٣٣) صحيفة إدخال خصم جديد فى الدعوى ...
- ٤٠٩ نصوص القانون
- ٤٠٩ المذكرة الإيضاحية
- ٤١٠ الصيغة
- ٤١١ آراء الشراح وأحكام القضاء
- إدخال خصم جديد فى الدعوى قد يكون من جانب المدعى أو من جانب المدعى عليه ٤١١
- أمثلة لإدخال خصم جديد فى الدعوى ٤١١
- المادة ١١٧ مرافعات تنظم القاعدة العامة فى إدخال الخصوم فى الدعوى بشروط محددة ٤١٤
- لا يصح إدخال خصم جديد فى الدعوى دون إيداع صحيفة الإدخال قلم كتاب المحكمة المقامة أمامها الدعوى الأصلية ٤١٥
- وجوب أن يتم الإدخال بذات الإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أمر يتعلق بالنظام العام ٤١٦
- يجوز التمسك بذلك ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ٤١٧
- متى أدخل الخصم الجديد (المدخل) فى الدعوى اعتبر طرفاً فيها ٤١٧
- ٤١٨ الصيغة رقم (٣٣) صحيفة إدخال ضامن فى الدعوى
- ٤١٨ نصوص القانون
- ٤١٩ الصيغة
- ٤١٩ الإختصاص
- ٤٢٠ آراء الشراح وأحكام القضاء
- الضمان فى فقه قانون المرافعات أوسع معنى عنه فى القانون المدنى ٤٢٠
- دعوى الضمان الأصلية ودعوى الضمان الفرعية ٤٢١

صفحة

الموضوع

- شروط التزام المحكمة بتأجيل الدعوى الأصلية حالة رفع دعوى الضمان ٤٢٢
- مركز طالب الضمان والضامن ٤٢٤
- الصيغة رقم (٣٤) إعلان من مدعى عليه بإدخال مدين متضامن ٤٢٦
- نصوص القانون ٤٢٦
- المذكرة الإيضاحية ٤٢٦
- الصيغة ٤٢٨
- آراء الشراح وأحكام القضاء ٤٢٨
- الصيغة رقم (٣٥) إعلان بإدخال خصم بناء على أمر من المحكمة ... ٤٣١
- نصوص القانون ٤٣١
- المذكرة الإيضاحية ٤٣١
- الصيغة ٤٣٢
- آراء الشراح وأحكام القضاء ٤٣٢
- إدخال خصم في الدعوى بأمر من المحكمة مظهر من مظاهر إيجابية المحكمة في أداء العدالة ٤٣٢
- ضوابط إدخال الغير خصماً في الدعوى بناء على أمر المحكمة ٤٣٤
- الخصوم أنفسهم هم الذين يقومون بتنفيذ أمر المحكمة ٤٣٦
- الإدخال بأمر المحكمة يكون بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى ٤٣٧
- ثانياً : التدخل ٤٣٩
- الصيغة رقم (٣٦) إعلان بتدخل خصم منضم للمدعى في طلباته ٤٤١
- نصوص القانون ٤٤١
- المذكرة الإيضاحية ٤٤١
- الصيغة ٤٤٢
- آراء الشراح وأحكام القضاء ٤٤٣
- التدخل بصفة عامة ٤٤٣
- أحكام وآثار التدخل الإنضمامي ٤٤٤
- العبرة في تكليف التدخل واعتباره انضمامياً أو هجومياً هو بحقيقة الواقع وليس بما يسبغه عليه الخصوم ٤٤٦

صفحة

الموضوع

- نطاق التدخل الإنضمامي يتحدد بتأييد طلبات من يريد المتدخل الإنضمام إليه
- ٤٤٧ من طرفى الدعوى
- مدى أحقية المتدخل إنضمامياً فى سلوك طرق الطعن
- ٤٤٧ **الصيغة رقم (٣٧) إعلان بتدخل خصم منضم المدعى عليه فى طلباته**
- ٤٤٩ **نصوص القانون**
- ٤٤٩ **آراء الشراح وأحكام القضاء**
- ٤٥٠ **● إستنباط الحكم الصادر فى التدخل مما يرد بالأسباب المرتبطة بمنطوق الحكم إرتباطاً وثيقاً**
- ٤٥٠ **الصيغة رقم (٣٨) صحيفة تدخل هجومى**
- ٤٥١ **نصوص القانون**
- ٤٥٢ **آراء الشراح وأحكام القضاء**
- ٤٥٢ **● التدخل بنوعيه - الإنضمامى والهجومى - لا يكون إلا من الغير**
- ٤٥٢ **● التدخل بنوعيه لا يكون إلا فى خصومة قائمة**
- يجوز التدخل الإنضمامى أمام محكمة الإستئناف ولكن لا يجوز التدخل الهجومى إلا أمام محكمة أول درجة فحسب
- ٤٥٣ **● يشترط فى التدخل الهجومى أن يطالب المتدخل بحق خاص به فى مواجهة طرفى الخصومة أو أحدهما**
- ٤٥٥ **● يشترط أن يكون طلب المتدخل مرتبطاً بالخصومة القائمة أو بمحل هذه الخصومة**
- ٤٥٦ **● إذا ما تخلف هذا الإرتباط فإن المحكمة تقضى برفض قبول التدخل**
- ٤٥٧ **● أما إذا تحقق هذا الإرتباط فإنه يتعين على المحكمة أن تفصل فى طلب التدخل**
- ٤٥٧ **● يترتب على قبول طلب التدخل أن يصبح المتدخل طرفاً فى الخصومة**
- ٤٥٨ **● الطعن فى الحكم الصادر فى طلب التدخل**
- ٤٥٨ **● لا يحق للمحكوم عليه فى طلب تدخله - التدخل فى إستئناف الدعوى الأصلية**
- ٤٥٩ **ما لم يكن قد إستأنف الحكم الصادر بعدم قبول تدخله**

الموضوع	صفحة
تدخل النيابة العامة في الدعاوى المدنية	٤٦٠
نصوص القانون	٤٦٠
المذكرة الإيضاحية	٤٦٢
آراء الشراح وأحكام القضاء	٤٦٤
● وظيفة النيابة العامة وثيقة الصلة بالوظيفة القضائية	٤٦٤
● إختصاصات النيابة العامة في المسائل والمنازعات المدنية بصفة عامة	٤٦٤
● لا يوجب القانون أن تبدى النيابة رأيها في كل خطوة من خطوات الدعوى	٤٦٦
● يبطل الحكم إذا طلبت النيابة الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت	٤٦٧
● لا مخالفة لأحكام القانون إذا كان عضو النيابة الذى أبدى الرأى أمام محكمة أول درجة هو بذاته الذى أبدى الرأى أمام المحكمة الإستئنافية	٤٦٧
● النيابة العامة كطرف أصلى فى الدعاوى المدنية	٤٦٧
● حالما تكون النيابة طرفاً أصلياً فإن للخصوم أن يعقبوا على رأيها	٤٦٨
● حالما تكون النيابة طرفاً أصلياً وينقطع سير الخصومة فى الدعوى لوفاء أحد الخصوم قبل أن تبدى النيابة رأيها لا تكون الدعوى عندئذ مهياًة للفصل فيها	٤٦٨
● النيابة العامة كطرف منضم فى الدعاوى المدنية	٤٦٩
● كون النيابة العامة خصماً منضمًا ليس مؤداه دائماً الإنضمام فى طلباتها إلى طلبات أحد الأخصام	٤٦٩
● أحوال التدخل الوجوبى	٤٧٠
● أحوال التدخل الجوازى	٤٧٢
● كيفية تدخل النيابة	٤٧٥
ثالثاً : الطلبات العارضة	٤٧٧
الصيغة رقم (٣٩) إعلان بطلبات عارضة من جانب المدعى	٤٧٩
نصوص القانون	٤٧٩
المذكرة الإيضاحية	٤٨٠
الصيغة	٤٨٢
آراء الشراح وأحكام القضاء	٤٨٣

صفحة

الموضوع

- ٤٨٣ الطلبات الأصلية ونظرية ثبات النزاع ●
- ٤٨٣ الحكمة من نظرية ثبات النزاع ●
- ٤٨٣ نشوء نظرية الطلبات العارضة ●
- ٤٨٤ الطلبات العارضة بصفة عامة ●
- ٤٨٤ الفرق بين الطلبات العارضة والطلبات الإحتياطية ●
- ليس ثمة ما يقتضى بحث الطلب الإحتياطي طالما أن المحكمة قد أجابت ●
- ٤٨٥ الطلب الأصلي ●
- اكتفاء المحكمة فى تكوين عقيدتها بالأدلة المطروحة عليها وإغفالها الرد ●
- ٤٨٥ صراحة على طلب من الطلبات الإحتياطية لا يعيب الحكم ●
- العبرة بالطلبات الختامية فى الدعوى لا بالطلبات السابقة عليها - عدم ●
- تمسك المدعى فى مذكرته الختامية بالطلب الإحتياطي السابق إبدائه فى ●
- ٤٨٥ مذكرات سابقة - اعتباره غير مطروح على المحكمة ●
- ٤٨٦ تعديل الطلب الأصلي والطلبات العارضة ●
- تعديل الطلبات أثناء سير الدعوى بالزيادة دون التنازل عن الطلبات الأولى ●
- ٤٨٦ يجعل الدعوى بمنأى عن السقوط ●
- ٤٨٧ شروط قبول الطلب العارض ●
- ٤٨٨ الإختصاص النوعى بالنسبة للطلبات العارضة ●
- ٤٩٠ الإختصاص المحلى بالنسبة للطلبات العارضة ●
- ٤٩٠ الطلبات العارضة من المدعى ●
- القاعدة العامة فى قبول الطلبات العارضة من جانب المدعى بغير إذن من ●
- ٤٩١ المحكمة ●
- الاجازة اللاحقة كلاجازة السابقة فيما تأذن المحكمة بتقديمه من طلبات ●
- ٤٩٣ عارضة ●
- ٤٩٤ كيفية تقديم الطلب العارض سواء من المدعى أو المدعى عليه ●
- يجوز للمدعى وللمدعى عليه تقديم الطلبات العارضة فى مواجهة أى خصم ●
- ٤٩٦ فى الخصومة ●
- حكم الطلب العارض فيما لو زالت الخصومة فى الطلب الأصلي بغير حكم .. ●
- ٤٩٧ لا يجوز إبداء طلبات عارضة إلا أمام محكمة أول درجة ●
- الصيغة رقم (٤٠) إعلان بطلب عارض من جانب المدعى بإضافة ●
- ٤٩٨ طلب آخر يستند الى نفس السبب ●

الموضوع	صفحة
نصوص القانون	٤٩٨
أحكام القضاء	٤٩٩
الصيغة رقم (٤١) إعلان بطلب عارض من جانب المدعى بإضافة طلب	
عارض مكمل للطلب الأصلي	٥٠٠
نصوص القانون	٥٠٠
أحكام القضاء	٥٠١
الصيغة رقم (٤٢) إعلان بطلب عارض من جانب المدعى بإضافة سبب	
جديد إلى سبب الطلب الأصلي	٥٠٣
نصوص القانون	٥٠٣
أحكام القضاء	٥٠٤
الصيغة رقم (٤٣) إعلان بطلب عارض من جانب المدعى	
بإضافة طلب وقتى إلى جانب الطلب الأصلي	٥٠٦
نصوص القانون	٥٠٦
الصيغة رقم (٤٤) إعلان بطلب عارض من جانب المدعى بإضافة	
طلب يرتبط بالطلب الأصلي	٥٠٧
نصوص القانون	٥٠٧
المذكرة الإيضاحية	٥٠٧
أحكام القضاء	٥٠٨
الصيغة رقم (٤٥) إعلان بطلب عارض من جانب المدعى عليه	٥١٠
نصوص القانون	٥١٠
المذكرة الإيضاحية	٥١٠
الصيغة	٥١١
آراء الشراح وأحكام القضاء	٥١٢
● عيوب ومزايا فكرة تقديم طلبات عارضة من جانب المدعى عليه	٥١٢
● الطلبات العارضة من المدعى عليه	٥١٣

الموضوع	صفحة
الصيغة رقم (٤٦) إعلان بطلب عارض من جانب المدعى عليه	
(بطلب المقاصة القضائية)	٥١٥
نصوص القانون	٥١٥
آراء الشراح وأحكام القضاء	٥١٦
الصيغة رقم (٤٧) إعلان بطلب عارض من جانب المدعى عليه (بطلب	
التحويل عما أصابه من جراء الطلب الأصلي)	٥١٧
نصوص القانون	٥١٧
الصيغة رقم (٤٨) إعلان بطلب عارض من جانب المدعى عليه (بإبداء	
طلب يترتب عليه الإستجابة للطلب الأصلي مقيداً بقيد لمصلحة	
المدعى عليه)	٥١٨
نصوص القانون	٥١٨
أحكام القضاء	٥١٩
الصيغة رقم (٤٩) إعلان بطلب عارض من جانب المدعى عليه (بإبداء	
طلب يترتب عليه ألا يحكم للمدعى بطلباته)	٥٢٠
نصوص القانون	٥٢٠
الصيغة رقم (٥٠) إعلان بطلب عارض من جانب المدعى عليه (بإبداء	
طلب يتصل بالطلب الأصلي للمدعى إنصلاً لا يقبل التجزئة)	٥٢١
نصوص القانون	٥٢١
الصيغة رقم (٥١) إعلان بطلب عارض من جانب المدعى عليه (بإبداء	
طلب يرتبط بالطلب الأصلي للمدعى)	٥٢٢
نصوص القانون	٥٢٢
مسائل متنوعة في مبحث الطلبات العارضة	
● الفصل في الطلب العارض	٥٢٣
● الفارق بين طلبات المدعى عليه العارضة ودفاعه الموضوعي	٥٢٣
● الفارق بين الطلبات العارضة والطلبات التكميلية	٥٢٣

الباب السابع

وقف الخصومة وإنقطاعها وتركها

- أولاً: وقف الخصومة ٥٢٧
- ١- الوقف الإتفاقي ٥٢٩
- الصيغة رقم (٥٢) صحيحة تعجيل دعوى موقوفة إتفاقاً ٥٢٩
- نصوص القانون ٥٢٩
- المذكرة الإيضاحية ٥٢٩
- الصيغة ٥٣٠
- آراء الشراح وأحكام القضاء ٥٣١
- شروط الوقف الإتفاقي ٥٣١
- الإتفاق على وقف الخصومة كما يصح أن يكون بين الخصوم يصح أن يكون بين المحامين الحاضرين عنهم ولا يؤثر على صحة الإتفاق أن يكون المحامي الذي قرره هو غير المحامي الأصلي ٥٣١
- لا يجوز الطعن فسي القرار الصادر بوقف الدعوى إلا إذا أخطأت المحكمة وقررت وقف الدعوى إستجابة لرغبة أحد طرفي الخصومة دون موافقة الطرف الاخر ٥٣٢
- يبدأ سريان مدة الإيقاف من تاريخ إقرار المحكمة لإتفاق الخصوم وليس من تاريخ إتفاقهم ٥٣٢
- يجوز أن يتم وقف الدعوى لأكثر من مرة بشرط الا تزيد كل مرة عن ثلاثة أشهر ٥٣٣
- يجوز الإتفاق على وقف الخصومة بعد المسير فيها من الوقف القضائي أو الوقف القانوني ٥٣٣
- آثار وقف الخصومة الإتفاقي ٥٣٣
- يتعين تعجيل الدعوى في خلال ثمانية أيام من نهاية مدة الإيقاف الإتفاقي ٥٣٤
- وجوب تعجيل الدعوى بعد وقفها إتفاقاً خلال الثمانية أيام التالية لإنهاء مدة الوقف - مفاوضات الصلح ليست قوة قاهرة توقف الميعاد المقرر للتعجيل ٥٣٥

صفحة

الموضوع

- إذا قام قلم كتاب المحكمة بتعجيل الوقف الإتفاقي دون أن يقوم الخصوم أنفسهم بذلك فلا أثر لهذا الإجراء ٥٣٥
- يجوز إتفاق الخصوم على إعادة سير الدعوى قبل إنتهاء أجل إيقافها ٥٣٦
- لكن هل يجوز لأى من الأخصام الإفتراد بتعجيل الدعوى الموقوفة إتفاقاً قبل إنتهاء أجل الإيقاف ٥٣٦
- وجوب تعجيل الدعوى بعد وقفها إتفاقاً خلال الثمانية أيام التالية لإنتهاء مدة الوقف - عدم التعجيل يترتب عليه إعتبار المدعى تاركاً دعواه والمستأنف تاركاً إستئنافه ٥٣٧
- إذا غير الخصم موطنه الأصلي أو المختار أثناء فترة الإيقاف ولم يخبر خصمه بذلك صح إعلانه بصحيفة التعجيل من الإيقاف فى موطنه الأصلي ٥٣٨
- ٢- الوقف القضائى
- الصيغة رقم (٥٣) صحيفة تعجيل دعوى سبق وقفها جزاء ٥٤٠
- نصوص القانون ٥٤٠
- المذكرة الإيضاحية ٥٤٠
- الصيغة ٥٤١
- آراء الشراح وأحكام القضاء ٥٤١
- الحكمة من الوقف الجزائى ٥٤١
- الوقف الجزائى لا يوقع إلا على المدعى ٥٤١
- يوقع جزاء الإيقاف أيضاً على من يشغل مركز المدعى ٥٤٢
- الغرامة المالية قد توقع على المدعى أو على المدعى عليه ٥٤٢
- يتعين ألا تزيد مدة إيقاف الدعوى جزاء عن شهر واحد ٥٤٢
- الحكم الصادر بالغرامة المالية لا يقبل الطعن فى حين أن الحكم الصادر بوقف الدعوى يجوز الطعن فيه من جانب المدعى أو من يشغل مركزه ٥٤٢
- المدعى هو المكلف بتعجيل نظر الدعوى من الوقف الجزائى ٥٤٣
- الوقف التعليقى للخصومة ٥٤٦
- نصوص القانون ٥٤٦
- الصيغة ٥٤٦

الموضوع	صفحة
آراء الشراخ وأحكام القضاء	٥٤٧
● المقصود بالمسائل الأولية	٥٤٧
● مناط وقف الدعوى المدنية لحين الفصل في الدعوى الجنائية	٥٤٨
● مناط وقف الدعوى المدنية لحين الفصل في مسألة أولية	٥٤٩
● الوقف التعليقي للخصومة جوازي للمحكمة ومتروك لمطلق تقديرها	٥٥٠
٣- الوقف القانوني للخصومة	٥٥٣
آراء الشراخ وأحكام القضاء	٥٥٣
● وقف الخصومة بقوة القانون يرجع لأسباب حددها المشرع سلفاً	٥٥٣
● أمثلة للوقف القانوني للخصومة	٥٥٣
● يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه	٥٥٣
ثانياً: إنقطاع سير الخصومة	٥٥٥
الصيغة رقم (٥٤) صحيفة تعجيل دعوى سبق إنقطاع سير	
الخصومة فيها	٥٥٧
نصوص القانون	٥٥٧
المذكرة الإيضاحية	٥٥٨
الصيغة	٥٥٨
آراء الشراخ وأحكام القضاء	٥٥٩
● إنقطاع سير الخصومة هو نوع من وقفها لضرورة واقعية لا إرادية	٥٥٩
● ينقطع سير الخصومة بالوفاء أيا كان المركز القانوني للخصم المتوفى	٥٦٠
● إنقطاع سير الخصومة يقع أمام جميع درجات المحاكم مع تفصيل في ذلك بالنسبة لمحكمة النقض	٥٦١
● إنقطاع سير الخصومة - لا بعد قضاء يكسب الخصم حقاً - جواز العول عنه	٥٦٢
● أسباب إنقطاع سير الخصومة وردت على سبيل الحصر	٥٦٣
● حالات لا ينقطع فيها سير الخصومة مع قيام السبب الموجب لإنقطاعها	٥٦٣
● إذا قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم مع التصريح بمذكرات في أجل معين ، قام أثناءه السبب الموجب للإنقطاع تعين الحكم بإنقطاع سير الخصومة في الدعوى	٥٦٤

صفحة

الموضوع

- قيام السبب الموجب للإقطاع لا أثر له على الأحكام التمهيدية
- ٥٦٥ السابقة على حدوثه
- آثار إنقطاع سير الخصومة فى الدعوى
- ٥٦٥ أثر إنقطاع سير الخصومة عند تعدد الخصوم
- ٥٦٦ إنقطاع سير الخصومة يترتب عليه وقف المواعيد السارية بالنسبة للخصم الذى قام به سبب الإقطاع وحده
- ٥٦٦ يترتب على إنقطاع سير الخصومة بطلان جميع الإجراءات التى تتخذ أثناء فترة الإقطاع
- ٥٦٧ تعجيل نظر الدعوى من الإقطاع
- ٥٦٩ ليس هناك ميعاد للتعجيل من الإقطاع
- ٥٦٩ التعجيل يتم من جانب أى خصم فى الدعوى
- ٥٦٩ يتم التعجيل بصحيفة تكليف بالحضور وفقاً للقواعد العامة
- إنقطاع سير الخصومة بسبب الوفاة - وجوب إعلان ورثة المتوفى - جهل الخصم بأسماء وعناوين هؤلاء - أثره
- ٥٧٠ هل يتعين إعلان صورة من صحيفة إفتتاح الدعوى مع صحيفة التعجيل ...
- ٥٧٠ الحضور الذى ينتهى به إنقطاع سير الخصومة
- وضع الدعاوى المنضمة فى حالة قيام السبب الموجب لإقطاع سير الخصومة
- ٥٧١ إذا حكم على أحد الخصوم أثناء سير الدعوى بعقوبة جنابية أيا كانت المحكمة الصادرة عنها الحكم ترتب على ذلك فقد خصم لأهلية التقاضى بما يترتب على ذلك إنقطاعاً لسير الخصومة
- ٥٧١ الصيغة رقم (٥٥) صحيفة تعجيل دعوى من جانب المدعى عليه
- ٥٧٣ الصيغة رقم (٥٦) صحيفة تعجيل دعوى سبق إنقطاع سير الخصومة
- ٥٧٤ فيها لفقدان الأهلية
- ٥٧٤ الصيغة رقم (٥٧) صحيفة تعجيل دعوى سبق إنقطاع سير الخصومة
- ٥٧٥ فيها لزوال الصفة
- ٥٧٦ أحكام القضاء

الموضوع	صفحة
● تعجيل الدعوى بعد القضاء بإنقطاع سير الخصومة - إجراءاته - م ١٣٢ مرافعات - إقامة المدعى دعوى أخرى بذات الطلبات ضد نفس الخصوم دون الإشارة إلى الدعوى السابقة - لا يعد تعجيلاً	٥٧٨
● إنقطاع سير الخصومة - بدء سريان ميعاد سقوطها من تاريخ إعلان من حل محل الخصم بمعرفة خصمه المتمسك بالسقوط - لا عبء بالعلم المؤكد بقيام الخصومة بأى طريقة أخرى - لا محل للتمسك بتحقيق الغاية من الإعلان	٥٧٩
ثالثاً : ترك الخصومة	٥٨١
الصيغة رقم (٥٨) إعلان بترك الخصومة فى الدعوى	٥٨٣
نصوص القانون	٥٨٣
المذكرة الإيضاحية	٥٨٣
الصيغة	٥٨٥
آراء الشراح وأحكام القضاء	٥٨٥
● تعريف ترك الخصومة	٥٨٥
● يتعين أن يكون الترك خالياً من أية تحفظات أو مشروطاً بأى شرط	٥٨٦
● إجراءات ترك الخصومة	٥٨٧
● عدم مراعاة احدى هذه الوسائل الثلاثة يترتب عليه الا ينتج الترك أثره إذا ما أبدى بوسيلة أخرى	٥٨٧
● يجوز الترك فى أى وقت قبل قفل باب المرافعة وأمام أية محكمة أياً كانت درجتها	٥٨٧
● إذا كانت الدعوى قد حجزت للحكم دون التصريح بتقديم مذكرات فإنه يحق للمدعى أن يطلب فتح باب المرافعة إذا ما عن له أن يبدى رغبته فى الترك ..	٥٨٨
● تعلق مصلحة المدعى عليه بالدعوى وأثر ذلك على الترك	٥٨٩
● لا حاجة لقبول المطعون ضده للترك إذا كان الطعن بالنقض قد أقيم بعد الميعاد	٥٩١
● أثر الترك فى حالة تعدد الخصوم	٥٩٢
● جواز عدول التارك عن طلب الترك بشروط	٥٩٤

الموضوع	صفحة
● يترتب على ترك الخصومة زوالها دون أن يعنى ذلك التنازل عن الحق الموضوعى الذى أقيمت به الدعوى	٥٩٥
● التنازل عن إجراء معين دون مجموع إجراءات الخصومة	٥٩٥
● الصيغة رقم (٥٩) صحيفة تجديد دعوى من الشطب	٥٩٧
● نصوص القانون	٥٩٧
● المذكرة الإيضاحية	٥٩٧
● الصيغة	٥٩٨
● آراء الشراح وأحكام القضاء	٥٩٩
● شطب الدعوى لا يعنى زوال الخصومة او المساس بالحق الموضوعى المقامة الدعوى من أجله	٥٩٩
● لكن تزول الخصومة وما ترتب عليها من آثار إذا بقيت الدعوى مشطوبة لمدة سنتين يوماً	٦٠٠
● ميعاد السنتين يوماً من مواعيد السقوط التى تقف إذا تحققت القوة القاهرة ..	٦٠٠
● تجديد الدعوى من الشطب قد يقوم به المدعى وقد يكون من صالح المدعى عليه القيام به ، ومن ثم يقوم بتجديدها	٦٠١
● لتجديد الدعوى من الشطب يتعين إتخاذ إجرائين جوهريين	٦٠١
● لا يجوز القضاء بشطب الدعوى إذا كان قد صدر فيها حكم تمهيدى بندب خبير وتم إحالتها إليه ، ويحق لأى من الخصوم تعجيل السير فيها ولو بعد الميعاد إذا كان قد قضى بشطبها	٦٠٤
● لا يجوز القضاء بشطب الدعوى بعد إيداع الخبير تقريره ما لم يثبت قيام المحكمة بإخطار الخصوم بإيداع التقرير وبالجلسة المحددة لنظر الدعوى	٦٠٥
● لا يحول دون القضاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا اعلن بالتجديد من الشطب خصم - فى الميعاد - دون خصم آخر لم يعلن به وقام بإيداع الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن	٦٠٦

الباب الثامن

سقوط الخصومة وإنقضاؤها

- أولاً: سقوط الخصومة ٦١١
- الصيغة رقم (٦٠) صحيفة دعوى بإسقاط خصومة ٦١٣
- نصوص القانون ٦١٣
- المذكرة الإيضاحية ٦١٤
- الصيغة ٦١٥
- آراء الشراح وأحكام القضاء ٦١٦
- سقوط الخصومة صورة من صور إنقضائها قبل الفصل في موضوعها ٦١٦
- الحكمة من النص على نظام سقوط الخصومة ٦١٧
- يسرى نظام سقوط الخصومة أمام جميع درجات المحاكم مع خلاف بالنسبة لمحكمة النقض ٦١٧
- يشترط لإعمال جزاء السقوط أن يكون عدم السير في الخصومة بفعل المدعى أو إمتناعه ٦١٨
- قد لا يكون عدم السير في الخصومة راجعاً الى فعل المدعى او اهماله ابتداءً ، ولكن واقعة ما تحدث ، فتجعل عدم السير فيها منسوباً بالضرورة الى اهماله أو امتناع من جانبه ٦٢١
- كيف يتم حساب مدة السقوط ٦٢١
- نقض الحكم مع الإحالة يتعين معه التكليف بالحضور أمام محكمة الإحالة خلال ستة أشهر وإلا كان لكل ذى مصلحة من الخصوم أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة ٦٢٣
- الإجراء المانع من سقوط الخصومة يشترط أن يكون صحيحاً أو أن يصبح صحيحاً بعدم التمسك ببطلانه وأن يتم هذا الإجراء خلال السنة أشهر ٦٢٤
- كيفية التمسك بسقوط الخصومة ٦٢٤
- المحكمة المختصة بنظر دعوى إسقاط الخصومة ٦٢٤
- سقوط الخصومة في حالة تعدد الخصوم ٦٢٥

الموضوع

صفحة

- ٦٢٧ آثار الحكم بسقوط الخصومة
- ٦٢٩ مدة السقوط
- ٦٣١ **ثانياً: إنقضاء الخصومة**
- ٦٣٣ الصيغة رقم (٦١) صحيفة دعوى بإنقضاء خصومة
- ٦٣٣ **نصوص القانون**
- ٦٣٣ **المذكرة الإيضاحية**
- ٦٣٤ **الصيغة**
- ٦٣٥ **آراء الشراح وأحكام القضاء**
- ٦٣٦ مناط أعمال الجزاء هو الإهمال أو التراخي أو الإمتناع عن السير بالخصومة بالرغم من عدم وجود ما يحول دون سيرها
- ٦٣٨ لا تحسب بداية مواعيد سقوط الخصومة في حالة وفاة أحد الخصوم أو فقده أهليته أو زوال صفة من كان يباشر عنه الخصومة إلا إذا صدر حكم من المحكمة بالإنقطاع

الباب التاسع

عدم صلاحية القضاة وردهم ومخاصمتهم

- ٦٤١ **أولاً: عدم صلاحية القضاة وتنحياتهم**
- ٦٤٣ **نصوص القانون**
- ٦٤٤ **آراء الشراح وأحكام القضاء**
- ٦٤٤ صلة القرابة أو المصاهرة إلى الدرجة الرابعة
- ٦٤٥ سابقة نظر ذات الدعوى في درجة أدنى
- ٦٤٥ سابقة الإفتاء أو المرافعة فيها قبل الإشتغال بالقضاء
- ٦٤٦ وجود خصومة بينه أو بين زوجته وأحد الخصوم
- ٦٤٨ قيام أسباب عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى تتعلق بالنظام العام فيجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض بشرط أن يثبت أنه كان تحت نظر محكمة الموضوع جميع العناصر التى تتمكن بها من تلقاء نفسها من الإلمام بهذا السبب

الموضوع

صفحة

٦٤٩ ثانياً: رد القضاة
٦٥١ نصوص القانون
٦٥٥ أحكام القضاء
٦٥٥	● طلب رد القاضى - عدم وجوب إعلانه أو تكليفه بالحضور فيه
٦٥٦	● طلب رد القاضى - جواز التنازل عنه - علة ذلك
٦٥٧	● الأحكام الصادرة فى طلبات رد القضاة فى المواد الجنائية - عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض إستقلالاً عن الأحكام الصادرة فى موضوع الدعوى التى ترفع عنها طلب الرد - علة ذلك
٦٥٨	● الحكم الصادر فى طلب رد القاضى من دائرة الجنح المستأنفة أو محكمة الجنايات غير قابل للإستئناف - إجراءات الطعن فيه بطريق النقض - خضوعها لأحكام الإجراءات الجنائية دون قاتون المرافعات
٦٦٥ ثالثاً: مخاصمة القضاة
٦٦٧	الصيغة رقم (٦٣) إعدار أول لقاض لإمتناعه عن الإجابة على عريضة
٦٦٧ نصوص القانون
٦٦٧ الصيغة
٦٦٨ آراء الشراخ وأحكام القضاء
٦٦٨	● أحكام الباب الثانى من الكتاب الثالث من قاتون المرافعات بشأن مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة لا يمتد سرياتها على قضاة المحاكم العسكرية
٦٧٠	الصيغة رقم (٦٣) إعدار ثان لقاض لإمتناعه عن الإجابة على عريضة
٦٧٠ نصوص القانون
٦٧٠ الصيغة
٦٧٢	الصيغة رقم (٦٤) تقرير بقلم الكتاب بمخاصمة قاض لإمتناعه عن الإجابة على عريضة
٦٧٢ نصوص القانون
٦٧٣ الصيغة

الموضوع	صفحة
الإختصاص	٦٧٣
آراء الشرايين وأحكام القضاء	٦٧٤
الصيغة رقم (٦٥) إعدار لقاض للفصل فى قضية صالحة للحكم	٦٧٧
نصوص القانون	٦٧٧
الصيغة	٦٧٧
الصيغة رقم (٦٦) إعدار ثان لقاض للفصل فى قضية صالحة للحكم	٦٧٩
نصوص القانون	٦٧٩
الصيغة رقم (٦٧) تقرير بمخاصمة قاض لإمتناعه عن الفصل فى	
دعوى صالحة للحكم	٦٨١
نصوص القانون	٦٨١
الصيغة	٦٨١
أحكام القضاء	٦٨٢
الصيغة رقم (٦٨) تقرير بقلم كتاب محكمة الإستئناف بمخاصمة	
قاض لوقوع غش منه أو تدليس أو غدر أو خطأ مهنى جسيم	٦٨٤
نصوص القانون	٦٨٤
الإختصاص	٦٨٥
آراء الشرايين	٦٨٥
أحكام القضاء	٦٨٧

الباب العاشر

نظر الدعوى

تقديم	٦٩٧
أولاً: الجلسة	
١- محضر الجلسة	٧٠١
نصوص القانون	٧٠١
آراء الشرايين وأحكام القضاء	٧٠١

الموضوع	صفحة
● محضر الجلسة وبياناته	٧٠١
● محضر الجلسة ورقة رسمية	٧٠١
● يتعين أن يوقع القاضى وكاتب الجلسة هذا المحضر وإلا كان باطلاً ، غير أنه بطلان لا يتعلق بالنظام العام ، إذا كان الحكم لم يستند إليه	٧٠٢
● لم يحدد القانون موعداً معيلاً لتوقيع محضر الجلسة	٧٠٢
● محضر الجلسة يكمل الحكم بشأن أسماء الخصوم وأعضاء الهيئة التى أصدرته	٧٠٣
● محضر التحقيق الذى تجريه المحكمة لا يدعو أن يكون محضر جلسة	٧٠٤
● للقاضى من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم أن يأمر بمحو كل ما يخالف النظام العام أو الآداب العامة من محضر الجلسة	٧٠٤
● يسرى هذا الحكم أيضاً على أية ورقة من أوراق المرافعات أو المنكرات التى تقدم فى الدعوى	٧٠٤
٢- علانية الجلسات	٧٠٦
نصوص القانون	٧٠٦
آراء الشراخ وأحكام القضاء	٧٠٦
● تعقد جلسات المحاكم - كأصل عام - وكمبدأ أساسى - بصفة علنية	٧٠٦
● الحكمة من وجوب علانية الجلسات	٧٠٧
● غير أن تنظيم الدخول لأماكن انعقاد الجلسات لا يتنافى مع علانية انعقادها	٧٠٧
● يتفرع عن مبدأ علانية الجلسات الحق فى النشر وحق كل مواطن فى الحصول على صورة رسمية من محضر الجلسة	٧٠٧
● إذا كان الأصل العام هو علانية انعقاد الجلسة ، فإن المشرع أجاز انعقادها بصفة سرية فى حالات وأوجب هذه السرية فى حالات أخرى	٧٠٨
● مخالفة مبدأ العلانية أمر يبطل الحكم ، غير أنه لمحكمة الاستئناف أن تتصدى للموضوع بعد أن إستنفذت محكمة أول درجة ولايتها	٧١٠

الموضوع

صفحة

- إذا لم تنتبه محكمة الاستئناف لهذا العيب الجوهرى وجاء حكمها مستنداً إلى أسباب حكم محكمة أول درجة كان حكمها باطلاً ، أما أن جاءت بأسباب جديدة ولم تحل في أسبابها إلى أسباب حكم محكمة أول درجة فلا يكون لهذا العيب الجوهرى من أثر على حكمها ٧١١
- يتعين أن يصدر الحكم فى جلسة علنية حتى ولو إنعقدت جلسات المرافعات بصفة سرية ٧١١
- ٣- نظام إدارة الجلسة ٧١٢
- نصوص القانون** ٧١٢
- آراء الشراح وأحكام القضاء** ٧١٣
- رئيس الجلسة هو قاضى المحكمة أو رئيس الدائرة بحسب الأحوال ٧١٣
- ضبط الجلسة وإدارتها منوطاً برئيسها - سلطاته بشأن ذلك ٧١٣
- حكم ما يقع من المحامين أو يرتكب فى حقهم أثناء انعقاد الجلسة ٧١٤
- ٤- تحضير الدعوى وطلبات التأجيل وضم الدعوى ٧١٦
- نصوص القانون** ٧١٦
- المذكرة الإيضاحية** ٧١٦
- آراء الشراح وأحكام القضاء** ٧١٦
- مفهوم تحضير الدعوى وضرورته ٧١٦
- تردد تشريعات المرافعات المصرية على مختلف صور التحضير ٧١٧
- تحضير الدعوى فى قانون المرافعات الحالى ٧١٨
- لا تلتزم المحكمة بالإستجابة لطلب التأجيل إذا تبين لها أن الدعوى مستوفاة ٧١٨
- إلتزام المحكمة بالتأجيل لإدخال ضامن فى الدعوى - شرطه ٧١٩
- طلب التأجيل لإتخاذ طريق الطعن بالتزوير ٧١٩
- تستقل المحكمة ببحث مدى جدوى طلب ضم قضية إلى أخرى ٧١٩
- إذا ضمت دعويين تتحدان خصوصاً وسبباً وموضوعاً فإن كلاً منهما تفقد الإستقلال ويترتب على ذلك إندماجهما ٧١٩

الموضوع	صفحة
● يجوز طلب ضم دعوى منظورة أمام دائرة أخرى أو محكمة أخرى ولو اختلفا خصوصاً وموضوعاً إذا كانت مستندات الخصم في إحداهما هي ذات مستنداته في الأخرى	٧٢١
● وجوب تأجيل نظر الدعوى في حالة تنازل محامى أحد الخصوم عن وكالته	٧٢١
ثانياً : إثباتات الحضور والغياب والتمثيل القانونى	٧٢٣
١ - إثباتات الحضور والغياب	٧٢٥
نصوص القانون	٧٢٥
المذكرة الإيضاحية	٧٢٦
آراء الشراح وأحكام القضاء	٧٢٩
● تبدأ إجراءات الجلسة بالمناداة على الخصوم	٧٢٩
● متى يعتبر المدعى عليه حاضراً	٧٣٠
● تخلف الخصم عن الحضور عند المناداة عليه ثم حضوره قبل إنتهاء الجلسة - أثر ذلك	٧٣١
● إذا لم يكن المدعى عليه قد أعلن لشخصه ، فاتمه - فى غير الدعاوى المستعجلة - بتعين إعادة إعلانه - وعدم إتخاذ هذا الإجراء يبطل الحكم	٧٣٢
● متى تعتبر الجلسة منتهية وغير منعقدة	٧٣٣
٢ - إثباتات التمثيل القانونى	٧٣٤
نصوص القانون	٧٣٤
آراء الشراح وأحكام القضاء	٧٣٥
● الوكالة بالخصومة	٧٣٥
● الوكالة بالخصومة إجبارية فى حالات معينة	٧٣٦
● الوكالة العامة بالخصومة	٧٣٦
● الوكالة الخاصة بالخصومة	٧٣٧
● الوكالة الخاصة حتمية فى التصرفات القانونية الآتية	٧٣٧
● التوقيع المقروء على صحيفة الطعن بالنقض هو الذى يضمن جدية الطعن وكفاية أسبابه	٧٤٠
ثالثاً : التقيد بنطاق الدعوى	٧٤١

صفحة	الموضوع
٧٤٣	١- التزام المحكمة بنطاق الدعوى
٧٤٣	آراء الشراخ وأحكام القضاء
٧٤٣	● يتحدد نطاق الدعوى بالطلب الأصلي وما قد يكون قد قدم أثناء نظر الدعوى
٧٤٣	من طلبات عارضة
٧٤٣	● التزام القاضى بالتقيد فى حكمه بحدود طلبات الخصوم المقدمة إليه
٧٤٣	فى الدعوى
٧٤٧	٢- التزام الخصوم بنطاق الدعوى
٧٤٧	آراء الشراخ
٧٤٨	٣- تكيف الدعوى
٧٤٨	● لا شأن للخصوم بالتكيف القانونى للمسائل الإجرائية أو الموضوعية
٧٤٨	● محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى
٧٤٨	الصحيح دون تقيد فى ذلك بتكيف الخصوم
٧٤٨	● عدم تقيد المحكمة بالتكيف الخاطىء الذى يعطيه المدعى لدعواه وحقها فى
٧٤٩	إعطاء الوصف الصحيح - حقها فى إعتبار دعوى إسترداد الحيازة
٧٤٩	دعوى منع تعرض
٧٥١	رابعاً: تنظيم المرافعة
٧٥٣	١- إثبات الصلح
٧٥٣	نصوص القانون
٧٥٣	آراء الشراخ وأحكام القضاء
٧٥٤	● إذا قدم محضر الصلح من أحد طرفى الخصومة ولم يحضر الخصم الآخر
٧٥٤	والذى سبق له أن وقع على محضر الصلح خارج مجلس القضاء فإنه يمكن
٧٥٤	إعتبار ورقة الصلح مستنداً فى الدعوى شأنها فى ذلك شأن أى مستند قدم فيها
٧٥٤	● تقديم محضر صلح من بعض خصوم فى دعوى تقبل التجزئة
٧٥٥	● يتعين للتصديق على الصلح الذى يمثل بشأنه وكلاء أن يكونوا
٧٥٥	مفوضون بالصلح
٧٥٥	● لا يجوز التصالح فيما يخالف النظام العام أو الآداب العامة
٧٥٧	٢- الحق فى تقديم مستندات

صفحة	الموضوع
٧٥٧	نصوص القانون
٧٥٨	المذكرة الإيضاحية
٧٥٩	آراء الشراح وأحكام القضاء
٧٥٩	● تنظيم المشرع لمراحل وكيفية تقديم المستندات في الدعوى
٧٦١	● القواعد المنظمة لتقديم المستندات هي قواعد تنظيمية
٧٦١	● المستندات والمذكرات المقدمة من الخصم بالجلسة - عدم التزامه بإعلان خصمه بها - علة ذلك - وجوب متابعة الخصم لإجراءات الدعوى وجلساتها ..
٧٦١	● المستندات التي تقدم في فترة حيز الدعوى للحكم يتعين للاستناد عليها ، أن تكون المحكمة قد صرحت بها وأن يكون الخصم قد اعلن بها وبفحواها ولم يطلب فتح باب المرافعة للرد عليها
٧٦١	● طلب إعادة الدعوى للمرافعة لتقديم مستندات - من اطلاقات محكمة الموضوع
٧٦٤	عدم التزامها بالإشارة إلى هذا الطلب في حكمها
٧٦٤	● إذا قدم خصم مستندات كان من شأنها التأثير في الدعوى وأفصح الخصم عن دلالتها تعين على المحكمة أن تتناولها وأن تشير إليها
٧٦٥	٣- المرافعات الشفوية والمكتوبة
٧٦٦	نصوص القانون
٧٦٦	المذكرة الإيضاحية
٧٦٨	آراء الشراح وأحكام القضاء
٧٦٩	● المرافعات الشفوية
٧٦٩	● مذكرات الدفاع - متى تعتبر قائمة في الدعوى
٧٧٠	● عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها - الحكمة من ذلك - عدم إتاحة الفرصة بإيداع دفاع لم يتمكن الخصم الآخر من الرد عليه
٧٧٠	● حجز الدعوى للحكم دون مرافعة بالجلسة مع التصريح بتقديم مذكرات - تقديم المستأنف عليه مذكرة في الميعاد أثبتت بها وفاة المستأنف في ذات يوم الجلسة - أثره إنقطاع سير الخصومة بقوة القانون
٧٧٠	

صفحة	الموضوع
٧٧١	● استبعاد المذكرة المقدمة بعد الميعاد - لا اخلاص بحق الدفاع
٧٧١	● مد أجل الحكم لتقديم مذكرات - مسألة تقديرية
٧٧٢	● إذا حجزت الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات فيتعين تحديد ميعاد للمدعى يعقبه ميعاد للمدعى عليه
٧٧٣	خامساً : قفل وفتح باب المرافعة
٧٧٥	١ - قفل باب المرافعة
٧٧٥	آراء الشراح وأحكام القضاء
٧٧٦	● حجز الدعوى للحكم - إعتبار المرافعة منتهية - مثال
٧٧٧	٢ - فتح باب المرافعة
٧٧٧	آراء الشراح وأحكام القضاء
٧٧٧	● إعادة الدعوى إلى المرافعة - من إطلاقات قاضي الموضوع
٧٧٧	● تقدير مدى الجد في طلب إعادة الدعوى للمرافعة - من إطلاقات محكمة الموضوع
٧٧٧	● طلب تأجيل الدعوى أو إعادتها للمرافعة لإتخاذ طريق الطعن بالتزوير - عدم التزام المحكمة بإجابته متى إستبانت أن القصد منه هو المماطلة
٧٧٨	● إذا تقرر فتح باب المرافعة فيتعين إعلان من لم يكن قد حضر من الخصوم بذلك
٧٧٨	● غير أن بطلان الإجراءات لعدم إعلان أحد الخصوم إذا ما توجب إعلانه بقرار إعادة الدعوى للمرافعة - نسبي - لا يجوز لغيره من الخصوم التمسك به

الباب الحادي عشر

الأوامر على العرائض

٧٨٥	أولاً : ماهية الأمر على عريضة
٧٨٥	آراء الشراح وأحكام القضاء
٧٨٨	● إجراءات إستصدار الأمر على عريضة لا يخضع لمبدأ المواجهة
٧٨٩	ثانياً : قواعد الإختصاص بشأن طلب الأمر على عريضة

الموضوع

صفحة

- ٧٨٩ **نصوص القانون**
- ٧٨٩ **المذكرة الإيضاحية**
- ٧٩٠ (أ) الإختصاص النوعي
- ٧٩٠ **آراء الشراح**
- ٧٩١ (ب) الإختصاص القيمي
- ٧٩٢ (ج) الإختصاص المحلي
- ٧٩٦ **ثالثاً: حالات إستصدار الأمر على عريضة**
- ٧٩٦ **الصيغة رقم (٦٩) طلب إستصدار أمر على عريضة**
- ٧٩٦ **نصوص القانون**
- ٧٩٧ **آراء الشراح**
- حالات طلب إستصدار الأمر على عريضة ، وفقاً لرأى جمهور الشراح قبل تعديل نص المادة ١٩٤ مرفعات وقصر طلب إستصدار الأوامر الوقتية على ما ينص عليه القانون
- ٧٩٧ **رابعاً: إجراءات تقديم الطلب**
- ٨٠١ **آراء الشراح**
- لا يلزم توقيع محام على طلب إستصدار الأمر على عريضة
- ٨٠٢ **خامساً: إصدار الأمر**
- ٨٠٣ ● سلطات قاضى الأمور الوقتية فى الأوامر على العرائض
- ٨٠٣ ● لا إلزام بتسبب الأمر إلا إذا كان صادراً بالمخالفة لأمر سبق صدوره
- ٨٠٤ ● غير أن البطلان هنا لا يتعلق بالنظام العام
- لا جزاء على عدم صدور الأمر فى اليوم التالى لتقديمه ، أو على عدم تسليم الطالب صورة الأمر فى اليوم التالى لصدوره
- ٨٠٥ **سادساً: نفاذ الأمر الصادر على عريضة وسقوطه**
- ٨٠٦ (أ) نفاذ الأمر
- ٨٠٦ (ب) سقوط الأمر
- ٨٠٦ **آراء الشراح**
- ٨٠٨ **سابعاً: التنظم من الأمر الصادر على عريضة**

- ٨٠٨ **نصوص القانون**
- ٨٠٨ **المذكرة الإيضاحية**
- ٨٠٩ **آراء الشراح وأحكام القضاء**
- ٨٠٩ ● حدد المشرع للتظلم فى الأمر الصادر على عريضة عدة طرق
- ٨٠٩ ● إختيار إحدى هذه الطرق يسقط الحق فى اللجوء إلى باقى الطرق
- ٨١٠ ● بالتظلم من الأمر تبدأ خصومة قضائية يصدر بشأنها حكم وقتى
- فى حالة رفع التظلم تبعاً للدعوى الأصلية فإنه يجوز أن يبدى بإثباته فى
- ٨١٠ محضر الجلسة
- ٨١١ ● وجوب تسبب التظلم أياً كانت طريقة رفعه
- ٨١١ ● للتظلم ميعاد يتعين رفعه خلاله
- ٨١٢ ● الطعن فى الحكم الصادر فى التظلم
- ٨١٣ **الصيغة رقم (٧٠) أمر وقتى بالإستجابة لطلب على عريضة**
- ٨١٤ **الصيغة رقم (٧١) أمر وقتى برفض الإستجابة لطلب على عريضة ...**
- الصيغة رقم (٧٢) تظلم من أمر صادر على عريضة إلى ذات**
- ٨١٥ **القاضى الأمر**
- الصيغة رقم (٧٣) تظلم مقدم أمام المحكمة المختصة ممن صدر**
- ٨١٦ **عليه الأمر**
- الصيغة رقم (٧٤) تظلم إلى المحكمة المختصة من الطالب الذى**
- ٨١٧ **رفض طلبه**
- الصيغة رقم (٧٥) صحيفة إستئناف حكم صادر من قاضى الأمور**
- ٨١٩ **الوقتية فى تظلم قضى فيه بتأييد الأمر على عريضة**
- الصيغة رقم (٧٦) صحيفة إستئناف حكم صادر من المحكمة**
- ٨٢٠ **المختصة بإلغاء أمر**
- الصيغة رقم (٧٧) طلب لقاضى الأمور الوقتية لإستلام الصورة**
- ٨٢٢ **التنفيذية الأولى**

الباب الثاني عشر

أوامر الأداء

- أولاً : النظام القانوني لأوامر الأداء ٨٢٩
- الصيغة رقم (٧٨) طلب إستصدار أمر أداء ٨٣١
- نصوص القانون ٨٣١
- المذكرة الإيضاحية ٨٣٣
- الصيغة ٨٣٥
- آراء الشراح وأحكام القضاء ٨٣٦
- تاريخ نظام أوامر الأداء وحكمة مشروعيته ٨٣٦
- نظام أوامر الأداء يخضع للقواعد العامة في الأوامر على العرائض في بعض أحكامه ، ولبعض قواعد الأحكام في أحكامه الأخرى ٨٣٨
- في وجوب الإلتجاء إلى نظام أوامر الأداء إذا ما توافرت شروطه ٨٤١
- عدم الإلتجاء إلى هذا الطريق - مع توافر شروطه - يترتب عليه عدم قبول الدعوى ، إذا ما أقامها الدائن ، دون الإلتجاء إلى هذا الطريق ٨٤٢
- متى لا يكون نظام أوامر الأداء - إلزامياً - بالرغم من توافر شروطه ٨٤٤
- في نقد نظام الإلزام بسلوك طريق أوامر الأداء ٨٤٤
- ثانياً : شروط إستصدار أمر الأداء ٨٤٧
- الصيغة رقم (٧٩) طلب إستصدار أمر أداء عن دين أجرة متأخرة ... ٨٤٩
- نصوص القانون ٨٤٩
- آراء الشراح وأحكام القضاء ٨٥١
- المقصود بكون الحق المطلوب مبنغاً من النقود ٨٥١
- يعتبر شرط الدين النقدي شرطاً موضوعياً ، لا شرطاً شكلياً ٨٥٢
- حالة ما إذا تعددت الإلتزامات المدين قبل الدائن كأن كان بعضها دين نقدي والآخر إلتزامات عينية ٨٥٢
- حالة ما إذا كان الإلتزام المدين تخييرياً ٨٥٤
- حالة ما إذا كان الإلتزام المدين إلتزاماً بدنياً ٨٥٤
- يتعين أن يكون الدين النقدي معين المقدار ٨٥٤

صفحة	الموضوع
٨٥٦	● يجب اللجوء إلى طريق أوامر الأداء حتى ولو كان المبلغ النقدي عملة أجنبية
٨٥٧	● كما يجب اللجوء إلى طريق أوامر الأداء إذا كان الدين ، ديناً نقدياً أياً كان مصدر الدين
٨٥٧	● يجب أن يكون الدين ثابتاً بالكتابة
٨٥٨	● لا يكفي أن يكون الدين ثابتاً بالكتابة بخط المدين ، بل يتعين أن تحمل الكتابة توقيعه
٨٦٠	● الإثبات بالكتابة شرط لازم ولو كانت قيمة الدين لا تجاوز خمسمائة جنيه ..
٨٦٠	● طبيعة شرط إثبات الحق بالكتابة
٨٦٢	● يتعين سلوك طريق أمر الأداء عند المطالبة بمؤخر صداق الزوجة
٨٦٣	● يشترط أن يكون الدين النقدي المعين المقدار والثابت بالكتابة حال الأداء ..
٨٦٣	● يعتبر الدين حال الأداء إذا حل الأجل الواقف أو تحقق الشرط
٨٦٣	● غير أنه يتعين أن يثبت بالكتابة حلول أجل الوفاء بالحق أو تحقق الشرط المعلق عليه الإلتزام
٨٦٤	● هل يجوز إستصدار أمر أداء بالدين المقسط بالنسبة لما حل من أقساط وما لم يحل إذا كان هناك شرطاً بحلولها إذا تقاعس المدين على الوفاء بواحد منها
	الصيغة رقم (٨٠) طلب إستصدار أمر أداء منقول معيناً بذاته أو بنوعه ومقداره
٨٦٥
	نصوص القانون
٨٦٥
	الصيغة
٨٦٥
	آراء الشرايين
٨٦٦	● لا يجوز الإلتجاء إلى طريق أمر الأداء إذا كان المنقول معين النوع غير معين المقدار أو العكس
٨٦٧	● الصيغة رقم (٨١) طلب إستصدار أمر أداء بموجب ورقة تجارية

الموضوع

صفحة

- ٨٦٧ **نصوص القانون**
- ٨٦٨ **آراء الشراح**
- فرق المشرع فيما يتعلق بنظام أوامر الأداء بين الدين التجارى بصفة عامة وبين أن يكون الدين المطلوب ناشئاً عن ورقة تجارية
- ٨٦٨ **ثالثاً : إجراءات طلب أمر الأداء**
- ٨٦٩ **الصيغة رقم (٨٢) تكليف بالوفاء**
- ٨٧١ **نصوص القانون**
- ٨٧٢ **آراء الشراح وأحكام القضاء**
- التكليف بالوفاء أو البروتستو لا يعدو كونه إنذاراً بالدفع ولا يعتبر تنبيهاً قاطعاً للمتقادم
- ٨٧٣ **توقيع حجز ما للمدين لدى الغير أو الحجز التحفظى يعتبر تكليفاً بالوفاء ...**
- ٨٧٤ **إذا ما قضى بعدم قبول الدعوى لعدم اتباع نظام أوامر الأداء ، فلا يلزم التكليف بالوفاء لطلب أمر الأداء**
- ٨٧٤ **الصيغة رقم (٨٣) أمر أداء**
- ٨٧٦ **نصوص القانون**
- ٨٧٧ **آراء الشراح وأحكام القضاء**
- ما يتعين تقديمه لإستصدار أمر بالأداء
- ٨٧٧ **عريضة طلب إستصدار أمر الأداء هى بديل لورقة التكليف بالحضور**
- ٨٧٨ **ليس يلزم أن يكون لدى المحامى مقدم طلب إستصدار أمر الأداء توكيل من الدائن عند تقديم الطلب**
- ٨٧٩ **أمر الأداء عمل قضائى وليس عملاً ولائياً وهو إجراء قاطع للمتقادم**
- ٨٨٠ **مصير الطلب - صدور الأمر أو عدم صدوره**
- إذا تخلفت الشروط الشكلية لطلب إستصدار أمر الأداء مع توافر شروطه الموضوعية يرفض القاضى إصدار أمر الأداء دونما تحديد جلسة لنظر الموضوع
- ٨٨٣ **إذا تخلفت الشروط الشكلية والشروط الموضوعية ، فيصدر أمر الرفض مع تحديد جلسة لنظر الموضوع**
- ٨٨٤ **تقدير جلسة لنظر الموضوع**

الموضوع

صفحة

- إذا توافرت الشروط الشكلية وتخلف شرط من الشروط الموضوعية فيصدر
القاضي أمر الرفض مقرونًا بتحديد جلسة لنظر الموضوع ٨٨٤
- يتعين على الدائن الذي رفض طلبه مع تحديد جلسة لنظر الموضوع أن يعلن
خصمه بتلك الجلسة ٨٨٤
- رابعاً : قواعد الإختصاص المتعلقة بأمر الأداء** ٨٨٥
- الصيغة رقم (٨٤) طلب إستصدار أمر أداء من القاضي الجزئي** ٨٨٧
- نصوص القانون** ٨٨٧
- الصيغة رقم (٨٥) طلب إستصدار أمر أداء مقدم إلى رئيس المحكمة
الإبتدائية** ٨٨٩
- نصوص القانون** ٨٨٩
- الصيغة رقم (٨٦) طلب إستصدار أمر أداء مقدم إلى محكمة متفق
على إختصاصها** ٨٩١
- آراء الشراح وأحكام القضاء** ٨٩٢
- تحديد القاضي المختص بإصدار أمر الأداء ٨٩٢
- مثال لمخالفة قواعد الإختصاص المحلى فى شأن حجز تحفظى وقع تمهيداً
لإستصدار أمر أداء ٨٩٤
- خامساً : الطعن فى الأوامر الصادرة بالأداء** ٨٩٩
- الصيغة رقم (٨٧) إعلان أمر أداء** ٩٠١
- نصوص القانون** ٩٠١
- آراء الشراح وأحكام القضاء** ٩٠٢
- وجوب إعلان طلب أمر الأداء والأمر الصادر عليه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ
صدور الأمر ٩٠٢
- يقف ميعاد إعلان أمر الأداء بوفاء الصادر لصالحه الأمر حتى لا يسرى
الميعاد فى حق من لا يستطيع مباشرة الإجراء أو المحافظة على حقه ٩٠٢
- لا يلزم إعلان أمر الأداء إذا كان مشمولاً بالنفاذ المعجل واتخذ الصادر
لصالحه الأمر إجراءات التنفيذ وفقاً لنص المادة ٢٨١ مرافعات ٩٠٣

صفحة	الموضوع
٩٠٣	● يعتبر طلب أمر الأداء والأمر الصادر عليه بالأداء كأن لم تكن إذا لم يتم إعلانه للمدين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور الأمر
٩٠٤	● سقوط أمر الأداء والعريضة لا يمتد أثره إلى التكليف بالوفاء
٩٠٤	● جزاء سقوط أمر الأداء لعدم إعلانه خلال ثلاثة أشهر مقرر لمصلحة المدين وليس من النظام العام
٩٠٥	الصيغة رقم (٨٨) صحيفة تنظم من أمر أداء
٩٠٥	نصوص القانون
٩٠٦	المذكرة الإيضاحية
٩٠٦	الصيغة
٩٠٧	آراء الشراح وأحكام القضاء
٩٠٧	● أوجه الشبه والاختلاف بين التظلم كطريق طعن في الأمر الصادر بالأداء وبين الطعن في الأحكام الغيابية
٩٠٨	● لا وجه للشبه بين التظلم من الأمر الصادر على عريضة والأمر الصادر بالأداء
٩٠٩	● لا يجوز رفع دعوى مبتدأة ببطلان أمر الأداء إذا كان معدوماً
٩٠٩	● صحيفة التظلم من أمر أداء تخضع لذات القواعد والإجراءات المقررة لصحيفة الدعوى العادية
٩١٠	● سقوط الحق في التظلم من أمر الأداء
٩١١	● حدود اختصاص محكمة التظلم
٩١١	● أمر تقدير المصروفات القضائية (قائمة الرسوم) ليس من قبيل الأوامر على العرائض أو أوامر الأداء وإنما هو في حقيقته مكمل للحكم الذي ألزم الخصم بالمصروفات - وإعتباره كذلك لا يعنى أن يطبق عليه ما يسرى على الحكم من أحكام
٩١٨	الصيغة رقم (٨٩) صحيفة إستئناف أمر أداء
٩١٨	نصوص القانون
٩٢٠	آراء الشراح
٩٢٠	● إستئناف الأمر الصادر بالأداء حق للمدين دون الدائن
٩٢١	● يشترط لقبول إستئناف أمر الأداء ألا يكون قد صدر في التظلم منه حكم في الموضوع

الموضوع

صفحة

- ٩٢٢ الصيغة رقم (٩٠) طلب شهادة بعدم حصول تظلم من أمر الأداء
- ٩٢٣ الصيغة رقم (٩١) شهادة بعدم حصول تظلم فى أمر أداء
- ٩٢٣ أحكام النقض
- ٩٢٣ ● عدم صحة التكليف بالوفاء - لا يبطل أمر الأداء
- ٩٢٣ ● التكليف بالوفاء فى أوامر الأداء شرط لا يتعلق بصحيفة الدعوى وإنما هو شرط لصدور الأمر فلا ترد عليه أوجه البطلان التى ترد على الصحيفة
- ٩٢٤ ● عريضة إستصدار أمر الأداء - وجوب شمولها على كافة البيئات الجوهرية فى صحيفة الدعوى
- ٩٢٤ ● شرط سلوك طريق إستصدار الأمر بالأداء أن يكون الدين المطالب به ثابتاً بالكتابة معين المقدار وحال الأداء - مقتضى ذلك وجوب ثبوته وتعيين مقداره فى ورقة موقع عليها من المدين - الإلتجاء إلى طريق إستصدار أمر الأداء
- ٩٢٤ ● إستثناء من القواعد العامة فى رفع الدعاوى لا يجوز التوسع فيه
- ٩٢٤ ● سلوك طريق إستصدار أمر الأداء - شرطه - طلب المشتري إسترداد الثمن المدفوع منه بمقتضى عقد بيع قضى بإبطاله - رفع الدعوى به بالطريق العادى ، دون طريق أمر الأداء - لا خطأ
- ٩٢٥ ● سلوك طريق إستصدار أمر الأداء - شرطه - إستناد الطالب فى إستحقاقه للمبلغ المطالب به إلى حكم سابق قرر إستحقاقه له عن فترة سابقة - عدم توافر شرط إستصدار الأمر فى هذه الحالة
- ٩٢٦ ● بطلان أمر الأداء لعدم توافر شروط الدين - عدم إمتداده إلى طلب الأمر - بقاء أثره فى قطع التقادم
- ٩٢٦ ● إلتجاء الدائن إلى طريق إستصدار أمر أداء - شرطه - وجوب ألا يكون الحق الظاهر من عبارات الورقة قابلاً للمنازعة فيه - مثال بشأن المطالبة بثمن إدرات رسا مزادها على المدين
- ٩٢٧

صفحة

الموضوع

- أمر الأداء عمل قضائي وليس عملاً ولائياً - عريضة إستصدار الأمر - هي بديلة صحيفة الدعوى - تقديم العريضة يرتب كافة ما يترتب على رفع الدعوى من آثار - لا يغير من ذلك كله تعديل قانون المرافعات بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وقانون المرافعات الحالي ٩٢٧
- إلغاء محكمة التظلم لأمر الأداء بسبب تخلف شرط تعيين مقدار الدين - أثره - وجوب الفصل في موضوع النزاع طالما أن العيب لم يمتد إلى عريضة الأمر .. ٩٢٨
- الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى لعدم سلوك أمر الأداء عند توافر شروطه لا تستنفذ به محكمة أول درجة ولايتها بحيث إذا ألغى حكمها في الاستئناف وجب إعادة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية للفصل في الموضوع وهو أمر من النظام العام لا يجوز النزول عنه ٩٢٩
- وجوب إمتناع القاضى عن إصدار أمر الأداء متى تحقق من عدم توافر شروطه أو رأى ألا يجيب بعض الطلبات فيه ٩٢٩
- نظر الدعوى بعد رفض إصدار أمر الأداء - إستقلال إجراءاتها عن إجراءات طلب الأمر - إعلان الخصم بأمر الرفض - لا يفتى عن وجوب إعلانه بوقائع الدعوى وأدلتها وأسانيدها ٩٣٠
- إختلاف عقد الإيجار المرفق بعريضة أمر الأداء عما هو مبين بها - القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير طريق أمر الأداء رغم تقديم المدعى للعقد الصحيح - خطأ ٩٣٠
- توجيه طلب أمر الأداء إلى قاضى الأمور الوقتية - صدور الأمر منه .. بوصفه رئيساً للمحكمة - قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد ذلك الأمر - التعس على ذلك القضاء بمقولة بطلان الأمر الصادر ممن لا ولاية له غير صحيح ٩٣١
- سقوط أمر الأداء لعدم إعلانه خلال ستة أشهر (القانون السابق) - جزاء مقرر لمصلحة المدين عدم التمسك به فى صحيفة التظلم قبل التكم فى الموضوع - أثره - سقوط الحق فيه - لا يغير من ذلك تمسك المتظلم ببطلان أمر الأداء ٩٣١
- عدم إعلان المتظلم ضده بصحيفة التظلم فى أمر الأداء خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب - أثره - إعتبار الدعوى كأن لم تكن - م ٧٠ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ ٩٣٢

- المتظلم وفقاً لنص المادة ٢٠٧ مرافعات في حكم المدعى ، وإن كان ليس هو الذى إفتتح الخصومة ٩٣٢
- أمر الأداء النهائى - هو بمثابة حكم حاز قوة الأمر المقضى ٩٣٣

الباب الثالث عشر

القضاء المستعجل

- أولاً: دعاوى إثبات الحالة ٩٣٩
- الصيغة رقم (٩٢) دعوى إثبات حالة مبنى خالف المداول شروط تنفيذها ٩٤١
- نصوص القانون ٩٤١
- الصيغة ٩٤٢
- آراء الشراح وأحكام القضاء ٩٤٣
- دعوى إثبات الحالة أمام القضاء المستعجل - شأنها شأن كافة الدعاوى المستعجلة ، يشترط لاختصاص القضاء المستعجل بها توافر ركن الإستعجال .. ٩٤٣
- إذا صدر حكم مستعجل بنذب خبير لإثبات الحالة فيتعين إتباع القواعد المنصوص عليها فى الباب الثامن من قانون الإثبات بشأن الخبرة ٩٤٤
- للخبير أن يباشر أعماله ولو فى غيبة الخصوم متى كانوا قد دعوا على الوجه الصحيح ٩٤٥
- إغفال الخبير دعوة الخصوم ، أثره بطلان عمل الخبير ، المواعيد المحددة لدعوة الخصوم ، تنظيمية ، لا يترتب على مخالفتها البطلان ٩٤٦
- الصيغة رقم (٩٣) دعوى مقامة من مداول لإثبات ما قام به من أعمال ٩٤٧
- نصوص القانون ٩٤٧
- آراء الشراح وأحكام القضاء ٩٤٩
- المراد بالإستعجال المبرر لإختصاص قاض الأمور المستعجلة للحكم فى دعوى إثبات الحالة ٩٤٩
- يشترط لإختصاص القاضى المستعجل عدم أساس بأصل الحق ٩٥٠

الموضوع	صفحة
● غير أن القاضى المستعجل وإن كان ممنوعاً من التعرض لأصل الحق ، إلا أن هذا لا يعنى حرمانه مطلقاً من أن يفحص الموضوع وأصل الحق من حيث الظاهر توصلأ إلى القضاء فى الإجراء الوقتى المطلوب منه	٩٥٠
● قضاء محكمة الأمور المستعجلة لا يحسم النزاع بين الخصمين فى أصل الحق	٩٥١
الصيغة رقم (٩٤) دعوى إثبات حالة شقة لم يتم تشطيبها	٩٥٣
نصوص القانون	٩٥٣
آراء الشراح وأحكام القضاء	٩٥٤
● لا يشترط إعدار المالك قبل التقدم بهذه الدعوى	٩٥٤
● هل يجوز أن يقيم المستأجر دعواه بطلب إثبات الحالة ويضمنها طلباً بالترخيص له باستكمال الأعمال الناقصة	٩٥٥
الصيغة رقم (٩٥) دعوى من مستأجر بطلب إثبات حالة مصعد	٩٥٦
نصوص القانون	٩٥٦
الصيغة	٩٥٧
الصيغة رقم (٩٦) دعوى بطلب إثبات حمل مستكن	٩٥٨
نصوص القانون	٩٥٨
آراء الشراح وأحكام القضاء	٩٥٩
حالات لا يجوز فيها رفع دعوى إثبات الحالة	٩٦١
دعوى إثبات الحالة والمسائل الجنائية	٩٦١
● طبيعة الحكم الصادر فى دعوى إثبات الحالة	٩٦٢
ثانياً: دعاوى الحراسة	٩٦٣
الصيغة رقم (٩٧) دعوى بطلب فرض الحراسة على شركة أشخاص (شركة تضامن)	٩٦٥
نصوص القانون	٩٦٥
المذكرة الإيضاحية	٩٦٥

٩٦٧	الصيغة
٩٦٩	آراء الشرايين وأحكام القضاء
٩٦٩	● الحراسة القضائية - بصفة عامة - لها أركان يتعين توافرها لاختصاص القضاء المستعجل بها
٩٧٠	● إذا ما فرضت الحراسة القضائية فإنها تشمل المال محل الحراسة وتوابعه ولو لم ينص الحكم صراحة على ذلك
٩٧٢	الصيغة رقم (٩٨) دعوى بطلب فرض الحراسة على شركة أشخاص (شركة توصية بسيطة)
٩٧٤	أحكام القضاء
٩٧٤	● الحكم بعدم إختصاص القضاء المستعجل بنظر الطلب الوقتى لعدم توافر الإستعجال أو للمساس بأصل الحق يتعين معه عدم جواز إحالة النزاع إلى محكمة الموضوع ، أما القضاء بعدم الإختصاص إستناداً إلى أن الطلب هو طلب موضوعى فيتعين معه إحالة النزاع لمحكمة الموضوع
٩٧٦	الصيغة رقم (٩٩) دعوى حراسة على عقارات
٩٧٦	نصوص القانون
٩٧٨	آراء الشرايين وأحكام القضاء
٩٨١	الصيغة رقم (١٠٠) صحيفة دعوى بطلب فرض الحراسة على عمارة لم يتم إستكمالها مملوكة لاتحاد ملاك
٩٨١	نصوص القانون
٩٨٤	آراء الشرايين
٩٨٤	● وظيفة الاتحاد وشخصيته الاعتبارية
٩٨٧	الصيغة رقم (١٠١) دعوى بطلب فرض الحراسة على عين مبيعة بناءً على طلب البائع
٩٨٧	نصوص القانون
٩٨٨	آراء الشرايين وأحكام القضاء
٩٩٠	● يحق لمشتري عقار بعقد غير مسجل - ولم يتسلمه بعد - أن يطلب فرض الحراسة عليه إذا تجمعت لديه من الأسباب ما يخشى منه خطراً عاجلاً من بقاءه تحت يد بائعه

صفحة	الموضوع
٩٩٢	الصيغة رقم (١٠٢) دعوى حراسة على عقار شائع
٩٩٢	نصوص القانون
٩٩٤	أحكام القضاء
٩٩٥	الصيغة رقم (١٠٣) دعوى حراسة على مصنع
٩٩٥	نصوص القانون
٩٩٧	الصيغة رقم (١٠٤) دعوى من حارس بطلب الإذن ببيع ثمار
٩٩٧	نصوص القانون
٩٩٧	آراء الشراح وأحكام القضاء
	● لا يجوز للحارس القضائي إجراء تحسينات إلا إذا كان لحفظ المال المحروس
٩٩٧	ويأذن من القاضي
	● من سلطة الحارس القضائي إقامة الدعاوى اللازمة للحفاظ على الأموال
٩٩٨	محل الحراسة
١٠٠٠	الصيغة رقم (١٠٥) دعوى بطلب إستبدال حارس قضائي
١٠٠٠	نصوص القانون
١٠٠١	آراء الشراح وأحكام القضاء
١٠٠١	● طلب إستبدال حارس قضائي
١٠٠٢	● المحكمة التي تنتظر طلب الإستبدال
١٠٠٢	● طريقة رفع دعوى الإستبدال
١٠٠٢	● الخصوم في دعوى الإستبدال
١٠٠٣	● الأثر الذي يترتب على عزل الحارس
١٠٠٣	● إستبدال الحارس المعين على المحجوزات
	● يجوز إقامة دعوى أمام القضاء المستعجل بطلب عزل المصفي وتعيين
١٠٠٥	حارس قضائي لحين تعيين مصف آخر
	الصيغة رقم (١٠٦) دعوى إنهاء حراسة مقامة من مشتر بعقد
١٠٠٦	بيع ابتدائي
١٠٠٦	نصوص القانون
١٠٠٩	آراء الشراح وأحكام القضاء
١٠٠٩	● إنتهاء الحراسة القضائية

الموضوع

صفحة

- ١٠١١ ● الحكم بإتهاء الحراسة القضائية لا ينتج أثره إلا من تاريخ صدوره
١٠١١ ● غير أن الحارس القضائي لا يستطيع بمجرد إلغاء الحكم أن ينسحب من تلقاء نفسه
- ١٠١٣ **ثالثاً : دعاوى قوانين الإيجار**
- ١٠١٥ **الصيغة رقم (١٠٧) دعوى مستعجلة لعدم سداد الأجرة**
- ١٠١٥ **نصوص القانون**
- ١٠١٥ **المذكورة الإيضاحية**
- ١٠١٧ **آراء الشراح وأحكام القضاء**
- ١٠١٧ ● يتعين أداء الأجرة في موعد لا يجاوز الأسبوع الأول من الشهر ما لم يوجد بعقد الإيجار إتفاق يقضى بغير ذلك
- ١٠١٨ ● شروط الدعوى المستعجلة بطلب الطرد للتأخير في سداد الأجرة
- ١٠١٨ ● في ماهية الأجرة المستحقة غير المتنازع فيها
- ١٠١٩ ● الأجرة تشمل كل ملحقاتها
- ١٠٢٠ ● القضاء نهائياً بأحقية المستأجر في إنقاص الأجرة خلال مدة معينة مقابل حرمانه من الإنتفاع بالمصعد يخول للمستأجر الحق في الخصم من الأجرة عن مدد الإجارة الأخرى طالما استمر المؤجر في الإخلال بالتزامه بتمكين المستأجر من استعمال المصعد
- ١٠٢١ ● يفترض شرط وجود أجرة مستحقة غير متنازع فيها قيام عقد إيجار
- ١٠٢١ ● ماهية المنازعة في القيمة الإيجارية
- ١٠٢٢ ● الكشوف الرسمية ليست دليل تحديد الأجرة
- ١٠٢٢ ● إدعاء المستأجر بحصول المؤجر منه على خلو رجل لا يمثل منازعة جدية في إستحقاق القيمة الإيجارية
- ١٠٢٢ ● يتعين أن يكلف المؤجر المستأجر بالوفاء بالأجرة
- ١٠٢٤ ● من قضاء محكمة النقض الذي تطلب وجوب التكليف بالوفاء
- ١٠٢٨ ● يتعين إنقضاء خمسة عشر يوماً من وقت التكليف بالوفاء - دون وفاء - يتم رفع الدعوى بعدها

الموضوع

صفحة

- ١٠٢٩ ● تضاف مواعيد المسافة ان كان الوفاء بالأجرة واجباً في موطن المؤجر
- ١٠٢٩ ● يشترط أن يوجد شرط فاسخ صريح ينص على أن التأخير في الأجرة يوجب الفسخ
- ١٠٣٠ ● تضمين عقد الإيجار نص يحمل معنى الإتفاق على إختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى الطرد ، لا يؤدي وحده إلى توافر هذا الإختصاص ...
- ١٠٣١ ● إذا تعلق وقوع الفسخ بوجوب إتخاذ إجراءات سابقة عليه - تعين الإلتزام بذلك
- ١٠٣٢ ● ثم يتعين فضلاً عن توافر كل ما تقدم - توافر شرط الإستعجال
- ١٠٣٣ ● يحق لواحد من ورثة المؤجر أن يقيم دعوى الطرد بمفرده - ما لم يعترض باقى الورثة على ذلك
- ١٠٣٤ ● لا حجية للحكم الصادر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر لتأخره في سداد الأجرة أمام القضاء الموضوعى
- ١٠٣٥ ● تنفيذ الحكم الصادر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر لعدم سداد الأجرة لا يحول وحق محكمة الموضوع في إعادته للعين المؤجرة متى أوفى بالأجرة المستحقة عليه إضافة إلى المصاريف والتنفقات الفعلية إلى المؤجر
- ١٠٣٦ ● المبيغة رقم (١٠٨) دعوى طرد مستعجلة للتأجير من الباطن
- ١٠٣٦ ● نصوص القانون
- ١٠٣٧ ● آراء الشراح وأحكام القضاء
- ١٠٣٧ ● ماهية التأجير من الباطن والتنازل عن الإيجار
- ١٠٣٩ ● تأجير المستأجر لشقته مفروشة في غير الأحوال المسموح له فيها بالتأجير مفروشا يعد تأجيراً من الباطن
- ١٠٣٩ ● حق المؤجر في إقامة دعوى الطرد ينشأ بمجرد وقوع المخالفة
- ١٠٤٠ ● الإيواء والإستضافة
- ١٠٤٠ ● المساكنة
- ١٠٤٢ ● المبيغة رقم (١٠٩) دعوى طرد مستعجلة للتنازل عن المكان المؤجر

الموضوع	صفحة
نصوص القانون	١٠٤٢
الصيغة رقم (١١٠) دعوى طرد للغصب مقامة من المالك	١٠٤٤
الصيغة رقم (١١١) دعوى طرد للغصب مقامة من مستأجر	١٠٤٦
الصيغة رقم (١١٢) دعوى طرد من عين مفروشة لإنهاء	
مدة الإيجار	١٠٤٨
نصوص القانون	١٠٤٨
آراء الشراح وأحكام القضاء	١٠٤٩
● ايجاب القيد بالوحدة المحلية لسماع الدعوى قاصر على المسانكن دون	
المحلات التجارية التي تزجر مجهزة	١٠٤٩
● الدفع بعدم سماع الدعوى لعدم قيد عقد الإيجار بالوحدة المحلية هو دفع	
شكلى لا تستنفذ به محكمة أول درجة ولايتها إذا قبلته	١٠٥٠
● تحديد مدة العقد المفروش بمدة معينة غير قابلة للتجديد ثم بقاء المستأجر	
بالعين بعد إنتهاء المدة وقبول المؤجر إستلام الإيجار منه يعتبر تجديداً للعقد	
وتجرى عليه أحكام المادة ٥٦٣ مدنى	١٠٥٢
الصيغة رقم (١١٣) دعوى مستعجلة بطلب طرد حارس العقار من	
المكان المخصص له لإنهاء علاقة العمل	١٠٥٣
أحكام القضاء	١٠٥٥
الصيغة رقم (١١٤) صحيفة أخرى لدعوى طرد حارس العقار من	
المكان المخصص له لإنهاء علاقة العمل	١٠٥٦
الصيغة رقم (١١٥) دعوى مستعجلة بطلب توزيع نفقات إصلاح	
المصعد غير الدورية	١٠٥٧
نصوص القانون	١٠٥٧
مواد قانون المصاعد	١٠٦٠
اللائحة التنفيذية لقانون المصاعد	١٠٦٦
الصيغة رقم (١١٦) دعوى بطلب توزيع أعباء الترميم والصيانة	١٠٧٥
نصوص القانون	١٠٧٥
المذكرة الإيضاحية	١٠٧٧

الصيغة

١٠٧٨

١٠٧٩

آراء الشراخ وأحكام القضاء

● إنفراد المالك بتحمل نفقات الصيانة خلال العشر سنوات الأولى من

١٠٧٩

إنشاء المبنى

١٠٧٩

● يجوز أن تقام دعوى توزيع أعباء أعمال الصيانة والترميم قبل البدء فيها

١٠٨١

● كيفية توزيع نفقات الصيانة والترميم

١٠٨٤

الصيغة رقم (١١٧) دعوى تمكين وتسليم عين

١٠٨٤

نصوص القانون

١٠٨٤

المذكرة الإيضاحية

١٠٨٧

آراء الشراخ وأحكام القضاء

الصيغة رقم (١١٨) دعوى لاستكمال أعمال ناقصة بالعين المؤجرة

١٠٨٩

خصماً من الأجرة

١٠٨٩

نصوص القانون

١٠٩١

آراء الشراخ وأحكام القضاء

● علاج المشرع لحالة عدم استكمال المالك للأعمال الناقصة في العين

١٠٩١

المؤجرة

● النص على إختصاص القضاء المستعجل بهذا الإجراء يعفى المحكمة من

١٠٩١

تحرى شرط الإستعجال

١٠٩٣

الصيغة رقم (١١٩) دعوى بطلب الإذن بإجراء ترميمات

١٠٩٣

نصوص القانون

١٠٩٦

آراء الشراخ وأحكام القضاء

● إنتقال ملكية العقار إلى مالك آخر لا تحول دون وجوب تنفيذ القرار النهائى

١٠٩٦

الصادر من جهة التنظيم أو تنفيذ الحكم الصادر بهذا الصدد

١٠٩٧

● لا يلزم إعدار المالك فى هذه الحالة

١٠٩٨

الصيغة رقم (١٢٠) دعوى مستعجلة بطلب إعادة الحق أو الميزة

١٠٩٨

نصوص القانون

- ١١٠٠ **آراء الشراخ وأحكام القضاء**
- يشترط أن يكون الحرمان من الحق أو الميزة قد وقع بفعل عمدى من المالك أو موقف سلبي
- ١١٠٠
١١٠١ **رابعاً : دعاوى متنوعة**
- ١١٠٣ **الصيغة رقم (١٢١) دعوى مستعجلة بطلب سماع شاهد**
- ١١٠٣ **نصوص القانون**
- ١١٠٣ **المذكرة الإيضاحية**
- ١١٠٥ **آراء الشراخ وأحكام القضاء**
- شروط طلب سماع شاهد أمام القضاء المستعجل
 - جواز التقدم بهذا الطلب رغم وجود دعوى الموضوع
- ١١٠٥
١١٠٨ **الصيغة رقم (١٢٢) صحيفة دعوى بطلب وضع الأختام على تركة**
- ١١٠٨ **نصوص القانون**
- ١١١٠ **آراء الشراخ وأحكام القضاء**
- وجوب الرجوع إلى الشريعة الإسلامية بوجه عام وإلى أرجح الآراء في فقه النفية بوجه خاص بالنسبة إلى حقوق الورثة في التركة
 - لمصاحب المصلحة أن يلجأ إلى طريق إستصدار أمر وقضى أو طريق التداعى أمام القضاء المستعجل
 - لكل ذى مصلحة أن يطلب وضع الأختام على تركة المتوفى
 - مخاصمة التركة فى شخص أحد الورثة دون الباقيين ليس لها سند من القاعدة الشرعية ولا سند من القانون ، ويتعين مخاصمة الورثة جميعاً
- ١١١١
١١١١
١١١٢
١١١٣ **وضع الأختام على أموال الغائب**
- يختص القضاء المستعجل بجرد الأشياء المتنازع عليها
 - وضع الأختام على مسكن الموظف
- ١١١٤
١١١٥ **الصيغة رقم (١٢٣) دعوى بطلب تقرير نفقة وقتية**
- ١١١٦ **آراء الشراخ وأحكام القضاء**
- شروط اختصاص القضاء المستعجل بتقرير النفقات المؤقتة
- ١١١٦

الموضوع	صفحة
● يختص القضاء المستعجل بتقرير النفقات المؤقتة المنصوص عليها في القوانين بصفة عامة	١١١٦
● يجوز للقضاء المستعجل إذا ما قرر نفقة وقتية أن يرجع عنها أو يعدل فيها	١١١٧
الصيغة رقم (١٣٤) دعوى طالب شطب ومحو تأشيرات الشهر العقاري	١١١٩
نصوص القانون	١١١٩
آراء الشراح وأحكام القضاء	١١٢١
الصيغة رقم (١٣٥) دعوى بطلب تسليم صورة تنفيذية ثانية من المحرر الموثق	١١٢٤
نصوص القانون	١١٢٤
المذكرة الإيضاحية	١١٢٥
الصيغة رقم (١٣٦) دعوى شطب برتستو	١١٢٦
آراء الشراح وأحكام القضاء	١١٢٧
● لا يختص القضاء المستعجل بالحكم بعدم الإعتداد بالبرتستو إذا كان سبب الدعوى يقوم على الطعن في السند المحرر بالبرتستو بشأنه	١١٢٧
● يختص القضاء المستعجل بالحكم بعدم الإعتداد بالبرتستو متى تبين له بصفة قاطعة براءة ذمة المدين من الدين الذي تحرر البرتستو من أجله	١١٢٨
● يتعين إختصاص وزير العدل بصفته ورئيس مجلس إدارة البنك المسحوب عليه الكمبيالة	١١٢٩
الصيغة رقم (١٣٧) دعوى بطلب وقف نشر مصنف	١١٣٠
نصوص القانون	١١٣٠
آراء الشراح وأحكام القضاء	١١٣٢
● تكفل القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بتبنيان الإجراءات التي تتبع لدفع أى إعتداء يقع على حقوق المؤلفين وذلك بالإلتجاء إلى قاضى الأمور الوقتية ..	١١٣٢
● لورثة المؤلف ذات حقوق المؤلف ما لم تكن قد انقضت	١١٣٤

صفحة	الموضوع
١١٣٤	● حالة تميز طبعة جديدة عن طبعة قديمة يتوافر معها عنصر الابتكار الصيغة رقم (١٢٨) دعوى مستعجلة من دائن بوقف أعمال تهدد
١١٣٥	العقار المرهون بالهلاك
١١٣٥	نصوص القانون
١١٣٧	● الصيغة رقم (١٢٩) دعوى مستعجلة من المحجوز عليه للإذن له فى قبض دينه من المحجوز لديه
١١٣٧	نصوص القانون
١١٤٢	آراء الشراح وأحكام القضاء
١١٤٤	● الحالات التى يكون فيها الحجز ظاهر البطلان
١١٤٧	خامساً: دعاوى الحيازة
١١٤٩	● الصيغة رقم (١٣٠) دعوى إسترداد حيازة
١١٤٩	نصوص القانون
١١٥٠	المذكرة الإيضاحية
١١٥١	آراء الشراح وأحكام القضاء
١١٥١	● دعوى إسترداد الحيازة تقوم قانوناً لرد إعتداء واقع
١١٥٢	● يختص قاضى الأمور المستعجلة بنظر دعوى إسترداد الحيازة عند توافر شرط الإستعجال مع توافر شروطها التى يتطلبها القانون المدنى
١١٥٣	● يقوم سلب الحيازة بالغش مقام سلبها بالقوة
١١٥٤	● من المقرر أن دعوى الحيازة يقصد بها حماية وضع اليد ممن يعتدى عليه بالغصب أو التعرض بصرف النظر عن أساسه ومشروعيته
١١٥٥	● من المقرر أيضاً أن دعوى إسترداد الحيازة تقبل ممن تسلب حيازته بناء على تنفيذ حكم قضائى ليس طرفاً فيه
١١٥٥	● الأفضلية بين المستأجرين إذا تعددوا
١١٥٧	● لا تثرىب على المحكمة أثناء نظر دعوى منع تعرض أن تعتبرها دعوى إسترداد حيازة
١١٥٧	● لا يجوز الجمع بين دعوى المطالبة بالحق ودعوى الحيازة
١١٥٨	● إختصاص القضاء المستعجل برد الحيازة لمن سلبت منه بإجراء منعدم أياً كان مصدره

الموضوع

صفحة

- إذا رفع الحائز دعواه أمام القضاء المستعجل طالباً رد حيازته فإن ذلك يقطع مدة التقادم التي يشترطها القانون لرفع دعوى إسترداد الحيازة ١١٦٢
- مسئولية طالب التنفيذ عن مخاطر تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها سواء صدرت عن القضاء المستعجل أو إذا كانت مشمولة بالنفاذ المعجل من قضاء محكمة أول درجة - وذلك إذا ما ألقى الحكم ١١٦٢
- حجية الأحكام المستعجلة بوجه عام ١١٦٣
- الصيغة رقم (١٣١) دعوى منع التعرض ١١٦٤
- نصوص القانون ١١٦٤
- آراء الشراح وأحكام القضاء ١١٦٤
- المستقر عليه فقها وقضاء أن دعوى منع التعرض لا تتسع لها ولاية القضاء المستعجل ١١٦٤
- الصيغة رقم (١٣٢) دعوى وقف الأعمال الجديدة ١١٦٧
- نصوص القانون ١١٦٧
- المذكرة الإيضاحية ١١٦٨
- آراء الشراح وأحكام القضاء ١١٦٨
- ماهية دعوى وقف الأعمال الجديدة ١١٦٨
- يشترط الا تكون الأعمال المطلوب إيقافها قد تمت ١١٦٩
- الشروط التي يتعين توافرها في اندعوى المستعجلة بطلب وقف الأعمال الجديدة ١١٧٠
- سادساً : حذف الطعن في الأحكام المستعجلة ١١٧٣
- ١- الإستئناف ١١٧٥
- رفع الإستئناف ١١٧٥
- المحكمة المختصة بنظر الإستئناف ١١٧٥
- ميعاد الإستئناف ومواعيد المسافة ١١٧٦
- ٢- النقض ١١٧٨
- حالات الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة ١١٧٨
- ٣- إلتماس إعادة النظر ١١٨٢

- آراء تقول بعدم جواز الطعن بطريق إلتماس إعادة النظر فى الأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة ١١٨٢
- غير أن هناك آراء أخرى تقول بعكس ذلك ١١٨٢

الباب الرابع عشر

التحكيم

- أولاً : تعريفه وطبيعته وإنعقاده ١١٨٧
- ١- تعريف التحكيم ١١٨٩
- تعريف التحكيم ١١٨٩
- فوائد التحكيم ومضاره ١١٩٠
- كيفية الإتفاق على التحكيم ١١٩١
- شرط التحكيم سواء ورد بالعقد الأصيلى أو فى مشاركة تحكيم لا يتعلق بالنظام العام ١١٩١
- يتعين توافر شروط معينة فى الإتفاق على التحكيم ١١٩٢
- ٢- طبيعة الإتفاق على التحكيم ١١٩٤
- طبيعة التحكيم ١١٩٤
- ٣- انعقاد التحكيم ١١٩٥
- عقد التحكيم من العقود الرضائية ١١٩٥
- عقد التحكيم ملزم لطرفيه دون الغير ١١٩٥
- المحكم ليس طرفاً فى خصومة التحكيم ١١٩٦
- الإتفاق على التحكيم فى شأن تنفيذ عقد لا يمتد إلى ما اتصل بفسخه أو بطلانه ١١٩٦
- ما يكفى لصحة انعقاد مشاركة التحكيم ١١٩٧
- الكتابة شرط لإثبات قبول المحكم مهمة التحكيم ١١٩٧
- ما لا يجوز فيه التحكيم ١١٩٧
- ميعاد اصدار حكم المحكمين وامتداده ١١٩٩
- القوة القاهرة توقف سريان الميعاد المحدد للتحكيم ١١٩٩
- لا يجوز الطعن على ما اثبت بمحاضر جلسات التحكيم الا بطريق الطعن بالتزوير ١١٩٩

الموضوع

صفحة

- ثانياً: مشاركة التحكيم**
- ١٢٠١
١٢٠٣
١٢٠٣
١٢٠٤
١٢٠٥
١٢٠٧
١٢٠٧
١٢٠٧
١٢٠٨
١٢٠٨
١٢٠٨
١٢٠٩
١٢١١
١٢١١
١٢١١
١٢١١
١٢١٢
١٢١٢
١٢١٣
١٢١٣
١٢١٤
١٢١٤
١٢١٤
١٢١٧
١٢١٩
١٢١٩
١٢٢٠
- مشارطة التحكيم عقد رضائي
● الفرق بين شرط التحكيم ومشارطة التحكيم
● أثر مشارطة التحكيم في مدة اسقاط الخصومة وفي مدة تقادم اصل الحق المدعى به
● **ثالثاً: التحكيم بالصلح**
● أوجه التفرقة بين التحكيم بالقضاء والتحكيم بالصلح
● يجوز تفويض المحكم بالصلح أثناء نظر التحكيم قضاء
● حدود سلطة المحكم بالصلح
● وجوب التزام المحكم بالصلح بالمبادئ الأساسية في التقاضي
● تحديد مأمورية المحكم صلحاً - تحديده لما يستحقه أحد الخصوم بشأن النزاع محل التحكيم - ليس في ذلك خروج عن المشارطة
● **رابعاً: إجراءات التحكيم**
● الإجراءات التي تتبعها هيئة التحكيم
● لغة التحكيم
● تبادل المذكرات والمستندات
● تعديل الطلبات
● لا يجوز شطب الدعوى التحكيمية
● إنقطاع سير الخصومة التحكيمية
● ميعاد إصدار حكم التحكيم
● إيداع حكم التحكيم
● حالة إغفال حكم التحكيم لبعض الطلبات
● تصحيح حكم التحكيم
● تفسير حكم التحكيم
● **خامساً: حكم المحكمين وتنفيذه**
١- إصدار الحكم
● يملك المحكم إصدار أحكام قطعية وتمهيدية ووقفية
● يتعين أن يصدر الحكم مستكملاً للبيانات الأساسية للأحكام ومسبباً

الموضوع

صفحة

- يبطل حكم المحكمين إذا لم يكن مسبباً - غير أن حكم المحكمين لا يؤخذ عليه ما تؤخذ به أحكام القضاء بهذا الصدد ١٢٢٠
- إعفاء حكم المحكمين من إتباع إجراءات قانون المرافعات ليس من شأنه عدم إتباع الأحكام الخاصة بالتحكيم بما يوجب إشمال الحكم على ملخص لأقوال الخصوم ومستنداتهم ١٢٢١
- إذا صدر حكم المحكمين دون أن يعنون بإسم الشعب فلا يكون مشوباً بالبطلان ١٢٢١
- وجوب إشمال حكم التحكيم على صورة من وثيقة التحكيم ١٢٢١
- يكون حكم المحكمين صحيحاً إذا وقعته أغلبية المحكمين ١٢٢٢
- ٢- إيداع حكم المحكمين ١٢٢٤
- إيداع الحكم لدى قلم كتاب المحكمة المختصة اصلاً بنظر موضوع النزاع ١٢٢٤
- ٣- تنفيذ حكم المحكمين ١٢٢٥
- لا يكون حكم المحكمين قابلاً للتنفيذ إلا بأمر يصدره رئيس المحكمة المشار إليها في المادة التاسعة من القانون أو من يندبه من قضاتها ١٢٢٥
- يختص القاضى المذكور بكل ما يتعلق بتنفيذ حكم المحكمين ١٢٢٥
- مدى ولاية قاضى التنفيذ عند إصدار الأمر بالتنفيذ ١٢٢٥
- ليس للمحكمة عند إصدار الأمر بتنفيذ حكم المحكمين التحقق من عدالته أو صحة قضائه فى الموضوع ١٢٢٦
- قواعد تنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية ١٢٢٧
- المعاهدات التى تبرمها مصر مع أية دولة تكون بعد إستكمال إجراءات تنفيذها واجبة التطبيق ولو تعارضت مع أحكام قانون المرافعات فيما نص عليه من قواعد تتعلق بتنفيذ الأحكام والسندات الأجنبية ١٢٣٠
- سادساً : الطعن فى حكم المحكمين ١٢٣٣
- أولاً : حكم التحكيم لا يقبل الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن ١٢٣٥

الموضوع	صفحة
● أحكام التحكيم لا تقبل الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن المنصوص عليها فى قانون المرافعات	١٢٣٥
ثانياً : بطلان حكم المحكمين	١٢٣٦
نصوص القانون	١٢٣٦
الصيغة رقم (١٣٣) صحيفة دعوى ببطلان حكم هيئة تحكيم فى منازعة تجارية دولية	١٢٣٩
آراء الشراة وأحكام القضاء	١٢٤٢
● المحكمة المختصة بنظر دعوى البطلان	١٢٤٣
● تختص بنظر دعاوى البطلان إذا كان التحكيم تجارياً دولياً ، محكمة إستئناف القاهرة	١٢٤٤
● فى غير التحكيم التجارى الدولى يكون الإختصاص بنظر دعوى بطلان حكم التحكيم لمحكمة الدرجة الثانية التى تتبعها المحكمة المختصة أصلاً بنظر موضوع النزاع	١٢٤٤
● الأحوال التى يجوز فيها رفع دعوى البطلان	١٢٤٥
● إذا تبين للمحكمة التى تنظر دعوى البطلان أن حالة من الحالات سالفة البيان لا تتوافر فى الدعوى ولكن رأت فى حكم التحكيم ما يخالف النظام العام فإبتهانها تقضى ببطلان الحكم من تلقاء نفسها	١٢٤٥
● ميعاد رفع دعوى البطلان	١٢٤٦
● لا يترتب على رفع دعوى البطلان وقف تنفيذ حكم التحكيم	١٢٤٦
● على أنه يجوز للمحكمة المختصة بنظر دعوى البطلان أن تأمر بوقف التنفيذ إذا ضمن المدعى فى دعوى البطلان طلباً بذلك فى صحيفة طعنه	١٢٤٧
● يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى دعوى البطلان	١٢٤٧
سابهاً : التشريعات المنظمة للتحكيم	١٢٤٩
١- قانون التحكيم المصرى	١٢٥١
٢- لائحة مركز القاهرة للتحكيم التجارى الدولى	١٢٧٠
٣- إتفاقية نيويورك بشأن تنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية	١٢٧٥

الموضوع	صفحة
٤- القرار الجمهورى بشأن الإضمام إلى إتفاقية نيويورك	١٢٨٢
٥- نظم التحكيم وأحكامها فى التشريعات العربية	
القانون الليبي	١٢٨٥
القانون السودانى	١٢٩٣
القانون السورى	١٢٩٨
القانون الأردنى	١٣٠٣
القانون العراقى	١٣١٠
القانون الكويتى	١٣١٥
القانون البحرينى	١٣٢١
القانون القطرى	١٣٢٥
قانون دولة الإمارات العربية	١٣٣٠

ثالثاً : فهرس الصيغ

رقم الصفحة	موضوع الصيغة	رقم الصيغة
٢٩	إعلان موجه إلى شخص طبيعي في موطنه الأصلي	١
٥٥	إعلان موجه في الموطن المختار	٢
٦٦	إعلان لجهة الإدارة بسبب الغلق أو الإمتناع	٣
٧٧	إعلان في قلم الكتاب	٤
٧٩	إعلان موجه إلى إحدى الوزارات	٥
٨١	إعلان موجه إلى هيئة أو مؤسسة عامة	٦
٨٥	إعلان موجه لشركة تجارية	٧
٨٩	إعلان موجه إلى جمعية تعاونية إسكانية	٨
٩٠	إعلان موجه لشركة أجنبية لها فرع بمصر	٩
٩٣	إعلان موجه إلى أحد أفراد القوات المسلحة	١٠
٩٨	إعلان موجه إلى مسجون	١١
١٠٠	إعلان موجه إلى أحد العاملين بسفينة تجارية	١٢
١٠١	إعلان موجه إلى شخص له موطن معلوم بالخارج	١٣
١٠٩	إعلان موجه إلى شخص غير معلوم موطنه	١٤
	إعلان بتسليم الإعلان للنياحة بسبب إمتناع المراد إعلانه	١٥
١١٣	عن التسلم	
١٦٣	صحيفة إفتتاح دعوى	١٦
٢٥٧	طلب لإنقاص مواعيد إعلان صحيفة الدعوى	١٧
٢٦٠	إعادة إعلان أصل صحيفة الدعوى	١٨
٢٦٣	إعادة إعلان	١٩
	إعلان تعجيل دعوى بعد إستبعادها من الرول لعدم سداد	٢٠
٢٦٧	الرسم المستحق كاملاً	
٢٧١	إعلان تصحيح شكل دعوى	٢١
٢٨٢	صحيفة دعوى تتوافر فيها الصفة بنص القانون	٢٢

رقم الصفحة	موضوع الصيغة	رقم الصيغة
٢٨٥	صحيفة دعوى غير مباشرة تتوافر فيها الصفة	٢٣
٢٨٩	شرط المصلحة	٢٤
٣٠٦	صحيفة تدخل في دعوى	٢٥
٣١٣	الإختصاص الدولى للمحاكم المصرية	٢٦
٣٢٨	الإختصاص النوعى	٢٧
٣٣٤	الإختصاص القيمى	٢٨
٣٤٠	الإختصاص للإرتباط	٢٩
٣٥٦	الإختصاص المحلى	٣٠
٣٧٧	تقرير طعن مقترن بميعاد مسافة	٣١
٤٠٩	صحيفة إدخال خصم جديد فى الدعوى	٣٢
٤١٨	صحيفة إدخال ضامن فى الدعوى	٣٣
٤٢٦	إعلان من مدعى عليه بإدخال مدين متضامن	٣٤
٤٣١	إعلان بإدخال خصم بناء على أمر من المحكمة	٣٥
٤٤١	إعلان بتدخل خصم منضم للمدعى فى طلباته	٣٦
٤٤٩	إعلان بتدخل خصم منضم للمدعى عليه فى طلباته	٣٧
٤٥١	صحيفة تدخل هجومى	٣٨
٤٧٩	إعلان بطلبات عارضة من جانب المدعى	٣٩
	إعلان بطلب عارض من جانب المدعى بإضافة طلب	٤٠
٤٩٨	آخر يستند إلى نفس السبب	
	إعلان بطلب عارض من جانب المدعى بإضافة طلب	٤١
٥٠٠	عارض مكمل للطلب الأسمى	
	إعلان بطلب عارض من جانب المدعى بإضافة سبب	٤٢
٥٠٣	جديد إلى سبب الطلب الأسمى	
	إعلان بطلب عارض من جانب المدعى بإضافة طلب	٤٣
٥٠٦	وقتى إلى جانب الطلب الأسمى	

رقم الصفحة	موضوع الصيغة	رقم الصيغة
	إعلان بطلب عارض من جانب المدعى بإضافة طلب	٤٤
٥٠٧	يرتبط بالطلب الأصلي	
٥١٠	إعلان بطلب عارض من جانب المدعى عليه	٤٥
	إعلان بطلب عارض من جانب المدعى عليه (بطلب	٤٦
٥١٥	المقاصة القضائية)	
	إعلان بطلب عارض من جانب المدعى عليه (بطلب	٤٧
٥١٧	التعويض عما أصابه من جراء الطلب الأصلي)	
	إعلان بطلب عارض من جانب المدعى عليه (بإبداء	٤٨
	طلب يترتب عليه الاستجابة للطلب الأصلي مقيداً	
٥١٨	بقيد لمصلحة المدعى عليه)	
	إعلان بطلب عارض من جانب المدعى عليه (بإبداء	٤٩
٥٢٠	طلب يترتب عليه ألا يحكم للمدعى بطلباته)	
	إعلان بطلب عارض من جانب المدعى عليه (بإبداء	٥٠
	طلب يتصل بالطلب الأصلي للمدعى إتصلاً لا يقبل	
٥٢١	التجزئة)	
	إعلان بطلب عارض من جانب المدعى عليه (بإبداء	٥١
٥٢٢	طلب يرتبط بالطلب الأصلي للمدعى)	
٥٢٩	صحيفة تعجيل دعوى موقوفة إتفاقاً	٥٢
٥٤٠	صحيفة تعجيل دعوى سبق وقفها جزاء	٥٣
٥٥٧	صحيفة بتعجيل دعوى سبق إنقطاع سير الخصومة فيها	٥٤
٥٧٣	صحيفة تعجيل دعوى من جانب المدعى عليه	٥٥
	صحيفة تعجيل دعوى سبق إنقطاع سير الخصومة فيها	٥٦
٥٧٤	لفقدان الأهلية	
	صحيفة تعجيل دعوى سبق إنقطاع سير الخصومة فيها	٥٧
٥٧٥	لزوال الصفة	
٥٨٣	إعلان بترك الخصومة في الدعوى	٥٨

رقم	موضوع الصيغة	رقم
الصفحة		الصيغة
٥٩٧	صحيفة تجديد دعوى من الشطب	٥٩
٦١٣	صحيفة دعوى بإسقاط خصومة	٦٠
٦٢٣	صحيفة دعوى بإنقضاء خصومة	٦١
٦٦٧	إعذار أول لقاض لإمتناعه عن الإجابة على عريضة	٦٢
٦٧٠	إعذار ثان لقاض لإمتناعه عن الإجابة على عريضة	٦٣
	تقرير بقلم الكتاب بمخاصمة قاض لإمتناعه عن الإجابة	٦٤
٦٧٢	على عريضة	
٦٧٧	إعذار لقاض للفصل في قضية سالحة للحكم	٦٥
٦٧٩	إعذار ثان لقاض للفصل في قضية سالحة للحكم	٦٦
	تقرير بمخاصمة قاض لإمتناعه عن الفصل في دعوى	٦٧
٦٨١	سالحة للحكم	
	تقرير بقلم كتاب محكمة الإستئناف بمخاصمة قاض لوقوع	٦٨
٦٨٤	غش منه أو تدليس أو غدر أو خطأ مهني جسيم	
٧٩٦	طلب إستصدار أمر على عريضة	٦٩
٨١٣	أمر وقتي بالإستجابة لطلب على عريضة	٧٠
٨١٤	أمر وقتي برفض الإستجابة لطلب على عريضة	٧١
٨١٥	تظلم من أمر صادر على عريضة إلى ذات القاضى الأمر ...	٧٢
٨١٦	تظلم مقدم أمام المحكمة المختصة ممن صدر عليه الأمر ...	٧٣
٨١٧	تظلم إلى المحكمة المختصة من الطالب الذى رفض طلبه ...	٧٤
	صحيفة إستئناف حكم صادر من قاضى الأمور الوقتية	٧٥
٨١٩	فى تظلم قضى فيه بتأييد الأمر على عريضة	
	صحيفة إستئناف حكم صادر من المحكمة المختصة	٧٦
٨٢٠	بالغاء أمر	
	طلب لقاضى الأمور الوقتية لإستلام الصورة التنفيذية	٧٧
٨٢٢	الأولى	
٨٣١	طلب إستصدار أمر أداء	٧٨

رقم	موضوع الصيغة	رقم
رقم الصفحة	الصيغة	
٨٤٩	طلب إستصدار أمر أداء عن دين أجرة متأخرة	٧٩
٨٦٥	طلب إستصدار أمر أداء منقول معيناً بذاته أو بنوعه ومقداره	٨٠
٨٦٧	طلب إستصدار أمر أداء بموجب ورقة تجارية	٨١
٨٧١	تكليف بالوفاء	٨٢
٨٧٦	أمر أداء	٨٣
٨٨٧	طلب إستصدار أمر أداء من القاضى الجزئى	٨٤
٨٨٩	طلب إستصدار أمر أداء مقدم إلى رئيس المحكمة الابتدائية	٨٥
	طلب إستصدار أمر أداء مقدم إلى محكمة منفق على	٨٦
٨٩١	إختصاصها	
٩٠١	إعلان أمر أداء	٨٧
٩٠٥	صحيفة تظلم من أمر أداء	٨٨
٩١٨	صحيفة إستئناف أمر أداء	٨٩
٩٢٢	طلب شهادة بعدم حصول تظلم من أمر الأداء	٩٠
٩٢٣	شهادة بعدم حصول تظلم فى أمر أداء	٩١
٩٤١	دعوى إثبات حالة مبنى خالف المفاوض شروط تنفيذ	٩٢
٩٤٧	دعوى مقامة من مفاوض لإثبات ما قام به من أعمال	٩٣
٩٥٣	دعوى إثبات حالة شقة لم يتم تشطيبها	٩٤
٩٥٦	دعوى من مستأجر بطلب إثبات حالة مصعد	٩٥
٩٥٨	دعوى بطلب إثبات حمل مستكن	٩٦
	دعوى بطلب فرض الحراسة على شركة أشخاص	٩٧
٩٦٥	(شركة تضامن)	
	دعوى بطلب فرض الحراسة على شركة أشخاص	٩٨
٩٧٢	(شركة توصية بسيطة)	
٩٧٦	دعوى حراسة على عقارات	٩٩
	صحيفة دعوى بطلب فرض الحراسة على عمارة لم يتم	١٠٠
٩٨١	إستكمالها مملوكة لإتحاد ملاك	

رقم الصفحة	موضوع الصيغة	رقم الصيغة
	دعوى بطلب فرض الحراسة على عين مبيعة بناءً	١٠١
٩٨٧	على طلب البائع	
٩٩٢	دعوى حراسة على عقار شائع	١٠٢
٩٩٥	دعوى حراسة على مصعد	١٠٣
٩٩٧	دعوى من حارس بطلب الإذن ببيع ثمار	١٠٤
١٠٠٠	دعوى بطلب إستبدال حارس قضائي	١٠٥
١٠٠٦	دعوى إنهاء حراسة مقامة من مشتر بعقد بيع إبتدائي	١٠٦
١٠١٥	دعوى مستعجلة لعدم سداد الأجرة	١٠٧
١٠٣٦	دعوى طرد مستعجلة للتأجير من الباطن	١٠٨
١٠٤٢	دعوى طرد مستعجلة للتنازل عن المكان المؤجر	١٠٩
١٠٤٤	دعوى طرد للغصب مقامة من المالك	١١٠
١٠٤٦	دعوى طرد للغصب مقامة من مستأجر	١١١
١٠٤٨	دعوى طرد من عين مفروشة لإنهاء مدة الإيجار	١١٢
	دعوى مستعجلة بطلب طرد حارس العقار من المكان	١١٣
١٠٥٣	المخصص له لإنهاء علاقة العمل	
	صحيفة أخرى لدعوى طرد حارس العقار من المكان	١١٤
١٠٥٦	المخصص له لإنهاء علاقة العمل	
	دعوى مستعجلة بطلب توزيع نفقات إصلاح المصعد	١١٥
١٠٥٧	غير الدورية	
١٠٧٥	دعوى بطلب توزيع أعباء الترميم والصيانة	١١٦
١٠٨٤	دعوى تمكين وتسليم عين	١١٧
	دعوى لإستكمال أعمال ناقصة بالعين المؤجرة	١١٨
١٠٨٩	خصماً من الأجرة	
١٠٩٣	دعوى بطلب الإذن بإجراء ترميمات	١١٩
١٠٩٨	دعوى مستعجلة بطلب إعادة الحق أو الميزة	١٢٠
١١٠٣	دعوى مستعجلة بطلب سماع شاهد	١٢١

رقم الصفحة	موضوع الصيغة	رقم الصيغة
١١٠٨	صحيفة دعوى بطلب وضع الأختام على تركة	١٢٢
١١١٥	دعوى بطلب تقرير نفقة وقتية	١٢٣
١١١٩	دعوى بطلب شطب ومحو تأشيريات الشهر العقارى	١٢٤
١١٢٤	دعوى بطلب تسليم صورة تنفيذية ثانية من المحرر الموثق	١٢٥
١١٢٦	دعوى شطب برتستو	١٢٦
١١٣٠	دعوى بطلب وقف نشر مصنف	١٢٧
	دعوى مستعجلة من دائن يوقف اعمال تهدد العقار	١٢٨
١١٣٥	المرهون بالهلاك	
	دعوى مستعجلة من المحجوز عليه للإذن له فى قبض	١٢٩
١١٣٧	دينه من المحجوز لديه	
١١٤٩	دعوى إسترداد حيازة	١٣٠
١١٦٤	دعوى منع تعرض	١٣١
١١٦٧	دعوى وقف الأعمال الجديدة	١٣٢
	صحيفة دعوى ببطلان حكم هيئة تحكيم فى منازعة	١٣٣
١٢٣٩	تجارية دولية	

رابعاً : فهرس الأحكام وفقاً للسنوات الميلادية

صفحة	مجموعة أحكام المكتب الفني لمحكمة النقض		السنة	رقم	تاريخ			
	الكتاب	رقم القاعدة				صفحة	العدد	سنة المجموعة
٥٣٦	-	-	-	-	-	٣	٨٦	٥/٢٥
٧٤٩	-	-	-	-	-	٣	٩١	٥/١٠
٢١٧	-	-	-	-	-	٤	٤٩	٢/٢٨
٢٠٣	-	-	-	-	-	٤	٥٠	٤/١٨
٧٤٩	-	-	-	-	-	١٥	٤١	٣/٢١
						١٥	١١٠	٢/٢٧
٩٥١	٢٥	١٢٨	١	٢	١٨	٢١٨	٢/٨	
٩٧٩	١٥٢	٩٧٣	٣	٢	٢٠	٤٣	٦/٧	
٤٢٩	٣٧	١٧٥	١	٣	٢٠	٤٠	٣/٦	
١١٥٢	١٩٠	١١٩٩	٢	٣	٢٠	٣٥٨	٦/١٢	

تاريخ	رقم	السنة	مجموعة	أحكام	المكتب الفني	نحكمة	صفحة
الجلسة	الطعن	القضائية	سنة المجموعة	العدد	صفحة	رقم القاعدة	الكتاب
سنة ١٩٥٤							
٢/١١	٣٦٩	٢١	٥	١	٥١٦	٧٩	٩٧٩
٦/٢٤	١٢٧	٢٢	٥	٣	١٠٠٠	١٥٥	١١٦٥
سنة ١٩٥٥							
٢/١٠	١٩٨	٢١	٦	١	٦١٤	٨٠	٩٨٠
٣/١٧	٣٣٤	٢١	—	—	—	—	٥٣٢
٦/١٦	١٣٦	٢٢	—	—	—	—	٢٩٨
سنة ١٩٥٦							
٢/٩	٣٤٥	٢١	٧	١	١٦٨	٢٣	٤٢٩
٢/٢٨	٣٧٩	٢١	٧	٢	٧٦٩	١٠٨	٤٢٩
٦/٢١	٣٦٠	٢٣	٧	٣	٧٣٧	١٠٧	٩٦٠
١٢/٦	٣٦٠	٢٣	٧	٣	٩٥٧	١٣٦	٨١٢
١٢/٢٠	٢٥	٢٣	٧	٣	١٠٠١	١٤٢	٦٨٨
سنة ١٩٥٧							
٣/٢١	٢٢٩	٢٣	٨	١	٢٦٥	٣٣	١٠٨٧
٤/١٨	٢٨٨	٢٣	٨	٢	٤٣٨	٤٥	٦٨٨
سنة ١٩٥٨							
٢/١٣	٤١٨	٢٤	٩	١	٢١٦	٢٨	١١٤٥
٥/١٥	١٧٤	٢٤	٩	—	٤٨٢	٥٧	٧٤٤

صفحة	لمحكمة النقض	المكتب الفني		أحكام	مجموعة	السنة	رقم	تاريخ
		صفحة	العدد					
الكتاب	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة	القضايا	الطعن	الجلسة	
سنة ١٩٥٩								
٣٨٧	٥٧	٣٧٣	٢	١٠	٢٥	٨٤	٤/٢٣	
٤٩٥	٥٤	٣٤٧	٢	١٠	٢٤	٤٠٥	٤/٢٣	
سنة ١٩٦٠								
٤٨٥	٣٨	٢٢٠	١	١١	٢٥	٢٤٤	٢/١٧	
٤٨٥	٨٣	٥٣٥	٣	١١	٢٥	٥٠٠	١٠/٢٧	
سنة ١٩٦١								
٣٩٠	٩	١٠١	١	١٢	٢٥	٥٤٦	٢/٢	
٥٣٥	١١٩	٧٢١	٣	١٢	٢٧	١٢١	١١/٢٩	
١٢٠٨	١٢١	٧٣٠	٣	١٢	٢٥	٥٨٦	١١/٣٠	
سنة ١٩٦٢								
٢٧٥	١٧	١٠٨	١	١٣	٢٦	٣٥٠	١/٢٥	
١١١	١٢٠	٨٠١	٢	١٣	٢٦	٤٤١	٦/١٤	
سنة ١٩٦٣								
٥٣٧	١٦	١٤١	١	١٤	٢٧	٢٥٧	١/٣١	
١٩٥	٤٢	٢٨٣	١	١٤	٢٨	٦٠	٢/٢١	
٣٦٣	٥٦	٣٥٥	١	١٤	٢٨	٢٦١	٣/٢١	
٨٣٨	٦٧	٤٧٥	٢	١٤	٢٧	٢٦٤	٤/٤	
١٩٠	١١٦	٨٢٣	٢	١٤	٢٨	٢٥٢	٦/١٩	
١٩٣	١٢٧	٨٩٦	٢	١٤	٢٨	٢٩١	٦/٢٠	

صفحة	لمحكمة التنقض	المكتب الفني	أحكام	مجموعة	السنة	رقم	تاريخ
الكتاب	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة	القضائية	الطعن	الجلسة
١٩٤	١٣٧	٩٨١	٣	١٤	٢٨	٣٥٥	١٠/٢٤
٨٦٠	١٤٣	١٠٠٦	٣	١٤	٢٨	١٥١	١٠/٣١
سنة ١٩٦٤							
٤٢٤	٧	٢٩	١	١٥	٢٩	١٣٠	١/٢
١٩٣	٦٣	٣٨١	١	١٥	٢٩	٣٦٥	٣/١٩
١٧١	٦٨	٤١٨	١	١٥	٢٩	٣٩٧	٣/٢٦
٤٥٩	٨١	٥٠٣	٢	١٥	٢٩	٣٦٤	٤/٢
٤٦٦	٨٩	٥٥٠	٢	١٥	٣١	١٨	٤/١٥
٧٠٢	١٠٢	٦٤٣	٢	١٥	٢٩	٣٩٠	٥/٧
١١٢	١٦٢	١١٠٦	٣	١٥	٣٠	٢٤	١٢/٣
١٩٥	١٦٩	١١٦١	٣	١٥	٢٩	٤٩٣	١٢/١٧
سنة ١٩٦٥							
٤٤٧	٤٢	٢٨٢	١	١٦	٣٠	١٠٠	٣/٤
٧١٠	٩١	٥٥٧	٢	١٦	٣٠	٩٥	٥/٥
٧١١	٩٤	٥٧٧	٢	١٦	٢٩	٣٦١	٥/١٣
٢٧٨	١١٩	٧٥٢	٢	١٦	٣٠	٤٧٣	٦/١٠
١١٩٩	١٢٣	٧٧٨	٢	١٦	٣٠	٤٠٦	٦/١٧
٥٨٧	١٥١	٩٥٣	٣	١٦	٣١	١٣	١١/٢
١٩٥	١٦٢	١٠٤٣	١	١٦	٣١	٤٠	١١/١١
١٩٤	١٨٠	١١٤٥	١	١٦	٣١	١٣٦	١١/٢٥
٢٧٦	٢١٨	١٣٩٣	٣	١٦	٣٠	٢٧٨	١٢/٣٠

صفحة	مجموعة أحكام المكتب الفني لمحكمة النقض			السنة	رقم	تاريخ	
	الكتاب	رقم القاعدة	صفحة				العدد
سنة ١٩٦٦							
٢٢٦	١٤	١٠٢	١	١٧	٣١	٣٣٥	١/١٢
١٩٦	١٥	١٣٩	١	١٢	٢٥	٥٧١	٢/٩
٤٨٧	٦٥	٤٦٧	١	١٧	٣٢	٥٠	٢/٢٤
٨٢	١٧٠	١٢٣٦	٣	١٧	٣٢	٢٩١	٥/٢٥
٢٠٨	—	—	—	—	٣٣	١١٦	٦/٩
٥٦٧	٢٠٣	١٤٥٢	٣	١٧	٣٠	١٠٥	٦/٢٨
	٢٨٥	١٩٦٦	٤	١٧	٣١	٧٨	١٢/٢١
سنة ١٩٦٧							
١٧٩	٢٩	١٨٥	١	١٨	٣٣	١٦٠	١/٢٤
١٧٩	٥٩	٣٩٤	١	١٨	٣٣	٦١	٢/١٦
٩٢٥	٢٧٩	١٨٤٣	٤	١٨	٣٤	١٦٩	١٢/٧
٤٩٢	٢٨٧	١٨٩١	٤	١٨	٣٢	١١٣	١٢/٢١
سنة ١٩٦٨							
٧٤٨	١٠١	٦٨٩	٢	١٩	٣٠	١٤٩	٤/٢
٤٨٥	١٣٧	٩٢٤	٢	١٩	٣٤	٤٠٦	٥/٩
٤٤٦	٢١٣	١٤٠٧	٣	١٩	٣٤	٤٥٠	١١/٢٦
٣٨٩	٢٢١	١٤٥٧	٣	١٩	٣٤	٥٣٧	١١/٢٨

صفحة	المكتب الفني لمحكمة التقضى		أحكام		مجموعة	السنة	رقم	تاريخ
	رقم القاعدة	الكتاب	صفحة	العدد	سنة المجموعة	القضائية	الطعن	الجلسة
سنة ١٩٦٩								
٤٧٠	٩٤		٥٨٥	٢	٢٠	٣٧	١٤	٤/٩
٩٢٧	١٧٦		١١٣٨	٣	٢٠	٣٥	٢٣٥	١٠/٢١
٨٧٩	١٨٣		١١٨٠	٣	٢٠	٣٥	٣١١	١١/١١
٣٦	٢٠٣		١٣٠٣	٣	٢٠	٣٥	٤٢٦	١٢/٢٣
سنة ١٩٧٠								
٢٧٩	٤		١٨	١	٢١	٣٤	٥٢٠	١/٧
٥٧٠	٢٤		١٣٩	١	٢١	٣٥	٤٤٥	١/٢٠
٤٥٧	٣٥		٢٢١	١	٢١	٣٥	٥٠٥	٢/٣
٧٧٠	٩٢		٥٧٦	١	٢١	٣٦	٥٤	٤/٧
٥٦٨	—		—	—	—	٣٦	٢٢	٤/٩
٣٢	١٢٨		٧٨٧	٢	٢١	٣٥	٥٣٢	٥/٥
٧٥٦	١٦٥		١٠٣١	٢	٢١	٣٥	٢٩٥	٦/١١
٤٣	—					٣٧	١١	١١/٢٥
سنة ١٩٧١								
١١٩٦	٢٥		١٤٦	١	٢١	٣٥	٥١٠	١/٢٠
٨٥٥	٤٩		٣٠٥	١	٢٢	٣٦	٣٧٢	٣/١٦
٢٠٩	٥٣		٣٣٤	١	٢٢	٣٦	٢٧١	٣/١٨
٤٧٣	٥٧		٣٥٩	١	٢٢	٣٦	٤٤٠	٣/١٨
٧١١	١١٨		٧١٦	٢	٢٢	٣٦	٤٧٤	٦/١
٢٩٠	١٣٥		٨٢٨	٢	٢٢	٣٧	٣١	٦/٢٤
٥١٤	١٣٣		٨١٨	٢	٢٢	٣٧	٥	٦/٢٤
١٠٧	١٥٩		٩٤٦	٣	٢٢	٣٦	٤٧٥	١١/٣٠
٦٠	١٨٠		١٠٧١	٣	٢٢	٣٧	٩٣	١٢/٢١

صفحة	لمحكمة النقض	المكتب الفني	أحكام	مجموعة	السنة	رقم	تاريخ
الكتاب	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة	القضائية	الطعن	الجلسة
سنة ١٩٧٢							
١٠٧	١٢٩	٨١٩	٢	٢٣	٣٧	٣٢٣	٥/٩
٩٣١	١٣٧	٨٧٢	٢	٢٣	٣٧	٢٣٠	٥/١١
٨٥٨	١٥٣	٩٨١	٢	٢٣	٣٧	٣٩٣	٥/٢٣
٤٥٩	١٧٤	١١٠٥	٢	٢٣	٣٧	٣٩٢	٦/١٣
٧٧١	١٧٩	١١٣٨	٢	٢٣	٣٧	١٨٠	٦/١٥
٤٧١	٢٠٧	١٣٢٤	٣	٢٣	٣٥	٤٠٨	١٢/٦
٤٦٧	٢١٥	١٣٧٧	٣	٢٣	٣٨	٢١	١٢/١٣
سنة ١٩٧٣							
٢٧٥	٢١	١٠٨	١	٢٤	٣٧	٥٢٤	١/٢٥
٥٦١	٥٠	٢٨٧	١	٢٤	٣٨	٢٧	٢/٢٠
١١٩٧	٥٦	٣٢١		٢٤	٣٧	٤٨٩	٢/٢٤
٨٥٧	٦٥	٣٦٦	١	٢٤	٣٧	٣٨٢	٣/١
١٢٥	٦٧	٣٧٢	١	٢٤	٣٧	٤٦٩	٣/٣
٤٣٠	—	٢٦٤	١	٢٤	٣٧	١٣٨	٣/٩
٢١٥	٧٤	٤١٥	١	٢٤	٣٩	١٤	٣/١٤
٢٣٨	١٣٣	٧٤٨	٢	٢٤	٣٨	١١٥	٥/١٥
٢٦٦	٢٠٧	١١٩٤	٣	٢٤	٣٨	٣٦٢	١١/٢٩

صفحة	مجموعة أحكام المكتب الفني لمحكمة النقض			السنة	رقم	تاريخ	
	الكتاب	رقم القاعدة	صفحة				العدد
سنة ١٩٧٤							
٣٣٢	٢٣	١٢٣	١	٢٥	٣٩	٢١	١/٩
٩٣٣	٥٣	٣٢٧	١	٢٥	٣٨	٣١٩	٢/١١
٥٣٥	٨٧	٥٣٨	١	٢٥	٣٩	٢٧٣	٣/٢٥
٢٢٣	١٠٦	٦٥٨	١	٢٥	٣٩	١٢١	٤/٩
٢٢٦	١٢٠	٧٤١	١	٢٥	٣٩	٣١٦	٤/٢٥
٥٤	١٣٧	٨٤٠	١	٢٥	٣٨	٣٨٢	٥/٩
٣٤٢	١٣٨	٨٥٤	٢	٢٥	٣٨	٢٧٤	٥/١١
٢٧٦	١٣٩	٨٥٩	٢	٢٥	٣٨	٢٨٨	٥/١٢
٥٣٥	١٥٧	٩٥٢	٢	٢٥	٣٩	٤١٣	٥/٢٧
٨٧٩	١٧٩	١٠٨٢	٢	٢٥	٣٩	٥٦	٦/١٦
٥٧٧	٢٥٦	١٥١٤	٣	٢٥	٤٠	٢٢٤	١٢/٣٠
سنة ١٩٧٥							
٣٩٤	٧٠	٣٢٣	١	٢٦	٤٠	٢٧	٢/٤
٤٥٨	٧٧	٣٦٤	١	٢٦	٣٩.أ.ش	٥٩	٢/١٢
٣٣٩	١١٦	٥٨٠	١	٢٦	٤٠	٤٧٤	٣/١٢
٥٨	١٢٥	٦٣١	١	٢٦	٤٠	٦٨	٣/١٨
٥٧٧	—	—	—	—	٣٩	٣٥٨	٦/٢١
٨٨٠	٢٤٦	١٢٩٢	١	٢٦	٤١	٦٦٥	٦/٢٥
٧١٩	٢٦٨	١٤١٤	٢	٢٦	٤٠	٥٣٧	١١/١٨
٥٩	٢٨٠	١٤٩٢	٢	٢٦	٤٢	١٥	١١/٢٦

صفحة	لمحكمة		أحكام		السنة	رقم	تاريخ
	النقض	المكتب الفني	العدد	مجموعة			
الكتاب	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة	القضائية	الطعن	الجلسة
٤٩٥	٢٨٤	١٥١٥	٣	٢٦	٤٠	٣٢٤	١١/٢٧
٦٢٩	٣٠٨	١٦٤٦	٢	٢٦	٤١	٤٣١	١٢/٢٢
٣٣٧	—	—	—	—	٤٠	٢٩٤	١٢/٢٤
٧٧٧	٣١٦	١٦٩٢	٢	٢٦	٤٤.أ.ش	٩	١٢/٢٤
٤٦	—	—	—	—	٤٠	٣٨٣	١٢/٣٠
سنة ١٩٧٦							
١١٩٢	٣٨	١٣٨	١	٢٧	٤٢	٩	١/٦
٢٩٤	١٠٥	٥١٢	١	٢٧	٤٠	٢٤٦	٢/٢٦
١٠٢١	١١٧	٥٨٧	١	٢٧	٤٠	٣٥٦	٣/٩
٤٥٦	١٢٩	٦٤٦	١	٢٧	٤٢	٣٦٢	٣/١٥
٣٢	١٣٣	٦٦٥	١	٢٧	٤١	٥٨٧	٣/١٦
٤٩٠	١٣٥	٦٧٦	١	٢٧	٤١	٥٩٨	٣/١٧
٤٨	١٤٦	٧٤٢	١	٢٧	٤٣	٥١٦	٣/٢٣
٣٥٤	١٤٥	٧٣٦	١	٢٧	٤٢	١٧٠	٣/٢٣
٤٢٩	٢٠٢	١٠٥٦	٢	٢٧	٤٢	١٧٤	٥/٣
٥١٤	—	—	—	—	٤٢	٣١٣	٥/٥
٤٨٧	٢١٩	١١٥٣	١	٢٧	٤٠	٦٦٥	٥/٢٢
١٤١	٢٤١	١٢٦٦	١	٢٧	٤٣	٣٣	٦/٢
٥٦٢	٢٤٩	١٣٠٧	٢	٢٧	٤١	٨٩	٦/٩
٦٢٠	٢٦٦	١٤٠٠	١	٢٧	٤٢	٥٢٥	٦/٢٢

صفحة	أحكام المكتب الفني لمحكمة النقض			مجموعة	السنة	رقم	تاريخ
	الكتاب	رقم القاعدة	صفحة				
٢١٨	٢٧٤	١٤٣٥	٢	٢٧	٤٣	٣٩	٦/٢٨
٣٣٢	٢٧٤	١٤٣٥	١	٢٧	٤٢	٢٩٠	٦/٢٨
٤٦٧	٢٨٦	١٥١٦	٢	٢٧	٤٥.أ.ش	١٩	١١/٣
٤٦٦	٣٠٣	١٦٣٦	٢	٢٧	٤٥	٤	١١/٢٤
٥٨٦	٣٠٤	١٦٤٩	٢	٢٧	٤٥.أ.ش	٣٢	١١/٢٤
٧١١	٣١٧	١٧٢١	١	٢٧	٤٤.أ.ش	٣١	١٢/٨
٤٦٦	٢٢١	١٧٤٨	٢	٢٧	٤٥.أ.ش	٢٠	١٢/١٥
١٢٠.٨	٣٢٤	١٧٦٩	٣	٢٧	٤٠	١٧٧	١٢/١٦
٥٦٩	٣٣٢	١٨٠٩	٢	٢٧	٤١	٤٨١	١٢/٢٦
سنة ١٩٧٧							
٥٧٧	٤٦	١٩٤	١	٢٨	٤٢	٦٣٦	١/١١
٥١	٥١	٢٣٢	١	٢٨	٤٥.أ.ش	٣٨	١/١٢
١٤١	٥٠	٢٢٤	١	٢٨	٤٣	٤٠٣	١/١٢
٥٣٥	—	—	—	—	٤٣	٣٧٥	١/١٢
٤٤٨	٥٨	٢٧٦	١	٢٨	٤٢.أ.ش	٧	١/١٩
٩٢٦	٦٤	٣١٠	١	٢٨	٤٢	٥٠٨	١/٣١
٧٠٩	٧٤	٣٨٠	١	٢٨	٤١	٦٦٨	٢/٥
١٤٦	٨٢	٤٣٠	١	٢٨	٤٥	١٠	٢/٩
٨٣	٨٧	٤٥٤	١	٢٨	٤٢	٦١	٢/١٥
٤٧٢	١٠٢	٥٥٦	١	٢٨	٤٤	٣٢	٢/٢٣
٩٧	١٠٤	٥٦٩	١	٢٨	٤١	٢٥	٢/٢٤
١٤٦	١٢٧	٦٩٧	١	٢٨	٤٣	٥١٧	٣/١٦

صفحة	لمحكمة النقض	المكتب الفني	أحكام	مجموعة	السنة	رقم	تاريخ
الكتاب	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة	القضائية	الظعن	الجلسة
٦٢٧	١٤٤	٨٤٤	١	٢٨	٤٤	١٩٧٨	٣/٢١
٦٢٧	١٣٥	٧٥٤	١	٢٨	٤٣	٤٥٢	٣/٢٢
٥٩٢	١٥٥	٨٩٧	١	٢٨	٤٣	٣٦	٤/٥
٦٢٤	١٥٦	٩٠٩	١	٢٨	٤٣	١١٩	٤/٥
٤٩٧	١٦٠	٩٣٦	١	٢٨	٤٣	٥٥٥	٤/٦
١٠٢٠	١٦١	٩٤٨	١	٢٨	٤٣	٥٨٣	٤/٦
٧٠١	١٧١	١٠٠٠	١	٢٨	٤٣	١٥	٤/٢٠
٤٤٦	١٨٠	١٠٥٠	١	٢٨	٤٣	٧١٧	٤/٢٦
٩٠٤	٣١٠	١٢٢٠	٢	٢٨	٤٤	٣٤	٥/١٦
٥٦٢	٢٢٣	١٢٩٣	١	٢٨	٤٥	٣٣	٥/٢٥
١٨٥	٢٢٧	١٣١٣	٢	٢٨	٤٣	٤١٩	٥/٣٠
٤٢٦	٢٦٢	١٥٠٨	١	٢٨	٤٣	٨٠١	٦/٢٧
٣٨٩	٢٩	١٠٢	٢	٢٨	٤٤	٧٤ و ٢٩	١١/١٠
٩٦	٢٩١	١٦٩٢	٢	٢٨	٤٤	٢٣٧	١١/١٦
٣٥١	٣١٥	١٨٤١	٢	٢٨	٤٣	٢٩٥	١٢/٢١
١٢٦	٣٢٣	١٨٨٨	٢	٢٨	٤٤	٢٢٠	١٢/٢٧
سنة ١٩٧٨							
٨٧٨	٢٥	٨٧	١	٢٩	٤٤	٢١١	١/٤
٣٣٢	٢٦	٩٦	١	٢٩	٤٤	٩٦٧	١/٥
٥٤٩	٣٨	١٦٣	١	٢٩	٤٥	١٣٥ ش	١/١١
٣٣٢	٢٦	٩٦	١	٢٩	٤٤	٩٦٧	١/١٥
٧٢١	٤٣	١٩٨	١	٢٩	٤٣	٨٩٤	١/١٦

صفحة	مجموعة أحكام المكتب الفني لمحكمة النقض		السنة	رقم	تاريخ		
	الكتاب	رقم القاعدة				صفحة	العدد
١٠٨٨	٤٩	٢٢٩	١	٢٩	٤٣	٤٨٥	١/١٨
٦٨٣	٥٨	٢٨٦	١	٢٩	٤٣	٨٣٧	١/٢٤
٢٩١	٥٥	٢٦٥	١	٢٩	٤٤	٥٨	١/١٩
٧٤٦	٦٣	٣٠٩	١	٢٩	٤٠	٧٥٤	١/٢٥
٧٧٩	٧٢	٣٦٥	١	٢٩	٤٤	٦٣١	١/٣١
٧١٠	٨٤	٤٢٦	١	٢٩	٤٦	١٤	٢/٨
٩٦	٩٥	٤٨٤	١	٢٩	٤٤	٨٦٧	٢/١٥
١١٩١	١٥٣	٤٧٢	١	٢٩	٤٤	٥٢١	٢/١٥
٣٩١	١٠٠	٥١٠	١	٢٩	٤٣	٣٩٠	٢/١٨
٧٢٠	١٠٣	٥٢٤	١	٢٩	٤٣	٥٥٦	٢/٢٠
٧٧٠	١١٣	٥٨٠	١	٢٩	٤٣	٨٨٧	٢/٢٣
	١١٥	٥٩٢	١	٢٩	٤٥	٢٦٣	٢/٢٣
٥٠	١٤٢	٧٢٥	١	٢٩	٤٢	١٠٣	٣/١٤
٧١٩	١٤٥	٧٤٠	١	٢٩	٤٤	٤٦٤	٣/١٤
٩٦	١٤٩	٧٥٩	١	٢٩	٤٤	٩٠٣	٣/١٥
٧٥	١٦٠	٨١٦	١	٢٩	٤٤	٤٩٦	٣/٢٠
٧٧٨	١٥٨	٩٤٢	١	٢٩	٤٣	١٥٨	٤/١
٣٥٤	١٩٧	١٠٠٥	١	٢٩	٤٥	٨١	٤/١٣
٤٦٩	٢٠٦	١٠٤٣	٢	٢٩	٤٦	٣١	٤/١٩
٢٣٥	٢١٤	١٠٨٨	١	٢٩	٤٧	٨٢٣	٤/٢٤
٥٦٨	٢٣٣	١١٨٥	١	٢٩	٤٦	٤٩٢	٥/٨

صفحة	لمحكمة		أحكام	مجموعة	السنة	رقم	تاريخ
	النقض	المكتب الفني					
الكتاب	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة	القضائية	الطعن	الجلسة
٥٩٠	٢٤٢	١٢٣٥	١	٢٩	٤٥	٨٥٤	٥/١١
٥٧١	٢٦٠	١٣٣٧	٢	٢٩	٤٦	٣٧٧	٥/٢٥
٧٦٣	٢٦٥	١٣٦٧	١	٢٩	٤٤	٤٩١	٥/٣١
١٠٣٨	٢٦٦	١٣٧٣	١	٢٩	٤٤	٥٩٥	٥/٣١
٥٨	٢٧١	١٤٠١	١	٢٩	٤٥	٨٤٦	٦/٥
١٠٣٤	٢٩٠	١٥٠٥	١	٢٩	٤٤	٥٧٠	٦/٢١
٧١٩	٢٩٣	١٥٢٠	١	٢٩	٤٤	٨٩٥	٦/٢٢
٣٨٥	٣٠٧	١٥٨٨	١	٢٩	٤٥	٢٢٣	٦/٢٨
٤٤٦	—	—	—	—	٤٥	٣٢٧	١٠/٣١
٧٠٤	٣٢٨	١٧١٠	٢	٢٩	٤٥	٩٣٨	١١/١٦
١٠٣٤	٣٢٩	١٧١٣	٢	٢٩	٤٧	١٤٣٤	١١/١٨
٩٩٩	٣٣٦	١٧٤٤	٢	٢٩	٤٦	٧٣٠	١١/٢٢
٤٨٦	—	—	—	—	٤٣	٣٢٢	١١/٢٦
٨٤	٣٤٤	١٧٨٥	٢	٢٩	٤٥	٩٢٢	١١/٢٨
٨٠٥	٣٤٦	١٧٩٨	٢	٢٩	٤١	١٧٧	١١/٢٨
٢١٦	٣٥٠	١٨١١	٢	٢٩	٤٥	٢٧٨	١١/٢٩
٧٧٨	٣٦٠	١٨٦٥	٢	٢٩	٤٥	٤٠٠	١٢/٧
١٨١	٣٦١	١٨٧٣	٢	٢٩	٤٧	١٤٥٠	١٢/٩
٧٨٥	٣٧٨	١٩٤٣	٢	٢٩	٤٨	٤٥٠	١٢/١٨
٦٥٧	٤٠١	٢٠٦٠	٢	٢٩	٤٠	٦٧٥	١٢/٢٨

تاريخ	رقم	السنة	مجموعة	أحكام	المكتب الفني	لمحكمة	صفحة
الجلسة	الطعن	القضائية	سنة المجموعة	العدد	صفحة	رقم القاعدة	الكتاب
سنة ١٩٧٩							
١/١	٣٢٠	٤٧	٣٠	١	١٠٥	٣٢	٦٠٣
١/١	٨٦٧	٤٥	٣٠	١	١٠٠	٣١	٨٥٩
١/١٦	٥٣٣	٤٦	٣٠	١	٢٢٤	٥٣	٦٤٥
١/١٧	٣٢١	٤٦	٣٠	١	٢٤٧	٥٧	١٩٤
١/١٨	١٠٧٠	٤٨	٣٠	١	٢٩٣	٦١	٥٨
١/٢٠	٨٩٨	٤٣	—	—	—	—	٣٥٣
٢/٧	٥٠٩	٤٦	٣٠	١	٤٩١	٩٥	١٠٤٠
٢/١٤	١٠١٧	٤٨	٣٠	١	٥٢٠	١٠٠	٢٩٩
٢/٢٧	٨٥٤	٤٤	—	—	—	—	٩٢٤
٣/١	٦٤١	٤٨	٣٠	١	٦٨٢	١٢٧	٧٤٤
٣/٥	٢٤	٤٤	٣٠	١	٧١٣	١٣٢	٤١٣
٣/٧	٧١٤	٤٨	٣٠	١	٧٤٧	١٣٧	٥٩١
٣/٧	٦٢١	٤٠	٣٠	١	٧٣٦	١١٥	٨٤١
٣/١٤	٥	٤٧.أ.ش	٣٠	١	٧٩٨	١٤٦	٦٤٦
٣/١٩	٢	٤٦	٣٠	١	٨٥٩	١٥٨	٧٦١
٣/٢٤	٦٤٥	٤٨	٣٠	١	٩٣٦	١٧٤	١٠٩٧
٣/٢٧	٦٣٤	٤٥	٣٠	١	٩٤١	١٧٥	٣٥٥
٣/٢٩	٩٨٢	٤٦	٣٠	١	٩٩٥	١٨٣	٧٤
٤/٢٦	٩٠٦	٤٦	٣٠	٢	٢٠٧	٢٢٣	٩٤٦
٤/٣٠	٥٩٣	٤٥	٣٠	٢	٢٢٨	٢٢٧	٣٣١
٤/٣٠	٥٩٣	٤٥	٣٠	٢	٢٢٨	٢٢٧	٣٥٠
٥/٢	٤٧٦	٤٤	٣٠	٢	٢٤٥	٢٣١	١٠٣٩
٥/٢	٦٤٣	٤٨	٣٠	٢	٢٥٣	٢٣٢	١٠٤٠

صفحة	أحكام المكتب الفني لمحكمة النقض			مجموعة	السنة	رقم	تاريخ
	الكتاب	رقم القاعدة	صفحة				
٧٥٤	٢٣٧	٢٨٧	٢	٣٠	٤٥	١٠٥٢	٥/٥
٧٤٩	٢٤٨	٣٤٩	٢	٣٠	٤٦	٦١١	٥/١٤
٢١١	—	—	—	—	٤٧	٥٢٥	٥/٢٢
٩٤٦	٢٨١	٥١٢	١	٣٠	٤٣	٦٨٥	٦/٢
١١٩٩	٢٧٩	٥٠٥	٢	٣٠	٤٠	١٠٧	٦/٢
٥٣٨	٢٨٩	٥٥٦	٢	٣٠	٤٧	٤١١	٦/٥
٩٧١	٢٩٠	٥٦٠	٢	٣٠	٤٧	٣٥	٦/٦
١٧٣	٣٢٠	٧١٣	٢	٣٠	٤٨	١١٤٥	٦/٢٠
٣٣٣	٣١٥	٦٨٩	٢	٣٠	٤٤	٧٨٠	٦/٢٠
٦٤٨	٣٢١	٧١٨	٢	٣٠	٤٨	١٣٧١	٦/٢٠
٤٣٦	٣٢٩	٧٥٩	٢	٣٠	٤٦	٢٨٧	٦/٢٥
٣٩٢	٣٣٥	٧٩٢	٢	٣٠	٤٦	٧٠٢	٦/٣٠
٥٢	—	—	—	—	٤٧	٤١٣	١٠/٢٣
١٨٥	٣٤٠	١٦	٣	٣٠	٤٩	٢٢٥	١١/٦
٥٤٨	٣٤٨	٥٣	٣	٣٠	٤٦	٢٢٢	١١/٢٤
٣٩٦	٣٥٠	٦٨	٣	٣٠	٤٢	٥٠٤	١١/٢٧
٤٥٨	٣٥٢	٧٥	٣	٣٠	٤٦	٥٩٣	١١/٢٧
٧٤٩	٣٥٣	٨٠	٣	٣٠	٤٧	٤٢٣	١١/٢٧
٤٧٢	٣٥٧	٩٩	٣	٣٠	٤٩	٢٩٦	١١٦/٢٨
٤٧٣	٣٧٢	١٧١	٣	٣٠	٤٦	٤١٣	١٢/٦
٢٣٨	٣٧٨	٢١٥	٣	٣٠	٤٣	٤٧٤	١٢/١١
٤٤٨	٣٨٥	٢٥٣	٣	٣٠	٤٥	١٠٤٣	١٢/١٢
٤٣	—	—	—	—	٤٨	٢٠٣	١٢/١٣

صفحة	لمحكمة النقض		أحكام		السنة	رقم	تاريخ
	المكتب الفني	رقم القاعدة	العدد	سنة المجموعة			
٤٣٠	—	—	—	—	٤٦	٨٣٢	١٢/١٣
١١١	—	—	—	—	٤٨	٤٧٠	١٢/٢٤
٧٢	٤٠٩	٣٨٤	٣	٣٠	٤٥	٦٣١٠	١٢/٢٦
٢١٦	٤١١	٣٩١	٣	٣٠	٤٦	٦٧٢	١٢/٢٦
سنة ١٩٨٠							
٣٥٢	٢٢	٩٨	١	٣١	٤٤	٥٩٧	١/٨
٩٩١	٤١	١٩٠	١	٣١	٤٧	١٤٢٥	١/١٧
٥٢	—	—	—	—	٤٦	٥٦	١/٢٨
٥٧٨	٧٣	٣٦٦	١	٣١	٤٨	١٤٥١	١/٣١
٦٠١	٨٢	٤٢٧	١	٣١	٤٧	٢٥٣	٢/٦
٥٦٤	٨٧	٤٤٩	١	٣١	٤٦	٢٨٨	٢/٩
٥٧٩	٩١	٤٧٠	١	٣١	٤٦	١٥٩	٢/١١
٢٧٨	٩٤	٤٨٧	١	٣١	٤٩	٢٩	٢/١٣
٨٣٨	١٠٠	٥٠٨	١	٣١	٤٦	٤١٥	٢/١٣
٦٩١	١٠١	٥١٤	١	٣١	٤٦	٩٢٠	٢/١٤
٣٤٢	١٠٥	٥٣٩	١	٣١	٤٤	٩٠٧	٢/١٩
٧٣٩	—	—	—	—	٤٧	١١٦٦	٢/١٩
١٨٠	١٢٣	٦٣٠	—	٣١	٤٧	١٣٠٩	٢/٢٧
٧٣٧	—	—	—	—	٤٨	٤٧	٣/٥
٢١٧	١٧٦	٨٩٤	—	٣١	٤٦	٩٩٠	٣/٢٥
٥٨٦	١٧٢	٨٧١	١	٣١	٤٠	٤٦٩	٣/٢٥
٤٤٧	١٧٧	٩٠٤	١	٣١	٤٦	١٩١	٣/٢٦

صفحة	أحكام المكتب الفني لمحكمة النقض			مجموعة	السنة	رقم	تاريخ
	الكتاب	رقم القاعدة	صفحة				
٩٧	—	—	—	—	٤٣	٣١٨	٣/٢٩
١٠٢٨	—	—	—	—	٤٦	٥٨٤	٤/٢
٦٢٠	٢٠٠	١٠٢٧	١	٣١	٤٩	٦٠٠	٤/٣
٧٥٥	—	—	—	—	٤٩	١٥٣٦	٤/١٣
٤٩	٢١٩	١١٤٤	٢	٣١	٤٤	٣٧	٤/١٩
٤٦	—	١١٧٣	١	٣١	٤٧	١٣٣٩	٤/٢١
٢٨٠	٢٣٣	١٢٢٣	١	٣١	٤١	١٥٢	٤/٢٦
٢٤٣	—	—	—	—	٤٩	١٠٦٥	٥/١٠
١١٥٦	٢٥٩	١٣٥٨	٢	٣١	٤٩	١١٦٨	٥/١٤
٣٩٣	٢٧٠	١٤٢٤	—	٣١	٤٧	٧٤	٥/١٩
٢١٥	٢٨٢	١٤٣٧	—	٣١	٤٦	٣٩٠	٥/٢٦
٣٩٤	٣٣١	١٧٧٧	٢	٣١	٤٩	١٩١٤	٦/١٦
٦٤٨	٣٣٣	١٧٨٨	٢	٣١	٤٧	١٢٩٨	٦/١٩
٢١٣	—	—	—	—	٤٧	٢١٥	٦/٢٣
٧٥٥	٣٦٩	١٩٨٩	٢	٣١	٤٧	٥٦٢	١٢/٢
٦٨٩	—	—	—	—	٤٩	٤٢	١٢/٩
٢١٧	٣٨٦	٢٠٤٢	٢	٣١	٤٦	٣٣٠	١٢/١٣
٤٥٦	—	—	—	—	٤٩	١٩٥٦	١٢/١٨
٤٣	—	—	—	—	٤٨	٤٥	١٢/٢٣
٢٩٥	٣٩٢	٢١١٢	٢	٣١	٤٦	٩٨٩	١٢/٢٣

صفحة	مجموعه	أحكام	المكتب الفني	لمحكمة	رقم	السنة	تاريخ
الكتاب	سنة المجموعه	العدد	صفحة	رقم القاعدة	الطعن	القضائية	الجلسة
سنة ١٩٨١							
٩٢	—	—	—	—	٤٧	٤٩٧	١/١
١٣٠	٦٥	٣٢١	١	٣٢	٤٧	١٦٠	١/٢٦
٧٤٥	٦٦	٣٣١	١	٣٢	٤٨	١٢٨	١/٢٦
٢٩٣	—	—	—	—	٥٠	٨	٢/١٧
٩٩٩	٢٧١	١٥٠١	٢	٣٢	٤٧	٨٩	٥/١٦
١٢٩	—	—	—	—	٥٠	١٢٧٠	٥/٣٠
١٠٥١	٣٢١	١٧٩٠	٢	٣٢	٥٠	٢٠٦٤	٦/١٣
١١٥٨	—	—	—	—	٥٠	٢٠٩٨	٦/١٣
٢٩٧	—	—	—	—	٤٨	١٥١٨	١١/٢٢
سنة ١٩٨٢							
١٩٨	—	—	—	—	٤٧	١٣٨٤	٢/٢٨
٢٦٦	٥٤	٢٩٥	١	٣٣	٤٨	١٢٩٣	٣/٨
٦١٨	٦١	٣٣٠	١	٣٣	٥١	٢٩٥	٣/٢٥
٢٤٤	١٤٤	٨٠٧	٢	٣٣	٥٠	٢٠٥٤	٦/٢٢
٢٧	—	—	—	—	٥١	١٣٣٧	١٠/٣١
٦٢٩	—	—	—	—	٤٦	٢٦٦	١١/١٧
٣٥٢	—	—	—	—	٤٨	١٧	١١/٢١
١١٢	٢٠٥	١١٣٤	٢	٣٣	٤٨	٥٠٥	١٢/٩
٢٥٢	—	—	—	—	٥١	١٢٠٣	١٢/١٩
٢٤٩	٢٣٠	١٢٧١	٢	٣٣	٥٢	١٠٥٧	١٢/٣٠

صفحة	المكتب الفني		أحكام	مجموعة	السنة	رقم	تاريخ
	نمكسة	النقض					
الكتاب	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة	القضائية	الظعن	الجلسة
		سنة ١٩٨٣					
٦٩٠	—	—	—	—	٥٣	٧	١/٣
٢٠١	—	—	—	—	٥٠	٣٩	١/٢٣
٦٥٧	—	—	—	—	٤٨	١٧٠	١/٣١
٦٠٢	٨٦	٣٨٩	١	٣٤	٤٨	٧٩٢	٢/٢
٣٣٨	١٠٧	٤٨٦	١	٣٤	٤٨	٦٥٤	٢/١٧
٢٠٩	١١٢	٥٠٧	١	٣٤	٥١	١١٢٩	٢/٢٠
٣٨٦	—	—	—	—	٤٨	١٩٣	٢/٢٢
٧٠٧	١٣١	٦٢٤	١	٣٤	٤٨	٧٣٤	٣/٢
٧١١	١٤٠	٦٦٦	١	٣٤	٤٦	٩٢٦	٣/١٠
٥٨٨	—	—	—	—	٤٨	٥٧٧	٣/٢١
٥٥٠	—	—	—	—	٤٨	٦٥٨	٤/٧
٣٠٠	—	—	—	—	٤٨	٥٢	٤/١٤
١٠٥٠	٢١١	١٠٥٦	١	٣٤	٥٢	١٤٧٥	٤/٢٧
٥٤٨	—	—	—	—	٤٦	٩٧١	٥/٢
٧٣	—	—	—	—	٤٩	٥٨٧	٥/٥
٢٤٤	—	—	—	—	٥٠	٥٨٤	٥/١١
٢٢٦	—	—	—	—	٥٢	١٨٤٤	٥/١٩
٤٩٧	—	—	—	—	٥٢	٢٨١٩	٥/٣١
٣٢	٢٦٧	١٣٦٥	٢	٣٤	٥٠	٣٢	٦/٥
٥٥٠	—	—	—	—	٥٠	١٠٨	٦/١٦
٢١١	٢٨٦	١٤٥٥	٢	٣٤	٤٩	١٣٥٠	٦/٢١
٦٤٦	—	—	—	—	٥٠	٦١٠	٦/٢١
١٠٠٥	٢٩٣	١٥٠١	٢	٣٤	٤٩	١٩٤٠	٦/٢٨

صفحة	المكتب الفني لمحكمة النقض		أحكام		السنة	رقم	تاريخ
	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة	القضائية	الطعن	الجنسة
٩٠٤	—	—	—	—	٥٠	٢١١	١١/١٥
٢٧٥	٣٢٢	١٦٣٧	٢	٣٤	٥١	١٧٤٧	١١/٢٠
٤٨٧	٣٢٦	١٦٦٤	٢	٣٤	٥٠	٥٠٢	١١/٢٤
٣٠٣	٣٣٨	١٧٣١	٢	٣٤	٥٢	٥٩٧	١١/٢٨
٥٣٩	—	—	—	—	٤٩	١٢٩٩	١٢/٥
١٤٦	—	—	—	—	٤٨	١٣٠٣	١٢/٨
١٠٠٥	—	—	—	—	٤٨	٤٢٦	١٢/١٢
٦٩١	—	—	—	—	٥٣	٢٢٠٨	١٢/١٣
١٢٣	٣٥٤	١٨١٦	٢	٣٤	٤٩	١٦٠٩	١٢/١٤
١٩١	٣٦١	١٨٤٦	٢	٣٤	٥٠	٨٤٥	١٢/١٨
سنة ١٩٨٤							
٥٦٠	—	—	—	—	٤٩	٥٩٤	١/١
١٠١١	—	—	—	—	٤٩	١٦٣٨	١/١٢
٧٢٠	—	—	—	—	٥٠	٦٧٠	١/١٧
٢٥٢	—	—	—	—	٥٠	٤٢٨	١/١٩
٦٤٧	—	—	—	—	٥٠	٨٩١	١/٢٤
٤٧٣	—	—	—	—	٥٠	١٥٧	١/٢٦
٧١٩	٦٣	٣١٠	١	٣٥	٤٩	٦٧٣	١/٢٦
٢٥١	—	—	—	—	٥٠	٢١٩	٢/٨
٢٧٨	٨٣	٤٢٨	١	٣٥	٥٠	٣٤٤	٢/٨
٢٩٠	—	—	—	—	٥١	١٣٥٣	٢/١٢
٥٥١	٩٨	٥١٩	١	٣٥	٥٠	١٠٩٨	٢/٢١
٦٢٥	١٠٤	٥٤٥	١	٣٥	٥٠	١٨٢٠	٢/٢٦

صفحة	مجموعة أحكام المكتب الفني لمحكمة النقض			السنة	رقم	تاريخ	
	الكتاب	رقم القاعدة	صفحة				العدد
٨٤١	١١٠	٥٨١	١	٣٥	٤٩	٤٩٣	٢/٢٨
١١٧٩	١١٩	٦٣٠	١	٣٥	٥٢	٢٥٥٥	٣/٧
٥٥٠	١٢٥	٦٦٥	١	٣٥	٤٩	٨٣٨	٣/١٣
٢٠١	—	—	—	—	٥٠	١١٩٧	٣/١٥
٦٠٣	—	—	—	—	٤٨	٦٦٣	٣/٢٦
٣٩٧	١٦٢	٨٦٢	١	٣٥	٥٠	١٩٩٩	٣/٢٧
١٩٢	—	—	—	—	٥٠	١٥٠٠	٣/٢٩
٢٧٣	—	—	—	—	٥٠	٢٤٤	٣/٢٩
٤٩٧	—	—	—	—	٥٠	١١٥٣	٤/١٢
٤٨٨	—	—	—	—	٥٠	٦٨٦	٤/٣٠
٤٥٨	—	—	—	—	٥٠	١٨١٠	٥/٩
٤٥٨	—	—	—	—	٥٢	٣٩٣	٥/٩
٧٦٩	٢٣٥	١٢٢٨	١	٣٥	٤٩	١٩٢٥	٥/٩
١١٥٨	—	—	—	—	٥٠	١٥٧٦	٥/١٣
٢٢٦	٢٤٧	١٢٨٨	١	٣٥	٥٢	٧٢٢	٥/١٤
١٤١	٢٤٩	١٣١٠	١	٣٥	٥٠	٣٩٣	٥/١٥
٧٢٠	—	—	—	—	٥٠	١٨١٥	٥/١٨
٣٠١	—	—	—	—	٥٠	١٣٩	٥/٢١
١٠٢٩	—	—	—	—	٤٩	١٩٨	٥/٢٣
٧٦٤	٢٧٥	١٤٤١	١	٣٥	٥٠	٢٠٧٣	٥/٢٧
٧١٩	—	—	—	—	٤٦	٩٥٢	٥/٢٩
١٠٣٢	—	—	—	—	٤٩	٤٧٤	٥/٣٠
١٩٤	٢٩٧	١٥٥١	٢	٣٥	٥٠	١٢٣٤	٦/٦

صفحة	المكتب الفني لمحكمة التنقض		مجموعة أحكام		السنة	رقم	تاريخ
	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة			
١٨٧	—	—	—	—	٥١	٤٠	٦/٧
٦٠١	—	—	—	—	٤٩	١٤٣١	٦/١١
١٨٩	٣١٥	١٦٥٠	٢	٣٥	٥٠	٩٥١	٦/١٣
٢٤٠	—	—	—	—	٤٨	١٦٤٠	٦/١٣
٤٥٠	—	—	—	—	٥١	١٠١	٦/١٤
١١٦٣	٣٢٧	١٧٢٠	٢	٣٥	٥١	٩٦٦	٦/٢١
١١٦٣	٣٢٧	١٧٢٠	٢	٣٥	٥٢	٥٧٣	٦/٢١
سنة ١٩٨٥							
٤١٤	—	—	—	—	٥٠	١٩٢٢	١/١٤
٩٧٤	—	—	—	—	٥١	٣٢٢	٢/٣
٩٩٤	٧٢	٣٢٤	١	٣٦	٥٤	١٤٨٠	٢/٢٨
١٤٢	—	—	—	—	٥١	٩٧٢	٣/٢٧
١٢٢٣	١٣٦	٦٥٣	١	٣٦	٥١	١٧٣٦	٤/٢٣
٥٦٨	—	—	—	—	٥١	٦٥٧	١١/١٩
٤٩٦	٢٣٣	١١٣٢	٢	٣٦	٥٥	٢٣٥	١٢/١٧
٦٩٢	—	—	—	—	٥٢	٤٩٧	١٢/١٩
سنة ١٩٨٦							
٥٦٠	٢٨	١١٤	١	٣٧	٥٢	٧٣٢	١/١٤
٨٨	—	—	—	—	٤٩	٥١٨	١/١٩
٣٣	—	—	—	—	٥٢	٢٢٣٢	٣/٢٧
١٩٢	—	—	—	—	٥٢	٢١٠٠	٥/١٩
٢٥٣	—	—	—	—	٤٨	١٦٧١	٦/١٥
٦٩٣	—	—	—	—	٥٣	٦٨٥	٦/١٧

صفحة	مجموعة	أحكام	المكتب الفنى	لمحكمة	رقم	السنة	تاريخ
الكتاب	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة	القضائية	الطعن	الجلسة
سنة ١٩٨٧							
٧٦٥	١٧	٦٠	١	٣٨	٥٤	٨٧٨	١/١
١٥٢	٣٦	١٤٩	١	٣٨	٥٣	٧٢٨	١/٢٢
٧٥٤	—	—	—	—	٥٣	١٢٥٩	٢/٢٦
سنة ١٩٨٨							
١١٨٩	٥٢	٢٤٢	١	٣٩	٥٤	١٦٤٠	٢/١٤
٦٣٨	—	—	—	—	٥٦	٩٦٠	٣/٢
٢٧٥	—	—	—	—	٥١	١٠٨	٤/٢٧
٢٩٢	٢١١	١٢٤٨	٢	٣٩	٥٦	٤١١	١١/٢٩
—	—	—	—	—	٥٦	١٣٠٩	١٢/٢٥
سنة ١٩٨٩							
٤٥	—	—	—	—	٥٢	١١٩٠	١/٨
٦٢٥	—	—	—	—	٥٦	٢٤٤٨	١/١٥
٦١٨	—	—	—	—	٥٢	٣١١	١/٢٦
٦١٨	٦١	٣٠١	١	٤٠	٥٦	٢٦٢٤	١/٢٦
٦٠٢	—	—	—	—	٥٢	٢٣٦١	١/٣١
٣٦٢	١٠٦	٥٩٣	١	٤٠	٥٥	١٦٩٧	٢/٢٣
٩٥٢	١٤٩	٨٥٧	١	٤٠	٥٢	١٦٧٨	٣/٢٧
٦٥٩	—	—	—	—	٥٦	٧٧	٤/١٢
٦٥٩	٢٠٦	٢٨٠	٢	٤٠	٥٤	١٩١٦	٥/١٤
١٦٨	—	—	—	—	٥١	١٥٨٧	٦/١٢
٦٦١	٢٦٨	٦٣٣	٢	٤٠	٤٠	٢٢٤٦	٦/٢٠

صفحة	لمحكمة النقض		أحكام		مجموعة	السنة	رقم	تاريخ
	الكتاب	رقم القاعدة	صفحة	العدد				
٦٦٩	٢٧٣	٦٥٧	٢	٤٠	٥٢	٢٠٢٦	٦/٢٢	
٦١	٣٧٤	٣٣٥	٣	٤٠	٥٣	١٢٠١	١٢/١٤	
سنة ١٩٩٠								
٧٣٨	—	—	—	—	٥٥	٥٩٣	١/٤	
٦٧٦	—	—	—	—	٥١	٢٣٣١	١/١٥	
١٢٢٢	٤٤	٢٢١	١	٤١	٥٦	٢٥٦٨	١/١٨	
٦٩٣	٤٠	١٩٦	١	٤١	٥٠	٢٣٣٥	١/٢٣	
٥٧٢	١٤٨	٨٩٧	١	٤١	٥٨	٢٠١٣	٣/٢٩	
٦٦٩	١٦٨	١٠٢٩	١	٤١	٤٩	٨٦٠	٤/١٨	
١٠٣٥	١٧١	١٠٥٢	١	٤١	٥٦	٥٨	٤/٢٣	
٧٤٠	—	—	—	—	٥٨	٥٣٥	٥/٢٤	
٦٦٤	٢٢٥	٣٠٦	٢	٤١	٦٠	١٥	٦/١٤	
١٢٢٧	٢٤٥	٤٣٤	٢	٤١	٥٧	٢٩٩٤	٧/١٦	
٥٠٢	٢٨٤	٦٧٩	٢	٤١	٥٤	٣٨١	١١/١٨	
٧٣٢	—	—	—	—	٥٧	٢٧٩٠	١٢/١٦	
سنة ١٩٩١								
١١٩٦	٣٣	١٨٤	١	٤٢	٥٩	٨٨٧	١/١٤	
١١٦٣	٥٣	٣٢٣	١	٤٢	٥٦	٣٥٥	١/٣٠	
١٢٢١	١٢٦	٧٩٣	١	٤٢	٥٨	٩٠	٣/٢٤	
٢٧٥	—	—	—	—	٥٥	٤٢٩	٣/٢٨	
٣٣	١٣٩	٨٦٨	١	٤٢	٥٥	١٤٩٩	٤/٤	
١١٦٢	٣٦٤	١٠٢٤	١	٤٢	٥٥	٢٥٤٤	٥/٨	

صفحة	محكمة النقض			مجموعة	السنة	رقم	تاريخ
	المكتب الفني	أحكام	العدد				
الكتاب	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة	القضائية	الطعن	الجلسة
٣٨٧	—	—	—	—	٥٦	٢٦٨٩	٦/١٣
٥٥٢	٢٤٠	١٥٣٥	٢	٤٢	٥٣	١٦٧٨	١٠/٢٨
٤٧٤	٢٧٤	١٧٤٧	٢	٤٢	٥٢	١٥٩٩	١٢/٢
١٢٢٩	٣٠٨	١٩٥٤	٢	٤٢	٥١	٥٤٧	١٢/٢٣
٣٠٩	٣١٥	١٩٩٥	٢	٤٢	٥٥	١١٨٢	١٢/٢٩
٤٩٤	٣١٩	٢٠٢٣	٢	٤٢	٥٦	٢٣٠٧	١٢/٣١
سنة ١٩٩٢							
٢٧٧	٤٢	١٨٩	١	٤٣	٥٤	٢٢٧٢	١/٢٠
٥٤٤	—	—	—	—	٥٤	١٣٤٩	١/٢٢
٦٢٢	٧٦	٣٥٣	١	٤٣	٥٦	٢٤٠٢	٢/٢٠
٤٤٦	—	—	—	—	٥١	٢١٥٢	٢/٢٣
٢٢٣	—	—	—	—	٥٥	٢٢٩٣	٣/٨
٧٥٥	—	—	—	—	٥٨	٣٣	٣/٣١
٥٦٥	١٤٨	٧١٥	١	٤٣	٥٧	١٠٧٤	٥/٢١
٣٨٧	١٦٧	٨٠٧	١	٤٣	٥٥	١٨٧٦	٦/٨
٢٨	—	—	—	—	٥٨	٤٨٨	٦/٢٠
١٨٦	١٧٩	٨٦٠	١	٤٣	٥٩	١٥٢	٦/٢٣
٢٧٧	١٩٣	٩٢٦	١	٤٣	٥١	٩٠٨	٧/١٣
٦٣٨	٢٠٤	٩٨٥	١	٤٣	٥٧	١٨٧٣	٧/٢٠
٤٥٥	—	—	—	—	٥٦	١٨٧٧	٧/٣٠

صفحة	مجموعة	أحكام	المكتب	لمحكمة	رقم	السنة	تاريخ
الكتاب	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة	القضائية	الظعن	الجلسة
سنة ١٩٩٣							
١٠٣٥	٤٣	٢٢٨	١	٤٤	٥٨	٨٣١	١/١٧
٨٧٨	٤٩	٢٥٧	١	٤٤	٥٦	١٤٠٠	١/٢٠
١٨٢	٧٩	٤٧١	١	٤٤	٥٤	١٦١٨	٢/٤
٢١٢	—	—	—	—	٥٦	٢٣٦٩	٤/٢٧
٨٧٨	—	—	—	—	٥١	٨٩٧	٦/١٤
٧٦٤	٢٦٦	٧٨٥	٢	٤٤	٥٧	١٥٠٥	٦/٢٩
١٩٢	—	—	—	—	٥٩	٥٢٧	٧/٥
٦٢٣	٣٧٥	٤٩٨	٣	٤٤	٥٩	٢٩٧٨	١٢/٢٣
سنة ١٩٩٤							
٧٥	٣٧	١٧٤	١	٤٥	٥٩	٦١٧	١/١٧
٢٣٧	٣٨	١٨٠	١	٤٥	٦٢	٦١١٤	١/١٧
٦٦٣	٤٨	٢٢٧	١	٤٥	٥٩	٢٦٠٦	١/٢٠
١١٩٠	٩٢	٤٤٥	١	٤٥	٦٠	٥٢	٢/٢٧
٦٦٢	٩٨	٤٧٦	١	٤٥	٥٩	١٩٣٩	٣/٩
٧٢٢	١١٩	٦١٢	١	٤٥	٥٩	٣٠٨	٣/٣١
١٥٥	١٣٣	٦٩٤	١	٤٥	٥٩	٢٩١١	٤/١٣
١٥٦	١٣٥	٧٠٦	١	٤٥	٦٠	٣٠٧	٤/١٤
١٥٧	١٣٦	٧٠٩	١	٤٥	٦٣	٧٤٤٨	٤/١٤
٤٩٩	١٦٠	٨٤٠	١	٤٥	٦١	٦٤٢	٥/١٢
٣١	١٩٤	١٠١٧	٢	٤٥	٥٩	١١٣٤	٦/١٦
١٩٨	٢٠٨	١٠٩٨	٢	٤٥	٥٥	١١٣٦	٦/٢٣

صفحة	أحكام المكتب الفني لمحكمة النقض			مجموعة	السنة	رقم	تاريخ
الكتاب	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة	القضائية	الطعن	الجلسة
٦٠٤	٢٢٢	١١٧٥	٢	٤٥	٦٣	٧٨٦٦	٧/٧
٦٩٤	٢٣٤	١٢٤١	٢	٤٥	٦٣	٨٧٨٥	٩/٢٧
١١٦٣	٢٦٤	١٣٩٦	٢	٤٥	٥٨	٤٨٢	١١/١٧
١٣٠	٢٦٨	١٤١٧	٢	٤٥	٦٠	٩١٢	١١/٢٠
٥٥١	٢٦٩	١٤٢٣	٢	٤٥	٦٠	٢٦٣٢	١١/٢٠
٦٢	٢٨٥	١٥١٧	٢	٤٥	٦٠	٣٥١٤	١١/٣٠
٤٥	٢٨٩	١٥٤٠	٢	٤٥	٥٨	٢٧١	١٢/٥
٩٧١	—	—	—	—	٤٧	٢٨٦٢	١٢/٢٥
سنة ١٩٩٥							
٦٦٠	—	—	—	—	٦٠	٢٨٧٢	١/٨
٤٩٣	٢٠	٨٩	١	٤٦	٦٠	١٢٢٢	١/١٥
٦١	٤٨	٢٤٣	١	٤٦	٦٣	٥٠٦٤	١/٢٥
١١٦٣	٤٧	٢٣٨	١	٤٦	٦٠	١٤٠٧	١/٢٥
١١٨١	٧٠	٣٦٣	١	٤٦	٥١	٢١٠٨	٢/٩
٢٧٢	—	—	—	—	٦٣	٦٨٣٢	٣/٨
١١٩٠	١٠٧	٥٣٧	١	٤٦	٥٨	٩٣٢	٣/٢٧
٢٥٥	—	—	—	—	٦٤	٦٣٢٨	٤/١٣
٢٧٣	—	—	—	—	٦٤	١١٩	٤/١٩
٥٤٤	١٤٨	٧٥٦	١	٤٦	٥٨	١٧٠	٤/٣٠
٣٥٠	١٦٤	٨٣٥	٢	٤٦	٦١	٦٥١	٦/٥
٢٦٢	١٦٦	٨٥٢	٢	٤٦	٦٠	٣٢٦٨	٦/٧
١٣١	١٧٠	٨٦٩	٢	٤٦	٦٤	٢٠٤٥	٦/١٤

صفحة	مجموعة	أحكام	المكتب الفني	لحكمة	رقم	السنة	تاريخ
الكتاب	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة	القضائية	الطعن	الجلسة
١٣٣	١٩٠	٩٨١	٢	٤٦	٥٤	٢٣٦	٧/١٢
١٤٠	—	—	—	—	٦٤	٧٥٢١	٩/١٨
٥٥١	—	—	—	—	٦١	٢٤٢	١١/١٥
٣٩٧	—	—	—	—	٦٠	١٦٢٩	١٢/١٠
سنة ١٩٩٦							
٧٤٠	٨٩	٤٦٠	١	٤٧	٦٤	٦٦٧٧	٣/١٢
٣٠١	—	—	—	—	٦٤	١٩١٧	٤/٨
٦٣	١٢٢	٦٥٥	١	٤٧	٥٨	٣٤٨٢	٤/١١
٤٩٣	١٤٥	٧٧٦	٢	٤٧	٦٢	٢١٦	٥/١٣
٣٦٩	١٥٦	٨٣٢	١	٤٧	٦٢	٢٢٥	٥/٢٠
١٧٦	—	—	—	—	٥٩	٣٣٧	٥/٢٦
٧٥٥	١٦٢	٨٦٣	١	٤٧	٦٠	٧٩٥	٥/٢٦
٤٣٤	١٧٦	٩٣٣	٢	٤٧	٦٠	١٦٨٥	٦/١١
٢٤١	—	—	—	—	٦٥	١٦٠٠	٦/١٣
٤٥	—	—	—	—	٦٤	٩٩٩٠	٦/١٧
٥٩٥	١٨٧	٩٩٦	٢	٤٧	٦٥	٣٤٣٨	٦/٢٣
٣٣	—	—	—	—	٦١	١٨٢٦	٦/٢٦
١٣٣	٢٠٣	١٠٨٦	٢	٤٧	٦٣	٦٦١٨	٧/٤
٣٠٢	—	—	—	—	٦٠	٧١٩	١٢/١٨

صفحة	لمحكمة النقض	المكتب الفني	أحكام	مجموعة	السنة	رقم	تاريخ
الكتاب	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة	القضائية	الظعن	الجلسة
سنة ١٩٩٧							
٣٣	-	-	-	-	٦٣	١٥١٩	١/٥
١٣٤	-	-	-	-	٦٢	٦٧٤٣	١/٢٢
٥٩٢	-	-	-	-	٦٤	٥٧٧٦	٢/١٩
٥٤٥	-	-	-	-	٦٥	٦٩٣٩	٢/٢٠
٥٥٢	-	-	-	-	٦٦	٢٨٣٥	٣/٢
٥٦٨	-	-	-	-	٦٣	٢٢٨٦	٣/٦
٧٣٢	-	-	-	-	٦٦	١٢٢١	٤/٣
١٣١	-	-	-	-	٦٣	١٦٣	٤/٢١
٤١٧	-	-	-	-	٦٦	٤٥١٣	٥/١٥
٣٠٥	-	-	-	-	٦٦	٥٨٧٠	٦/١٢
٧٠٨	-	-	-	-	٦٢	٧٥٨٨	١١/٢٠
سنة ١٩٩٨							
٧٦٥	-	-	-	-	٦٦	٦٩٥	١/٦
٣٨٦	-	-	-	-	٦٠	٢٧٩٨	٢/٢
٦٤	-	-	-	-	٦٧	١٨٨٩	٢/٨
٦٠٥	-	-	-	-	٦٧	١٤١	٢/١٩
١٥١	-	-	-	-	٦٦	٨٤١٢	٢/٢٥
٤١٦	-	-	-	-	٦٦	١٩٢٢	٣/١٩
٣٩٥	-	-	-	-	٦٢	٢٥٢٥	٥/٣١
٢٣٨	-	-	-	-	٦٧	٣٢٧٩	١١/٢٩

صفحة	مجموعة	أحكام	المكتب الفني	لمحكمة	رقم	السنة	تاريخ
الكتاب	سنة المجموعة	العدد	صفحة	رقم القاعدة	الطعن	القضائية	الجلسة
سنة ١٩٩٩							
٣٤٦	-	-	-	-	٢٦٣٩	٦٢	١/٢٦
٢٧٤	-	-	-	-	٣٣١٣	٦٢	٢/٩
٢٣٤	-	-	-	-	١٦٨٥	٦٢	٣/٣
١٧٦	-	-	-	-	٢٢٦٨	٥٨	٣/٩
٢٣٤	-	-	-	-	٧٨٢	٦٣	٧/٤
٧٦	-	-	-	-	٤٧٣٦	٦٧	١١/٢١
٢٥١	-	-	-	-	٤٨٩٦	٦٢	١١/٣٠
٥٩٣	-	-	-	-	١٦٦٧	٦١	١٢/١٢
سنة ٢٠٠٠							
٥٥٢	-	-	-	-	٦٤٠٢	٦٢	١/٢٦
٦٣٠	-	-	-	-	٦٥٣٧	٦٢	١/٢٦
٤٧	-	-	-	-	١٨٢	٦٣	٢/٨
٦٠٧	-	-	-	-	٦٦١	٦٩	٢/٨
٦٤٥	-	-	-	-	٣٤٥	٦٣	٢/٨
٢٢٨	-	-	-	-	٥٩١٥	٦٢	٢/١٣
٢٥٦	-	-	-	-	١٨٥٤	٦٩	٢/٢٠
٢٢٩	-	-	-	-	٤١٣٥	٦٨	٤/٥
٥٠٥	-	-	-	-	٦٦٧	٦٣	٤/١١
١٢٣١	-	-	-	-	١٨١٠	٦٩	٤/١١

خامساً : فهرس السنوات القضائية

صفحة الكتاب	رقم القاعدة	المرجع : مجموعة أحكام المكتب الفنى لمحكمة النقض			تاريخ الجلسة	رقم الطعن
		صفحة	العدد	سنة المجموعة		
السنة الثالثة القضائية						
٥٣٦	—	—	—	—	١٩٣٣/٥/٢٥	٨٦
٧٤٩	—	—	—	—	١٩٣٤/٥/١٠	٩١
السنة الرابعة القضائية						
٢١٧	—	—	—	—	١٩٣٥/٢/٢٨	٤٩
٢٠٣	—	—	—	—	١٩٣٥/٤/١٨	٥٠
السنة (١٥) قضائية						
٧٤٩	—	—	—	—	١٩٤٦/٣/٢١	٤١
١١١١	—	—	—	—	١٩٤٧/٢/٢٧	١١٠
السنة (١٨) قضائية						
٩٥١	٢٥	١٢٨	١	٢	١٩٥٠/٢/٨	٢١٨
السنة (٢٠) قضائية						
٤٢٩	٣٧	١٧٥	١	٣	١٩٥٢/٣/٦	٤٠
٩٧٩	١٥٢	٩٧٣	٣	٢	١٩٥١/٦/٧	٤٣
١١٥٢	١٩٠	١١٩٩	٢	٣	١٩٥٢/٦/١٢	٣٥٨
السنة (٢١) قضائية						
٩٨٠	٨٠	٦١٤	١	٦	١٩٥٥/٢/١٠	١٩٨
٥٣٢	—	—	—	—	١٩٥٥/٣/١٧	٣٣٤
٤٢٩	٢٣	١٦٨	١	٧	١٩٥٦/٢/٩	٣٤٥

صفحة	المرجع : مجموعة أحكام المكتب الفني لمحكمة النقض			سنة المجموعة	تاريخ الجلسة	رقم الطعن
	الكتاب	رقم القاعدة	صفحة			
٩٧٩	٧٩	٥١٦	١	٥	١٩٥٤/٢/١١	٣٦٩
٤٢٩	١٠٨	٧٦٩	١	٧	١٩٥٦/٢/٢٨	٣٧٩
السنة (٢٢) قضائية						
١١٦٥	١٥٥	١٠٠٠	٣	٥	١٩٥٤/٦/٢٤	١٢٧
٢٩٨	—	—	—	—	١٩٥٥/٦/١٦	١٣٦
السنة (٢٣) قضائية						
٦٨٨	١٤٢	١٠٠١	٣	٧	١٩٥٦/١٢/٢٠	٢٥
١٠٨٧	٣٣	٢٦٥	١	٨	١٩٥٧/٣/٢١	٢٢٩
٦٨٨	٤٥	٤٣٨	٢	٨	١٩٥٧/٤/١٨	٢٨٨
٨١٢	١٣٦	٩٥٧	٣	٧	١٩٥٦/١٢/٦	٣٦٠
٩٦٠	١٠٧	٧٣٧	٣	٧	١٩٥٦/٦/٢١	٣٦٠ أش.
السنة (٢٤) قضائية						
١٤٤	٥٧	٤٨٢	—	٩	١٩٥٨/٥/١٥	١٧٤
٤٩٥	٥٤	٣٤٧	٢	١٠	١٩٥٩/٤/٢٣	٤٠٥
١١٤٥	٢٨	٢١٦	١	٩	١٩٥٨/٢/١٣	٤١٨
السنة (٢٥) قضائية						
٣٨٧	٥٧	٣٧٣	٢	١٠	١٩٥٩/٤/٢٣	٨٤
٤٨٥	٣٨	٢٢٠	١	١١	١٩٦٠/٢/١٧	٣٤٤
٤٨٥	٨٣	٥٣٥	٣	١١	١٩٦٠/١٠/٢٧	٥٠٠
٣٩٠	٩	١٠١	١	١٢	١٩٦١/٢/٢	٥٤٦
١٩٦	١٥	١٣٩	١	١٢	١٩٦٦/٢/٩	٥٧١
١٢٠٨	١٢١	٧٣٠	٣	١٢	١٩٦١/١١/٣٠	٥٨٦

صفحة الكتاب	نسخة النقض		مجموعة أحكام		المرجع : سنة المجموعة	تاريخ الجلسة	رقم الطعن
	رقم القاعدة	صفحة	العدد	صفحة			
السنة (٢٦) قضائية							
٢٧٥	١٧	١٠٨	١	١٣	١٩٦٢/١/٢٥	٣٥٠	
١١١	١٢٠	٨٠١	٢	١٣	١٩٦٢/٦/١٤	٤٤١	
السنة (٢٧) قضائية							
٥٣٥	١١٩	٧٢١	٣	١٢	١٩٦١/١١/٢٩	١٢١	
٥٣٧	١٦	١٤١	١	١٤	١٩٦٣/١/٣١	٢٥٧	
٨٣٨	٦٧	٤٧٥	٢	١٤	١٩٦٣/٤/٤	٢٦٤	
السنة (٢٨) قضائية							
١٩٥	٤٢	٢٨٣	١	١٤	١٩٦٣/٢/٢١	٦٠	
٨٦٠	١٤٣	١٠٠٦	٣	١٤	١٩٦٣/١٠/٣١	١٥١	
١٩٠	١١٦	٨٢٣	٢	١٤	١٩٦٣/٦/١٩	٢٥٢	
٣٦٣	٥٦	٣٥٥	١	١٤	١٩٦٣/٣/٢١	٢٦١	
١٩٣	١٢٧	٨٩٦	٢	١٤	١٩٦٣/٦/٢٠	٢٩١	
١٩٤	١٣٧	٩٨١	٣	١٤	١٩٦٣/١٠/٢٤	٣٥٥	
السنة (٢٩) قضائية							
٤٢٤	٧	٢٩	١	١٥	١٩٦٤/١/٢	١٣٠	
٧١١	٩٤	٥٧٧	٢	١٦	١٩٦٥/٥/١٣	٣٦١	
٤٥٩	٨١	٥٠٣	٢	١٥	١٩٦٤/٤/٢	٣٦٤	
١٩٣	٦٣	٣٨١	١	١٥	١٩٦٤/٣/١٩	٣٦٥	
٧٠٢	١٠٢	٦٤٣	٢	١٥	١٩٦٤/٥/٧	٣٩٠	

صفحة الكتاب	لمحكمة النقض		المكتب الفني		المرجع : مجموعة أحكام		تاريخ الجلسة	رقم الطعن
	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة				
١٧١	٦٨	٤١٨	١	١٥		١٩٦٤/٣/٢٦	٣٩٧	
١٩٥	١٦٩	١١٦١	٣	١٥		١٩٦٤/١٢/١٧	٤٩٣	
السنة (٣٠) قضائية								
١١٢	١٦٢	١١٠٦	٣	١٥		١٩٦٤/١٢/٣	٢٤	
٧١٠	٩١	٥٥٧	٢	١٦		١٩٦٥/٥/٥	٩٥	
٤٤٧	٤٢	٢٨٢	١	١٦		١٩٦٥/٣/٤	١٠٠	
٥٦٧	٢٠٣	١٤٥٢	٣	١٧		١٩٦٦/٦/٢٨	١٠٥	
٧٤٨	١٠١	٦٨٩	٢	١٩		١٩٦٨/٤/٢	١٤٩	
٢٧٦	٢١٨	١٣٩٣	٣	١٦		١٩٦٥/١٢/٣٠	٢٧٨	
١١٩٩	١٢٣	٧٧٨	٢	١٦		١٩٦٥/٦/١٧	٤٠٦	
٢٧٨	١١٩	٧٥٢	٢	١٦		١٩٦٥/٦/١٠	٤٧٣	
السنة (٣١) قضائية								
٥٨٧	١٥١	٩٥٣	٣	١٦		١٩٦٥/١١/٢	١٣	
٤٦٦	٨٩	٥٥٠	٢	١٥		١٩٦٤/٤/١٥	١٨	
١٩٥	١٦٢	١٠٤٣	٣	١٦		١٩٦٥/١١/١١	٤٠	
	٢٨٥	١٩٦٦	٤	١٧		١٩٦٦/١٢/٢١	٧٨	
١٩٤	١٨٠	١١٤٥	١	١٦		١٩٦٥/١١/٢٥	١٣٦	
٢٢٦	١٤	١٠٢	١	١٧		١٩٦٦/١/١٢	٣٣٥	
السنة (٣٢) قضائية								
٤٨٧	٦٥	٤٦٧	١	١٧		١٩٦٦/٢/٢٤	٥٠	
٤٩٢	٢٨٧	١٨٩١	٤	١٨		١٩٦٧/١٢/٢١	١١٣	
٨٢	١٧٠	١٢٣٦	٣	١٧		١٩٦٦/٥/٢٥	٢٩١	

صفحة الكتاب	لمحكمة النقض رقم القاعدة	المكتب الفني		المرجع : مجموعة أحكام		تاريخ الجلسة	رقم الطعن
		صفحة	العدد	سنة المجموعة	العدد		
السنة (٣٣) قضائية							
١٧٩	٥٩	٣٩٤	١	١٨		١٩٦٧/٢/١٦	٦١
٢٠٨	—	—	—	—		١٩٦٦/٦/٩	١١٦
١٧٩	٢٩	١٨٥	١	١٨		١٩٦٧/١/٢٤	١٦٠
السنة (٣٤) قضائية							
٩٢٥	٢٧٩	١٨٤٣	٤	١٨		١٩٦٧/١٢/٧	١٦٩
٤٨٥	١٣٧	٩٢٤	٢	١٩		١٩٦٨/٥/٩	٤٠٦
٤٤٦	٢١٣	١٤٠٧	٣	١٩		١٩٦٨/١١/٢٦	٤٥٠
٢٧٩	٤	١٨	١	٢١		١٩٧٠/١/٧	٥٢٠
٣٨٩	٢٢١	١٤٥٧	٣	١٩		١٩٦٨/١١/٢٨	٥٣٧
السنة (٣٥) قضائية							
٩٢٧	١٧٦	١١٣٨	٣	٢٠		١٩٦٩/١٠/٢١	٢٣٥
٧٥٦	١٦٥	١٠٣١	٢	٢١		١٩٧٠/٦/١١	٢٩٠
٨٧٩	١٨٣	١١٨٠	٣	٢٠		١٩٦٩/١١/١١	٣١١
٤٧١	٢٠٧	١٣٢٤	٣	٢٣		١٩٧٢/١٢/٦	٤٠٨
٣٦	٢٠٣	١٣٠٣	٣	٢٠		١٩٦٩/١٢/٢٣	٤٢٦
٥٧٠	٢٤	١٣٩	١	٢١		١٩٧٠/١/٢٠	٤٤٥
٤٥٧	٣٥	٢٢١	١	٢١		١٩٧٠/٢/٣	٥٠٥
١١٩٦	٢٥	١٤٦	١	٢١		١٩٧١/١/٢٠	٥١٠
٣٢	١٢٨	٧٨٧	٢	٢١		١٩٧٠/٥/٥	٥٣٢

صفحة الكتاب	المرجع : مجموعة أحكام المكتب الفني لمحكمة النقض			سنة المجموعة	تاريخ الجلسة	رقم الطعن
	رقم القاعدة	صفحة	العدد			
السنة (٣٦) قضائية						
٥٦٨	—	—	—	—	١٩٧٠/٤/٩	٢٢
٧٧٠	٩٢	٥٧٦	١	٢١	١٩٧٠/٤/٧	٥٤
٢٠٩	٥٣	٣٣٤	١	٢٢	١٩٧١/٣/١٨	٢٧١
٨٥٥	٤٩	٣٠٥	١	٢٢	١٩٧١/٣/١٦	٣٧٢
٤٧٣	٥٧	٣٥٩	١	٢٢	١٩٧١/٣/١٨	٤٤٠
٧١١	١١٨	٧١٦	٢	٢٢	١٩٧١/٦/١	٤٧٤
١٠٧	١٥٩	٩٤٦	٣	٢٢	١٩٧١/١١/٣٠	٤٧٥
السنة (٣٧) قضائية						
٥١٤	١٣٣	٨١٨	٢	٢٢	١٩٧١/٦/٢٤	٥
٤٣	—	—	—	—	١٩٧٠/١١/٢٥	١١
٤٧٠	٩٤	٥٨٥	٢	٢٠	١٩٦٩/٤/٩	١٤
٢٩٠	١٣٥	٨٢٨	٢	٢٢	١٩٧١/٦/٢٤	٣١
٦٠	١٨٠	١٠٧١	٣	٢٢	١٩٧١/١٢/٢١	٩٣
٤٣٠	—	٢٦٤	١	٢٤	١٩٧٣/٣/٩	١٣٨
٧٧١	١٧٩	١١٣٨	٢	٢٣	١٩٧٢/٦/١٥	١٨٠
٩٣١	١٣٧	٨٧٢	٢	٢٣	١٩٧٢/٥/١١	٢٣٠
١٠٧	١٢٩	٨١٩	٢	٢٣	١٩٧٢/٥/٩	٣٢٣
٨٥٧	٦٥	٣٦٦	١	٢٤	١٩٧٣/٣/١	٢٨٢
٤٥٩	١٧٤	١١٠٥	٢	٢٣	١٩٧٢/٦/١٣	٢٩٢
٨٥٨	١٥٣	٩٨١	٢	٢٣	١٩٧٢/٥/٢٣	٣٩٣
١٢٥	٦٧	٣٧٢	١	٢٤	١٩٧٣/٣/٣	٤٦٩
١١٩٧	٥٦	٣٢١	١	٢٤	١٩٧٣/٢/٢٤	٤٨٩
٢٧٥	٢١	١٠٨	١	٢٤	١٩٧٣/١/٢٥	٥٢٤

صفحة الكتاب	المرجع : مجموعة أحكام المكتب الفني لمحكمة النقض		سنة المجموعة	تاريخ الجلسة	رقم الطعن
	رقم القاعدة	صفحة			
السنة (٣٨) قضائية					
٤٦٧	٢١٥	١٣٧٧	٣	٢٣	١٩٧٢/١٢/١٣ ٢١ أ.ش
٥٦١	٥٠	٢٨٧	١	٢٤	١٩٧٣/٢/٢٠ ٢٧
٢٣٨	١٣٣	٧٤٨	٢	٢٤	١٩٧٣/٥/١٥ ١١٥
٣٤٢	١٣٨	٨٥٤	٢	٢٥	١٩٧٤/٥/١١ ٢٧٤
٢٧٦	١٣٩	٨٥٩	٢	٢٥	١٩٧٤/٥/١٢ ٢٨٨
٩٣٣	٥٣	٣٢٧	١	٢٥	١٩٧٤/٢/١١ ٣١٩
٢٦٦	٢٠٧	١١٩٤	٣	٢٤	١٩٧٣/١١/٢٩ ٣٦٢
٥٤	١٣٧	٨٤٠	٢	٢٥	١٩٧٤/٥/٩ ٣٨٢
السنة (٣٩) قضائية					
٢١٥	٧٤	٤١٥	١	٢٤	١٩٧٣/٣/١٤ ١٤ أ.ش
٣٣٢	٢٣	١٢٣	١	٢٥	١٩٧٤/١/٩ ٢١ أ.ش
٨٧٩	١٧٩	١٠٨٢	٢	٢٥	١٩٧٤/٦/١٦ ٥٦
٤٥٨	٧٧	٣٦٤	١	٢٦	١٩٧٥/٢/١٢ ٥٩ أ.ش
٢٢٣	١٠٦	٦٥٨	١	٢٥	١٩٧٤/٤/٩ ١٢١
٥٣٥	٨٧	٥٣٨	١	٢٥	١٩٧٤/٣/٢٥ ٢٧٣
٢٢٦	١٢٠	٧٤١	١	٢٥	١٩٧٤/٤/٢٥ ٣١٦
٥٧٧	—	—	—	—	١٩٧٥/٦/٢١ ٣٥٨
٥٣٥	١٥٧	٩٥٢	٢	٢٥	١٩٧٤/٥/٢٧ ٤١٣

صفحة الكتاب	مجموعة أحكام المكتب الفني لمحكمة النقض		المرجع :		تاريخ الجلسة	رقم الطعن
	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة		
السنة (٤٠) قضائية						
٣٩٤	٧٠	٣٢٣	١	٢٦	١٩٧٥/٢/٤	٢٧
٥٨	١٢٥	٦٣١	١	٢٦	١٩٧٥/٣/١٨	٦٨
١١٩٩	٢٧٩	٥٠٥	٢	٣٠	١٩٧٩/٦/٢	١٠٧
١٢٠٨	٣٢٤	١٧٦٩	٣	٢٧	١٩٧٦/١٢/١٦	١٧٧
٥٧٧	٢٥٦	١٥١٤	٣	٢٥	١٩٧٤/١٢/٣٠	٢٢٤
٢٩٤	١٠٥	٥١٢	١	٢٧	١٩٧٦/٢/٢٦	٢٤٦
٣٣٧	—	—	—	—	١٩٧٥/١٢/٢٤	٢٩٤
٤٩٥	٢٨٤	١٥١٥	٣	٢٦	١٩٧٥/١١/٢٧	٣٢٤
١٠٢١	١١٧	٥٨٧	١	٢٧	١٩٧٦/٣/٩	٣٥٦
٤٦	—	—	—	—	١٩٧٥/١٢/٣٠	٣٨٣
٥٨٦	١٧٢	٨٧١	١	٣١	١٩٨٠/٣/٢٥	٤٩٦
٣٣٩	١١٦	٥٨٠	١	٢٦	١٩٧٥/٣/١٢	٤٧٤
٧١٩	٢٦٨	١٤١٤	٢	٢٦	١٩٧٥/١١/١٨	٥٣٧
٨٤١	١١٥	٧٣٦	١	٣٠	١٩٧٩/٣/٧	٦٢١
٤٨٧	٢١٩	١١٥٣	١	٢٧	١٩٧٦/٥/٢٢	٦٦٥
٦٥٧	٤٠١	٢٠٦٠	٢	٢٩	١٩٧٨/١٢/٢٨	٦٧٥
٧٤٦	٦٣	٣٠٩	١	٢٩	١٩٧٨/١/٢٥	٧٥٤
٦٦١	٢٦٨	٦٣٣	٢	٤٠	١٩٨٩/٦/٢٠	٢٢٤٦

صفحة الكتاب	لمحكمة النقض		مجموعة أحكام		المرجع :	تاريخ الجلسة	رقم الطعن
	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة			
السنة (٤١) قضائية							
٩٧	١٠٤	٥٦٩	١	٢٨	١٩٧٧/٢/٢٤	٢٥	
٥٦٢	٢٤٩	١٣٠٧	٢	٢٧	١٩٧٦/٦/٩	٨٩	
٨٠٥	٣٤٦	١٧٩٨	٢	٢٩	١٩٧٨/١١/٢٨	١٧٧	
٦٢٩	٣٠٨	١٦٤٦	٢	٢٦	١٩٧٥/١٢/٢٢	٤٣١	
٧٦٩	٣٣٢	١٨٠٩	٢	٢٧	١٩٧٦/١٢/٢٦	٤٨١	
٣٢	١٣٣	٦٦٥	١	٢٧	١٩٧٦/٣/١٦	٥٨٧	
٤٩٠	١٣٥	٦٧٦	١	٢٧	١٩٧٦/٣/١٧	٥٩٨	
٨٨٠	٢٤٦	١٢٩٢	١	٢٦	١٩٧٥/٦/٢٥	٦٦٥	
٧٠٩	٧٤	٣٨٠	١	٢٨	١٩٧٧/٢/٥	٦٦٨	
السنة (٤٢) قضائية							
٤٤٨	٥٨	٢٧٦	١	٢٨	١٩٧٧/١/١٩	٧.أ.ش	
١١٩٢	٣٨	١٣٨	١	٢٧	١٩٧٦/١/٦	٩	
٥٩	٢٨٠	١٤٩٢	٢	٢٦	١٩٧٥/١١/٢٦	١٥	
٨٣	٨٧	٤٥٤	١	٢٨	١٩٧٧/٢/١٥	٦١	
٥٠	١٤٢	٧٢٥	١	٢٩	١٩٧٨/٣/١٤	١٠٣	
٣٥٤	١٤٥	٧٣٦	١	٢٧	١٩٧٦/٣/٢٣	١٧٠	
٤٢٩	٢٠٢	١٠٥٦	٢	٢٧	١٩٧٦/٥/٣	١٧٤	
٣٣٢	٢٧٤	١٤٣٥	١	٢٧	١٩٧٦/٦/٢٨	٢٩٠	
٥١٤	—	—	—	—	١٩٧٦/٥/٥	٣١٣	
٤٥٦	١٢٩	٦٤٦	١	٢٧	١٩٧٦/٣/١٥	٣٦٢	
٣٩٦	٣٥٠	٦٨	٣	٣٠	١٩٧٩/١١/٢٧	٥٠٤	

صفحة الكتاب	لمحكمة النقض		مجموعة أحكام		المرجع :	تاريخ الجلسة	رقم الطعن
	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة			
٩٢٦	٦٤	٣١٠	١	٢٨	١٩٧٧/١/٣١	٥٠٨	
٦٢٠	٢٦٦	١٤٠٠	١	٢٧	١٩٧٦/٦/٢٢	٥٢٥	
٥٧٧	٤٦	١٩٤	١	٢٨	١٩٧٧/١/١١	٦٣٦	
السنة (٤٣) قضائية							
٧٠١	١٧١	١٠٠٠	١	٢٨	١٩٧٧/٤/٢٠	١٥	
١٤١	٢٤١	١٢٦٦	١	٢٧	١٩٧٦/٦/٢	٣٣	
٥٩٢	١٥٥	٨٩٧	١	٢٨	١٩٧٧/٤/٥	٣٦	
٢١٨	٢٧٤	١٤٣٥	١	٢٧	١٩٧٦/٦/٢٨	٣٩	
٦٢٤	١٥٦	٩٠٩	١	٢٨	١٩٧٧/٤/٥	١١٩	
٧٧٨	١٥٨	٩٤٢	١	٢٩	١٩٧٨/٤/١	١٥٨	
٣٥١	٣١٥	١٨٤١	٢	٢٨	١٩٧٧/١٢/٢١	٢٩٥	
٩٧	—	—	—	—	١٩٨٠/٣/٢٩	٣١٨	
٤٨٦	—	—	—	—	١٩٧٨/١١/٢٦	٣٣٢	
٥٣٥	—	—	—	—	١٩٧٧/١/١٢	٣٧٥	
٣٩١	١٠٠	٥١٠	١	٢٩	١٩٧٨/٢/١٨	٣٩٠	
١٤١	٥٠	٢٢٤	١	٢٨	١٩٧٧/١/١٢	٤٠٣	
١٨٥	٢٢٧	١٣١٣	٢	٢٨	١٩٧٧/٥/٣٠	٤١٩	
٦٢٧	١٣٥	٧٥٤	١	٢٨	١٩٧٧/٣/٢٢	٤٥٢	
٢٣٨	٣٧٨	٢١٥	٣	٣٠	١٩٧٩/١٢/١١	٤٧٤	
١٠٨٨	٤٩	٢٢٩	١	٢٩	١٩٧٨/١/١٨	٤٨٥	
٤٨	١٤٦	٧٤٢	١	٢٧	١٩٧٦/٣/٢٣	٥١٦	
١٤٦	١٢٧	٦٩٧	١	٢٨	١٩٧٧/٣/١٦	٥١٧	

صفحة الكتاب	لمحكمة النقض		مجموعة أحكام		المرجع : سنة المجموعة	تاريخ الجلسة	رقم الطعن
	رقم القاعدة	صفحة	العدد	المكتب الفني			
٤٩٧	١٦٠	٩٣٦	١		٢٨	١٩٧٧/٤/٦	٥٥٥
١٢٠	١٠٣	٥٢٤	١		٢٩	١٩٧٨/٢/٢٠	٥٥٦
١٠٢٠	١٦١	٩٤٨	١		٢٨	١٩٧٧/٤/٦	٥٨٣
٩٤٦	٢٨١	٥١٢	١		٣٠	١٩٧٩/٦/٢	٦٨٥
٤٤٦	١٨٠	١٠٥٠	١		٢٨	١٩٧٧/٤/٢٦	٧١٧
٤١٦	٢٦٢	١٥٠٨	١		٢٨	١٩٧٧/٦/٢٧	٨٠١
٦٨٣	٥٨	٢٨٦	١		٢٩	١٩٧٨/١/٢٤	٨٣٧
٧٧٠	١١٣	٥٨٠	١		٢٩	١٩٧٨/٢/٢٣	٨٨٧
٧٢١	٤٣	١٩٨	١		٢٩	١٩٧٨/١/١٦	٨٩٤
٣٥٣	—	—	—		—	١٩٧٩/١/٢٠	٨٩٨
السنة (٤٤) قضائية							
٧٧٧	٣١٦	١٦٩٢	٢		٢٦	١٩٧٥/١٢/٢٤	٩ أش
٢٩١	٥٥	٢٦٥	١		٢٩	١٩٧٨/١/١٩	٥٨
٤١٣	١٣٢	٧١٣	١		٣٠	١٩٧٩/٣/٥	٢٤
٣٨٩	٢٩	١٠٢	٢		٢٨	١٩٧٧/١١/١٠	٧٤ و ٢٩
٧١١	٣١٧	١٧٢١	١		٢٧	١٩٧٦/١٢/٨	٣١ أش
٤٧٢	١٠٢	٥٥٦	١		٢٨	١٩٧٧/٢/٢٣	٣٢
٩٠٤	٣١٠	١٢٢٠	٢		٢٨	١٩٧٧/٥/١٦	٣٤
٤٩	٢١٩	١١٤٤	٢		٣١	١٩٨٠/٤/١٩	٣٧
٨٧٨	٢٥	٨٧	١		٢٩	١٩٧٨/١/٤	٢١١
١٢٦	٣٢٣	١٨٨٨	٢		٢٨	١٩٧٧/١٢/٢٧	٢٢٠
٩٦	٢٩١	١٦٩٢	٢		٢٨	١٩٧٧/١١/١٦	٢٣٧

صفحة - الكتاب	لمحكمة النقض		مجموعة أحكام		تاريخ الجلسة	رقم الطعن
	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة		
٧١٩	١٤٥	٧٤٠	١	٢٩	١٩٧٨/٣/١٤	٤٦٤
١٠٣٩	٢٣١	٢٤٥	٢	٣٠	١٩٧٩/٥/٢	٤٧٦
٧٦٣	٢٦٥	١٣٦٧	١	٢٩	١٩٧٨/٥/٣١	٤٩١
٧٥	١٦٠	٨١٦	١	٢٩	١٩٧٨/٣/٢٠	٤٩٦
١١٩١	١٥٣	٤٧٢	١	٢٩	١٩٧٨/٢/١٥	٥٢١
١٠٣٤	٢٩٠	١٥٠٥	١	٢٩	١٩٧٨/٦/٢١	٥٧٠
١٧٥	٣٧١	١٦٦	٣	٣٠	١٩٧٩/١٢/٦	٥٨٨
١٠٣٨	٢٦٦	١٣٧٣	١	٢٩	١٩٧٨/٥/٣١	٥٩٥
٣٥٢	٢٢	٩٨	١	٣١	١٩٨٠/١/٨	٥٩٧
٧٧٩	٧٢	٣٦٠	١	٢٩	١٩٧٨/١/٣١	٦٣١
٣٣٣	٣١٥	٦٨٩	٢	٣٠	١٩٧٩/٦/٢٠	٧٨٠
٩٢٤	—	—	—	—	١٩٧٩/٢/٢٧	٨٥٤
٩٦	٩٥	٤٨٤	١	٢٩	١٩٧٨/٢/١٥	٨٦٧
٧١٩	٢٩٣	١٥٢٠	١	٢٩	١٩٧٨/٦/٢٢	٨٩٥
٩٦	١٤٩	٧٥٩	١	٢٩	١٩٧٨/٣/١٥	٩٠٣
٣٤٢	١٠٥	٥٣٩	١	٣١	١٩٨٠/٢/١٩	٩٠٧
٣٣٢	٢٦	٩٦	١	٢٩	١٩٧٨/١/٥	٩٦٧
٦٢٧	١٤٨	٨٤٤	١	٢٨	١٩٧٧/٣/٢١	١٩٧٨
السنة (٤٥) قضائية						
٤٦٦	٣٠٣	١٦٣٦	٢	٢٧	١٩٧٦/١١/٢٤	٤
١٤٦	٨٢	٤٣٠	١	٢٨	١٩٧٧/٢/٩	١٠
٤٦٧	٢٨٦	١٥١٦	٢	٢٧	١٩٧٦/١١/٣	١٩ أش
٤٦٦	٢٢١	١٧٤٨	٢	٢٧	١٩٧٦/١٢/١٥	٢٠ أش
٥٨٦	٣٠٤	١٦٤٩	٢	٢٧	١٩٧٦/١١/٢٤	٣٢
٥٦٢	٢٢٣	١٢٩٣	١	٢٨	١٩٧٧/٥/٢٥	٣٣

صفحة	لمحكمة النقض		مجموعة أحكام		المرجع :	تاريخ الجلسة	رقم الطعن
	المكتب الفني	رقم القاعدة	العدد	صفحة			
٥٤٩	٣٨	١٦٣	١	٢٩	١٩٧٨/١/١١	٣٥ أ.ش	
٥١	٥١	٢٣٢	١	٢٨	١٩٧٧/١/١٢	٣٨ أ.ش	
٣٥٤	١٩٧	١٠٠٥	١	٢٩	١٩٧٨/٤/١٣	٨١	
٣٨٥	٣٠٧	١٥٨٨	١	٢٩	١٩٧٨/٦/٢٨	٢٢٣	
	١١٥	٥٩٢	١	٢٩	١٩٧٨/٢/٢٣	٢٦٣	
١١٦	٣٥٠	١٨١١	٢	٢٩	١٩٧٨/١١/٢٩	٢٧٨	
٤٤٦	—	—	—	—	١٩٧٨/١٠/٣١	٣٢٧	
٧٧٨	٣٦٠	١٨٦٥	٢	٢٩	١٩٧٨/١٢/٧	٤٠٠	
٣٥٠	٢٢٧	٢٢٨	٢	٣٠	١٩٧٩/٤/٣٠	٥٩٣	
٣٥٥	١٧٥	٩٤١	١	٣٠	١٩٧٩/٣/٢٧	٦٣٤	
٥٨	٢٧١	١٤٠١	١	٢٩	١٩٧٨/٦/٥	٨٤٦	
٥٩٠	٢٤٢	١٢٣٥	١	٢٩	١٩٧٨/٥/١١	٨٥٤	
٨٥٩	٣١	١٠٠	١	٣٠	١٩٧٩/١/١	٨٦٧	
٨٤	٣٤٤	١٧٨٥	٢	٢٩	١٩٧٨/١١/٢٨	٩٢٢	
١٠٤	٣٢٨	١٧١٠	٢	٢٩	١٩٧٨/١١/١٦	٩٣٨	
٤٤٨	٣٨٥	٢٥٣	٣	٣٠	١٩٧٩/١٢/١٢	١٠٤٣	
٧٥٤	٢٣٧	٢٨٧	٢	٣٠	١٩٧٩/٥/٥	١٠٥٢	
٧٢	٤٠٩	٣٨٤	٣	٣٠	١٩٧٩/١٢/٢٦	٦٣١٠	
السنة (٤٦) قضائية							
٧٦١	١٥٨	٨٥٩	١	٣٠	١٩٧٩/٣/١٩	٢	
١٩٤	٥٧	٢٤٧	١	٣٠	١٩٧٩/١/١٧	١٢ و ١١	
٧١٠	٨٤	٤٢٦	١	٢٩	١٩٧٨/٢/٨	١٤	
٥٢	—	—	—	—	١٩٨٠/١/٢٨	٥٦	

صفحة	المرجع : مجموعة أحكام المكتب الفنى لمحكمة النقض			تاريخ الجلسة	رقم الطعن	
	الكتاب	رقم القاعدة	صفحة			العدد
٥٧٩	٩١	٤٧٠	١	٣١	١٩٨٠/٢/١١	١٥٩
٤٤٧	١٧٧	٩٠٤	١	٣١	١٩٨٠/٣/٢٦	١٩١
٥٤٨	٣٤٨	٥٣	٣	٣٠	١٩٧٩/١١/٢٤	٢٢٢
٦٢٩	—	—	—	—	١٩٨٢/١١/١٧	٢٦٦
٤٣٦	٣٢٩	٧٥٩	٢	٣٠	١٩٧٩/٦/٢٥	٢٨٧
٥٦٤	٨٧	٤٤٩	١	٣١	١٩٨٠/٢/٩	٢٨٨
٢١٧	٣٨٦	٢٠٤٢	٢	٣١	١٩٨٠/١٢/١٣	٣٣٠
٥٧١	٢٦٠	١٣٧٧	٢	٢٩	١٩٧٨/٥/٢٥	٣٧٧
٢١٥	٢٨٢	١٤٩٧	٢	٣١	١٩٨٠/٥/٢٦	٣٩٠
٤٧٣	٣٧٢	١٧١	٣	٣٠	١٩٧٩/١٢/٦	٤١٣
٨٣٨	١٠٠	٥٠٨	١	٣١	١٩٨٠/٢/١٣	٤١٥
٥٦٨	٢٣٣	١١٨٥	١	٢٩	١٩٧٨/٥/٨	٤٩٢
١٠٤٠	٩٥	٤٩١	١	٣٠	١٩٧٩/٢/٧	٥٠٩
٦٤٥	٥٣	٢٢٤	١	٣٠	١٩٧٩/١/١٦	٥٣٣
١٠٢٨	—	—	—	—	١٩٨٠/٤/٢	٥٨٤
٤٥٨	٣٥٢	٧٥	٣	٣٠	١٩٧٩/١١/٢٧	٥٩٣
٧٤٩	٢٤٨	٣٤٩	٢	٣٠	١٩٧٩/٥/١٤	٦١١
٢١٦	٤١١	٣٩١	٣	٣٠	١٩٧٩/١٢/٢٦	٦٧٢
٣٩٢	٣٣٥	٧٩٢	٢	٣٠	١٩٧٩/٦/٣٠	٧٠٢
٩٩٩	٣٣٦	١٧٤٤	٢	٢٩	١٩٧٨/١١/٢٢	٧٣٠
٤٣٠	—	—	—	—	١٩٧٩/١٢/١٣	٨٣٢
٩٤٦	٢٢٣	٢٠٧	٢	٣٠	١٩٧٩/٤/٢٦	٩٠٦
٦٩١	١٠١	٥١٤	١	٣١	١٩٨٠/٢/١٤	٩٢٠
٧١١	١٤٠	٦٦٦	١	٣٤	١٩٨٣/٣/١٠	٩٢٦
١٩	—	—	—	—	١٩٨٤/٥/٢٩	٩٥٢

صفحة الكتاب	لمحكمة النقض		مجموعة أحكام		المرجع :	تاريخ الجلسة	رقم الطعن
	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة			
٥٤٨	—	—	—	—	—	١٩٨٣/٥/٢	٩٧١
٧٤	١٨٣	٩٩٠	١	٣٠	—	١٩٧٩/٣/٢٩	٩٨٢
٢٩٥	٣٩٢	٢١١٢	٢	٣١	—	١٩٨٠/١٢/٢٣	٩٨٩
٧١٧	١٧٦	٨٩٤	١	٣١	—	١٩٨٠/٣/٢٥	٩٩٠
السنة (٤٧) قضائية							
٦٤٦	١٤٦	٧٩٨	١	٣٠	—	١٩٧٩/٣/١٤	٥ أش
٩٧١	٢٩٠	٥٦٠	٢	٣٠	—	١٩٧٩/٦/٦	٣٥
٣٩٣	٢٧٠	١٤٢٤	٢	٣١	—	١٩٨٠/٥/١٩	٧٤
٩٩٩	٢٧١	١٥٠١	٢	٣٢	—	١٩٨١/٥/١٦	٨٩
١٣٠	٦٥	٣٢١	١	٣٢	—	١٩٨١/١/٢٦	١٦٠
٢١٣	—	—	—	—	—	١٩٨٠/٦/٢٣	٢١٥
٦٠١	٨٢	٤٢٧	١	٣١	—	١٩٨٠/٢/٦	٢٥٣
٦٠٣	٣٢	١٠٥	١	٣٠	—	١٩٧٩/١/١	٣٢٠
٥٣٨	٢٨٩	٥٥٦	٢	٣٠	—	١٩٧٩/٦/٥	٤١١
٥٢	—	—	—	—	—	١٩٧٩/١٠/٢٣	٤١٣
٧٤٩	٣٥٣	٨٠	٣	٣٠	—	١٩٧٩/١١/٢٧	٤٢٣
٩٢	—	—	—	—	—	١٩٨١/١/١	٤٩٧
٢١١	—	—	—	—	—	١٩٧٩/٥/٢٢	٥٢٥
٧٥٥	٣٦٩	١٩٨٩	٢	٣١	—	١٩٨٠/١٢/٢	٥٦٢
٢٣٥	٢١٤	١٠٨٨	١	٢٩	—	١٩٧٨/٤/٢٤	٨٢٣
٧٣٩	—	—	—	—	—	١٩٨٠/٢/١٩	١١٦٦
٦٤٨	٣٣٣	١٧٨٨	٢	٣١	—	١٩٨٠/٦/١٩	١٢٩٨
١٨٠	١٢٣	٦٣٠	١	٣١	—	١٩٨٠/٢/٢٧	١٣٠٩

صفحة الكتاب	لمحكمة النقض		المكتب الفني		مجموعة أحكام		المرجع :	تاريخ الجلسة	رقم الطعن
	رقم القاعدة	صفحة	العدد	صفحة	سنة المجموعة				
٤٦	—	١١٧٣	١	٣١	١٩٨٠/٤/٢١	١٣٣٩			
١٩٨	—	—	—	—	١٩٨٢/٢/٢٨	١٣٨٤			
٩٩١	٤١	١٩٠	١	٣١	١٩٨٠/١/١٧	١٤٢٥			
١٠٣٤	٣٢٩	١٧١٣	٢	٢٩	١٩٧٨/١١/١٨	١٤٣٤			
١٨١	٣٦١	١٨٧٣	٢	٢٩	١٩٧٨/١٢/٩	١٤٥٠			
٩٧١	—	—	—	—	١٩٩٤/١٢/٢٥	٢٨٦٢			
السنة (٤٨) قضائية									
٣٥٢	—	—	—	—	١٩٨٢/١١/٢١	١٧			
٤٣	—	—	—	—	١٩٨٠/١٢/٢٣	٤٥			
٧٣٧	—	—	—	—	١٩٨٠/٣/٥	٤٧			
٣٠٠	—	—	—	—	١٩٨٣/٤/١٤	٥٢			
٧٤٥	٦٦	٣٣١	١	٣٢	١٩٨١/١/٢٦	١٢٨			
٦٥٧	—	—	—	—	١٩٨٣/١/٣١	١٧٠			
٣٨٦	—	—	—	—	١٩٨٣/٢/٢٢	١٩٣			
١٠٠٥	—	—	—	—	١٩٨٣/١٢/١٢	٤٢٦			
٧٨٥	٣٧٨	١٩٤٣	٢	٢٩	١٩٧٨/١٢/١٨	٤٥٠			
١١١	—	—	—	—	١٩٧٩/١٢/٢٤	٤٧٠			
١١٢	٢٠٥	١١٣٤	٢	٣٣	١٩٨٢/١٢/٩	٥٠٥			
٥٨٨	—	—	—	—	١٩٨٣/٣/٢١	٥٧٧			
٧٤٤	١٢٧	٦٨٢	١	٣٠	١٩٧٩/٣/١	٦٤١			
١٠٤٠	٢٣٢	٢٥٣	٢	٣٠	١٩٧٩/٥/٢	٦٤٣			
١٠٩٧	١٧٤	٩٣٦	١	٣٠	١٩٧٩/٣/٢٤	٦٤٥			
٣٣٨	١٠٧	٤٨٦	١	٣٤	١٩٨٣/٢/١٧	٦٥٤			
٦٠٣	—	—	—	—	١٩٨٤/٣/٢٦	٦٦٣			
٥٩١	١٣٧	٧٤٧	١	٣٠	١٩٧٩/٣/٧	٧١٤			

صفحة الكتاب	لمحكمة النقض		مجموعة أحكام		المرجع :	تاريخ الجلسة	رقم الطعن
	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة			
٧٠٧	١٣١	٦٢٤	١	٣٤	١٩٨٣/٣/٢	٧٣٤	
٦٠٢	٨٦	٣٨٩	١	٣٤	١٩٨٣/٢/٢	٧٩٢	
٥٥٠	—	—	—	—	١٩٨٣/٤/٧	٩٥٨	
٢٩٩	١٠٠	٥٢٠	١	٣٠	١٩٧٩/٢/١٤	١٠١٧	
٥٨	٦١	٢٩٣	١	٣٠	١٩٧٩/١/١٨	١٠٧٠	
١٧٣	٣٢٠	٧١٣	٢	٣٠	١٩٧٩/٦/٢٠	١١٤٥	
٢٦٦	٥٤	٢٩٥	١	٣٣	١٩٨٢/٣/٨	١٢٩٣	
١٤٦	—	—	—	—	١٩٨٣/١٢/٨	١٣٠٣	
٦٤٨	٣٢١	٧١٨	٢	٣٠	١٩٧٩/٦/٢٠	١٣٧١	
٥٧٨	٧٣	٣٦٦	١	٣١	١٩٨٠/١/٣١	١٤٥١	
٢٩٧	—	—	—	—	١٩٨١/١١/٢٢	١٥١٨	
٢٤٠	—	—	—	—	١٩٨٤/٦/١٣	١٦٤٠	
٢٥٣	—	—	—	—	١٩٨٦/٦/١٥	١٦٧١	
السنة (٤٩) قضائية							
٦٨٩	—	—	—	—	١٩٨٠/١٢/٩	٤٢	
٣٧٨	٩٤	٤٨٧	١	٣١	١٩٨٠/٢/١٣	٩٩	
١٠٢٩	—	—	—	٤٩	١٩٨٤/٥/٢٣	١٩٨	
٤٧٢	٣٥٧	٩٩	٣	٣٠	١٩٧٩/١١/٢٨	٢٩٦	
١٠٣٢	—	—	—	—	١٩٨٤/٥/٣٠	٤٧٤	
٨٤١	١١٠	٥٨١	١	٣٥	١٩٨٤/٢/٢٨	٤٩٣	
٨٨	—	—	—	—	١٩٨٦/١/١٩	٥١٨	
٧٣	—	—	—	—	١٩٨٣/٥/٥	٥٨٧	
٥٦٠	—	—	—	—	١٩٨٤/١/١	٥٩٤	
٦٢٠	٢٠٠	١٠٢٧	١	٣١	١٩٨٠/٤/٣	٦٠٠	
٧١٩	٦٣	٣١٠	١	٣٥	١٩٨٤/١/٢٦	٦٧٣	

صفحة	لمحكمة النقض	المكتب الفني	مجموعة أحكام		المرجع	تاريخ الجلسة	رقم الطعن
			العدد	صفحة			
الكتاب	رقم القاعدة	صفحة	العدد	صفحة	سنة المجموعة		
٥٥٠	١٢٥	٦٦٥	١	٣٥	١٩٨٤/٣/١٣	٨٣٨	
٦٦٩	١٦٨	١٠٢٩	١	٤١	١٩٩٠/٤/١٨	٨٦٠	
٢٤٣	—	—	—	—	١٩٨٠/٥/١٠	١٠٦٥	
١١٥٦	٢٥٩	١٣٥٨	٢	٣١	١٩٨٠/٥/١٤	١١٦٨	
٥٣٩	—	—	—	—	١٩٨٣/١٢/٥	١٢٩٩	
٢١١	٢٨٦	١٤٥٥	٢	٣٤	١٩٨٣/٦/٢١	١٣٥٠	
٦٠١	—	—	—	—	١٩٨٤/٦/١١	١٤٣١	
٧٥٥	—	—	—	—	١٩٨٠/٤/١٣	١٥٣٦	
١٢٣	٣٥٤	١٨١٦	٢	٣٤	١٩٨٣/١٢/١٤	١٦٠٩	
١٠١١	—	—	—	—	١٩٨٤/١/١٢	١٦٣٨	
٣٩٤	٣٣١	١٧٧٧	٧	٣١	١٩٨٠/٦/١٦	١٩١٤	
٧٦٩	٢٣٥	١٢٢١	١	٣٥	١٩٨٤/٥/٩	١٩٢٥	
١٠٠٥	٢٦٣	١٥٠١	٢	٣٤	١٩٨٣/٦/٢٨	١٩٤٠	ش
٤٥٦	—	—	—	—	١٩٨٠/١٢/١٨	١٩٥٦	
السنة (٥٠) قضائية							
٢٩٣	—	—	—	—	١٩٨١/٢/١٧	٨	
٣٢	٢٦٧	١٣٦٥	٢	٣٤	١٩٨٣/٦/٥	٣٢	
٢٠١	—	—	—	—	١٩٨٣/١/٢٣	٣٩	
٥٥٠	—	—	—	—	١٩٨٣/٦/١٦	١٠٨	
٣٠١	—	—	—	—	١٩٨٤/٥/٢١	١٣٩	
٤٧٣	—	—	—	—	١٩٨٤/١/٢٦	١٥٧	
٩٠٤	—	—	—	—	١٩٨٣/١١/٢٥	٢١١	
٢٥١	—	—	—	—	١٩٨٤/٢/٨	٢١٩	

صفحة الكتاب	لمحكمة النقض		مجموعة أحكام		المرجع : سنة المجموعة	تاريخ الجلسة	رقم الطعن
	رقم القاعدة	صفحة	العدد	المكتب الفني			
٢٧٣	—	—	—	—	—	١٩٨٤/٣/٢٩	٢٤٤
٢٧٨	٨٣	٤٢٨	١	٣٥	—	١٩٨٤/٢/٨	٣٤٤
١٤١	٢٤٩	١٣١٠	١	٣٥	—	١٩٨٤/٥/١٥	٣٩٣
٢٥٢	—	—	—	—	—	١٩٨٤/١/١٩	٤٢٨
٤٨٧	٣٢٦	١٦٦٤	٢	٣٤	—	١٩٨٣/١١/٢٤	٥٠٢
٢٤٤	—	—	—	—	—	١٩٨٣/٥/١١	٥٨٤
٦٤٦	—	—	—	—	—	١٩٨٣/٦/٢١	٦١٠
٧٢٠	—	—	—	—	—	١٩٨٤/١/١٧	٦٧٠
٤٨٨	—	—	—	—	—	١٩٨٤/٤/٣٠	٦٨٦
١٩١	٣٦١	١٨٤٦	٢	٣٤	—	١٩٨٣/١٢/١٨	٨٤٥
٦٤٧	—	—	—	—	—	١٩٨٤/١/٢٤	٨٩١
١٨٩	٣١٥	١٦٥٠	٢	٣٥	—	١٩٨٤/٦/١٣	٩٥١
٥٥١	٩٨	٥١٩	١	٣٥	—	١٩٨٤/٢/٢١	١٠٩٨
٤٩٧	—	—	—	—	—	١٩٨٤/٤/١٢	١١٥٣
٢٠١	—	—	—	—	—	١٩٨٤/٣/١٥	١١٩٧
١٩٤	٢٩٧	١٥٥١	٢	٣٥	—	١٩٨٤/٦/٦	١٢٣٤
١٢٩	—	—	—	—	—	١٩٨١/٥/٣٠	١٢٧٠
١٩٢	—	—	—	—	—	١٩٨٤/٣/٢٩	١٥٠٠
١١٥٨	—	—	—	—	—	١٩٨٤/٥/١٣	١٥٧٦
٤٥٨	—	—	—	—	—	١٩٨٤/٥/٩	١٨١٠
٧٢٠	—	—	—	—	—	١٩٨٤/٥/١٨	١٨١٥
٦٢٥	١٠٤	٥٤٥	١	٣٥	—	١٩٨٤/٢/٢٦	١٨٢٠
٤١٤	—	—	—	—	—	١٩٨٥/١/١٤	١٩٢٢
٣٩٧	١٦٢	٨٦٢	١	٣٥	—	١٩٨٤/٣/٢٧	١٩٩٩
٢٤٤	١٤٤	٨٠٧	٢	٣٣	—	١٩٨٢/٦/٢٢	٢٠٥٣

صفحة الكتاب	لمحكمة النقض		المكتب الفني		مجموعة أحكام		المرجع :	تاريخ الجلسة	رقم الطعن
	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة					
١٠٥١	٢٣١	١٧٩٠	٢	٣٢	١٩٨١/٦/١٣	٢٠٦٤			
٧٦٤	٢٧٥	١٤٤١	١	٣٥	١٩٨٤/٥/٢٧	٢٠٧٣			
٢٤٤	١٤٤	٨٠٧	٢	٣٣	١٩٨٢/٦/٢٢	٢٠٧٦			
١١٥٨	—	—	—	—	١٩٨١/٦/١٣	٢٠٩٨			
٦٩٣	٤٠	١٩٦	١	٤١	١٩٨٩/١/١٨	٢٣٣٥			
السنة (٥١) قضائية									
١٨٧	—	—	—	—	١٩٨٤/٦/٧	٤٠			
٤٥٠	—	—	—	—	١٩٨٤/٦/١٤	١٠١			
٢٧٥	—	—	—	—	١٩٨٨/٤/٢٧	١٠٨			
٦١٨	٦١	٣٣٠	١	٣٣	١٩٨٢/٣/٢٥	٢٩٥			
٩٧٤	—	—	—	—	١٩٨٥/٢/٣	٣٢٢			
١٢٢٩	٣٠٨	١٩٥٤	٢	٤٢	١٩٩١/١٢/٢٣	٥٤٧			
٥٦٨	—	—	—	—	١٩٨٥/١١/١٩	٦٥٧			
٨٧٨	—	—	—	—	١٩٩٣/٦/١٤	٨٩٧			
٢٧٧	١٩٣	٩٢٦	١	٤٣	١٩٩٢/٧/١٣	٩٠٨			
١١٦٣	٣٢٧	١٧٢٠	٢	٣٥	١٩٨٤/٦/٢١	٩٦٦			
١٤٢	—	—	—	—	١٩٨٥/٣/٢٧	٩٧٢			
٢٠٩	١١٢	٥٠٧	١	٣٤	١٩٨٣/٢/٢٠	١١٢٩			
٢٥٢	—	—	—	—	١٩٨٢/١٢/١٣	١٢٠٣			
٢٧	—	—	—	—	١٩٨٢/١٠/٣١	١٣٣٧			
٩٠	—	—	—	—	١٩٨٤/٢/١٢	١٣٥٣			
١٦٨	—	—	—	—	١٩٨٩/٦/١٢	١٥٨٧			
١٢٢٣	١٣٦	٦٥٣	١	٣٦	١٩٨٥/٤/٢٣	١٧٣٦			

صفحة	لمحكمة النقض		مجموعة أحكام		المرجع :	تاريخ الجلسة	رقم الظن
	الكتاب	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة		
٢٧٥	٣٢٢	١٦٣٧	٢	٣٤	١٩٨٣/١١/٢٠	١٧٤٧	
١١٨١	٧٠	٣٦٣	١	٤٦	١٩٩٥/٢/٩	٢١٠٨	
السنة (٥٢) قضائية							
٦١٨	—	—	—	—	١٩٨٩/١/٢٦	٣١١	
٤٥٨	—	—	—	—	١٩٨٤/٥/٩	٣٩٣	
٦٩٢	—	—	—	—	١٩٨٥/١٢/١٩	٤٩٧	
١١٦٣	٣٢٧	١٧٢٠	٢	٣٥	١٩٨٤/٦/٢١	٥٧٣	
٣٠٣	٣٣٨	١٧٣١	٢	٣٤	١٩٨٣/١١/٢٨	٥٩٧	
٢٦٦	٢٤٧	١٢٨٨	١	٣٥	١٩٨٤/٥/١٤	٧٢٢	
٥٦٠	٢٨	١١٤	١	٣٧	١٩٨٦/١/١٤	٧٣٢	
٢٤٩	٢٣٠	١٢٧١	٢	٣٣	١٩٨٢/١٢/٣٠	١٠٥٧	
٤٥	—	—	—	—	١٩٨٩/١/٨	١١٩٠	
١٠٥٠	٢١١	١٠٥٦	١	٣٤	١٩٨٣/٤/٢٧	١٤٧٥	
٤٧٤	٢٧٤	١٧٤٧	٢	٤٢	١٩٩١/١٢/٢	١٥٩٩	
٩٥٢	١٤٩	٨٥٧	١	٤٠	١٩٨٩/٣/٢٧	١٦٧٨	
٢٢٦	—	—	—	—	١٩٨٣/٥/١٩	١٨٤٤	
٦٦٩	٢٧٣	٦٥٧	٢	٤٠	١٩٨٩/٦/٢٢	٢٠٢٦	
١٩٢	—	—	—	—	١٩٨٦/٥/١٩	٢١٠٠	
٣٣	—	—	—	—	١٩٨٦/٣/٢٧	٢٢٣٢	
٦٠٢	—	—	—	—	١٩٨٩/١/٣١	٢٣٦١	
١١٧٩	١١٩	٦٣٠	١	٣٥	١٩٨٤/٣/٧	٢٥٥٥	
٤٩٧	—	—	—	—	١٩٨٣/٥/٣١	٢٨١٩	

صفحة الكتاب	لمحكمة النقض		مجموعة أحكام		المرجع :	تاريخ الجلسة	رقم الطعن
	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة	سنة المجموعة		
السنة (٥٣) قضائية							
٦٩٠	—	—	—	—	—	١٩٨٣/١/٣	٧
٦٩٣	—	—	—	—	—	١٩٨٦/٦/١٧	٦٨٥
١٥٢	٣٦	١٤٩	١	٣٨	—	١٩٨٧/١/٢٢	٧٢٨
٦١	٣٧٤	٣٣٥	٣	٤٠	—	١٩٨٩/١٢/١٤	١٢٠١
٧٥٤	—	—	—	—	—	١٩٨٧/٢/٢٦	١٢٥٩
٥٥٢	٢٤٠	١٥٣٥	٢	٤٢	—	١٩٩١/١٠/٢٨	١٦٧٨
٦٩١	—	—	—	—	—	١٩٨٣/١٢/١٣	٢٢٠٨
السنة (٥٤) قضائية							
١٣٣	١٩٠	٩٨١	٢	٤٦	—	١٩٩٥/٧/١٢	٢٣٦
٥٠٢	٢٨٤	٦٧٩	٢	٤١	—	١٩٩٠/١١/١٨	٣٨١
٧٦٥	١٧	٦٠	١	٣٨	—	١٩٨٧/١/١	٨٧٨
٥٤٤	—	—	—	—	—	١٩٩٢/١/٢٢	١٣٤٩
٩٩٤	٧٢	٣٢٤	١	٣٦	—	١٩٨٥/٢/٢٨	١٤٨٠
١٨٢	٧٩	٤٧١	١	٤٤	—	١٩٩٣/٢/٤	١٦١٨
١١٨٩	٥٢	٢٤٢	١	٣٩	—	١٩٨٨/٢/١٤	١٦٤٠
٦٥٩	٢٠٦	٢٨٠	٢	٤٠	—	١٩٨٩/٥/١٤	١٩١٦
٢٧٧	٤٢	١٨٩	١	٤٣	—	١٩٩٢/١/٢٠	٢٢٧٢

صفحة الكتاب	لمحكمة النقض		مجموعة أحكام		المرجع : سنة المجموعة	تاريخ الجلسة	رقم الطعن
	رقم القاعدة	صفحة	العدد	المكتب الفني			
السنة (٥٥) قضائية							
٤٩٦	٢٣٣	١١٣٢	٢	٣٦	١٩٨٥/١٢/١٧	٢٣٥	
٢٧٥	—	—	—	—	١٩٩١/٣/٢٨	٤٢٩	
٧٣٨	—	—	—	—	١٩٩٠/١/٤	٥٩٣	
١٩٨	٢٠٨	١٠٩٨	٢	٤٥	١٩٩٤/٦/٢٣	١١٣٦	
٣٠٩	٣١٥	١٩٩٥	٢	٤٢	١٩٩١/١٢/٢٩	١١٨٢	
٣٣	١٣٩	٨٦٨	١	٤٢	١٩٩١/٤/٤	١٤٩٩	
٣٦٢	١٠٦	٥٩٣	١	٤٠	١٩٨٩/٢/٢٣	١٦٩٧	
٣٨٧	١٦٧	٨٠٧	١	٤٣	١٩٩٢/٦/٨	١٨٧٦	
٢٢٣	—	—	—	—	١٩٩٢/٣/٨	٢٢٩٣	
١١٦٢	١٦٤	١٠٢٤	١	٤٢	١٩٩١/٥/٨	٢٥٤٤	
السنة (٥٦) قضائية							
١٠٣٥	١٧١	١٠٥٢	١	٤١	١٩٩٠/٤/٢٣	٥٨	
١١٦٣	٥٣	٣٢٣	١	٤٢	١٩٩١/١/٣٠	٣٥٥	
٢٩٢	٢١١	١٢٤٨	٢	٣٩	١٩٨٨/١١/٢٩	٤١١	
٦٣٨	—	—	—	—	١٩٨٨/٣/٢	٩٦٠	
٨٧٨	٤٩	٢٥٧	١	٤٤	١٩٩٣/١/٢٠	١٤٠٠	
٤٥٥	—	—	—	—	١٩٩٢/٧/٣٠	١٨٧٧	
٤٩٤	٣١٩	٢٠٢٣	٢	٤٢	١٩٩١/١٢/٣١	٢٣٠٧	
٢١٢	—	—	—	—	١٩٩٣/٤/٢٧	٢٣٦٩	
١٢٢	٧٦	٣٥٣	١	٤٣	١٩٩٢/١/٢٠	٢٤٠٢	
٦٢٥	—	—	—	—	١٩٨٩/١/١٥	٢٤٤٨	

صفحة الكتاب	لمحكمة النقض		مجموعة أحكام		المرجع : سنة المجموعة	تاريخ الجلسة	رقم الطعن
	رقم القاعدة	صفحة	العدد	المكتب الفني			
١٢٢٢	٤٤	٢٢١	١		٤١	١٩٩٠/١/٢٣	٢٥٦٨
٦١٨	٦١	٣٠١	١		٤٠	١٩٨٩/١/٢٦	٢٦٢٤
٣٨٧	—	—	—		—	١٩٩١/٦/١٣	٢٦٨٩
السنة (٥٧) قضائية							
٧٦٤	٢٦٦	٧٨٥	٢		٤٤	١٩٩٣/٦/٢٩	١٥٠٥
٦٣٨	٢٠٤	٩٨٥	١		٤٣	١٩٩٢/٧/٢٠	١٨٧٣
٧٣٢	—	—	—		—	١٩٩٠/١٢/١٦	٢٧٩٠
١٢٢٧	٢٤٥	٤٣٤	٢		٤١	١٩٩٠/٧/١٦	٢٩٩٤
السنة (٥٨) قضائية							
٧٥٥	—	—	—		—	١٩٩٢/٣/٣١	٣٣
١٢٢١	١٢٦	٧٩٣	١		٤٢	١٩٩١/٣/٢٤	٩٠
٥٤٤	١٤٨	٧٥٦	١		٤٦	١٩٩٥/٤/٣٠	١٧٠
٤٥	٢٨٩	١٥٤٠	٢		٤٥	١٩٩٤/١٢/٥	٢٧١
١١٦٣	٢٦٤	١٣٩٦	٢		٤٥	١٩٩٤/١١/١٧	٤٨٢
٢٨	—	—	—		—	١٩٩٢/٦/٢٠	٤٨٨
٧٤٠	—	—	—		—	١٩٩٠/٥/٢٤	٥٣٥
١٠٣٥	٤٣	٢٢٨	١		٤٤	١٩٩٣/١/١٧	٨٣١
١٠٩٠	١٠٧	٥٣٧	١		٤٦	١٩٩٥/٣/٢٧	٩٣٢
٥٧٢	١٤٨	٨٩٧	١		٤١	١٩٩١/٣/٢٩	٢٠١٣
١٧٦	—	—	—		—	١٩٩٩/٣/٩	٢٢٦٨
٦٣	١٢٢	٦٥٥	١		٤٧	١٩٩٦/٤/١١	٣٤٨٢

رقم الطعن	تاريخ الجلسة	المرجع : مجموعة أحكام المكتب الفني لمحكمة النقض			صفحة	العدد	سنة المجموعة	رقم القاعدة	صفة الكتاب
		صفحة	العدد	سنة المجموعة					
السنة (٥٩) قضائية									
١٥٢	١٩٩٢/٦/٢٣	٤٣	١	٨٦٠	١٧٩	١٨٦			
٣٠٨	١٩٩٤/٣/٣١	٤٥	١	٦١٢	١١٩	٧٢٢			
٣٣٧	١٩٩٦/٥/٢٦	—	—	—	—	١٧٦			
٥٢٧	١٩٩٣/٧/٥	—	—	—	—	١٩٢			
٦١٧	١٩٩٤/١/١٧	٤٥	١	١٧٤	٣٧	٧٥			
٨٨٧	١٩٩١/١/١٤	٤٢	١	١٨٤	٣٣	١٠٩٦			
١١٣٤	١٩٩٤/٦/١٦	٤٥	٢	١٠١٧	١٩٤	٣١			
١٩٣٩	١٩٩٤/٣/٩	٤٥	١	٤٧٦	٩٨	٦٦٢			
٢٦٠٦	١٩٩٤/١/٢٠	٤٥	١	٢٢٧	٤٨	٦٦٣			
٢٩١١	١٩٩٤/٤/١٣	٤٥	١	٦٩٤	١٣٣	١٥٥			
٢٩٧٨	١٩٩٣/١٢/٢٣	٤٤	٣	٤٩٨	٣٧٥	٦٢٣			
السنة (٦٠) قضائية									
١٥	١٩٩٠/٦/١٤	٤١	٢	٣٠٦	٢٢٥	٦٦٤			
٥٢	١٩٩٤/٢/٢٧	٤٥	١	٤٤٥	٩٢	١١٩٠			
٣٠٧	١٩٩٤/٤/١٤	٤٥	١	٧٠٦	١٣٥	١٥٦			
٧١٩	١٩٩٦/١٢/١٨	—	—	—	—	٣٠٢			
٧٩٥	١٩٩٦/٥/٢٦	٤٧	١	٨٦٣	١٦٢	٧٥٥			
٩١٢	١٩٩٤/١١/٢٠	٤٥	٢	١٤١٧	٢٦٨	١٣٠			
١٢٢٢	١٩٩٥/١/١٥	٤٦	١	٨٩	٢٠	٤٩٣			
١٤٠٧	١٩٩٥/١/٢٥	٤٦	١	٢٣٨	٤٧	١١٦٣			
١٦٢٩	١٩٩٥/١٢/١٠	—	—	—	—	٣٩٧			
١٦٨٥	١٩٩٥/٦/١١	٤٧	٢	٩٣٣	١٧٦	٤٣٤			

صفحة الكتاب	لمحكمة النقض		مجموعة أحكام		المرجع :	تاريخ الجلسة	رقم الطعن
	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة			
٥٥١	٢٦٩	١٤٢٣	٢	٤٥		١٩٩٤/١١/٢٠	٢٦٣٢
٣٨٦	—	—	—	—		١٩٩٨/٢/٢	٢٧٩٨
٦٦٠	—	—	—	—		١٩٩٥/١/٨	٢٨٧٢
٢٦٢	١٦٦	٨٥٢	٢	٤٦		١٩٩٥/٦/٧	٣٢٦٨
٦٢	٢٨٥	١٥١٧	٢	٤٥		١٩٩٤/١١/٣٠	٣٥١٤
السنة (٦١) قضائية							
٥٥١	—	—	—	—		١٩٩٥/١١/١٥	٢٤٢
٤٩٩	١٦٠	٨٤٠	١	٤٥		١٩٩٤/٥/١٢	٦٤٢
٣٥٠	١٦٤	٨٣٥	٢	٤٦		١٩٩٥/٦/٥	٦٥١
٥٩٣	—	—	—	—		١٩٩٩/١٢/١٢	١٦٦٧
٣٣	—	—	—	—		١٩٩٦/٦/٢٦	١٨٢٦
السنة (٦٢) قضائية							
٤٩٣	١٤٥	٧٧٦	٢	٤٧		١٩٩٦/٥/١٣	٢١٦ أ.ش
٣٦٩	١٥٦	٨٣٢	١	٤٧		١٩٩٦/٥/٢٠	٢٢٥ أ.ش
٢٣٤	—	—	—	—		١٩٩٩/٣/٣	١٦٨٥
٣٩٥	—	—	—	—		١٩٩٨/٥/٣١	٢٥٢٥
٣٤٦	—	—	—	—		١٩٩٩/١/٢٦	٢٦٣٩
٢٧٤	—	—	—	—		١٩٩٩/٢/٩	٣٣١٣
٢٥١	—	—	—	—		١٩٩٩/١١/٣٠	٤٨٩٦
٢٢٨	—	—	—	—		٢٠٠٠/٢/١٣	٥٩١٥
٥٥٢	—	—	—	—		٢٠٠٠/١/٢٦	٦٤٠٢
٣٠	—	—	—	—		٢٠٠٠/١/٢٦	٦٥٣٧

صفحة الكتاب	لمحكمة النقض		مجموعة أحكام		المرجع : سنة المجموعة	تاريخ الجلسة	رقم الطعن
	رقم القاعدة	صفحة	العدد	صفحة			
١٣٤	—	—	—	—	—	١٩٩٧/١/٢٢	٦٧٤٣
٧٠٨	—	—	—	—	—	١٩٩٧/١١/٢٠	٧٥٨٨
السنة (٦٣) قضائية							
١٣١	—	—	—	—	—	١٩٩٧/٤/٢١	١٦٣
٤٧	—	—	—	—	—	٢٠٠٠/٢/٨	١٨٢
٦٤٥	—	—	—	—	—	٢٠٠٠/٢/٨	٣٤٥
٥٠٥	—	—	—	—	—	٢٠٠٠/٤/١١	٦٦٧
٢٣٤	—	—	—	—	—	١٩٩٩/٧/٤	٧٨٢
٣٣	—	—	—	—	—	١٩٩٧/١/٥	١٥١٩
٥٦٨	—	—	—	—	—	١٩٩٧/٣/٦	٢٢٨٦
٦١	٤٨	٢٤٣	١	٤٦	—	١٩٩٥/١/٢٥	٥٠٦٤
١٣٣	٢٠٣	١٠٨٦	٢	٤٧	—	١٩٩٦/٧/٤	٦٦١٨
٢٧٢	—	—	—	—	—	١٩٩٥/٣/٨	٦٨٣٢
١٥٧	١٣٦	٧٠٩	١	٤٥	—	١٩٩٤/٤/١٤	٧٤٤٨
٦٠٤	٢٢٢	١١٧٥	٢	٤٥	—	١٩٩٤/٧/٧	٧٨٦٦
٦٩٤	٢٣٤	١٢٤١	٢	٤٥	—	١٩٩٤/٩/٢٧	٨٧٨٥
السنة (٦٤) قضائية							
٢٧٣	—	—	—	—	—	١٩٩٥/٤/١٩	١١٩
٣٠١	—	—	—	—	—	١٩٩٦/٤/٨	١٩١٧
١٣١	١٧٠	٨٦٩	٢	٤٦	—	١٩٩٥/٦/١٤	٢٠٤٥
٥٩٢	—	—	—	—	—	١٩٩٧/٢/١٩	٥٧٧٦
٢٥٥	—	—	—	—	—	١٩٩٥/٤/١٣	٦٣٢٨

صفحة	لمحكمة النقض		مجموعة أحكام		المرجع :	تاريخ الجلسة	رقم الظن
	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة			
٧٤٠	٨٩	٤٦٠	١	٤٧	١٩٩٦/٣/١٢	٦٦٧٧	
١٤٠	—	—	—	—	١٩٩٥/٩/١٨	٧٥٢١	
٤٥	—	—	—	—	١٩٩٦/٦/١٧	٩٩٩٠	
السنة (٦٥) قضائية							
٢٤١	—	—	—	—	١٩٩٦/٦/١٣	١٦٠٠	
٥٩٥	١٨٧	٩٩٦	٢	٤٧	١٩٩٦/٦/٢٣	٣٤٣٨	
٥٤٥	—	—	—	—	١٩٩٧/٢/٢٠	٦٩٣٩	
السنة (٦٦) قضائية							
٧٦٥	—	—	—	—	١٩٩٨/١/٦	٦٩٥	
٧٣٢	—	—	—	—	١٩٩٧/٤/٣	١٢٢١	
٤١٦	—	—	—	—	١٩٩٨/٣/١٩	١٩٢٢	
٥٥٢	—	—	—	—	١٩٩٧/٣/٢	٢٨٣٥	
٤١٧	—	—	—	—	١٩٩٧/٥/١٥	٤٥١٣	
٣٠٥	—	—	—	—	١٩٩٧/٦/١٢	٥٨٧٠	
١٥١	—	—	—	—	١٩٩٨/٢/٢٥	٨٤١٢	
السنة (٦٧) قضائية							
٦٠٥	—	—	—	—	١٩٩٨/٢/١٩	١٤١	
٦٤	—	—	—	—	١٩٩٨/٢/٨	١٨٨٩	
٢٣٨	—	—	—	—	١٩٩٨/١١/٢٩	٣٢٧٩	
٧٦	—	—	—	—	١٩٩٩/١١/٢١	٤٧٣٦	

صفحة الكتاب	لمحكمة النقض		مجموعة أحكام		المرجع :	تاريخ الجلسة	رقم الطعن
	رقم القاعدة	صفحة	العدد	سنة المجموعة			
		السنة (٦٨) قضائية					
٢٢٩	—	—	—	—	٢٠٠٠/٤/٥	٤١٣٥	
		السنة (٦٩) قضائية					
٦٠٧	—	—	—	*	٢٠٠٠/٢/٨	٦٦١	
١٢٣١	—	—	—	—	٢٠٠٠/٤/١١	١٨١٠	
٢٥٦	—	—	—	—	٢٠٠٠/٢/٢٠	١٨٥٤	

سادساً : فهرس مواد قانون المرافعات

رقم المادة	صفحة الكتاب	رقم المادة	صفحة الكتاب	رقم المادة	صفحة الكتاب	رقم المادة	صفحة الكتاب
٣	٢٨٩	١/٢٤	١٥٤	٥٠	٢٦٣	٧٨	٧٣٤
٥	٢٣	٣٥٢/٢٤	١٥٨	٥١	٢٦٤	٧٩	٧٣٤
٦	٢٣	٢٥	٧٠١	٥٢	٢٦٦	٨٢	٧٣٠
٧	٢٣	٢٧	٧٨٩	٥٣	٢٦٧	٨٣	٧٢٥
٩	٢٣	٢٨	٣١٣	٥٤	٢٦٧	٨٤	٧٣٢
١٠	٣٩	٢٩	٣١٣	٥٥	٢٦٨	٨٥	٧٢٥
١١	٦٦	٣٠	٣١٣	٥٦	٢٥٦	٨٦	٧٢٥
١٢	٥٥	٣١	٣١٣	٥٧	٢٦٩	٨٧	٤٦٠
١/١٣	٧٩	٣٢	٣١٣	٥٨	٢٦٩	٨٨	٤٧٠
٣/١٣	٨٥	٣٣	٣١٣	٥٩	٣٧٠	٨٩	٤٧٢
٥/١٣	٩٠	٣٤	٣١٣	٦٠	٣٥٦	٩٠	٤٦٠
٦/١٣	٩٣	٣٥	٣١٣	٦١	٣٧٣	٩١	٤٧٥
٧/١٣	٩٨	٣٦	٢٠٤	٦٢	٣٧١	٩٢	٤٦٠
٨/١٣	١٠٠	٣٧	٢٠٤	٦٣	١٦٣	٩٣	٤٦٠
٩/١٣	١٠١	٣٨	٢٠٤	٦٥	١٦٣	٩٤	٤٧٥
١٠/١٣	١٠٩	٣٩	٢٠٤	٦٦	٢٤٦	٩٥	٤٦٠
١٣ اققرة أخيرة	١١٣	٤٠	٢٠٤	٦٨	٢٣٠	٩٦	٤٦٠
١٧	٣٧٧	٤١	٢٠٤	٧٠	٢٤٨	٩٧	٧٦٦
١٨	٣٥٩	٤٢	٣٣٤	٧٢	٧٢٥	٩٨	٧١٦
١٩	١١٧	٤٣	٣٢٨	٧٣	٧٢٥	٩٩	٥٤٠
٢٠	١١٧	٤٥	٩٤١	٧٤	٧٣٤	١٠١	٧٠٦
٢١	١٣٦	٤٦	٣٤٠	٧٥	٧٣٤	١٠٢	٧٦٦
٢٢	١٤٣	٤٧	٣٣٤	٧٦	٧٣٧	١٠٣	٧٥٣
٢٣	١٤٧	٤٩	٣٥٦	٧٧	٧٣٤	١٠٤	٧١٢

صفحة الكتاب	رقم المادة	صفحة الكتاب	رقم المادة	صفحة الكتاب	رقم المادة
٦٥١	١٦٢	٦١٣	١٣٤	٧١٢	١٠٦
٦٥١	١٦٣	٦٢٣	١٣٥	٧١٢	١٠٧
٦٥١	١٦٤	٦٢٤	١٣٦	٣٤٣	١١٠
٦٥١	١٦٥	٦٢٨	١٣٧	٤٤١	١١١
٧٦٢	١٦٨	٦١٣	١٣٨	٤٠٩	١١٧
٧٦٨	١٧١	٦١٣	١٣٩	٤٣١	١١٨
٧٩٦	١٩٤	٦٣٣	١٤٠	٤١٨	١١٩
٨٠٨	١٩٧	٥٨٣	١٤١	٤١٨	١٢٠
٨٠٨	١٩٨	٥٩١	١٤٢	٤١٨	١٢١
٨١٥	١٩٩	٥٩٥	١٤٣	٤٧٩	١٢٣
٨٣١	٢٠١	٥٩٦	١٤٤	٤٩٨	١/١٢٤
٨٧١	٢٠٢	٦٤٣	١٤٦	٥٠٠	٢/١٢٤
٨٧٦	٢٠٣	٦٤٤	١٤٧	٥٠٣	٣/١٢٤
٨٥٤	٢٠٤	٦٥٦	١٤٨	٥٠٦	٤/١٢٤
٩١٨	٢٠٦	٦٥٦	١٤٩	٥٠٧	٥/١٢٤
٩٣٢	٢٠٧	٦٥٦	١٥١	٥١٠	١٢٥
٩٠٥	٢٠٩	٦٥١	١٥٢	٥١٥	١/١٢٥
٨٧٤	٢١٠	٦٦٤	١٥٣	٥١٨	٢/١٢٥
١١٣٧	٣٥١	٦٥١	١٥٤	٥٢١	٣/١٢٥
٦٦٧	١/٤٩٤	٦٥١	١٥٥	٥٢٢	٤/١٢٥
٦٧٠	٢/٤٩٤	٦٥١	١٥٦	٣٠٦	١٢٦
٦٧٢	١/٤٩٥	٦٥١	١٥٧	٥٤٦	١٢٩
١٠١٨	٩٤٩	٦٥١	١٥٩	٥٧٧	١٣٠
١٠١٨	٩٥٤	٦٥١	١٦٠	٥٧٧	١٣٣
١٠١٨	٩٥٥	٦٥١	١٦١	٥٧٥	١/١٣٣

سابعاً : فهرس النصوص العربية المقابلة

لمواد قانون المرافعات المصري

صفحة الكتاب	المغربي	القطري	العراقي	الكويتي	اللبناني	السوداني	الليبي	قانون المرافعات المصري
٨٩	١	٤٨	—	—	—	٣٤	—	٣
٣٩	٣١	٤	٣٧	٦	٣٥٣	٤	١٠	١٠
٦٦	٣٩	٧	٤٥	—	—	٤٤	١٣	١١
٥٥	٣٩	—	٤٥	—	—	٤٠	١٣	١٢
٧٩	—	١٠	٣٧	٧	—	٤٩	١٤	١/١٣
٨٥	—	١٠	—	٧	—	٤٦	١٤	٣/١٣
٩٠	—	—	—	—	—	٤٧	١٤	٥/١٣
٩٣	—	—	—	—	—	٥٠	١٤	٦/١٣
٩٨	—	١٠	—	—	—	٥١	١٤	٧/١٣
١٠٠	—	—	—	—	—	٤٨	١٤	٨/١٣
١٠١	٤١	١٢	٣٦	٨	—	٤٥	١٤	٩/١٣
١٠٩	٣٩	١٠	٣٦	—	—	—	١٤	١٠/١٣
١١٣	—	—	—	—	—	—	١٤	١٣ اقرة أخيرة
٣٣٤	١٩	—	—	—	—	١٩	—	٤٢
٣٣٤	١٩	—	—	—	—	٢٠	—	٤٧
١٦٤	٣١	—	—	—	٣٥٣	٣٥	١٠٠	٦٣
١٦٤	٣٢	—	—	—	٣٨٦	٣٦	٨٠	٦٥
٥٩٧	—	—	—	—	—	—	١٠٢	٨٢
٤٠٩	—	٤٩	—	—	—	—	—	١١٧
٤٣١	—	٥٠	—	—	—	٩٥	—	١١٨
٤١٨	٦٨	٥٠	—	—	—	—	١٤٣	١١٩
٧٩٦	—	—	—	—	—	—	٢٩٣	١٩٤

تصويب

صفحة الكتاب	موضع الخطأ	الخطأ	الصواب
٤٨	الهامش	ص ٧٤٢	ص ٦٤٢
٥٤	الهامش	ص ٤٨٠	ص ٨٤٠
٨٢	الهامش	ص ١٢٣٦٩	ص ١٢٣٦
١١١	الهامش	٥/١٤	٦/١٤
١٧٥	الهامش	طعن ٢٣	طعن ٥٨٨
١٧٩	الهامش	نقض ٢/١٠	نقض ٢/١٦
١٧٩	الهامش	نقض ١/١٤	نقض ١/٢٤
١٩٤	هامش (٣)	ص ٩٨	ص ٩٨١
١٩٥	هامش (٣)	ص ١١٦	ص ١١٦١
٢١٥	هامش (٢)	ص ٤٤٥	ص ٤١٥
٢١٨	هامش (١)	نقض ٦/٢	نقض ٦/٢٨
٢١٨	هامش (٢)	طعن ٣٦	طعن ٢٧١
٢٢٦	هامش (١)	ص ١٠٢٥	ص ١٠٢
٢٣٨	هامش (١)	ص ٧٥١	ص ٧٤٨
٢٩١	هامش (٢) صحته نقض	٧٨/١/١٩ طعن ٥٨ لسنة ٤٤ ق مع ص ٢٩ ع ١ ص ٢٦٥	
٣٣٩	هامش (٢)	ص ٤٨١	ص ٥٨٠
٣٥٦	السطر الثالث	المواد من ٤٩ إلى ٦٩	المواد من ٤٩ إلى ٦٢
٣٩٤	هامش (٢)	ص ١٣٧٢	ص ٣٢٣
٦٢٢	هامش (١)	ص ١٥٣	ص ٣٥٣
١٣٣٠	السطر الثاني	قانون المرافعات	قانون الإجراءات المدنية الإتحادي

ملحوظة : جميع هذه الأخطاء المطبعية تم تداركها بالفهرسين الرابع والخامس

